

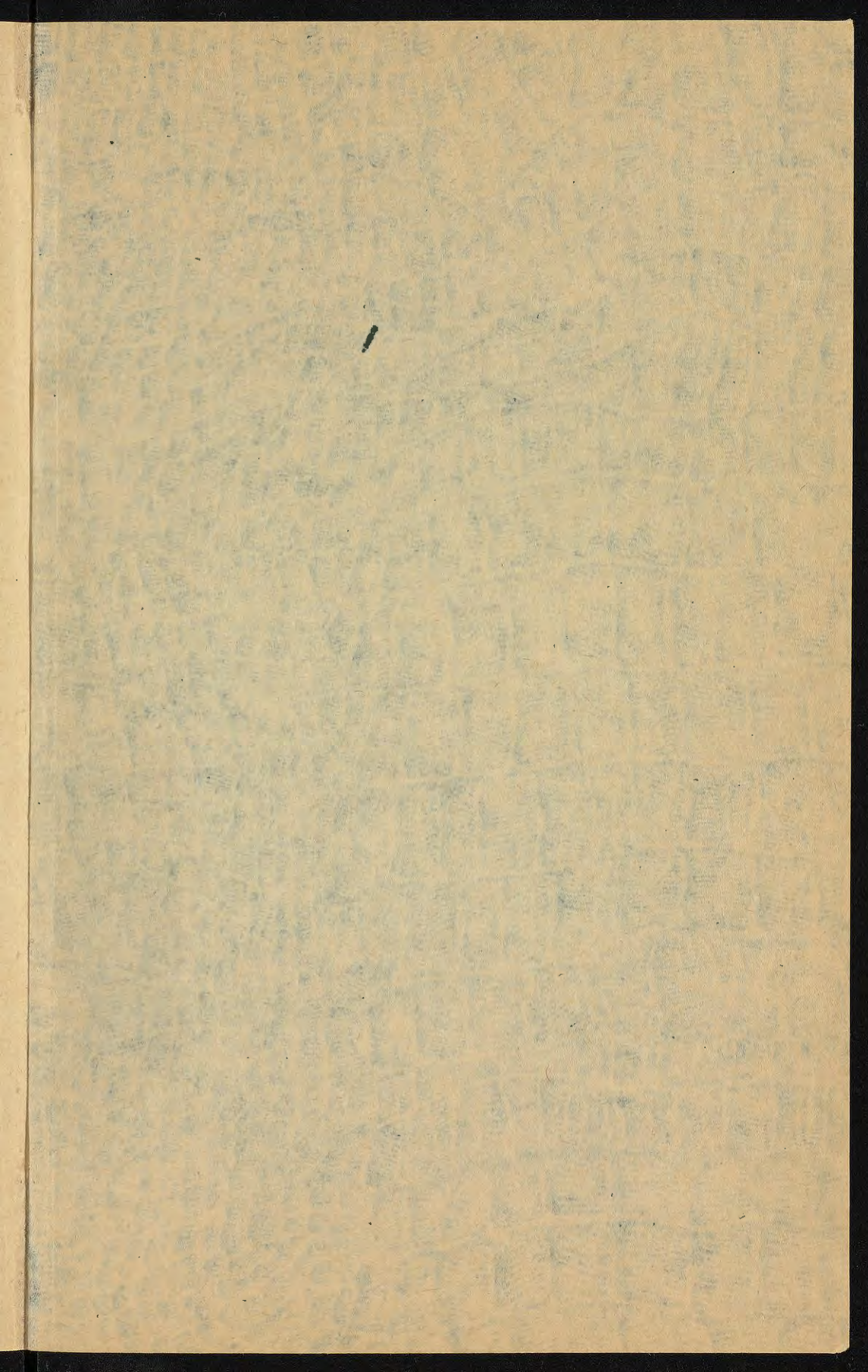


THE LIBRARIES
COLUMBIA UNIVERSITY

—◆—

GENERAL LIBRARY





محمد علي غلوي باشا

مبادئ

في السياسة المصرية

الطبعة
مطبعة دار الكتب المصرية
١٩٤٢ - ١٣٦١

DT
150
•A48

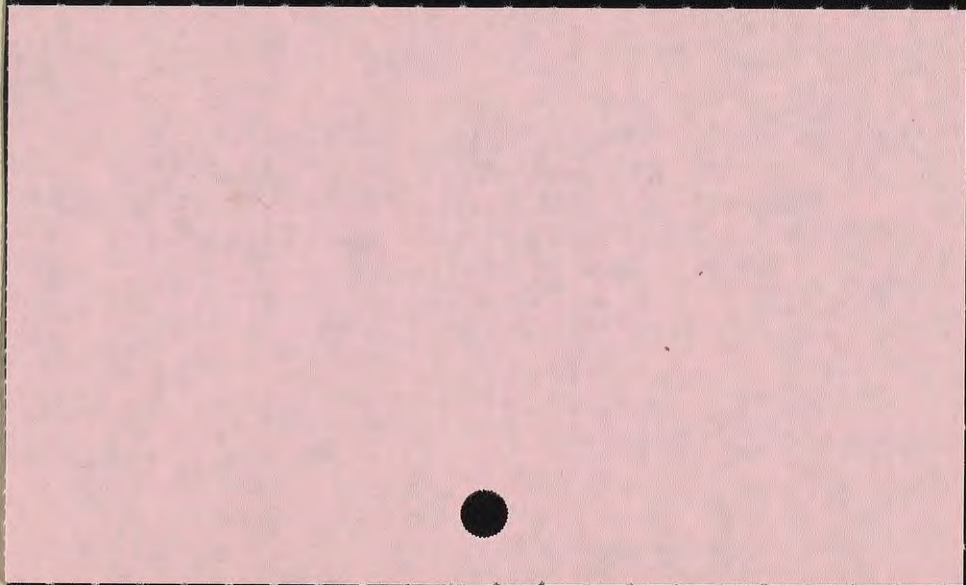
DT

150

A 48

Alubah, Muhammad Ali

Mabadi fi al-siyasah al-Misriyah wa life
Muhammad Ali Alubah. al-Qahirah, Matba'at Dar
al-Kutub al-Misriyah, 1361 ch.s., 1942 ch.s.
518 p. 24cm.



فهرس الكتاب

صفحة	
٧	مقدمة
	الباب الأول - ثروتنا القومية : أسباب ضعفها ووسائل إنقاذها ...
١٧	الفصل الأول - ثروتنا القومية
٢٧	» الثاني - مجالنا الحيوى الشرعى، الهجرة والجنسية المصرية
٣٧	» الثالث - الصناعة والتجارة
٣٧	(١) أزمة المتعطلين فى مصر
٣٩	(٢) تطوّر الصناعة فى مصر
٤٠	(٣) الشركات فى مصر
٤٢	(٤) تقدّم اليابان الصناعى والتجارى
٤٥	(٥) صلاحية مصر للمجال الصناعى والتجارى
٤٨	(٦) خطوات المجال الصناعى والتجارى فى مصر
٥٠	(٧) ديون الأفراد
٥١	(٨) تحديد الملكية العقارية
٥٣	(أولا) السياحة
٦٣	مداليات السكك الحديدية والتليفونات
٦٦	(ثانيا) فوائد القروض
٨٢	(ثالثا) اللغة القومية والوظائف فى الشركات
٨٦	(رابعاً) شركات الاحتكار
٩٠	الفصل الرابع - الزراعة

٤٥-٥٧٢

١١٨

صفحة

١٠١	الباب الثاني - النظام النيابي
١٠٦	(١) عدد أعضاء البرلمان
١١٣	(٢) الأحزاب السياسية
١١٦	(٣) عضوية البرلمان وعضوية الشركات والحراسة على أموال الأعداء
	الباب الثالث - النظام الإداري
١٣١	الفصل الأول - تنظيم الإدارة
١٣٥	(١) الوزراء
١٣٧	(٢) وكلاء الوزارات
١٣٧	(٣) وزراء الدولة والوكلاء البرلمانيون
١٣٨	(٤) وكيل وزارة في رئاسة مجلس الوزراء
١٣٩	(٥) المراقبة الادارية
١٤٠	(٦) تعيين الموظفين ونقلهم وترقيتهم وتأديبهم
١٤٤	(٧) عدد الموظفين والمستخدمين
١٤٩	الفصل الثاني - ديوان المحاسبة
١٥٢	» الثالث - مجلس الدولة
١٥٩	الباب الرابع - التعليم
١٦٤	(أولاً) الناحية الحسبية
١٦٧	(ثانياً) الناحية الخلقية
١٧٥	(ثالثاً) الناحية العقلية
١٧٨	(١) التعليم الإلزامي
١٨٥	(٢) التعليم الابتدائي والثانوي
١٩٣	(٣) التعليم الجامعي
١٩٦	(٤) تعليم الفتيات
٢٠٢	(٥) توحيد الثقافة
٢٠٣	(٦) في الأزهر

صفحة	
٢٠٧	(٧) دروس اللغة العربية ...
٢٠٨	(٨) تيسير الكتابة ...
٢١١	(٩) المعجم اللغوي ...
٢١٤	(١٠) الموسوعات ...
٢١٦	(١١) الفنون الجميلة ...
٢٢٣	الباب الخامس — حالتنا الاجتماعية ...
٢٢٧	(١) مستوى المعيشة ...
٢٣٠	(٢) الحفاء — التبول — التشرّد ...
٢٣٢	(٣) الأمراض ...
٢٣٨	(٤) مياه الشرب ...
٢٣٩	(٥) انتشار الأتية ...
٢٤٤	(٦) اضطراب التشريع ...
٢٤٦	(٧) الزواج ...
٢٥١	(٨) الطلاق ...
٢٥٧	(٩) الأزياء ...
٢٦٢	(١٠) الأومة واللقاب الشرف ...
٢٦٦	(١١) البدع ...
	(١) الزرار ...
	(ب) أرباب الطرق ...
	(ج) مظاهر الأفراح والأتراح ...
٢٦٨	(١٢) الأغاني والموسيقى ...
٢٦٩	(١٣) فوضى الإحسان ...
٢٧٣	الباب السادس — الدفاع الوطني ...
٢٧٩	الخدمة العسكرية ...
٢٨١	الرياضة البدنية ...
٢٨٣	واحة جنجوب ...
٢٨٣	استقلال الحبشة ...
٢٨٤	فلسطين وسلامة الوطن ...

صفحة	
٢٨٧ الباب السابع — الوقف ...
٢٨٨ (١) أصل الوقف
٢٩٢ (٢) أمثلة من شروط بعض الواقفين
٢٩٤ (٣) الأوقاف في عهد المماليك ومحمد علي الكبير
٢٩٧ (٤) الوقف قبل الإسلام
٣٠٠ (٥) الوقف والمصلحة العامة
٣٠٣ (أولاً) تنظيم الوقف الأهلي الجديد
٣٠٤ (ثانياً) تنظيم الوقف الخيري الجديد
٣٠٥ (ثالثاً) تنظيم الأوقاف المتعددة
٣٠٥ (رابعاً) الشروط المخالفة للأداب أو لنظام العام
٣٠٥ (خامساً) تنظيم الوقف الأهلي القديم
٣١١ الباب الثامن — مصر والبلاد العربية

مقدمة

حب الحرية من طبيعة الإنسان ، ينساق اليها بدافع من فطرته ، ويشوقه الاستمتاع بها بوازع من إباطه وعزته وكرامته .

وكذلك الأمم الحية تتمعش الحرية ، وتشدو بها في محادثاتها ، وكتاباتنا ، وأشعارها ؛ بل في نجواها وأحلامها ، لا يثنى عن إدراك هذا الأمل المنشود إلا أولئك الذين انحدرت نفوسهم إلى مستوى سحيق ، وانتهت آفاقهم إلى إشباع بطونهم ، يتناسلون ويتكاثرون كالديدان ، وينعمون بالعيش المرير بين أغلال الظلم وقيود الاستعباد .

إن الأمم الكريمة لا ترضى بهذا العيش الذليل ، بل تصبو إلى الحرية ، تجاهد في سبيلها بكل مرتخص وغال ، تستعذب العذاب ، وترضى بالحرمان ، وتغذى بالأمل ، حتى تفوز بهذه الحياة العزيزة ، حياة الحرية والمجد المؤنل والشرف الرفيع .

ولا شك أن أمتنا تطلب هذه الحرية ، تطلب الاستقلال الصحيح ، تطلب تحرير البلد من كل احتلال ، سواء أكان عسكرياً أم اقتصادياً ، أم فكرياً . تطلب أن يكون للفرد حرية موفورة ، وكرامة مرهقة ، ومستوى في العيش جدير بإنسان حر كريم .

لكن هذه الحرية — سواء أكانت للأمم أم للأفراد — لا تُنال دون بذل وتضحية وجهاد . إن للحرية مهراً ، فلا تزف إلا لمن كان كفواً لها ، جديراً بها . ولقد علمنا منذ القدم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة ، وأن الأجر للعاملين .

حرية الأمم ترتكز على نهوض شامل . ووسائل هذا النهوض ليست سرا من أسرار الكون ، أو معجزة من معجزاته ، فهي تكاد تنحصر في عاملين أساسيين : هما العدل ، والعلم .

فالعدل — وهو وليد الفضيلة — يخلق حرية الفرد، ويصونها . يوجد الحب والتضامن بين أفراد الشعب ، ويدفع المواطن الى أن يسعى قُدماً الى رزقه، ورتق نفسه ، آمناً مطمئناً ، حتى يبغى ثمار جهوده، ويفكر هادئاً في ابتكار وسائل هذا الرقى، في جميع مناحى النشاط العقلي والجسمي ، غير هيب ولا وجل .

وإني أقصد العدل بمعناه الواسع الشامل، العدل الذي يوحى إلى المرء أن يكون منصفاً نحو الناس ونحو نفسه ، ونحو وظيفته . أقصد بالعدل النزاهة في جميع وجوهها . فكما أن ظلم الضعيف لمصلحة القوى خروج على العدل، كذلك إهمال الموظف واجبه خروج على العدل، وكذلك استغلال الحاكم سلطته لمصلحته الذاتية خروج على العدل. ولا يكفي في وصف المرء بالعدل أن يقيم الوزن بين خصمين بالقسط ، إنما العادل حقاً من إذا خلا الى وظيفته أدى واجباته نحوها على الوجه الأكمل في السر والعلن ، هو الذي لا يستغل سلطته في كسب مصالح ذاتية باقتناء عقار أو أطيان ، أو شق طريق أو ترعة ، أو فتح مصرف تحت ستار المصلحة العامة ، هو الذي لا يستثمر ما بين يديه من معلومات أو قرارات رسمية ، ويبادر تحت جنح الظلام الى المتاجرة بالسلع ، وأسهم الشركات ، فيجني من وراء فعلته الربح الوافر . واعتقادي أن هؤلاء الذين يستغلون وظائفهم ، ويستخرونها في مصالحهم الخاصة، أو يقدقون أموال الأمة ووظائف الدولة وأوسمتها على الأقارب والأصهار، هؤلاء في نظري هم والسارقون سواء .

إن ولاية الأمور في كل أمة وأصحاب الهيمنة على مقاليد الحكم، هم اليد العاملة في أسباب رقيها وتقدمها، وهم القدوة لأفراد الشعب. فان كانوا ذوى كفاية وعدل

وإخلاص ارتفعت بهم الأمة الى ماتصوبو إليه من مجد وسؤدد ، وكانوا جديرين بثقة الشعب وحده وتأييده ، وإلا كانوا نكبة وبلاء على الوطن يلقى منهم صنوف العنت والأذى ، وينحدر بهم في مهاوى المهانة والازدراء .



والعلم ينير للفرد الطريق ، ويتزع عن بصيرته تلك الغشاوة الكثيفة ، غشاوة الجهل والغفلة . الجهل بطبيعة هذا الكون وقواعده . الجهل بالإنسان وما فيه من خير وشر ، وبما تحتاج إليه طبيعته من قوة وعزم وكمال . الجهل بشؤون الحياة في هذا المعترك الإنساني وما فيه من مزلق ومخاطر . الجهل بمركز أمته بين الأمم ، وما تحتاج إليه من وسائل الرفعة والمنعة والهناء .

فالعدل والعلم — مجتمعين — هما أساس كل حرية ، ومنبع كل قوة وعظمة ، ومنهما وبهما نستوحى عوامل النهوض والإصلاح في كل بلد .

إن لكل بلد أمراضه وخصائصه ، ووسائل إصلاحه ، كما لكل مريض دواؤه الخاص تبعا لنوع الداء ، ودرجة تأصله وقوته ، وتبعا لبيئة المريض وطبيعته . ولا يظن ظان أن إصلاح الأمم بالأمر الهين ، بل هو جهاد شاق عتيف ، يتطلب درسا وبجنا ، ثم قوة وعزما وإخلاصا . وقد سماه نبينا الكريم جهادا أكبر ، حيث قال بعد أن نصره الله على أعدائه ، وعكف على إدارة جزيرة العرب ، وما يستتبع ذلك من جهاد النفس في السياسة والإدارة والحكم : " رجعتنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر " .

إن على أمتنا أن تفكر جديا في وسائل إصلاحها إذا أرادت الحياة حرة كريمة . وعلى أبنائها — حكومة وشعبا — أن يتضامنوا ويتعاونوا في تحقيق هذه الغاية المنشودة في قوة وعزم وإيمان . أما إذا أبليت بتخاذل أبنائها ، وتطاحن أحزابها — إن كان لها أحزاب — فقد قضى عليها بالذلة والفناء ، ولن يجدى في نهضتها ووثبتها إجراء وقفي ، أو إصلاح مرتجل .



قلت : إن العدل والعلم هما أساس كل حرية، ومنبع أسباب الإصلاح. واهم ما يجب أن تفكر فيه بلادنا حياة نيابية سليمة، وإدارة حكيمة، وتعليم وتهذيب ، وإنتاج، وقوة في البدن، ودفاع عن الوطن .

تلك هي الأسس العامة لكل إصلاح ، وهي أول ما يفكر فيه المصلحون . هي مبادئ أساسية يجب أن يعنى بوضع تفاصيلها وفروعها بما يلائم حال كل أمة . إنما يجب أن تسير كلها معا جنبا إلى جنب ، متساندة متضافرة . أما إذا عني ببعضها وأهمل البعض الآخر تداعى البناء، واختل التوازن ، وأصبحت جهود الإصلاح هباء لا فائدة منها ولا غناء .

ألم تر أن البناء الذي تاوى إليه يجب أن يكون كله قائما على تماسك أجزائه، فإذا اختل ركن من أركانه، ولم تبادر إلى إصلاحه خيف على أمنك ، وعلى صحتك ، وقد ينهار البناء كله على أهله وذويه !

وألأ تعلم أن المرء - مهما يكن له من عفوان شباب وقوة جسد - إذا مرض عضو من أعضائه، ولم يؤدّ وظيفته، هلك بعد قليل !

كذلك الأمم يجب أن تسير في إصلاح نفسها بوسائل متناسقة متكيفة متوازنة تسد الثغرات من جميع نواحيها، وتقتلع عوامل الضعف والهلاك من منابتها .

وقل لى بربك أى أمل لأمة في الحياة ، وأى وزن لها في هذا الوجود مهما يكن لها من ثروة إذا كانت جاهلة !

وأية قيمة لشعب في هذه الدنيا مهما ارتفع في العلم والفن إذا فقد النزاهة ولم يستسغ معنى الفضيلة والعدل !

وأى حظ لشعب مهما كثر عدده، إذا افتقد أسباب العيش، وانحط الى مستوى الفاقة، ولم يسع في دفع هذا الأذى بالنشاط والعمل في مسالك الحياة الكريمة !

وأى أمل لشعب في الكرامة والحرية مهما كان ذكؤه واستعداده إذا ترك
أبناءه طعمة للأمراض الفتاكة، والضعف المزرى، ولم يفكر في النهوض بهذه
المخلوقات لبناء شعب سليم، وجيش يحمي الذمار !!

كل هذا يشعرك بتضامن أسباب النهوض، وضرورة وضع مبادئ ثابتة ناجحة.
نسى ويسعى خلفاؤنا من بعدنا إلى تحقيقها وجنى ثمارها .



بلادنا في وسط العالم القديم، وبها قناة السويس، فهي ملتقى الشرق والغرب
وهي بمناخها، وحسن موقعها، وخصوبة أرضها، مطمع الطامعين . وقد تلاشت
في هذا العالم مع الأسف قوة الحق أمام حق القوة، ولم يصبح للضعفاء محل فوق
الأرض، فما الذي يجب علينا أن نفكر فيه حتى يصبح هذا الوطن العزيز قوى
الجانب، كامل الحرية، موفور الكرامة، وهو جدير بهذا كله .

في بلادنا وعنصرنا مؤهلات لأن نكون في مصاف الأمم الراقية المحترمة. وأمتنا
فوق ذلك كثيرة النسل، لكنها ضعيفة في كل شيء. وكلما أكثر نسلها ازداد ضعفها،
واشتدت حاجتها إلى أسباب الحياة . هي ضعيفة في مواد الغذاء، ضعيفة في الثروة،
ضعيفة في العلم والابتكار، ضعيفة في صحة أبنائها، ضعيفة في الدفاع عن نفسها،
ضعيفة في إدارتها، ضعيفة في سياستها .

ومما يزيد الأمر خطورة أن تحولت الحروب في أجيالنا الحاضرة من صراع بين
جيوش إلى صراع بين الأمم، وإلى اجتياح خاطف، وأصبح لكل فرد في الأمم
المتحاربة، ذكرا كان أو أنثى، شابا أو شيخا - نصيب في هذا الكفاح . تم ويلات
الحروب جميع الساكنين حتى الشيب والأطفال والمرضى، فأصبح واجبا تنظيم الأمة
بأسرها، بتنظيم العلم والعمل ووسائل الإنتاج والثروة فيها، وتنظيم وسائل الدفاع
عنها، حتى لا تكون عرضة للعبودية أو الزوال .



على هذه الأسس فكرت كما فكر غيرى من قبل فى وضع المبادئ التى أراها تكفل لهذا الوطن خيره، وترقى به إلى مدارج الرفعة والعظمة ، وهى خلاصة مشاهدات ودراسات وتفكير، اجتهدت أن تكون موجزة قدر الضرورة؛ فإن كل فصل فى هذا الكتاب اذا أريد التبسط فيه يحتاج إلى بحوث ومجلدات . لهذا آثرت أن أقرر الموضوع مراعىا جانب الإيجاز والسهولة ، متوخيا أن يكون توجيهها فى حياتنا الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية . وإبنى قوى الرجاء فى أن يتدبر هذه المبادئ كل مصرى ، ويعنى بدراستها ونقدها ، فاذا اقتنع بها سار على نهجها ، وأصبح من دعائها ، وهذا نكون أهلا للدعوة والبناء والإصلاح .

وفى يقينى أن أمتنا إذ تجدد الكلمة الطيبة، والدعوة الصالحة لانتوانى فى سبيل تأييدها ، والتمسك بأهدابها ، حتى تؤتى ثمرتها المرجوة . وتلك لعمري بادرة طيبة تبشر ونحن فى إبّان النهضة بالخير والفلاح .

إبنى أو من من أعماق قلبي بما يحوى هذا الكتاب من مبادئ وآراء ونظم . واذا كان فى بعضها - كفوائد القروض، وإصلاح الوقف - ما ينبو عن بعض الأفهام ، فلا ذنب على هذه المبادئ التى أعتقد سلامتها وفائدتها ، وأرى أنها خير دواء لما يتنابنا من علل وأدواء وأمراض ، وإنما الذنب ذنب هذه الأفهام والتقاليد . وسيأتى يوم ترى فيه الأمة أن ما نحس بتطزفه من بعض هذه المبادئ ان هو إلا غاية فى الاعتدال . وسيأتى بعدنا من ذرارينا من يتساءل : كيف صبر أسلافنا على ما كانوا فيه من أخطاء وتواكل وتهاون أدت الى نتائج سيئة ، وأوذت بها الأجيال التالية ! .



ومن الناس من يقول إن الأنظمة مهما يكن وضعها ، والتشريعات مهما تكن دقتها ، تصبح ضئيلة الجدوى إذا كانت النفوس مريضة، والذمم فاسدة ، والظلم شائعا بين الناس . وأملى في هؤلاء أن يترشوا فيما يقولون؛ فإننا نرى الأمم مهما تداعت أركانها، وهيض جناحها، وضاعت أخلاقها ، اذا هبت في أرجائها نسمة الإصلاح والدعوة الى الخير ، وحث الهمم ، وبعث العزائم ، ونشر لواء العدل ، وفتح أبواب العمل ، كتب الله لها أسباب النجاح والتوفيق ؛ فإن العدل خليق بأن يرفع النفوس ، والعلم كفيل بتهيئة العقول . فإذا أخذ الحاكمون المحكومين بأسباب العدل والعلم، وراضوا الأمة عليهما نبتت فيهم فكرة الكرامة والصدق وعزة النفس ، وأبى الناس بعد ذلك إلا أن يساسوا بما يساس به الأكرمون ، فتسير أداة الحكم بعد ذلك وفق ما يشتهي العدل طوعا أو كرها ، وتصبح رقابة هذا العدل مصونة بيقظة الأمة، وما تبذل من جهود وتضحية ودماء .

إننى قوى الأمل فى أن أمتنا، وهى ترنو إلى الحياة وتصبو إلى المجد ، لا تتقع فى هذا المضمار بحظ قليل ضئيل ، بل ترجو أن تتبوأ مقعد صدق بين الأمم، وتستعيد هذا الماضى المجيد، وما فيه من عزة، ورفعة ، وسؤدد ومناعة . ومن يدرى؟! لعل مصر بنهضتها ونهضة أخواتها المجاورات ، وبعد تلك الحروب التى أنهكت قوى الأمم الأخرى ، تصبح من الأمم القوية لتأييد السلم فى هذا العالم ، فيعود للإنسانية بهاؤها ، وللعاهدات احترامها ، وللفضيلة قدسها .

لم لا تطمع مصر بعد أن تنهض وتقوى أن تعاون فى منع هذا الختل والغدر والاعتداء والتقتيل بين الشعوب ، وأن تنشر فى هذا العالم لواء المحبة والتعاون والإخاء، حتى يعيش الناس فى أمن ورخاء وسلام!!

إنى أعتقد أن لا سلامة لهذا العالم إلا بتعاون صادق في ظل معاهدات عادلة واتفاقات شريفة لا لبس فيها ولا إكراه ، حتى تقوم الطمأنينة بين الأمم ، ويسود السلام بين الشعوب .

أمام الناس شرقاً ، ومصر قلبه ، فما الذى يمنع الأقوياء من كسب هذا القلب فزدادوا قوة على قوة ، ويأمنوا به غوائل الدهر ومصائبه ؟ ! .

*
* *

وقبل أن أختتم هذه المقدمة أرى من واجبي أن أتوه بالجهود القيمة التي قام بها من سبقوني في بحث كثير من المسائل التي أعالجها في هذا الكتاب كحضرات الدكتور حافظ عفيفي باشا في مؤلفه "على هامش السياسة" ، وحريرت غالى بك في كتابه "سياسة الغد" ، والدكتور عبد الواحد الوكيل بك في محاضراته الصحية والاجتماعية ، والدكتور محمد عبد الله العربي بك في بحوثه في الإدارة المصرية . أولئك وغيرهم ممن ساهموا في بحث وسائل الإصلاح في هذا البلد ، لهم فضل السبق فيما بذلوا في سبيله من جهد وأسدوا إليه من خير .

ولقد أمليت كتابي هذا على الشاب النابه الأستاذ حسان أبو رحاب ، فكان لى نعم العون ، بما أوتي من فطنة ونشاط وإخلاص .

أسأل الله أن يعصمنا من الزلل ، وأن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه خير الوطن العزيز ، في ظل راعي النهضة الوطنية حضرة صاحب الجلالة مليكنا المعظم "فاروق الأول" أيده الله بروح من عنده ما

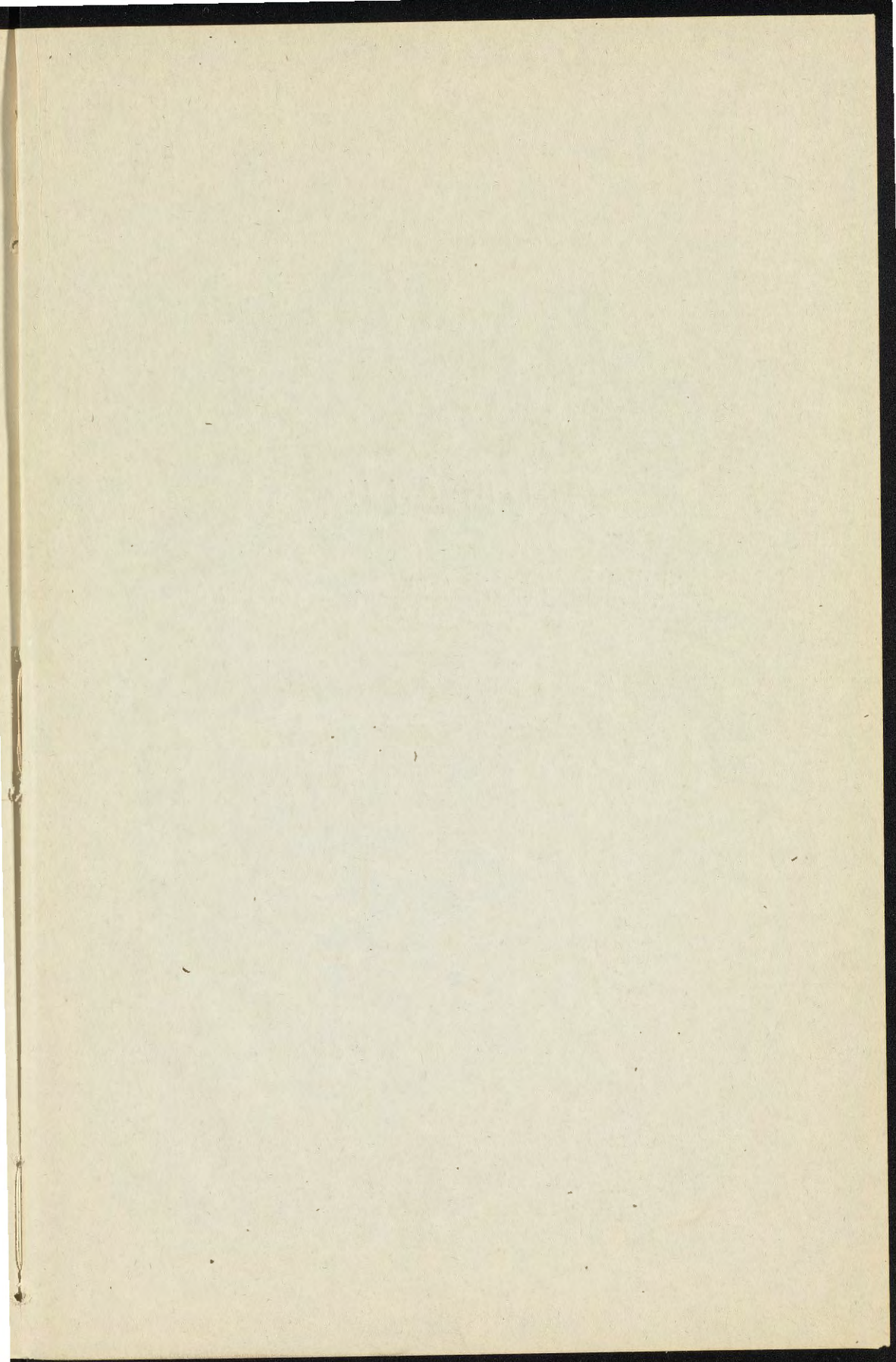
محمد على علوبه

القاهرة في جمادى الأولى ١٣٦١ — يونيو ١٩٤٢

الباب الأول

ثروتنا القومية : أسباب ضعفها ووسائل إنقاذها

ثروتنا القومية — مجالنا الحيوى الشرعى —
الهجرة والجنسية المصرية — الصناعة والتجارة — الزراعة



الفصل الأول

ثروتنا القومية

من يود أن يقف على أساس ثروتنا القومية فعليه أن يقابل بين عدد السكان وبين مساحة أراضينا الزراعية . فان هذه المقابلة تلقى ضوءا صادقا على مركزنا الحقيقي وعلى ما يجب علينا أن نقوم به لتوفير الغذاء لشعبنا المصرى .

أولا - عدد السكان :

بلغ عدد سكان مصر في السنوات المتعاقبة كما ترى :

عدد السكان المقدر في عهد الحملة الفرنسية .	١٨٠٠ : ٢٤٦٠٢٠٠
عدد السكان حسب تعداد المساكن .	١٨٤٦ : ٤٤٧٦٤٤٠
	١٨٧٣ : ٥٢٥٠٠٠٠
	١٨٨٢ : ٦٨٠٤٠٢١
	١٨٩٧ : ٩٧١٤٥٢٥
	١٩٠٧ : ١١٢٨٧٣٥٩
حسب التعداد .	١٩١٧ : ١٢٧٥٠٩١٨
	١٩٢٧ : ١٤٢١٧٨٦٤ ^(١)
	١٩٣٧ : ١٥٩٣٢٦٩٤
	(تقدير أولى)
	١٩٤٠ : ١٦٨٠٠٠٠٠

(١) ابتداء من سنة ١٩٢٧ قدر عدد السكان في أول يولييه من كل سنة .

فن هذا الإحصاء الرسمي يتضح أن عدد سكان مصر يتضاعف كل خمسين سنة على أقل تقدير .

ومما يوجه النظر أن نسبة المواليد في مصر سنويا أعلى من أية نسبة في العالم ، لا تراحمها فيها إلا فلسطين في بعض السنين .

ففي نهاية سنة ١٩٣٧ مثلا كانت نسبة المواليد من السكان في البلدان الآتية كما يأتي :

في الألف	في الألف
١٨,٨ ألمانيا	٤٣,٥ مصر
١٧,٤ أستراليا	٤١,٦ فلسطين
١٧,٣ نيوزيلنده	٣٤,٥ الهند
١٧,٢ تشيكوسلوفاكيا	٣٠,٨ رومانيا
١٧ الولايات المتحدة	٣٠,٦ اليابان
١٥,٣ بلجيكا	٢٧,٧ يوغوسلافيا
١٤,٩ إنجلترا وويلز	٢٦,٤ اليونان
١٤,٧ فرنسا	٢٢,٩ إيطاليا

وأريد أن أقدم للقارئ مقارنة بين عدد السكان وعدد المواليد في بعض البلدان في نهاية سنة ١٩٣٧ ، فهي كما ترى طبق الإحصاءات الرسمية :

عدد المواليد في سنة ١٩٣٧	عدد السكان الى آخر سنة ١٩٣٧
٦١٠٥٥٧	٤١١٢٣٠٠٠ ... إنجلترا وويلز
٦١٦٨٦٣	٤١٩٧٠٠٠٠ ... فرنسا
٢٦٢٥٢٦	١٥٢٧٠٠٠٠ تشيكوسلوفاكيا
٦٠١٣١٠	١٩٦٤٦٠٠٠ ... رومانيا
٤٢٣٧٩٤	١٥٤٠٠٠٠٠ ... يوغوسلافيا

ولقد كان عدد سكان مصر في سنة ١٩٣٧ أقل من ستة عشر مليوناً كما رأيت ، وكان عدد مواليدها في السنة نفسها ٦٩٤٠٨٦ ، ثم صعدوا في سنة ١٩٣٨ إلى ٧٠٤٣٧٦

فأنت ترى من هذه المقارنة أن مواليد مصر أكبر عدداً من مواليد إنجلترا ومعها ويلز، ومن مواليد كل من فرنسا ورومانيا، وهي كلها تزيد في عدد سكانها عن مصر زيادة كبيرة . بل أصبحت مواليد مصر أكثر من مجموع مواليد تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا مجتمعين ، مع أن عدد سكان كل قطر منهما يقرب من عدد سكان مصر .

وضح إذن بما لا شك فيه أن مصر أكثر بلاد الأرض إنتاجاً في المواليد . ومع أنها ابتليت بكثرة وفياتها كما ترى في غير هذا الباب ، فإنها رغم ذلك قد تضاعفت في السكان في نحو خمسين عاماً .

فاذا كانت نسبة المواليد في مصر كما ذكرنا من الكثرة ، وعيننا بالأطفال عناية جدية ، أفلا يجوز لنا أن نتوقع استمرار الزيادة الحالية في السكان ، فتصل مصر بعد خمسين سنة على الأكثر إلى ثلاثين مليوناً ، ثم إلى أضعاف ذلك بعد مائة سنة ، فتصبح أمتنا من الأمم الكبيرة ؟ .

ألا يجب علينا أمام هذه الزيادة الهائلة أن نفكر في مصيرنا ، ومصير أبنائنا من بعدنا ؟

ثانياً - الأراضي المزروعة :

أما الأراضي المزروعة في القطر المصري فإنها تكاد تكون كما هي من سنوات طويلة لم تزد إن لم تكن قد نقصت . وعدد السكان أخذ في الزيادة بطريقة مطردة موجبة للقلق . فقد كانت مساحة الأراضي المزروعة في سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ ٥٤٦٦٥٥٥ فدانا للأفراد ، و ١٨٥٨٩ فدانا منافع عمومية ، ثم أصبحت

في سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٠ : ٥٣٢١٩٩٧ فداناً للأفراد و ٣٣٤٨٧ فداناً منافع عمومية، وبذا صارت مصر أكثر بلاد العالم اكتظاظاً بسكانها . ذلك أن مساحة الأراضي المزروعة، والمسكونة بما فيها من الطرق وغيرها من المنافع العامة ٣٥١٦٨ كيلومتراً مربعاً فقط . وبما أن عدد السكان قد وصل في سنة ١٩٤٠ الى ١٦٨٠٠٠٠٠٠ ، فأصبح ما يخص الكيلومتر المربع الواحد نحو ٤٨٠ شخصاً ، فصرأ أكثر بلاد العالم ازدحاماً وتكاثفاً، بما في ذلك إنجلترا، وإيطاليا، وألمانيا، وباكستان، والصين، واليابان .

وإني أذهب بعيداً وأدخل في أماني المصريين أن جميع أراضي مصر الداخلة في الزمام ستصبح يوماً ما مزروعة، فماذا تكون النتيجة ؟

إن الأراضي الداخلة في الزمام وفق الإحصاء الرسمي هي كما ترى في سنة

: ١٩٣٩ - ١٩٤٠

أراض غير مزروعة		أراض مزروعة	
منافع عمومية	أملاك خاصة	منافع عمومية	أملاك خاصة
فدان	فدان	فدان	فدان
٨٥٥٦٠١	٢١٥٠٩٣٦	٣٣٤٨٧	٥٣٢١٩٩٧

فتكون الجملية ٨٣٦٢٠٢١ فداناً . وعليه فيصيب الفرد من الأراضي المزروعة الآن أقل من ثلث فدان . وإذا افترضنا إمكان الانتفاع بهذا المجموع كله بما يحوى من المساكن والطرق وكافة المنافع العمومية، وافترضنا إمكان وصول مياه النيل إلى هذه الأراضي كلها وريها واستغلالها، وافترضنا إمكان تنفيذ مشاريع الري بما يتطلبه من وقت ومال ، وافترضنا إمكان إصلاح سريع لتلك الأراضي البور، إذا افترضنا ذلك كله ممكناً فلن يصيب الفرد الواحد منا، بعددنا الحاضر نصف فدان .

بلادنا واسعة الأرجاء، مساحتها مليون كيلو متر مربع ، لكنها صحارى من الشرق والغرب . فالأراضى بين الاسكندرية وحدود مصر الغربية صحراء . ومن القاهرة إلى السويس صحراء . ومن الاسماعيلية إلى حدود فلسطين صحراء . وغرب مجرى النيل الضيق وشرقيه فى الوجه القبلى صحارى . فالصحراء الغربية كما ترى ، والشرقية كما علمت ، وهناك جبال ورمال . ومن فوق طاقة البشر أن تصل مياه النيل الى هذه الفيافي والقفار ، ومن فوق طاقة النيل أن يروى منها شيئاً يذكر . والأمم الزراعية البحتة مهما تكن مساحة أراضيها المنتجة أصبحت لا تجارى غيرها فى الثراء والمنفعة .

وبلاد غيرنا على ضعف خصوبة الكثير من أراضيها ، تكاد تكون كلها خضراء : سهولها ، وأبجدها ، ووديانها ، وجبالها . فما لا يروى بمياه الأنهار والترع ترويه الأمطار . فأراضيها جميعاً تدر الغلال والمحاصيل الغذائية ، والكروم ، والأشجار المثمرة ، والغابات ، والمراعى .

هذا فوق ما عليه هذه الأمم من ازدهار الصناعة ، والتجارة ، ووجود مستعمرات شاسعة لديها ، فيها كثير من موارد الثروة التى تجعل الفرد فى هذه البلاد فى مجبوحة من العيش .

إذن نحن الآن على أبواب خطر داهم . فالمصريون يتكاثرون ، وأراضيها الزراعية ضاقت بنا ، ومستوى المعيشة يهبط من سنة الى أخرى . وقد قدر بعضهم دخل الفرد من سكان مصر فى سنة ١٩٢١ — ١٩٢٢ بمبلغ ٢١ جنيهاً فى السنة . أما فى سنة ١٩٤٠ — ١٩٤١ فقد نقص دخل الفرد الى أن صار ٩ جنيهات فى العام — كما جاء فى تقرير لجنة المالية لمجلس النواب ، عن مشروع الميزانية لسنة ١٩٤٠ — ١٩٤١ . فلا بد لنا من العمل على تلافى هذا الفقر والبؤس ، واتقاء الاضطرابات الاجتماعية والمذاهب الهدامة ، التى قد يدفع اليها هذا الواقع المروع ، الذى يزداد شدة سنة بعد أخرى .



قد يظن بعضهم أن من الممكن اتقاء الكارثة أو بعضها بتحديد النسل ، أو بإهمال الطفل . وهذا شرمستطير . وإنا نرى البلدان كثيرة النسل ، الآهلة بالسكان ، والتي تشكو ضيق أرضها كإيطاليا وألمانيا — نراها تكثر من الدعاية تشجيعا للزواج ، وكثرة النسل القوى الصالح . فهناك للترويج امتيازات خاصة ، ولمن يلدون عددا من الأطفال جوائز متعدّدة .

ذلك أن هذه الأمم قد أدركت حقيقة التنازع في الحياة ، وأيقنت أمام هذا الصراع الدائم أن البقاء للأقوى ، ولا قوة إلا بكثرة السواعد الوطنية ، تمنح بالشعب ، وتدفع عنه غائلة المعتدين ، وأن الاستقلال أصبح جدارة واستحقاقا قبل أن يكون حقا مقدّسا ، وأن الأمة التي يقل عددها تنكش وتضمّر ، فتزول كما يزول العضو الذي لا عمل له ولا نفع فيه .

وهل ينكر أحد أنه إذا تساوى في العراك جيشان في العدة والشجاعة وفنون الحرب ، كانت الغلبة لكثرة العدد ؟ تلك الكثرة التي ترمى في الحروب بأفواجها الكثيفة ، فإذا فني بعضها دفعت بآخرين ، يسدون الثغرات ، ويواصلون الهجمات ، وأن منعة البلاد وسؤدها بكثرة أبنائها ، وغزارة علومها ، وقوة خلقها .

وهل ينكر أحد ما أثبتته التاريخ منذ القدم أن أمتا قد بلغت من العلم غايته ، ومن المجد ذروته ؟ . فإذا قل نسلها وساء سلوكها ، ضعف حماتها ، وهيض جناحها ، وأصبحت بين يوم وليلة مستباحة للطامعين ، وطعمة للآكلين ، لم ينفعها علم ولا مال .

فأمتنا المصرية إذا أرادت لنفسها البقاء وجب عليها فيما يجب أن تشجع الزواج ، وأن تكثر من النسل الصالح عقلا ، وجسدا . فأبناء الشعب هم مادته الأولى . وأن تعني حكوماتنا وأمتنا كما يعنى غيرها بصحة الأطفال ، أولئك الأبرياء ، الذين

قضى عليهم سوء طالعهم في مصر بأن جنى عليهم الإهمال جناية بالغة، فيموت العدد الوافر بينهم بنسبة لم تبلغها أمة أخرى، متمدنة، أو نصف متمدنة. كما سيحییء في هذا الكتاب.

*
* * *

إذا كان هذا كله صحيحا، وأنا مهتدون بنتائج مفزعة اقتصادية واجتماعية، فما السبيل إلى اتقاء هذه الأخطار؟

لا يجوز لمن يكتب في الموضوع الخطير أن يخفى شيئا من الحقيقة، بل عليه أن يتأدى بوجوب الإسراع بوضع نظام جديد في مناحي الحياة المصرية المختلفة، نظام أساسی شامل، له أثره العملي الفعال في إنقاذ هذا الشعب. ولا يجدی شيئا أن نستمر فيما نحن فيه من ترقيع أنظمتنا القديمة البالية، أو وضع حلول ليس فيها غناء كثير.

فهل يتخذ مصر مثلا لإصلاح بضع مئات، أو بضعة آلاف من الأفدنة، بينما نرى أن أرض مصر كلها لن تقوم بتغذية هذا الشعب المستمر في الزيادة؟ أو هل يتخذها تقص مرتبات الموظفين مثلا للحصول على بضعة دنانير لا تسمن ولا تغني من جوع، وقد تفسد نزاهة الحكم نفسه؟! .

يجب علينا أن نسعى إلى تحقيق غرضين أساسيين :

نماء ثروة البلاد نماء مطردا، ثم منع هذه الثروة من أن تفلت من أيدينا. نعم هكذا يجب أن يكون هدف المصلح المنقذ. فطالما شكنا الناس من الفقر، وقلة الانتاج، واستمرار ضعف خصوبة الأرض. وطالما شكنا الناس فوق ذلك من التبذير المنجبل من الحكومات والأفراد، حتى لقد أصبحنا نرى بحق سرة هذه الأمة وحكومتها قلقين، معتمدين على دخلهم المضطرب، يعيشون كما يعيش العامل البسيط على دخل يومه. فالجميع لا يدخرون، والثروة آخذة في النضوب، والمصريون يتكاثرون،

وهم جميعا والحكومات معهم يكدون طول حياتهم : هؤلاء لدفع النفقات اليومية ، وأولئك لدفع فوائد الديون ، والمطالب العامة . والجميع لا عمل لهم في الحقيقة إلا خدمة الدائنين أو المرابين ، ولا فضل بعد ذلك . فاذا أتت سنون عجاف كانت الاستدانة ، وكان الضيق الخائق والبلاء الأعظم .

الفقر في بلادنا هو أساس ما نقاسيه من عناء . فالفقر يؤدي إلى قلة الغذاء ، وقلة الغذاء تؤدي إلى ضعف البدن ، وضعف البدن يؤدي إلى ضعف الإنتاج القومي من جميع نواحيه الفكرية والعملية ، كما يؤدي إلى ضعف المناعة فيعرض صاحبه للأمراض . وكثير من أمراضنا نتيجة لهذا الهزال الذي نشاهده في كثير من المواطنين . ولقد وصلت نسبة الأمراض في بلادنا — كما سيحىء — إلى درجة شنيعة كان لها أثرها البالغ في دفاعنا الوطني ، حتى لم نحصل ممن تقدموا للتجنيد في سنة ١٩٣٨ إلا على عشرة في المائة منهم ، وهم الذين اعتبروا لائقين نوعا للخدمة العسكرية ، لأنهم كانوا أقل إصابة بالأمراض من غيرهم .

ناهيك بأن الفقر يؤدي إلى الجهل ، فيصبح الفقير غير قادر على نفقات العلم ، بل غير قادر على تفهمه ، والسير فيه بهمة ونشاط . هذا إلى الاضطرابات الاجتماعية والمذاهب الهدامة ، التي قد تدفع إليها الحاجة واليأس .

ومن غرائب المشاهدات ظاهرة جديدة في بلادنا ، هي تزايد المتعطلين بين المتعلمين ، حتى أصبحوا علة اجتماعية بين ظهرائنا ، مع أن نسبة المتعلمين بين السكان في مصر ضئيلة مخجلة . فبينما نشكو من ضالة عدد المتعلمين . نشكو في الوقت نفسه من عدم وجود عمل لمن أتموا دراساتهم المتوسطة والعالية .

البلاد مصابة بضيق أرضها عن إطعام ساكنيها . مصابة بأمراض اقتصادية واجتماعية ، كما هي مصابة بأمراض جسدية مفرقة . وهذه نتيجة تلك . ولا سبيل للنجاة إلا بإيجاد أسس عامة صالحة ، تسيير مجتمعة . وإذا لم نتعاون هذه الأسس وتسير معا جنبنا إلى جنب ، فلا يرجى للبلاد نجاح .

أثبت الواقع أن لافائدة ترجى من الاصلاحات الوقية المسكنة، التي لا تقتلع الداء من أصوله ، ولا من الاصلاحات المرتجلة التي هي وليدة وقتها . وطالما قاست البلاد من هذا النوع من الاصلاحات بتغير الحكومات . ومهما بذل النصح للوزراء في أن يجعلوا لسياستهم أسسا ثابتة دائمة ، ولمن يخلفهم في أن يولوا برامج من سبقوهم شيئا من التقدير والاحترام ، فانك لن تجد لهذا النداء أذنا صاغية . والعيب من هذه الناحية لا يرتكز على تعدد الوزارات أو الخلافات الحزبية فحسب ، وإنما يستمد شيئا كثيرا في أسبابه من تقلل البرامج نفسها ، وعدم نضجها قبل تنفيذها . فالعيب آت من مجموع ذلك كله : عدم استقرار الحكومات ، مبادئ مرتجلة ، تنازع بين الأحزاب ، شهوة البقاء في المناصب ، إرضاء الناخبين وغيرهم على حساب مصلحة البلد .

وعندى أننا ، وقد أصبحنا بحالة تنذر بشروبييل ، يمكننا بعد تعزف الداء أن نفكر في الدواء . إن داءنا — كما علمت — أصبح متشعبا ، يمكن حصر عناصره الأساسية فيما يلي :

(١) كثافة السكان إلى درجة تضيق بها أرض مصر ، وزيادة المواليد بأعلى نسبة في العالم ، وضرورة الاحتفاظ بأبناء البلاد ، والعناية بصحتهم ، حتى لا تصبح أمتنا من الأمم القليلة العدد ، فينحط شأنها ، ويتضاءل ، فتضعف ، فتضيع .

(٢) ضآلة دخل الفرد بحالة مقلقة أضعفت في الأمة إنتاجها ومناعتها البدنية ، وجعلتها عرضة لأمراض كثيرة ، وقد تدفعها إلى ارتبكات اجتماعية خطيرة ، ولا تساعدها في الدفاع عن نفسها بالوسائل التي يتطلبها الوقت الحاضر .

(٣) عدم استقرار الإدارة الصالحة في البلاد ، واستمرار المنازعات الحزبية بما لا يرضى أى محب لهذا الوطن العزيز ، يدين بأن أمثل نظم الحكم هو نظام الحياة الدستورية ، الرشيدة ، القائمة على العدل ، والتقدم ، وإنكار الذات .

أمام هذه الأخطار المدهمة يجب أن نتجه سياستنا العامة اتجاها جديدا بعد أن ثبت أن لا فائدة ترجى من الاعتماد على الزراعة وحدها ، ولا أمل في تغذية أبنائنا إذا تركوا يتكاثرون ضمن هذه الدائرة الضيقة من أرض مصر .

أمام هذه الحال المحزنة لا بد لنا من وسائل مجدية ، وهي تنحصر في أمور ثلاثة :

(أولا) مجالنا الحيوى الشرعى الذى يجب أن نتفق عليه ، وأن نتضافر جميعا على تحقيقه .

(ثانيا) الصناعة والتجارة ، فانهما مع الزراعة كفيلتان بتغذية هذا الشعب ، ورفع مستواه ، وجعله فى مصاف الشعوب القوية المحترمة .

(ثالثا) أنظمة ثابتة فى الحكم والإدارة لتدعيم سلطة العدل ، والنظام ، والمساعدة على زيادة دخل الدولة ومصرفاتها ، وغير ذلك مما يدخل فى الأمور الاجتماعية والإدارية ، وإنصاف الفرد .

وهذه المسائل كلها تحتاج إلى شىء كثير من الشرح ، فهى وحدها أساس عمران هذا البلد وإنقاذه . وستناول الكثير منها بشىء من البحث فى هذا الكتاب .

الفصل الثاني

مجالنا الحيوى الشرعى

قلنا إن أم الأرض تحرص على ازدياد عدد سكانها ، لما تعلمه ويؤيده التاريخ من أن الكثرة من عناصر القوة والمنعة متى حسن استغلالها . ولقد نجم عن زيادة سكان بعض البلاد ضيق حل بها ، وجعلها تخشى الفاقة والهجرة ، وكلاهما مر . فالفاقة تضعف الأمة شيئا وشبابها ، وتجعلها عاجزة عن أن تسد نفقات الصحة ، والتعليم ، والإدارة ، والدفاع ، وما الى ذلك من وسائل حياة الأمم حياة عزيزة كريمة . والهجرة تضيق على الأمة كثيرا من أبنائها يعيشون فى بلاد غريبة يندمجون فيها ، فيعرضون لفقدان لغتهم وجنسيتهم . والأمم حريصة على استبقاء سلالاتها . فهى قوتها ، وهى درعها عند الشدائد . وكم من أمة درست وضاعت بكثرة هجرة أبنائها .

عاجلت الأمم البصيرة وضعها ، وساعدت على ازدهار الصناعة والتجارة فيها ، فأنتذت نفسها إلى أجل معلوم ، ثم عاودها الضيق بكثرة نسلها ، فإذا عملت ؟ وفيم فكرت ؟

هنا ظهرت فكرة "المجال الاقتصادى" ثم فكرة "المجال الحيوى" . وهى وإن لم تعلن للآمن من زمن طويل إلا أنها كانت موجودة بالفعل ، مختمرة ، ونافذة من قبل هذا الجيل الذى نعيش فيه .

ومجال الأمم الاقتصادى أو الحيوى قد أصبح لديها الآن بنوع خاص ضرورة من ضرورات الحياة . أساسه استبقاء زيادة النسل ، والحض عليها مع الاحتفاظ بالعنصر سليما كاملا ، ثم البحث عن مجال يتسع له ، ويضمن الحصول على المواد الأولية ، وفتح أسواق التجارة مساعدة للرقى الصناعى . فايطاليا وألمانيا مثلا

تاديان الآن بضرورة حفظ عنصرهما أينما وجد وحيثما حل، وبايجاد "بجال" له
للاغراض السالف ذكرها . وهما في الوقت ذاته تسعيان الى زيادة سكانهما
بالحوض على الزواج، وكثرة المواليد، استبقاء للقوة والعظمة .

ولقد سبقتهما اليابان في ذلك . ضاقت أرضها بأبنائها، وخشيت هجرة كثير
منهم هجرة قد تضعف من شأنها، فسعت حتى أخذت بعض الجزر المحيطة بها،
ثم بسطت سلطانها بجهود جبارة على "كوريا" و"منشوريا" . وهي الآن في حرب
طاخنة مع الصين وأمريكا وبريطانيا العظمى وغيرها .

أما إنجلترا وفرنسا وهولنده وغيرها، فقد سبقت في ذلك أمة اليابان . ويهمننا
أن نذكر شيئا عن إنجلترا بنوع خاص . فإنها كانت في طريقها لحفظ مكانها على غاية
من الحيلة واليقظة . ذلك أنها وقد رأت أن الولايات المتحدة بأمريكا قد أفلتت
من يدها جعلت همها في أن يشخص أبنائها المهاجرون إلى بقاع واسعة قليلة
السكان، كثيرة الخيرات، يقرب مناخها من مناخ أرض الوطن . فاحتضنت أبنائها
في تلك البقاع يستقبلون المهاجرين من بنى وطنهم . والجميع يعملون في اقتناء
الثروة، يتأسلون ويكثرون، محتفظين بعنصرهم، وارتباطهم بأهمهم الرعوم ارتباطا
في العنصرية، واللغة والعادات، والتقاليد، والآمال، والآلام . فما الإنجلوسكسون
وترعرعوا، وكونوا بذلك أسرة الأمم البريطانية : من بريطانيا العظمى، وكندا،
وأستراليا، ونيوزيلنده، وجنوب أفريقية . الكل محتفظون بسلالة واحدة،
أو سلالات صارت واحدة، وبلغة واحدة، ومصالح مشتركة .

اختارت إنجلترا هذه السياسة، فلم تفقد من أبنائها من يهجرونها، وقد استمروا
أبناء للوطن بعد هجرتهم . لهذا لا تجد الانجليز في البلاد الأخرى كألند وغيرها
إلا حكاما فيها، يديرونها بما يطابق استعداد أهلها، ويقىمون فيها للتجار واستغلال
مواردها . وقد يقيمون في بعضها كإلطة، وجبل طارق، لمجرد المحافظة على طرق
مواصلاتهم الإمبراطورية، محتملين ما تتطلبه هذه المحافظة من متاعب وتكاليف .

وإذا كان شأن الانجليز هكذا في حرصهم على استبقاء أبناء جنسهم إذا ضاقت أرضهم
بين فيها ، أفلا يكون من حقنا أن نطالب ونسعى الى أن تكون مصر والسودان
قطعة واحدة ، ليس لنا في هذا الوجود مجال حيوى سواه منذ القدم ؟ .

ليست المسألة رغبة منا في الفتح ، أو تطرفا في الوطنية ، أو مجازاة لعواطف
شاردة ، أو محاكاة لأساليب الأمم الغالبة ، وإنما هى ضرورة من ضرورات
حياتنا .

فلقد ثبت من الإحصاء الرسمى السابق ذكره أن سكان مصر يتضاعفون كل
خمسين سنة ، وأن موالدها قد بلغوا في سنة ١٩٣٧ : ١٩٤١٨٦ نفسا . ثم أصبحوا
في سنة ١٩٣٨ : ٧٠٤٣٧٦ نفسا ، مع أن سكان مصر كانوا في آخر سنة ١٩٣٧ :
١٦٠٣٠٠٠٠ فقط . بينما سكان إنجلترا وويلز ، قد كانوا في آخر السنة نفسها
٤١١٢٣٠٠٠ ، ومع ذلك فقد كانت موالدهما في السنة نفسها ٦١٠٥٥٧ نفسا .
وكانوا في سنة ١٩٣٨ : ٦٢١٦٢٧ ، أى إن مواليد إنجلترا وويلز بعدد سكانهما
الضخم أقل من مواليد مصر الصغيرة بما يقرب من ثلاثة وثمانين ألف نسمة .

فإذا كانت مصر — كما رأيت — قد ضاقت بساكنها حتى انحط فيها مستوى
المعيشة انحطاطا شديدا ، وأن موالدها قد أصبحوا أكثر من مواليد إنجلترا وويلز
مجتمعين ، وإذا كانت إنجلترا قد سعت الى الاحتفاظ بالمهاجرين من أبنائها في لغتهم
وجنسياتهم ، أفلا يحق لنا أمام هذه الضرورة القاسية ، بله الحقوق المقدسة ، أن
نطالب بوحدة مصر والسودان ، حتى يرجع إلينا ” مجالنا الحيوى ” الذى لا غنى
عنه ولا مفتر منه ؟ .

قد وجد غيرنا لنفسه مجالا حيويا في بقاع غربية نائية ، أفلا يحق لنا أن نطالب
ألا نختنق في بقعة من الأرض تضيق بنا الآن ؟ وكيف بنا إذا طال العهد ،
وكثر العدد ؟ !

سعى غيرنا في أن يأوى من فضل من السكان إلى بلاد افتتحها ، وهي لا تمت إليه بسبب من جنس أو لغة أو دين . ونحن لا نطلب ألا أن نحيا . فنرجع إلى ما كنا فيه مع من نمت إليهم بالجنس واللغة والدين ، ومن يربطنا بهم جوار لا ينقطع ، وعنصر واحد ، وماء واحد ، هو النيل الذي وحد بين قلوبنا ومشاعرنا وآمالنا . فأى حق أقدس من هذا الحق ؟ !

نحن لا نريد أن نتحدث عن الماضي ومساوئه ، ولا عن علاقتنا بالسودان ، من أيام الفراعنة إلى الآن ، ولا عما بذلنا فيه من دماء وأموال ، فكل هذا معروف ، لكننا أمام حاضره واجباته ومطالبه . كما لا نريد أن نسبح في عالم العواطف والخيال وأن نورث أبناءنا شعورا لا نبتغيه . إنما نحن أمام حقيقة ملموسة ، هي أننا لا نحيا بغير أن تكون مصر والسودان — كما كانتا — مملكة مستقلة واحدة ، وأمة واحدة ، يتسع فيها لساكنيها مجال العمل في الزراعة والصناعة والتجارة ، يرويه ماء واحد ، وتحويهم بقعة واحدة ، وتحدهم مصلحة واحدة ، وتعاونهم لغة واحدة ، ويربطهم شعور واحد ، ودين واحد .

في مصر الآن أكثر من سبعة عشر مليوناً من النفوس . وفي السودان أكثر من ستة ملايين ، وفيه أراض واسعة مترامية الأطراف ، تطلب العون والأيدى العاملة ، وفيه من الخيرات زراعة ، وماشية ، وأخشاب ، وحيوانات ، ومعادن ظاهرة وباطنة ، تفسح المجال لعمل العاملين من أبناء أمة النيل . فأى حق ، وعلى أية مصلحة يحول الزمن دون التقاء الأخوين ؟ وكلاهما في حاجة إلى الآخر ، في جميع مناحى الحياة ، من علم ، وعمل ، ودين ، وثقافة .

ليس من الإنصاف ولا من الوفاء لأنفسنا ولحليفنا أن نخفى عنها حقيقة شعورنا ولو سعى البعض في إخفائه . فإنك لو ناجيت المصريين جميعا شيئا وشباننا لتكشف لك الواقع عن شعور واحد بتلك المرارة القاسية الناجمة عن الفصل بين مصر والسودان ، ولعلمت أنهم يجمعون على أن مصر والسودان قطعة واحدة ،

وعلى أن ترك السودان ، ثم فتحه ، واتفاقية سنة ١٨٩٩ ، ومعاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، كل هذا كان عملا سياسيا ، أملتة القوة ، وقبلته الضرورة ، أو رضى به الضعف ، بل لعلمت أنه كان أيضا وليد أغلاط سابقة لا أبرئ منها بعض المصريين من ولاة الأمور .

لكننا ونحن أمام حقيقة الواقع ، ومقتضيات العصر الحاضر ، وما يحيق بنا وبحليفتنا من مخاوف وأخطار ومفاجآت ، يجب علينا أن نشعر أنفسنا وحليفتنا بحقيقة الآمنا ، وأننا أمة لا تبغى إلا أن تعيش آمنة مطمئنة على حياتها ومستقبلها وكرامتها ، وتبغى أن تسير الزمن ، فترقى وتتموى حتى تكون لنفسها ، ولحلفائها ركنا ركيئا وحصنا منيعا .

هل من مصلحة إنجلترا أن تكون مصر الصديقة — ولاغرض لها خارج حدود نيلها — ضعيفة هزيلة ، فتحتاج الى المعونة كلما جد الجدد واضطرب جبل السلم ؟ أم أن مصلحة إنجلترا ظاهرة في أن تكون حليفتها قوية منيعة ، تركز لها في الدفاع عن طرق مواصلاتها ؟ إذا كان هذا هو الواقع الذى يحس به كل مصرى ، فلم يُحال بين مصر وتطورها الطبيعى المشروع ؟ ومصر بكثرة ساكنيها ، وقوة نسلها ليست بلاد استعمار .

أذكر أننا بعد أن كونا الوفد عقب هدنة الحرب السابقة فى آخر سنة ١٩١٨ ، واجتمعنا فى "لندن" باللجنة التى كان يرأسها اللورد "ملتر" صارحنا جناباً به بأن "إنجلترا لا تبغى حكم مصر ، أو استعمارها ، وإنما قضت الظروف أن تترقى أرضها قناة السويس ، وهى من أهم طرق المواصلات الأمبراطورية البريطانية ، فهى مضطرة للدفاع عن هذا الطريق ، وهو دفاع يكلفها أعباء كثيرة ، ونتمنى أن تحل مصر محلها يوماً ما فى هذا الدفاع بقواها الخاصة ، ويحين هذا اليوم متى استقامت الثقة التامة بين البلدين" .

إن هذا القول حق كله . ويضيف اليه المصرى أن مصر تأبى فى الدفاع عن
كيانها وعن قناة السويس أن تكون عالة على إنجلترا . فمن العار أن تبقى مصر ضعيفة
فقيرة ، تلتهمس الغوث من حليفتها ، بدل أن تتعاون معها وقت الشدائد ، ومما يتنافى
مع كرامتها ووجودها أن تظل هكذا ضعيفة ، وهى تعلم حق العلم أن فيها البذرة
الصالحة ، والمؤهلات العديدة لبلوغ المنزلة التى تصبو إليها بحق تؤيده الضرورة .
وتاريخنا من يوم وجوده ينبئ باستعداد هذه الأمة العريقة فى كافة مناحى الحياة
العلمية ، والفنية ، والحربية ، بما لا حاجة بنا الى الإفاضة فيه ، أو التذكير به .
ولا تضع أمة إلا اذا جهلت نفسها . ولا يجوز لنا أن نجعل أنفسنا .
ومن الحق أيضا أن تحالفنا مع إنجلترا أمر طبيعى لا صنعة فيه ولا رياء ، تلمية
مصلحة الطرفين .

فاذا كان الأمر كذلك فكيف جاز أن تترك مصر فى هذا الضعف ، وأن يحال
بينها وبين تبوء مكائنها الطبيعية ، حتى عجزت عن أن يكون لها فى الوقت الحاضر
العصيب جيش كامل العدد والعُدَّة ، كانت تصل به مع السودان إلى مليونين من
أحسن جنود الأرض ، تدفع بهم السوء عن مصر وعن حلفاء مصر .
كيف ماغ ذلك والانجليز أمة يشهد الناس بنبل أفرادها؟! فنحن نريد تحقيق
هذا النبل كاملا فى سياستها مع المصريين .

لا أرى لما وصلنا اليه من الحال الحاضرة إلا سببا واحدا هو سوء التفاهم بين
الأمتين ، فينادى الانجليز بأنهم لا يضمرون لمصر شرا ، وربما كانوا يخشون عدم
إخلاصها لحليفتها . والمصريون مجموعون من جانبهم على أنهم لا يضمرون لانجلترا
سوءا ، وإنما حوادث الماضى السيئة ، والأغلاط السابقة قد جعلتهم يسيئون
الظن بالانجليز .

نعم كانت أغلاط سابقة ، وحوادث محزنة ، وكان ظلم قديم ، وكان سوء تفاهم ،
وقد أدى ذلك كله الى الخروج عن جادة الصواب ، وعمما ينبغى عمله والقيام به .

لكن ما ذنب الجيل الحاضر والأجيال المقبلة فيما سبق من حوادث؟! وهى أجيال لا تصبر على ظلم، ولا تقيم على ضيم، وتسعى بعد أن تكشف لها الحال عن أخطار داهمة، الى أن تسترجع حقها، فهى تطلب الحياة، والقوة والكرامة والانصاف، ولا ترضى بحال أن تختلق فى دائرة معاهدات القوة، وانما تبغى أن تعيش راضية فى دائرة التحالف القلبي، والثقة المتبادلة الشريفة، وأن تسعى الى استرداد مكائنها فتصبح حليفة لها أثر الحليف القوى والنذ الصديق، لا الحليف المهيض الجناح، أو الصديق المهين .

وأى مصلحة لانجلترا فى مخالفة ضعيف عاجز عن أداء واجبات التحالف والدفاع عن مقتضياته؟ بل أى مصلحة لمصر أن يكون تحالفها الابقاء على ما نحن فيه من وهن وسوء مصير، خصوصا متى علمنا أن هذا الضعف عارض، والشفاء منه سهل ميسور! .

إن لمصر الحق أن تطمع فى أن تكون مملكة النيل الكبرى، وفى أن تكون من حراس شرق البحر الأبيض المتوسط، وفى أن تكون زعيمة الأمم العربية والاسلامية، وفى أن تكون حليفة، قوية، صديقة، وفيه . وهى تعتقد بحق أن عنصرها، وقواها الكامنة فيها، تحتمها على الاطمئنان إلى هذه العقيدة . وهى ان تتوانى فى تحقيق آمالها الحققة . فهل لنا أن نطلب الى حليفتنا كما نطلب الى مواطنينا وزعماء البلدين أن يثبوا روح التفاهم وحسن النية بين الأمتين الحليفتين، للوصول الى تحقيق ما لا ترضى مصر بغيره، ولا يمكن أن تحسن الظن بدونه، وفيه مصلحة الجميع! .

مصلحة مصر فى أن يعاد لها شرفها، وقوتها . ومصلحة الانجليز ظاهرة فى أن توفر مصر عليهم - كما قال اللورد ملتر - رجالهم، وعتادهم، ومتاعهم، وتحفظهم فى هذا الشرق الأدنى، كما تحفظ نفسها من تلك المفاجآت المسلحة،

ويكون للانجليز مع مصر حقوق الصديق العظيم ، وتعاون الحليف الوفي الأمين ،
في ميادين السياسة والتجارة ، والاقتصاد ، والدفاع .

كل هذا وغيره يعرفه المصريون ، وآمل أن يعرفه حلفاؤهم . فما الذى يخشاه
الانجليز اذا ما اندمل هذا الجرح الدامى ، وردت حقوق وادى النيل الى أهليه ،
فتجنى الأمتان من هذا الخير الكثير ؟ .

هذا ما أرجوه ، ويرجوه معى كل غيور على مصلحة البلدين .

الهجرة والجنسية المصرية :

ويتصل بمجالنا الحيوى التفكير فى أمر الهجرة إلى مصر . فقد رأيت مما سبق
أن أرض مصر ضاقت بأهلها ، وأنها بمجالتها الحاضرة لا تكفى لتغذية أبنائها ،
ولا بد لها أن تغلق أبوابها دون المهاجرين الذين يفدون إليها سنويا .

نعم إن مصر قد وضعت النظم ضدّ كل من يحاول الدخول فيها خلصة . ولكن
الأخبار تتراعى بأن كثيرا من أولئك الذين لا يملكون شروى تقيير يتسلمون الى
الأراضى المصرية بوسائل كثيرة ، وهم علة فى هذه البلاد .

ويكفى أن تضم بلادنا هذا العدد الهائل الذى يقوم الآن بين ظهرانينا من
الأجانب الذين أفادوا واستفادوا . وإن مصر الكريمة نحو الأجانب يجب أن تبقى
هكذا كريمة مضيافة نحو أولئك الذين سمى نفوسهم وعقولهم من الأجانب ، فتمتفع
بهم مصر كما يمتنعون هم منها . ولكن يجب علينا أن نقف سدا منيعا دون أولئك
الأقاقين الذين لا يملكون شيئا من الثروة العلمية أو المادية أو الأخلاقية ،
ولا يميئون إلا لامتصاص أموالنا ، والتهام ما نحن أحوج إليه من القوات
والكفاف .

يقيم في بلادنا الآن أكثر من ٢٢٠ ألفاً من الأجانب ، اتخذوا مصر موطناً لهم ، ول بعضهم أموال كثيرة اقتنوها ، وبنوا العمارات الشاهقة في المدن الكبرى ، وأخصها القاهرة والاسكندرية ، وامتلكوا من أرض مصر الزراعية شيئاً كثيراً ، حتى بلغ مقدار ما يملكون في سنة ١٩٣٩ : ٤.٣٦٥٦ فداناً يملكها ٥٠١٢ أجنبياً فقط . فبينما نرى المالكين المصريين في هذه السنة نفسها ٢٤٧٦٢٣٨ شخصاً يملكون ٥٤٣٣٠٩٠ فداناً ، طبق إحصاء سنة ١٩٣٩ حكمت بأن متوسط ما يملكه المالك المصري هو ٢,١٩ من الفدان . بينما متوسط ما يملكه المالك الأجنبي ٨٠,٤٥ فداناً ، هذا عدا الأملاك والعمارات الشاهقة الكثيرة في مدينتي القاهرة والاسكندرية وغيرهما ، وعدا الأموال الكثيرة التي يستغلها الأجنبي في البلاد ، وهي تقدر بالملايين ! .

فمن هذا كله تعلم أن الأجانب أصحاب الأموال الذين ملكوا هذه الأملاك الشاسعة والثروة الطائلة ، هم أولئك الذين نريد أن نكتفي بجماعتهم ، وتبادل المنافع بيننا وبينهم ، وهم الذين يمكننا أن نقول إن كثيراً منهم كان عوناً لنا في التجارة والصناعة ، وسائر الأعمال الحرة . ولكن لا يغيب عن بالنا أننا لا نود المزيد ، ونتمنى أن نحل محلهم فيما يملكون . ولا يصح لنا أن نترك تيار الأجانب يتدفق على بلادنا تدفق السيل العرم ، بل يجدر بالمصريين أن يحذوا حذو هؤلاء الضيوف الأجانب ، وأن يرتفعوا بأنفسهم في العلم والنشاط والرجولة ، حتى يكونوا معهم على قدم المساواة ، ويزاحمهم مزاحمة الرجل الشريف للرجل الشريف في الأعمال النافعة . وكفى ما نعانى من آثار الأزمة الغابرة ! .

وليعلم المصري أن أية حكومة مصرية لا يمكنها أن تنهض بهذه الأمة النهوض الوافي إلا إذا ساعدتها الأمة نفسها ، وتدافع الشعب نحو مثله العليا وهي عديدة متنوعة ، أساسها الرجولة الحقة ، والعمل الصالح ، والعدل الشامل .

وإذا كنا نرجو من ولاة أمورنا أن يمنعوا تيار الأجانب عنا، وألا يقبلوا أولئك الذين تلفظهم بلادهم وتقذفهم إلينا، فنحن نريد الخير للمصريين جميعا، ونريد أن ننقذ أمتنا مما هي فيه، وندفعها إلى العمل بما يحقق لها آمالها التي غابت عنها زمنا طويلا .

كذلك يجب علينا ألا نقبل من الآن تجنس أجنبي بالجنسية المصرية . فعددنا كثير، وأرضنا تضيق بنا، وليست بلادنا مباءة استعمار، فكل أجنبي يأخذ الجنسية المصرية إنما يلتهم اللقمة من فم مصرى . فلا يُسمح باعطاء الجنسية المصرية إلا لمن حسنت سيرته، وتحقق نفعه، وارتبط بأمتنا برابطة الدين أو اللغة .

ولقد دلت الحوادث على أن كثيرا من أولئك الذين تجنسوا بالجنسية المصرية زاحموا المصريين بهذا السلاح، وأقصوهم عن كثير من الجمعيات، والشركات التجارية والصناعية، بحجة أنهم مصريون، وتكشفت الحال في كثير منهم على أن ضمائرهم وميولهم أجنبية، وأنهم اتخذوا الجنسية المصرية ستارا لمزاحمة المصريين الصميمين، وأن كثيرا منهم فوق ذلك لا يضمحل الحب ولا الاحترام بالجنسيته المصرية، أو لغة البلاد العربية .

وكفى ما فات .

وإن هذا البحث لا يتسع لتفصيلات كثيرة، تؤلم النفس، وتجس الصدر . وإذا أردنا أن نحيا وجب علينا أن نكون أقوياء حيال هذا الواجب الوطني المقدس .

الفصل الثالث

الصناعة والتجارة

أوضحنا فيما سبق أن حالة مصر الاقتصادية تثير القلق، وأنا سائرون إلى الضيق وهبوط مستوى المعيشة بحالة تدعو إلى الإشفاق، وتوجب اتخاذ الحيلة. وقد قلنا: إن أراضى مصر الزراعية والقابلة للزراعة لا تكفى ولن تكفى المصريين على أن يعيشوا ولو عيش الكفاف. وأهبننا بمواطنينا ألا يعتمدوا على الزراعة وحدها، ولا سيما أن النسل أخذ في التزايد، والإنتاج الزراعى فى الفدان لا يزيد إن لم يكن قد نقص. ورأينا الذى لا نزال نجهر به هو أن لا خير يرجى من التفكير فى إصلاح بعض الأراضى البور أو كلها، فإن ذلك مجرد إسعافات وقتية، لا تنقذنا مما نحن فيه. والذى نراه علاجا ناجعا مفيدا يخلص البلد مما يزرع تحت أثقاله هو نشر الصناعة والتجارة.

(١) أزمة المتعطلين فى مصر:

فى مصر حالة توجب الأسف، وهى مسألة المتعطلين، وأخص منهم المتعلمين. إن نسبة المتعلمين فى مصر فى جميع درجات ثقافتهم ضئيلة جدًّا؛ فهم لم يزيدوا إلى الآن على ٢٠ فى المائة. فكيف مع هذا نرى ظاهرة التعطل؟، مع أن الواجب يقضى بنشر التعليم فى كافة أنحاء البلد. وهناك أمران لا ثالث لهما: إما أن نسعى فى إغلاق دور العلم، وأن نجعل بعضها لا يقبل إلا من يمكنهم أن يعيشوا بعلومهم؛ وفى هذا شر وييل على البلاد؛ فإننا إن لم نمنح الأمية منها، وإن لم ننشر التعليم بجميع أنواعه أصبحت الأمة منحلة جاهلة، عديمة الحدوى، وإما أن نفتح دور العلم، ونسعى فى نشر التعليم ومحو الأمية. فينتشر عدد المتعطلين والمستائين، وينتشر بذلك الفقر، وتشتع المذاهب الاجتماعية الخطيرة التى قد أودى بهذا البلد.

*
* *

كثيرون قد أخذوا العلم ونالوا إجازاته ، ولا يجحدون الآن عملا ؛ فالتذمر موجود، وأخذ في النمو ضد الحالة الاجتماعية الحاضرة .

فما الذي يجب على الناس أن يفكروا فيه ؟

وما هو سبب هذه الحال التي أدت الى أن البلد أصبح عاجزا عن إسداء العيش إلى هذا العدد القليل الذي تعلم وتهذب ، وإلى هذا العدد الكبير من لم يتعلموا إلى الآن وهم الأغلبية العظمى ؟ .

وحسبي أن أدلك من الإحصاء الرسمي على عدد المتعطلين في مصر — طبق إحصاء سنة ١٩٣٧ — لتعلم مقدار ما نحن فيه من حالة اجتماعية خطيرة .

ثبت أن الذين لا عمل لهم في مصر كانوا في السنة المذكورة :

عدد	
١٩٠٨٢٢١	من الذكور
٦٥٩٠٢٩٥	» الإناث
<u>٨٤٩٨٥١٦</u>	المجموع

كما ثبت من الإحصاء نفسه أن الذين يعملون أعمالا غير متجة ، وفيهم التلاميذ ، كانوا في السنة نفسها :

عدد	
٨٦٠٤١٩	من الذكور
٤٦٦٧٨٤	» الإناث
<u>١٣٢٧٢٠٣</u>	المجموع

وعلى هذا فساكن مصر وقد كانوا في تلك السنة أقل من ستة عشر مليونا أصبح منهم ٩٨٢٥٧١٩ نفسا يعيشون عائلة على الباقيين ، وليس هؤلاء الباقيين رزق إلا من ثمار الأرض ؛ تلك التي وصفنا أمرها من قبل .

أرأيت بعد ذلك ما نحن فيه من تعاسة؟ ، وأن هذا العدد الهائل الذى يقرب من عشرة ملايين ، متعلمين وغير متعلمين ، أصبح لا عمل له إلا أن يكون عالة على نحو ستة ملايين من سكان مصر .

إن كثرة المتعلمين فى مصر مع قلة المتعلمين ظاهرة تدل على عدم التوازن فى حالتنا الاجتماعية . وأرانى على حق إذا قلت : إن هذا السبب راجع الى مجتد الاعتماد على الزراعة ، وهى كما تعلم ضيقة محدودة ، دون أن يكون لنا نصيب فى أسباب الإنتاج الأخرى ، ومن أهمها الصناعة والتجارة .

ألم تر أن اليهود فى بلادنا ، بفضل الصناعة والتجارة ، أصبحوا وليس فيهم متعلم واحد ، متعلما كان أو غير متعلم؟ ، بل أصبحوا يزهدون فى وظائف الحكومة ، فلا نرى منهم إلا عددا لا يؤبه له ممن دخلوا فى سلك وظائف الحكومة . وما ذلك إلا لأن الصناعة والتجارة قد أصبحتا لهم ميدانا فسيحا ، فعكفوا عليهما ، وجنوا منهما أطيب الثمرات ، دون أن يفكر واحد منهم فى تقييد حرите وثروته ونشاطه بالتمهات على وظائف الحكومة .

تطوّر الصناعة فى مصر :

وأثبت التاريخ أن كان فى مصر من الصناع الماهرين ما تشهد به آثارهم من أيام الفراعنة . ولكن الصناعة قد تدهورت حتى محيت معالمها فى أواخر القرن الماضى ، الى أن أتت الحرب الكبرى فى سنة ١٩١٤ فخفرت مصر الى رعاية الصناعات المصرية التى كانت قائمة وإيجاد صناعات أخرى زراعية وميكانيكية ، فنمت جميعها وترعرعت ، وكانت خيرا وبركة على الأهلين . فترى فى مصر صناعات حلج القطن ، والكبس ، وزيت بذرة القطن ، والفزل ، والنسيج ، والسكر ، والصابون ، ثم صناعة الطرايدش ، والأسرة ، وأثاث المنازل ، وبعض المركبات الطبية ، والروائح العطرية ، والأدوات الصحية ، وصناعة الجلود ، والأحذية ، والزجاج ، والفخار ، والورق ،

وبعض الصناعات الميكانيكية الصغيرة ، وغير ذلك مما نراه الآن بين ظهرائنا .
ونجم عن ذلك أن وجد كثير من المصريين ميدانا فسيحا للعمل الصناعى والتجارى ،
حتى لقد قدر بعضهم أن عدد المصريين الذين تعولم الصناعة والتجارة فى مصر يربى
على المليون .

أضف الى هذا ما ارتأته الحكومة من تنقيح فى التعريفه الجمركية ساعد
الصناعات المصرية منذ سنة ١٩٣٠ الى الآن ، وحفظ المنتج فى مصر من تلك
المنافسة غير المشروعة التى كانت موجودة من قبل .

لكنى رغم كل هذه التباشير الطيبة ، ورغم أن رؤوس الأموال المستثمرة الان
فى الصناعة بلغت نحو ١٣٠ مليوناً من الجنيهات بما فيها صناعة النقل ، لا يزال
أعتقد أننا لا نؤدى الحقيقة كلها إذا قلنا إن هذه الصناعات التى وجدت أو نمت
وترعرعت من بدء الحرب الماضية ، كانت كلها صناعات مصرية .

إن الحقيقة هى أن أغلب هذه الصناعات التى قامت فى مصر هى صناعات
فى مصر لا صناعات مصرية ، بمعنى أن أغلب الذين قاموا بها فى مصر هم الأجانب
لا المصريون . فهل يمكنك مثلا أن تقول إن صناعة السكر فى مصر صناعة مصرية ،
أم أنها صناعة أوجدها فى مصر غير المصريين ؟ ويقال هذا فى كثير من الصناعات
الميكانيكية والغذائية وغيرها .

إن المصرى ليؤمل أن تكون هذه الصناعات وليدة تفكير مصرى ، وكفايات
مصرية ، تديرها عقول مصرية ، وتؤسسها رؤوس أموال مصرية .

(٣) الشركات فى مصر :

انظر مثلا إلى الشركات القائمة فى بلادنا الآن ، وهى كثيرة متنوعة : مصارف
بأنواعها ، وشركات عقارية ، وشركات نقل بحرى ونهرى ، بترى وجوى ،
وشركات مياه ورى ، وشركات مكابس وتكرير ، وشركات بناء ، وشركات أغذية ،

وشركات تجارية ، وشركات فنادق ومعادن ، وشركات مواصلات ونور ، لا ترى من عمل المصريين في ذلك كله إلا التزر الضئيل التابع لبنك مصر . ولا ترى فيها إلا بنك مصر ، وبنك التسليف الزراعى والعقارى ، وما بقى بعد ذلك هو من تفكير غيرنا ، وإدارة غيرنا وبأموال غيرنا .

وقد وصل نشاط الأجانب في بلادنا وكفائتهم إلى أن شركة من شركاتهم ربحت في سنة ١٩٤٠ (طبق الإحصاء الرسمى) ما مكّنها من دفع ١٥ ٪ ربحا للمساهمين نقدا ، وأعطت كل حامل خمسة أسهم ثلاثة أسهم مجانا ، فكأنها أعطته ٧٥ ٪ ربحا في سنة واحدة من رأس ماله . وذلك كله بعد خصم جميع المصروفات وما احتفظت به من الاحتياطي ! .

فلا تقل بعد ذلك : إن في مصر صناعة مصرية بالمعنى الصحيح ، بل قل : إن فيها صناعة وتجارة ، رعوس أموالهما من غير المصريين .

لهؤلاء الأجانب أن يفخروا بإيجاد الصناعة والتجارة في بلادنا . والفضل الأكبر راجع إلى العلوم والكفايات الصناعية والتجارية ، تلك التي دفعت أولئك الأجانب إلى استثمار أموالهم ، واستثمار علومهم وفنونهم ، وجهودهم لخير أنفسهم ، ثم انتفع منهم المصريون ، لا باعتبارهم رعوسا في الحركة الصناعية والتجارية بل أذنايا ! قلنا : إن المصرى بطبيعته مستعد للصناعة ، ويمكن أن يكون مستعدا للتجارة . ولا يكون مستعدا في الحالتين إلا بالعلم والنشاط ، ومكافحة الفقر ، والضيق الذى نحن فيه .

فهل لنا أن نئس أم علينا أن نفكر ، وأن نسعى في أن تكون لنا صناعة مصرية حقيقية ، برعوس أموال مصرية ، حتى نتفادى الكارثة التى أشرفنا عليها ، ولا ينقذنا منها إلا هذا التوجيه الصحيح ، وإلا العمل في هذه الناحية بأمانة وإخلاص .

الحق أنه لا يصح لنا أن نئس ، وأن الأمل سيتحقق متى صح العزم وحسن التوجيه .

(٤) تقدّم اليابان الصناعى والتجارى :

ولكى أعطيك فكرة صحيحة تزيد هذا الأمل رسوخا يحسن أن أضرب لك الأمثال : ها هي ذى أمة اليابان، كانت جاهلة فقيرة ، يعيش أهلها على صيد الأسماك وزراعة الأرز، وكانت توصل أبوابها في وجه الأجانب والعلم الحديث؛ حتى وصل إليها الكوماندور الأمريكى "بيرى" فى سنة ١٨٥٤ بيوارجه الحربية مهتداً، فبدأت في إنشاء المدارس، وتعلم اللغات الأجنبية سنة ١٨٥٥، ثم ما لبثت أن ولى أمرها أمبراطورها العظيم "ماتسوهيتو" فى يناير سنة ١٨٦٨ إلى أن توفى سنة ١٩١٢، وفى هذا العهد انتقلت أمة اليابان من فقر وضعف وجهل، إلى أن أصبحت اليوم من أقوى أمبراطوريات العالم وأشدّها بأساً، وأرقاها صناعة وتجارة، حتى خيف جانبها، وصارت في مقدّمة أم الأرض .

هذا العصر، وهو عصر الأمبراطور "ماتسوهيتو" يسمونه عصر "ميجى" وفيه نهضت الأمة اليابانية، ووثبت تلك الوثبة التي تخلب الأبصار .

فهل قامت اليابان بمعجزة ؟ . أم أن في الشرق نواة نهضات يكفى لإيقاظها حسن التوجيه ومضاء العزم ؟ .

أربع وأربعون سنة نقلت اليابان من أمة إلى أمة ، وخلقت من الضعف قوة ، ومن العدم وجوداً ، ومن الاستكانة عظمة ، ومن الخوف سلاماً وأماناً . كان علم اليابان لا يخرج من أرضها، فأصبح الآن علماً خفاقاً فيما وراء البحار، تحنوله الرءوس إجلالاً وإكباراً .

أربع وأربعون سنة نقلت اليابان من جزيرتها إلى العالم كله .

فما هي أسباب تلك الوثبة التي يراها المستضعفون معجزة ؟

الأمر بسيط .

لم يكن في اليابان شيء يذكّر من المواد الأساسية للصناعات . ليس فيها شيء يذكّر من الحديد ، أو البترول ، أو الفحم ، أو النحاس . وليس فيها شيء مطلقاً من القطن ، أو المطاط ، ومع هذا نهضت ، وعملت ، فوصلت . فما السر ؟

عانت بلاد اليابان الشدائد . ودفعت مع فقرها أموالا طائلة للأجانب . واستمرت تقاسى محنة الأزمات كما تقاسى مصر الآن . وهى مع شدة احتياجها للواد الأولية — الخامات — لم تحجم عن الدخول فى ميدان العمل ، لا بالطرق الارتجالية ؛ ولكن بطريقة درس النظم الغربية من صناعية وتجارية واقتصادية . ووضعت لنفسها برامج مدروسة معقولة مهياة لسنوات محدودة ؛ تنفذ فى خلالها مشروعاتها الوطنية العظيمة . ثم رأت أن الشعب فى أول أدوار حياته لا يطالب بالقيام بمشروعات هامة ؛ لأنه لا يعرفها ولا يدرىها . وفى الحق أن الشعب فى أول نهضاته كالقاصر لا يطالب بما يطالب به الرجل الرشيد . وهذا القاصر محتاج الى هيمنة وإرشاد وتشجيع . فمن ذا الذى يكون مرشده ووصيه ؛ حتى يشب ويظير بأجنحته ، ويمشى على قدميه ؟ .

لا يوجد للشعب من يرشده إرشاد الوصى الرحيم سوى حكومته . وبغير الحكومة فى الأمم القاصرة لا يقوم عمل ، ولا ينجح مشروع . ولهذا وجدنا المشاريع الفردية فى أمة كأمنا حديثة العهد بالصناعة والتجارة يؤوب عملها غالباً بالخيبة والخسران .

قامت الحكومة اليابانية بعد درس النظم الغربية ، وبعد الصدمة التى أصيبت بها من فتح موانئها للتجارة الأجنبية — قامت فى عصر "الميجى" كما قلنا من سنة ١٨٦٨ تشيد المعامل والمصانع فى بلادها ، وترسل فى الوقت نفسه شبابها الى المدارس والمعاهد الصناعية والفنية فى أوربا ، الى أن وجد العدد الكافى من أولئك الفنيين الممتازين ؛ فسلمت إليهم هذه المصانع ، وكوّنت بذلك النواة للصناعة اليابانية الحديثة ، وأعطت هذه المنشآت الحكومية الى شركات أهلية يابانية صرفة .

دام إشراف الحكومة هكذا على بعض الأعمال الصناعية بضع سنوات ، وكلما رأت نواة صالحة من شبابها ورجالها المالىين سلمت إليهم هذه المصانع ، وتلك

المنشآت . فكان لهذه الإصلاحات على هذا النحو أثرها المحمود في إنقاذ اليابان من الخيبة والإفلاس .

وليس هذا الإشراف والإرشاد مقصورين على اليابان وحدها؛ فهناك حكومات أخرى قامت بشيء كثير من المشاركة والتشجيع للأممها، كحكومات سويسرا وبلجيكا وألمانيا وإنجلترا .

وليت حكومتنا تقوم بنحو من هذا العمل، على نحو من هذه الفكرة والدراسة والتنظيم، فندرس المشاريع واحدا بعد واحد، حتى إذا وثقت من النجاح قامت بعمل منشأة صناعية تكون لها خاصة، أو شركة بينها وبين الأهالي المصريين، ثم تهيء الشباب المتعلم إلى ملء الوظائف الفنية في هذه المنشأة، وتعمل على حماية جمركية مؤقتة؛ حتى إذا نمت المنشأة وترعرعت ووثقت من نجاحها تركت حصتها يشتريها المصريون . وبمثل هذا العمل نتق ذلك الذي يسمونه بالمتعلمين المتعطلين، بل نصبح محتاجين إلى متعلمين ليسدوا النقص الذي يوجدته اتساع العمران الصناعي والتجاري في البلاد .

لم تكتف الأمم الناهضة بهذا، بل قام بعضها بنظام تمرين العمال الإجبارى بالعمل في المصانع، وبتلقى دروس ليلية للتخصص والتمتد على دقائق الأعمال الصناعية، حتى توجد في البلاد عددا وافرا من العمال المهرة؛ وبهذا تمكنت من إيجاد الفنيين والعلماء، والعمال على اختلاف طبقاتهم، فأصبح هؤلاء جميعا عماد الحركة الصناعية .

أوجدت هذه الأمم أيضا نظاما اجتماعيا يغيرى العمال والعاملات بالدخول في الصناعة، وعملت على تنمية أسباب الرخاء فيما بينهم، فقامت من فورها تنظم المصانع، وتراقب نظافتها وترتيبها، ودقة العمل فيها، وتنشئ نظام التعاون الاجتماعي الخاص بصحة العمال وأذخارهم، ومراقبة طعامهم وشرابهم وكسائهم، بل مراقبة مستقبلهم، وتهيئة وسائل الزواج للبنات في سن محدودة، وإيجاد رأس مال

للبنت بعد أن تنتهى من عملها للتزوج . وقامت بنظام التأمين الاجتماعى على أدق ما يكون ، تأمين ضد المرض ، والبطالة ، والشيخوخة ، والحوادث . كما أنشأت مصارف للتسليف الصناعى والتجارى ، على نحو التسليف الزراعى ، يجد فيها رجال الصناعة والتجارة ما يأخذ بأيديهم إلى ما فيه خير أعمالهم ، ونموها وازدهارها .

فهذه الأنظمة سعت إليها الأمم اليقظة سعيا علميا دقيقا ، واختارت ما ارتأته أمثل لبلادها من جميع أنظمة العالم : رقى فى الفن الصناعى ، وفى النظام الصناعى ، وفى الحياة الاجتماعية الصناعية ، رقى فى التأمين وفى وسائل الصحة ، وفى العطف على العمال ، وفى التعاون بين الجميع . ويسود هذا كله نظام شبه عسكرى ، حتى طبعت النفوس بطابع النشاط والنظام ، والطمأنينة على الحياة .

تلك هى الأسباب التى رفعت الأمم الصناعية والتجارية الى السماكين ، وجعلت من اليابان مثلا أمة مهيبة الجانب ، شديدة البأس ، وكوّنت بذلك جيلا جديدا قويا بدأ من سنة ١٨٦٨ الى أن أصبح الآن يمثل الأمة اليابانية الحاضرة .

(٥) صلاحية مصر للمجال الصناعى والتجارى :

فلم لا تقوم مصر بشيء من هذا العمل ؟ لم لا تفكر — وهى أمة شرقية — فيما فكرت فيه من قبل أمة شرقية مثلها؟ ولم لا تدرس تلك الأنظمة عن قرب دراسة هادئة عميقة ، تختار منها ما يتفق واستعدادنا ، كما اقتبست بلاد اليابان من بلاد الغرب ما كان عونا على نجاحها ونهوضها الذى نراه عجيبا ، وهو فى متناول الأيدي؟

لم يعرفل اليابان احتياجها للمواد الأولية (الخامات) وهى أسس الصناعة الحاضرة ؛ فهمتها القمصاء عوّضت عليها هذا النقص ، وجلبت من الخارج ما احتاجت إليه . واعتقادی أن الظروف تواتى مصر كما واثت اليابان ؛ فان مصر فى وسط القارات الثلاث ، وما ينقصها من مواد أولية يمكنها أن تجلبه من الخارج بعد ازدياد سرعة المواصلات وسهولة النقل وقربها من آسيا وأوروبا وإفريقية . كل هذه

العوامل تساعد البلاد المصرية كما ساعدت اليابان، وكما ساعدت إيطاليا وسويسرا اللتين تشبهانها في الاحتياج إلى تلك المواد، ومع ذلك تقدمت هذه الأمم الثلاث في ميدان الصناعة تقدما يدعو إلى الإعجاب والإعجاب. فليس في إيطاليا ولا في سويسرا مواد أولية كثيرة، وهما مع ذلك قد نجحتا، وشققتا لهما طريق النجاح، وارتقتا في نهضتهما الصناعية والتجارية بما لا تخفى آثارها على أحد.

في مصر مواد أولية كثيرة؛ ففيها مواد الأغذية بأنواعها العديدة، وفيها المواد العطرية، وفيها البترول، والقطن، والصوف، والبنودور الزيتية، والفوسفات، والقصدير وفيها الحديد، والبلاتين، ومواد البناء والطلاء والخزف والزجاج. ومن يدرى؟! لعلنا نجد في بلادنا شيئا كثيرا من المواد الأولية الأخرى. فما الذى يمنعنا من أن نوجه كل جهودنا إلى الصناعة توجيها علميا متواصلا؟! وأن تساهم حكومتنا في ذلك كله بقسط وافر، بما لها من دربة واستعداد ووسائل، وأن تشرك معها بعض المصريين، وأن تهيب شبابها إلى العمل في هذا الميدان الواسع الفسيح، الكثير الخيرات، فننقذ البلاد مما نحن فيه من عوز، وتهيب لنا عملا صالحا يجعلنا لا نفكر في الأخطار المحيطة بنا من الاعتماد على الزراعة وحدها.

في البلاد مساقط مياه يمكننا أن نستغلها لإيجاد الكهرباء. فهل يليق بنا أن نبحث مشروع توليد الكهرباء من نهران أسوان، ونبيق هكذا مترددين خائفين وجلين عشرات السنوات؟! وكل حكومة وليت الحكم تضعف عن أن تقزّر في أمره قرارا حاسما، خيفة أن تهم بما لا ترضاه لنفسها من تلك المطاعن والمهارات التي خلقتها الحزازات الحزبية!

إن البلاد التي ارتقت في الصناعة لم تكتف بالاعتماد على المواد الأولية "الخامات" التي تنقصها، ولكن وجهت همها بأساليب العلم والمهارة إلى إيجاد خامات صناعية. فقد وصلت جهود تلك الأمم الناهضة إلى إيجاد الحرير الصناعي، والبترول الصناعي، والمطاط الصناعي. ووصل أمرها إلى أن أتمتجت الصوف من

اللبن . ألا نخجل من أنفسنا بعد أن أصبحنا كأهم القرون الوسطى ، لا نعرف من هذا التمدن الحاضر شيئا؟! وكدنا نعيش على هامش الحياة الإنسانية !

ها هي ذى ألمانيا توجد البترول الصناعى ، وأخذت قبل الحرب تنتج من المطاط الصناعى سنويا ما بين ٢٥٢٠ ألف طن . وأنتجت منه روسيا فى سنة ١٩٣٦ نحو ٤٠ ألف طن . وهذان البلدان لا ينتجان شيئا من المطاط الطبيعى . وقد أنتج غيرنا كثيرا من الحرير الصناعى الذى انتشر فى بلادنا وفى الشرق انتشارا كبيرا . وحتى تعرف مدى ازدهار هذه الصناعة الحديثة أعرض عليك ما أنتجته بعض البلاد من الحرير الصناعى فى سنة ١٩٣٨ طبق لإحصاء عصبة الأمم :

طنا متريا

الولايات المتحدة ١١٦٩٩٠

اليابان ٩٦٥٠٠

ألمانيا والنمسا ٦٥٠٠٠

بريطانيا ٤٨٢٨٥

إيطاليا ٤٥٩٩٦

فرنسا ٢٨٠٠٠

وقد قام كثير من البلاد بهذه الصناعة ونحن عنها غافلون .

وفوق ذلك فإن الصوف المستخرج من اللبنة قد قامت إيطاليا بصنعه ، وأنتجت منه فى سنة ١٩٣٨ : ١٦٨٣ طنا متريا . وهذه الصناعة الحديثة لا بد أن تأخذ لها مكاتها على مستقبل الزمن .

هذا قليل من كثير ، يدلك على مبلغ العلم والهمة والنشاط ، ومطاردة الفقر ، والبحث عن وسائل رفع مستوى المعيشة . ونحن قابعون فى دورنا لا نعرف إلا ما تنتجه أرضنا الزراعية ، ولا نفكر تفكيرا علميا صحيحا يعوض علينا ذلك الألم الذى تثيره الفاقة والعوز ، وهما من قلة الإنتاج وتكاثر السكان .

(٦) خطوات المجال الصناعى والتجارى فى مصر :

وضع بعد ما سبق أننا محتاجون إلى تنظيم علمى دقيق، كالذى قامت به البلاد الناهضة، تلك التى بدأت عملها باحتراس وحذر ونشاط، رائدها العلم وهمة شبابها وشيوخها، تحت إشراف حكوماتها . بدأت هذه الصناعات صغيرة سهلة بسيطة . بدأت باستعمال المواد الأولية الموجودة فى البلاد ، وما يمكن أن تجلبه من الخارج دون إرهاق . بل قد استعملت هذه البلاد فى بدء أمرها الحديد "الخردة" وأتقنت استعماله فى الصناعات الوطنية .

فما الذى ينقصنا للإقدام فى هذا الميدان ؟

أعتقد أننا محتاجون إلى صناعات ثلاث رئيسية، هى الميكانيكا، والكهرباء، والكيمياء . ويجب علينا أن نوجه جهودنا إلى هذه الأنواع الثلاثة، وتحقيق فروعها المختلفة، وتنفيذ ما يمكن تنفيذه منها على وجه مضمون .

ولست من القائلين بوجود البدء بعمل ما يخلب الأبصار . فمثلا ألا يمكننا — كما فعل غيرنا — بدل أن نفكر فى صناعة السيارات والطائرات أن نبدأ بصناعة أجسام هذه السيارات والطائرات ، وجلب آلاتها الدقيقة من الخارج ؟ كما أنه من السهل أن نتقن الصناعات الكيميائية ، فيخرج من بيننا من يقومون بتغذية البلاد بالأدوية الكيميائية ، والعقاقير الطبية ، وغير ذلك ، كما يفعل اليهود الآن فى فلسطين ، إذ يقومون بتغذية البلاد بهذه الأنواع، ويصدرون إلينا ما غمر أسواقنا المصرية . إن نهضة البلاد لا تقوم على البدء بالأعمال الكبيرة ، فهناك صناعات صغيرة لا عداد لها، وهى التى تستنزف فى الحقيقة أغلب الأموال المصرية ، فهلا نفكر فى إتقان هذه الصناعات الصغيرة، كالعقاقير والمستخرجات الطبية ، والروائح العطرية، وغير ذلك مما هو سهل ميسور فى هذه البلاد ؟ .

وهل لنا أن نفكر في نشر الصناعات اليدوية الصغيرة بين الطبقات الفقيرة في المدن والقرى، حتى نجد لأولئك المعوزين من بنات وبنين شيئا من عمل أيديهم يقتاتون منه ؟

وهل لنا أن نفكر أيضا في ازدهار الصناعات الزراعية كحفظ المحصولات الغذائية والمأكولات المحفوظة ، و بلادنا زراعية بحتة ، حتى لا نحتاج إلى جلب مأكولات زراعية لنا من الخارج تنتجها بلادنا على أكمل وضع .

إنى اعتقد أنه لا يتقصنا إلا شيء واحد هو التفكير العلمى المنظم في إبراز هذه المشاريع إلى حيز الوجود ، وتمهئة الشباب تحت إشراف الحكومة بصفة وقتية . وإذا بقينا على ما نحن فيه من جمود وقلة تفكير في مستقبلنا فلا يعلم إلا الله ماذا يكون مصيرنا ؟ .

إن حالتنا الحاضرة لا توجب الارتياح : زراعة لا تكفى لتغذية البلاد ، وصناعة تكاد تكون معدومة ، وتجارة معدومة فلم هذا الإبطاء ، وهذا التواكل ؟ . إن وارداتنا أصبحت أكثر من صادراتنا ، فيزان التجارة الحاضر في غير مصلحتنا ، ويمكننا أن نعرفه من الحقيقة الحاضرة .

ذلك أن الواردات والصادرات في سنتي ١٩٣٨ و ١٩٣٩ كانت بالجنهات المصرية كما يأتى :

قيمة الصادرات	قيمة الواردات	
٢٩٣٤٢٤٨٥	٣٦٩٣٤٣٧٣	سنة ١٩٣٨
٣٤٠٨٠٩١٣	٣٤٠٩٠٧١٦	سنة ١٩٣٩
٦٣٤٢٣٣٩٨	٧١٠٢٥٠٨٩	المجموع

فالعجز إذن في السنتين هو : ٧٦٠١٦٩١ جنيها مصريا ، وهو ما خسرتة مصر . أضف إلى هذا خسائر أخرى تجت من خسائر النقل البحري . وخسائر السياحات وغيرها . وهذا كله فوق ما علمت من أن المصري لا يملك في بلاده إلا نحو ثلث فدان من الأراضي المزروعة !

فكيف إذن تدهش حينما يقال : إن مستوى دخل المصري في السنة لا يتجاوز الآن تسعة جنيهات ، ومستوى معيشة غيرنا يصل في بعض البلاد الى أكثر من مائة جنيهه ؟ ! .

(٧) ديون الأفراد :

إن الضيق قد استحكمت حلقاته ، ولا مغيث لنا إلا عمل جدى من صناعة وتجارة ، والأزمات في مصر أصبحت داء عضالا . وقد طالبت الحكومة بعضها بما يسمونه "تسوية الديون العقارية" وهي لا تغنى ولا تسمن من جوع ، ولا تهيب البلاد للشفاء من هذه الأمراض .

وليت ديون الأفراد كانت لأبناء البلاد ؛ فان ديوننا — مع الأسف — غرم علينا ، غم غيرنا بفضل تلك الشركات ، والمصارف الأجنبية . ولا ندرى أين تضع الأموال التي يأخذها المصريون من الأجانب ؟ .

للمصريين أطيان وأملاك يتبادلون فيها البيع والشراء بنقود أجنبية ، والرهنيات لمصلحة الأجانب . فما الذى أفادته مصر من تقلب حركات البيع والشراء ، والمتعاملون جميعا فقراء ، لا هم لهم إلا دفع الديون ، وفوائد الربا ؟ . تتزع ملكية أطيان وأملاك كل سنة لسداد ديون الدائنين ، وما سبب ذلك كله إلا أن المصري فلاح لا يعرف في الصناعة والتجارة وممارسة المال شيئا ، وليس له ينبوع يستغل فيه ما يكتنيه . ففي سبيل زخرفة وجموده يضع ما بين يديه ، لأنه لا يعرف كيف يتصرف فيه ، إلا أن يهلكه أملا في نتاج الأرض ، وهي لا تغل له إلا اليأس والحسرة ! .

تباع جبرا أملاك وأطيان كثيرة سنويا يملكها المصريون . وأعرض عليك
مثالا عن ثلاث سنوات مضت تنبئك عن مثيلاتها :

كانت قيمة الأراضى والمنازل التى نزع ملكيتها بسبب الديون كما يأتى :

سنة ١٩٣٩	سنة ١٩٣٨	سنة ١٩٣٧	
جنيه ٦٤١٤٨٤	جنيه ٦٨٩٣١٣	جنيه ١١٥٢٨١٩ بطلب أفراد
٦٨٦٥٦٥	٤٧٨٥٢٦	٧٩٢٥٣٥ بطلب بنوك
١٨٢٠٧	٣٧٠١	١٢٤٣٤ بطلب الحكومة
١٣٤٦٢٥٦	١١٧١٥٤٠	١٩٥٧٧٨٨	المجموع

ملكيات بيعت بأبخس الأثمان ، ولا ندرى أين ضاعت أثمانها ؟

ويلاحظ فى هذه البيوع أن أثمانها وصلت إلى أيد غير مصرية ، وأنها بيعت
رغم ما بذلته الحكومة فى إيقاف البيوع الجبرية من جهود . وأن أغلب ما بيع بطلب
الحكومة كان سدادا لمال الأطيان ؛ فقد عجز بعض المصريين عن أداء الضريبة ،
وما ذلك إلا للفقير ، وهبوط مستوى المعيشة ، وانعدام الصناعة والتجارة فى البلد .

(٨) تحديد الملكية العقارية :

إن جهودنا الضئيلة فى أمر الصناعة والتجارة وما جزنا عليه نقص مواردنا من
متاعب قد دفع بعض الناس إلى الاعتقاد بأن فى البلاد أثرياء كثيرين قد وضعوا
أيديهم على أراض واسعة ، وأن الفقر قد أحرق بعامة الشعب ، وأن الضيق قد
استحوذ على الشبان المتعلمين المتعطلين ، وقام بعضهم ينادى فى المجلات والكتب
والمحاضرات بضرورة تحديد الملكية العقارية ، حتى توزع الأراضى على المصريين
كافة بشيء من العدالة ، ويكون لهم نصيب فى هذا الرزق الضيق . واعتقادى
أن هذه الفكرة ليست الطريقة المثلى فى إخراجنا مما نحن فيه ، وفى تحسين حالتنا .

ذلك أن بلادنا ديمقراطية، ويمحسب بنا أن نحافظ على حرية الفرد، ومجال نشاطه وتفكيره، وثمرات جده، بقدر ما تسمح به هذه الحزبية، فضلا عن أن توزيع الأراضي — كما قلنا — لا يفيد الفائدة المرجوة، نظرا لضيق الأرض، وتزايد السكان. وإن الدواء الناجع في رأبي هو كما قدمت، قيام الحكومة — كما عملت بلاد اليابان وغيرها — بالإشراف على الصناعة والتجارة إشرافا أبويا حكيميا يؤتى ثمراته الطيبة، دون أن تقيد نشاط الأفراد في اقتناء الأطنان .

وقد يكون لفكرة تحديد الملكية العقارية بعض القوة، أو القوة كلها، إذا لم تتمر جهود الحكومة في تربية الأمة، أو تربية جانب كبير منها تربية صناعية تجارية . فإذا أخفقت الحكومة بعد جهودها المتكررة في حفز الأمة على الاشتراك في ثمرات الصناعة والتجارة، وخاب أملها في جنوح الشعب إلى هذا العمل العظيم، إذا يئست الحكومة من مساهمة الأفراد لها في العمل، كان من المعقول أن تفكر وقتئذ في تحديد الملكية العقارية، حتى تدفع الناس إلى مساهمتها ومشاطرتها الأعمال الصناعية والتجارية قسرا . أما الآن ولم تعمل الحكومات شيئا في سبيل ازدهار الصناعة والتجارة وتهيئة الأمة لها، فلا معنى في أن تفكر في وضع نظام يختص بملكية الأطنان قبل العمل على تشجيع الصناعة والتجارة بمساعدة الحكومة كما فعلت أم أخرى .



ويمحزننا هذا البحث إلى التكلم قليلا عن بعض مسائل مرتبطة بالصناعة والتجارة لما لها من الأهمية في سبيل استكمال ما يجب أن تقوم به الحكومة نحو أبناء البلاد . وهذه المسائل لأهميتها يصح أن نفردها بحثا خاصا، وهي :

(أولا) السياحة .

(ثانيا) فوائد القروض .

(ثالثا) اللغة القومية والوظائف في الشركات .

(رابعا) شركات الاحتكار .

وستتكم فيما يلي بإيجاز عن كل موضوع .

أولا — السياحة :

لا يخفى ما للسياحة من فوائد جمة لا يمكن إنكارها . وطالما غنم كثير من الأمم من وجود السائحين في بلادهم ، حتى أصبحت صناعة السياحة في بعض البلاد من موارد ثروتها الأساسية . ومن بين هذه البلاد سويسرا وفرنسا . وقد عنيت إيطاليا وألمانيا قبل الحرب القائمة عناية كبرى بأمر السياحة ، وجلب السائحين . ويمكننا أن نقول : إن السياحة قد أصبحت صناعة كبيرة ، متفرعة المسالك ، وعليها مدار ثروة بعض الأمم .

وإذا نظرنا إلى أغراض السياحة نجدها قد اتسعت ، وتعددت ، وأصبحت في أيامنا الحالية — كما نقول مصلحة السياحة نفسها ” ضرورة تملئها الرغبة في تغيير البيئة ، وتجديد القوى والرياضة والاستطلاع ، والافادة مما ابتكرته القرائح المجددة من وسائل الترفيه والتمدن “ .

ومصر بحمد الله قد اعتبرت من أهم البلاد التي يرحل السياح إليها ، فهي مشتهية جميل يحفظ الناس من شدة البرد القارس في أوروبا وأمريكا ، فيؤتمها كثير منهم لهذه الغاية ، وخاصة كبار السن ، ومن يرجون الراحة بعد ما يصيبهم من عناء ونصب . بها مناظر شتوية خلابة وقت ازدهار الأرض بالخضرة والزرع . وبها صفاء السماء في مروجها وصحرائها الواسعة ، وليس بها تلك الأمطار ولا الضباب ولا الثلوج التي توجب أشعة الشمس وقت الشتاء ، وتحرمهم متعة الدفء . وبها عيون المياه المعدنية يقصدها من يريدون الاستشفاء . وبها تلك الآثار التي لا تضارعها آثار في العالم ، ففيها الأهرامات ، والهيكل المتعددة ، وآثار الفراعنة بقنها وروعنها المعروفين . وفيها آثار من الرومان واليونان والقبط والعرب ، لا تخفى أهميتها الفنية والتاريخية ، فهي آثار خالدة ، تمثل عصورا مختلفة من عصور التمدن الإنساني في بقعة من بقاع الأرض ، كان لها أكبر مدنية في العالم .

لنكا والألم يحز في نفوسنا نرى أن مصر أهملت هذه المزايا إهمالا ظاهرا ؛ فقد حبتها الطبيعية سماءها الصافية، ونيها العذب ، وشمسها المتلاثلة . وحبابها رجالها الأقدمون مدنيات ، ولم يفكر إنسانها الحاضر ، في أن يستغل هذه المزايا النادرة استغلالا يتفق مع جمالها وجلالها .

أنشأت مصر من بضع سنوات مصلحة للسياحة ، وكانت تنفق عليها قبل الحرب عشرة آلاف جنيه في السنة . الغرض منها الدعاية لمصر ببعض فروع أنشأتها في أوروبا وأمريكا . لنكا نعتقد أن الاكتفاء بالدعاية بمبلغ زهيد كهذا لا يفيد شيئا ، وكان الأولى أن توصل هذه المصلحة أبوابها ، وتلغى مكاتبها الضئيلة إذا أرادت الحكومات المتعاقبة أن تكتفى بهذا العمل الهزيل . ذلك أن كثيرا من الأئمة الأخرى تصرف مئات الآلاف من الجنيهات على دعاياتها السياحية . وقد قرأت تقريرا رسميا مقدما للحكومة يثبت أن أمما كثيرة قد أدركت ماترزه السياحة عليها من خير وافر ؛ فعنيت بالدعاية لها . ومنها فرنسا ، فقد صرفت في الدعوة للسياحة في عام واحد مائتين وخمسين ألف جنيه . وكان من أثر ذلك أن دخلها عقب تلك الدعاية في سنة ١٩٣١ مليون ونصف مليون من السياح ، أنفقوا فيها ثمانين مليوناً من الجنيهات . ويطول بنا المقام لو شرحنا ما تقوم به سويسرا وإيطاليا وألمانيا وغيرها من الجهود المتواصلة لجلب السائحين .

ولا يكفي لجلب السائحين أن تكون هناك دعاية دون أن يصحبها ما يسمى بالدعاية الصامتة ذات الأثر؛ وهي تسهيل السفر، وترغيب السائحين في الإقامة بديارنا . فما الذي عملته حكوماتنا لتسهيل التمتع بهذا النيل العظيم ؟ هل أوجدت طرقا ممهدة حوله ، يسير عليها السائح قرير العين ، هانى البال ؟ وما الذى قامت به هذه الحكومات في تمهيد الطرق الأساسية للوصول إلى الآثار المصرية ، كالأهرامات ومدافن الملوك ، والآثار العظيمة المبعثرة في الوجهين القبلى والبحرى ؟ وما الذى عملته في تجميل حلوان والأقصر وأسوان ، وهى أكبر المراكز التى يؤمها السائحون ؟

كثير منا يعرف ميناء جنوى في إيطاليا، وهي أقل أهمية من ميناء الاسكندرية .
فان فيها محطة بحرية مستوفاة الشروط . عند ما يضع السائح قدمه على أرض هذه
المدينة يرى نفسه في محطة بحرية رائعة، ينزل اليها فيرى موظفيها، ومكاتبها المختلفة
الخاصة بالتفتيش الجمركي والصحي ، وقلم الجوازات ، ومكتب الاستعلامات ،
ومكتب البريد والتلغراف والتليفون، ومقهى ومطعم، وغير ذلك مما يريح السائحين
من عناء السفر . وفيها يستطيع المسافر أن يستقل قطار السكة الحديدية مباشرة
دون الالتجاء إلى قطع مسافات طويلة شاقة .

أما هنا في الاسكندرية مثلاً — وهي أجمل مرفأ في البحر الأبيض المتوسط —
فليس في مينائها إلا عراء ، وشمس محرقة ، أو أمطار غزيرة ، تعطى السائح فكرة
سيئة عن منظر تلك المدينة الكبرى . ناهيك باختلال النظام إلى درجة الفوضى ،
وبثرة المكاتب المتعددة في نواحي الميناء ، واجتماع العاطلين والفضوليين ، والحمالين
والمتسولين ، مما يؤذى السائح ، فيأسف على تجشمه مشاق السفر دون فائدة
أو جدوى . بل ينشر في بلاده حين عودته صورة سيئة عن مصر ، تحط من قدر
البلاد، ولسىء إليها في كرامتها وعزتها .

يقول بعض ذوى رأى : إن مصر لو أحسنت صناعة السياحة، وأعطتها العناية
الواجبة لها فانها قد تدرّ عليها من المكاسب أكبر إيراد قومى بعد القطن .

وقد لا يكون في هذا القول مبالغة؛ فان مصر لا يتقصها إلا عمل الحكومات
في سبيل الدعوة إلى السياحة وتسهيلها ، وتحبيبها الى السائحين . لاسميا وقد حبتها
الطبيعة صنوفا من الروعة والحسن والجمال . وعدد السائحين في مصر قليل جدا؛
فقد دلت الإحصاءات — بناء على تأشيرات القنصليات في الخارج — على أن
عدد السائحين الواردين سنويا الى مصر من أول أبريل الى آخر مارس من كل
سنة كان كما يأتي :

عدد	
سنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦	: ٤٢٦٧٠
» ١٩٣٦ — ١٩٣٧	: ٤٣٨٢٥
» ١٩٣٧ — ١٩٣٨	: ٤٦٧٩٦
» ١٩٣٨ — ١٩٣٩	: ٣٩٧٠٢

ويبلغ متوسط الذين يهجرون مصر وقت الصيف إلى البلاد الأوروبية في أوقات السلم حوالي أربعين ألفاً في السنة؛ عدا الذين يصطافون في شرق البحر الأبيض المتوسط، وعدا ما ينفقه المصريون الحجاج، وعدا ما تصرفه البعثات الكبيرة الموجودة في الخارج.

وقد قدر بعضهم ما يصيب مصر سنويا من الخسائر بنحو ثلاثة ملايين إلى ثلاثة ملايين ونصف مليون من الجنيهات، قيمة الفرق بين ما يصرفه المصريون في الخارج، وما يدفعه السائحون في فصل الشتاء في مصر. فان المصطافين من مصر يذهبون إلى الديار الأجنبية ولا يكتفون بنفقات الإقامة والأكل والترهية، وإنما يستشفون في تلك البلاد، ويشترون الكثير من السلع المختلفة؛ بعكس الأجانب فانهم يأتون إلى بلادنا ولا يشترون شيئاً يذكر، إلا ما يقوم بأودهم في سياحتهم القصيرة.

وإن أولئك الذين يقدرون أن مصر تخسر سنويا من ثلاثة ملايين إلى ثلاثة ملايين ونصف إنما راعوا الفرق بين ما يصرفه الأجانب في مصر والسائحون من مصر في الخارج. وأعتقد أن الخسارة أكثر من هذا. ذلك أن المصري متى وطئت أقدامه أرضاً أجنبية انتفع أهل البلد الأجنبي بكل ما ينفقه المصري. أما هنا فيأتي الأجنبي على بواحر أجنبية، ويقم في فنادق أجنبية، ويلهو في ملاح أجنبية، ويشرب مشروبات أجنبية، ولا يقاسم المصريون في هذه المكاسب إلا بمقدار قليل ضئيل، هو ما يتقاضاه صغار الخدم والعمال والتراجم، وأثمان المواد الغذائية. لكنا مع ذلك لا ننكر أن لأمتنا مكسبا عظيما من السياحة، إذا عرفنا كيف نستعملها.

فالحكومة رسوم الجوازات والموانئ ، وللسكك الحديدية والنقل البرى مكاسبها ، وكذلك للتاحف والآثار ، وأجور البريد والتلغراف والتليفون والجمارك ، وللأسواق المحلية إيراداتها . فاذا أحسنا أمر السياحة كانت لنا خيرا فى تقليل البطالة وفى شراء الحاجيات والسلع إذا أتقنت صناعتها ، وفى الضرائب المتنوعة وغير ذلك مما يصح أن يدفعا إلى العمل على تهيئة البلاد لأن تتقبل وتجذب أولئك السائحين وتجيب لهم طول الإقامة . وتنظيم السياحة يحفزنا إلى العناية بشيء كثير من مرافقنا الحيوية ، ويساعدنا على تنظيم داخل بلادنا بما تستغله من هذا المورد العظيم . وإن احتكاكنا بالأمم الراقية واهتمامنا بأمر بلادنا يساعدان على كثرة السائحين ، وكثرة الأموال ، وهى وحدها من أهم العوامل للترفيه عن ضيوفنا ، وللترفيه عن أمتنا نفسها .

ولهذا لا نبالغ إذا طالبنا حكوماتنا المختلفة بجعل أمر السياحة عنصرا قويا من عناصر صناعاتنا الوطنية ، وألا يكتفى فيما يسمونه مصلحة السياحة بالحالة التى هى عليها الآن . بل إن الضرورة تقضى بأن يكون للسياحة فى بلادنا شأن عظيم . يجدر بنا أن نولى عنايتنا واهتمامنا . ولا نعد مسرفين إذا طالبنا بأن يكون لهذه المصلحة اختصاص واسع ، واعتماد مالى كبير ، يليق بهذا العمل العظيم ، وأن يتولى ادارتها موظف كبير كوكيل وزارة ، يتبع وزارة التجارة والصناعة ، أو رئاسة الوزارة نفسها ، وربما كان فى هذا مزيد عناية ، لضرورة اتصال السياحة بوزارات كثيرة كوزارة التجارة والصناعة ، ووزارة الداخلية ، ووزارة الصحة ، ووزارة الأشغال العمومية ، ووزارة المواصلات ، ووزارة المالية . ويجب أن تكون هذه المصلحة الكبرى قائمة على عمليتين أساسيتين :

أولهما الدعاية الكبرى فى الخارج . وثانيهما الإصلاح الداخلى الذى هو نعم الدعاية بلحب السائحين ، واتساع مجال العمل فى هذه المصلحة ، وبالتالى اتساع مكاسب مصر من هذه الناحية ماديا وأدبيا .

إنه لا يصح، ومركز مصر الممتاز على نحو ما وصفنا، أن يكون ميزان السياحة في مصر ميزان عجز . ولا نكتفى بأن يتعادل ما تنفقه مصر في الخارج وما تكسبه من السائحين، بل يجب أن يكون هناك فرق شاسع في الزيادة التي تجنيها مصر من عمل هذه الصناعة، وأن تكون هذه السياحة عملاً صناعياً تجارياً اجتماعياً، يكفل لمصر إيرادات قوية ذات أثر في ميزانيتها .

وفوق ذلك يجب أن يكون لهذه المصلحة اختصاص ذو أثر فعال في تحبيب المصريين أن يصطافوا في بلادهم، وأن يأووا إلى أمكنة مختلفة على تباين طبقاتهم لتجديد قواهم والترفيه عن أنفسهم؛ فإن الراحة والتسليّة وقت الصيف أصبحتنا في أيامنا هذه ضرورة من ضرورات الحياة .



وعلى هذا يمكننا أن نقول بوجود إيجاد برنامج صريح لخمس سنوات أو عشر يصح بعدها أن نقول : إن مصر قد قامت بواجبها نحو جلب السائحين، وتحبيب المصريين في الاصطيف بأراضيها، كما يفعل كثير غيرنا من الأمم .

ولا يفوتن القارئ أن قد ظهر لمصر قبل الحرب الأخيرة منافسون كثيرون، سعوا ونجحوا في جلب السائحين، وفي تسهيل إقامتهم بين ظهرانيتهم، حتى زاحمتنا الآن في أمر المشتى مراکش، وتونس، والجزائر، عدا المشاتي الأصلية القائمة في جنوب فرنسا وإيطاليا وغيرهما .

وعندى أن البرنامج الذي يجدر بنا أن نعمل على تحقيقه بهمة ونشاط متواصلين يجب أن يكون على النمط الآتي :

(١) إنشاء محطة بحرية في الاسكندرية على غرار المحطات البحرية القائمة في الموانئ الكبرى كمرفا « جنوى » .

(٢) إصلاح حلوان والعناية بمناجى مياهها المعدنية، وإصلاح وسائل النقل الموصلة إليها بتوسيع الطريق الموصل إليها من القاهرة، وإصلاح سكنتها الحديدية، وتنظيم شوارعها، وإيجاد الفنادق، والحدائق، وملاعب الرياضة البدنية، التي تليق بمدينة بلغت من الشهرة مالا تقبل عن أى مركز من مراكز الاستشفاء العالمية، وجعل حماماتها على مستوى يناسب هذه الشهرة العالمية .

(٣) تجميل الأقصر، وأسوان، والعناية بطرقهما ونظافتهما وإنارتهمما، وتوفير الوسائل الصحية، ووسائل الترفيه التي يحتاج إليها السياح .

(٤) إصلاح الطرق المصرية بحيث يتسنى للسائح أن يخترق أرض مصر بسيارته، وأن يجد في رحلته إلى مراكز الآثار أنواع التسلية والراحة .

(٥) إيجاد طريق - كورنيش - على جانبي النيل في القاهرة، وإحاطته بمنزهات، حتى يتسنى للسائح أن يسير على ضفتيه متمتعاً بمناظره الرائعة .

(٦) العناية بالحدائق العامة، وحفلات المسابقات الرياضية وغيرها، لتسلية السائحين، وحضهم على إطالة الإقامة في البلاد .

(٧) تبسيط نظام التصريح بدخول القطر المصرى، وعدم وضع العراقيل في سبيل دخول السائحين حسن السلوك .

(٨) إصلاح حال التراجم والأدلاء: نقافة، واستقامة، وأدبا . وإن وجدت الآن مدرسة للتراجم تابعة لوزارة المعارف، فإن ما نشاهده من تأذى السائحين يجعلنا نطلب عناية كبيرة بأمر هؤلاء التراجم والأدلاء، وأن يكونوا تحت رقابة شديدة، وأن تجعل لهم تعريفة خاصة، كما هو حاصل في البلاد الأخرى، حتى نضمن عدم مضايقتهم السائحين، وأن يدلوا إليهم بالمعلومات الصحيحة عن الآثار المصرية .

(٩) تكوين فرق بوليس خاصة، من رجال مهذبين، لهم إلمام باللغات الأجنبية، ولهم شارات خاصة، يكونون في الجهات التي يؤمها السائحون؛ للاتصال

بهم وإرشادهم ، وسماع شكواهم ، ومراقبة التراجمة ، وسيارات الأجرة ، والزوارق ، والإشراف على حركة السياحة في الموانئ والمحطات والمناطق الأثرية .

(١٠) إشراف هذا البوليس على المتسولين وغلمان الشوارع ، فانه رغم قانون منع التسول يوجد عدد هائل من أولئك المتسولين ، والباة المتجولين الذين يضايقون المصريين والأجانب على السواء ، ويحدثون في أنفس السائحين أثرا سيئا ينجلنا أمام أنفسنا وأمامهم ، ويجعل للبلاد سمعة سيئة في الخارج .

(١١) الاقتداء بما تعمله الآن سويسرا وإيطاليا وألمانيا وفرنسا وتركيا في تخفيض أجور السكك الحديدية في أثناء موسم السياحة . فانا نرى في مصر مثلا مكاتب خاصة ببعض الأمم تحدد للسائحين قيمة مخفضة من أجور السكك الحديدية ، ووسائل النقل ، وقد يصل التخفيض إلى ستين في المائة أو أكثر ، كما أن لديها كراسات بأسماء الفنادق ودرجاتها ، وأسعار حجراتها المختلفة ، وغير ذلك مما يسهل على الناس وسائل الانتقال ، ويجب إليهم السفر إلى تلك الجهات .

(١٢) وعلينا فوق ذلك أن نسعى إلى ترقية الصناعات الوطنية الصغيرة ، تلك الصناعات التي كانت لها سمعة طيبة في الماضي وكادت تندثر الآن ، وهي خاصة بعمل السلع التي يود السائح شراءها ، عليها طابع مصرى ، فيجد من اللذة والمتعة أن يقتنيها تذكارا لهذه السياحة ، يأخذ منها بعض الهدايا لأصدقائه ومحبيه . فما الذي يمنعنا من أن نعى بمراكز صناعية للسلع الصغيرة المصرية ، ونتقنها إتقاناً يغرى السائحين ؟ فعندنا في بعض الجهات المصرية مثلا استعداد قديم لصناعة الأواني النحاسية والأدوات الصغيرة التي ترتبط بها ، وهي مزخرفة زخرفة خاصة مصرية ، وكذلك صناعة القلائد ، والحلي الفضية ، والذهبية الصغيرة ، وترصيع الأخشاب بالعاج والصدف ، وصناعة الأكلمة المصرية ، والسلع المصنوعة من الحرير والصوف ، والجلد والخزف ، وعليها كلها طابع مصرى وطنى ، وزخارف مصرية ، توجد بعض آثارها الآن ، ولكنها انحطت لعدم العناية باتقانها ، ولقلة الوافدين إلى مصر .

وما الذى يمنع الحكومات المصرية من أن تعنى عناية خاصة بذكريات مصرية قديمة، كالمحافظة على "خان الخليل" المشهور، ورفع شأنه، وجعله مباءة خاصة، فيها الكثير من أنواع السلع الصغيرة المحبوبة لدى الغربيين، وأن يكون بجانبها متديات صغيرة نظيفة، تليق بالسائح الغربى الذى يؤتم هذه الجهات، ويحتاج إلى الراحة القصيرة، يفكر فى أثنائها فى شراء ما يحب من السلع، ويجد لديه من الوقت ما يتسع لزيارة الآثار الاسلامية هناك كالمسجد والأزهر وغير ذلك. فان الواجب علينا أن نسعى فى استبقاء السائح مدة طويلة قدر الإمكان فى مصر، وفى هذا من الخير الكثير ما فيه.

(١٣) أظن بل أعتقد أننا اذا استمكننا مثل هذه الأمور وغيرها — وهو كثير — وأضفنا إليه دعاية قوية فى البلاد الغربية كتلك الدعاية التى يقوم بها الكثير من أبناء الأمم الأخرى، كانت تلك الدعاية حافزا للأجنى على زيارة مصر، وأن يرى فيها ما يرتاح إليه من مناظر خلابة، ومن وسائل اللهو والسرور ما يؤكد له صدق الدعاية، ويجعله هو نفسه داعية لمصر فى الخارج، ويجب اليه العودة إليها، اذا استمكنت الوسائل التى تهىء للسائح وسطا مناسباً لصحته وسروره ورفاهته. أما اذا لم نستكمل هذه الوسائل فان الدعاية لا تعنى عن الأمر شيئاً.

(١٤) وهناك مسألة عظيمة الخطر يحسن بالقائمين بأمر مصر أن يفكروا فيها. وهى أننا قد أثبتنا إلى الآن عجزاً فاضحاً فى ادارة الفنادق والمقاهى والمطاعم ومحال البقالة؛ فترى الأجنى إذا زار مصر يلجأ الى فندق أجنى، والى مقهى أجنى، ومطعم أجنى، وليس فينا إلا صغار العمال والخدم، هم الذين يقتاتون من فئات تلك الادارات الأجنبية القوية، وأغلب الكسب فى مصر نفسها للأجانب. فهل فكرنا فى إيجاد معاهد لتدريب بعض المثقفين فينا على إنشاء هذا النوع من الفنادق والمقاهى والمطاعم بدرجاتها المختلفة، بواسطة مصريين بأزياء مصرية، وبتفكير مصرى، حتى يمكننا أن ندعى استقلالنا داخل بلادنا؟ وهل فكرنا فى أن نرسل

بعض أبنائنا إلى الفنادق الأوربية بإرشاد الحكومة ومراقبتها حتى يتمزوا ويتقفوا ،
ويكونوا جديرين بفتح فنادق ، أو المساعدة على إنشاء شركات وطنية لفنادق
متعددة للفقراء ، ومتوسطى الحال ، والأغنياء ؟ .



إن كل ما ذكرناه في أمر المشاتي يفيدنا في أمر المصايف ، وفي حمل المصريين
وقت الصيف على ألا يهاجروا ، وألا يتركوا بلادهم إلى بلاد أجنبية ، وألا ينفقوا
تلك الآلاف المؤلفة من أموال البلد ، ولهم بعض العذر إذا هم لم يروا من مصر عناية
بأمر المصطافين ، عناية تليق بما لمصر من مركز ممتاز في أمر السياحة .

ولقد حدثني بعض كبار الأوربيين المقيمين في مصر أنهم أمضوا فصل
الصيف في الديار المصرية ، ولم يبرحوها نظرا لحالة الحرب ، وعلى خلاف ما اعتادوا ،
فأروا أنهم قد استراحوا ، وأنهم كانوا مخطئين في الذهاب سنويا إلى خارج مصر ،
وأنهم ما كانوا يعتقدون أن بمصر في أشهر الصيف أما كن تقيمهم شر القيظ ،
ولا تجعلهم يندمون على فترة الصيف التي لم يمضوها في الخارج .

قد يكون من المستغرب أن يقال : إن مصر تصلح للمصايف كما تصلح للمشاتي .
وليس الذي نقول بمستغرب فإن البلاد الأوربية نفسها التي هي مباءة المصايف
للشرقين هي أيضا مباءة مشات في أوقات الزمهرير ، تجلب في الشتاء كما تجلب
في الصيف كثيرين من السائحين . ألم تر أن سويسرا وهي محط كثير من المصطافين
هي أيضا مباءة كثير من السائحين في فصل الشتاء ، يمضون وقتهم في الفنادق ،
وفي اللعب على الثلوج ، وفي تلك المباريات الكبيرة التي ابتكرها أهل سويسرا للرياضة
والترسالية ؟ ! ومثل هذا يقال عن فرنسا وعن غيرها .

إني قوى الاعتقاد بأن مصر لو انتهجت نهجا خاصا في أمر السياحة ، وأولتها
العناية اللائقة بها ، ووضعت برنامجا محكما مفصلا ، وإن كلفها غرما في بذل الأموال

فانه يؤتى لها أطيب الثمرات ، ويرفعها أمام أعين الأوربيين ، ويساعد على رفع مستوى المعيشة والعمل لكثير من المصريين ، كما يساعد على رقي البلاد وتقدمها . هذا عمل وطني جليل ، وعمل صناعي وتجاري وصحي واجتماعي ، لا تنكر فوائده . فهل لنا أن نرجو في تحقيقه هممة قعساء ، مستمرة ، تتفق مع خطره ، وأهميته وما يجلبه من فوائد متنوعة ؟ .

مداليات السكك الحديدية — التليفونات :

في وزارة المواصلات شيء اسمه المداليات الذهبية تسدى لرؤساء الوزارات ، ثم المذخبة تعطى لوزراء المواصلات ، ومديري السكة الحديدية في أول الأمر على أن ينالوا المداليات الذهبية اذا قضوا في الحكم مدة معينة . ويكون لهؤلاء جميعا بمقتضاها أن يسافروا في السكك الحديدية بالمجان طول حياتهم ، كما أن بها مداليات فضية ل كبار الموظفين .

ولقد وضعوا لهذا العمل شيئا سموه نظاما ، يقضى بأن يكون لحامل المدالية الذهبية بعد تركه الحكم الحق في تصريح آخر يبيح لزوجته السفر في الدرجة الأولى بالمجان ، ويتجدد مدى الحياة ، كما له تصريح بسفر تابع له في الدرجة الثانية ، وأن يكون له جهاز تليفوني في منزله لا يدفع عنه أجرا ، كما يكون له الحق — اذا كان رئيس وزارة — في المخاطبات التليفونية بالمجان مدى حياته أيضا مع سائر جهات القطر . ولا أدري ما الباعث على مثل هذا النظام في بلد هو أحوج ما يكون إلى الاقتصاد ، وعدم الاستهتار بأموال الأمة إلى هذا الحد ؟ ! .

أفهم جيدا أن لرئيس الوزراء وللوزير ومدير السكك الحديدية وغيرهم من كبار الموظفين الذين تقضى أعمالهم بالتنقل أن يسافروا على مصاريف الدولة متى كانوا في وظائفهم . ولكني لا أفهم أن يطلق العنان هكذا للتصرف في أموال الأمة ، فيعطى لأولئك الذين غادروا الحكم «حق ارتفاق» على مصلحة عامة ، وعلى حساب

الأمة مدى حياتهم . وقد أخذ عدد رؤساء الوزارات ووزراء المواصلات ومديري السكك الحديدية يزداد بسبب الحياة الحزبية ، وعدم استقرار الحكم على النحو الذى نرجوه . ونرى الآن فى بعض الأسفار عربات محجرت أغلب دواوينها بالمجان ، والمسافرون الذين دفعوا أجور سفرهم فى الدرجة الأولى مكثسون فى ممزات العربات ، معترضون للرياح والأتربة . وليت الأمور كانت تجرى على الإنصاف وتحقيق الرغبة فى هذه المنح على ما يرضى ؛ فإنى أعلم حق العلم مع الأسف الشديد أن بعضا من هؤلاء الذين أعطوا حق السفر بالمجان يعطون تصريح السفر فى الدرجة الأولى والثانية لغير زوجاتهم وأتباعهم من قريبات وغير قريبات . وأعلم أن بعض من لهم حق المحاطبات التليفونية الخارجية قد أسرفوا فيها إسرافا حتى بلغت قيمة محاطبات أحدهم الخارجية فى شهر واحد ١٣٥ جنيا مصريا ! ضاعت على الدولة ، فضلا عن مزاحمة هذه المحاطبات — وقد لا تكون جدية — لخطوط التليفونات ولأصحاب المصالح العامة والخاصة . وإذا كان أولئك المحظوظون قد أسرفوا فى استغلال هذه الامتيازات فإن الحكومة نفسها قد أسرفت إسرافا شديدا فى طريقة إعطائها حتى خرجت عن الغرض الأسمى من إسائها . فقد يستساغ أن تعطى المدالية لموظف كبير فى السكك الحديدية ، تدفعه وظيفته إلى التنقل لأعمال عامة ، ولكن من غير المعقول أن يعطى هذا الامتياز لموظف كل عمله فى مكتبه . فهذا موظف كتابى أوفى ، وذاك موظف قضائى فى مصلحة السكك الحديدية مثلا ، هؤلاء جميعا لا ينتقلون إلا بين الأوراق والدفاتر والكتب ، ولا يضطرهم عملهم إلى ترك مكاتبهم — كيف جاز للحكومة أن تمنحهم هذه المداليات أو التصريحات ، ولأى غرض يجعلونها إلا إذا كان لاستعمالها فى مصالحهم الشخصية لهم ولذويهم ؟ ! .

هذا تقليد ضار وغير مفهوم . أما ضرره فانه يحمل الخزانة خسائر نحن فى غنى عنها . وأما كونه غير مفهوم فان لوزراء المواصلات ، ولرؤساء مصلحة السكك الحديدية ، وموظفيها مراتب يقبضونها بسخاء ، وهى أجرة عملهم ، ولهم معاشاتهم كسائر

الموظفين ، فاذا أجزنا لهؤلاء أن ينالوا هذه المزايا بحيث تبعهم بعد ترك وظائفهم إلى نهاية أعمارهم ، ينعمون بها هم وذووهم ، اذا أجزنا هذا ، فلم لا نعطي امتيازاً لوزير العدل مثلاً في أن يرفع قضاياه أمام المحاكم مدى حياته بلا رسوم ، أو أن يسجل عقوده بلا رسوم ؟ ! ولم لا يكون لمدير مصلحة الجمارك أن يدخل مشترياته من الخارج مدى حياته بلا رسوم ؟ ! ولم لا يكون لجباة ضرائب الأتليان والأملك حق في أن يعفوا من دفع ضرائب على أملاكهم مدى حياتهم ؟ ! وهكذا . وعلى هذا يجب أن تتم هذه الفوضى اذا استسغنا لموظفي السكك الحديدية أن يعفوا مما يجب عليهم أن يدفعوه بعد أن يتركوا وظائفهم .

الحقيقة أن لا سند من الحق ولا من الخلق يسمح بما هو قائم الآن بيننا ، ويجب علينا أن نمنعه ، وأن نبطل الموجود منه ؛ فانه هبات تمنح ، وليس بحق مكتسب .

ولقد أعتنى الخليل في تفهم أسباب هذه البدع ، فلم أظفر إلا بأن هذا الإجراء معمول ما يماثله في البلاد الأجنبية . ولا أكنم أنى لم أقنع بهذا التشبيه ؛ فان للسكك الحديدية في أوروبا (وأغلبها بأيدي شركات) نظاماً خاصاً للاستغلال ، وللمرتبات والمعاشات . أما نحن هنا بأنظمتنا الحكومية ، وبمرتباتنا الخاصة فاننا بحاجة إلى أن يكون لنا تقليد ونظام خاص يوافق حالنا ، ولسنا مضطرين إلى تقليد غيرنا فيما لا يوافق الحق والإنصاف .

وغاية ما يصح قبوله في بلادنا هو عدم إعطاء مداليات أو رخص لموظفين إلا عند الضرورة القصوى ماداموا موظفين . وقد يكون من المستساغ أن يعطى رئيس الحكومة وحده - بعد أن يترك الحكم - حق السفر بالمجان في ديوان خاص ، وحق التكلم بالتليفون بالمجان في مخاطباته الداخلية وحدها دون الخارجية ، أما ما عدا ذلك فهو ظلم وإسراف في بلد ، هو أحوج ما يكون إلى الاقتصاد والمثل الصالحة .

ثانياً - فوائد القروض :

في بلاد المسلمين عسر مالى خانق، وأزمة اقتصادية مخيفه، لا يتسنى معهما أن تنهض مما هي فيه من شقاء ومتاعب، ما لم تتخذ لأنفسنا خطة صريحة في أمر الربا المحيط بنا من كل جانب، والذي يضيع جهودنا، ويمتص ثروتنا ودماءنا، ويضعف قوتنا، ويهدر كرامتنا، ويذهب باستقلالنا، فاحتلال الأمم بالأموال أقوى وأفتك من احتلالها بالجنود .

بحث المصريون من قديم فيما حاق بمصر من مصائب، مست ثروتها الأهلية وحالتها الاقتصادية، وسعوا إلى أن يتخذوا أنفسهم من مضار الربا ومساوئه . ومن جهودهم ما قاموا به في المؤتمر المصرى الذى انعقد في مصر الجديدة سنة ١٩١١ برئاسة المغفور له رياض باشا، شرحوا فيه مضار الربا الفاحش . وقد كنت من بين أعضائه، فألقيت محاضرة تحدثت فيها عن نتائج الربا الهدامة، وطلبت معاقبة المقرضين بفوائد فاحشة . ولم يكن في ذلك الوقت عقاب في القانون على من يقترفون هذه الاثام، فبادرت حكومة ذلك العهد بوضع العقوبة، المعمول بها الآن في قانون العقوبات . أنشئ بعد ذلك بسنوات بنك مصر. لكن هذا المصرف، والعقاب الذى قرره قانون العقوبات، لم يحققا الغرض المنشود كل التحقيق، وظل عامة الشعب يرزحون تحت أنقال الديون .

ومما يؤلم النفس أننا نشاهد في أمر التسويات العقارية التى طلبها كثير من المدينين أن هؤلاء المدينين مثقلون بديون فادحة، يربى أكثرها على قيمة الممتلكات نفسها، وأنها مطلوبة لدائنين أجنب من غير المصريين؛ فإلتنا تعسة لا بد لها من علاج سريع حاسم . وفى رأئى أن مساعدة الحكومة لا تجدى ما دمتنا على وضع اجتماعى خاص، وما دمتنا نفهم الربا على المعنى القائم فيما بيننا .

(١) انظر مجموعة أعمال المؤتمر المصرى سنة ١٩١١ طبعة بولاق .

ذلك أن سبب البلاء الأساسى هو أن الأمم الزراعية أصبحت في وقتنا الحاضر أفقر الأمم وأقربها إلى السداجة . وإذا كان لنا أن نرجو نصيبا في هذه الحياة فعلينا أن نهض بالصناعة والتجارة ، وأن نتقنهما علما وعملا ، ولا يصح لنا أن نغمض أعيننا عن حقيقة ثابتة ، هي أن لا حياة للتجارة والصناعة من غير المال . ولا سبيل إلى هذا المال إلا بتداول النقد ، وإنشاء المصارف الوطنية المختلفة الأنواع ، فهى العامل الأول في حفظ ثروة البلاد ، وعليها وحدها مدار حركة الصناعة والتجارة في العالم .

ينادى طلاب الإصلاح كل آن بترقية الصناعة والتجارة إن كانتا موجودتين أو بإيجادهما إن كانتا معدومتين . ويقينى أن تلك الصيحات المتكررة تذهب هباء إذا لم ترتكز قبل كل شيء على المصارف وعلى القروض ؛ فهى وحدها التى تغذى الأعمال صغیرها وكبيرها ، وترعاها وتنظمها ، إلى أن تصل بها إلى درجة الكمال . وكل أمة فقدت مصارفها المسالية الوطنية مقضى عليها بالخيبة لا محالة .

قامت مصر بجهودها الزراعية من بدء التاريخ ، وما زالت بحمد الله مجدة مثابرة ، وأرضها من أخصب بلاد الدنيا ؛ فهل عليها مع ذلك مسحة من مظاهر الثروة ورغد العيش ؟ .

الحقيقة المرة هي أن بلادنا رغم خصب أرضها ، واعتدال مناخها ، وصبر فلاحها ، أصبحت في الأجيال الأخيرة من أفقر بلاد الأرض ؛ فتكت بها الديون الأجنبية ، ففتك بها الفقر والعوز . فلاحها بأس ، ومستوى المعيشة فيها منحط إلى درجة توجب الشفقة ، وطبقتها الوسطى — وهى عماد الأمم وقوتها — هزيلة ، كادت تكون مقصورة على موظفى الحكومة . وطبقتها العليا بمعناها الصحيح تكاد تكون معدومة .

لا يفترنك ما يظنه البعض من أن في البلاد أثرياء ؛ فإنك إن بحثت ودققت واستقصيت ، ظهر لك أن أولئك الأغنياء قد انحصرت ثروتهم في المظهر لا في الحقيقة ، وأنهم في الواقع انعس حالا من الظاهرين بالفقر السافر .

قد يكون في بلادنا بضع مئات يعرفون بالثروة والغنى ، والحقيقة أن منهم كثيرين لا تقاس ثروتهم بثروة غيرهم من أغنياء البلاد الأخرى . وأما من بقى منهم فهو مجل بالدين ، مهتد كل يوم بالتجريد من ثروته ، يعمل طوال السنة بقوت يومه وعياله ، ليستد أقساط ديونه إلى دائنين لا يرحمون ، وهو مع هذا كله مكلف بمطالب مظهره ووجاهته ؛ فالعامل الفقير أطيب منه حياة ، وأنعم بالا .

وإني أبحث عن الطبقة الوسطى ، طبقة المجددين المستنيرين الإخصائيين الذين عليهم عماد العمل وثبات ثروات الأمم ، فلا أجد لهم في أمتنا — مع الأسف — أثرا يذكر . وإذا عصم الله بعضهم من الفقر — ولو إلى حين — فإن هذه العصمة راجعة إلى جهودهم المضنية ، وحرمانهم من ملاذ الحياة الطيبة ، فهم يدفعون عن أنفسهم أمام المنافسين الجبارين ، أو عن ميراثهم في أرض أو عقار ، ثم لا يلبث أن يذهب ما لهم تحت أثقال الحياة ومطالب العيال .

لا جدال في أن مرجع هذا كله إلى أن ثروتنا محدودة في الأرض ، وهي لا تنمو ، والناس يتكاثرون ويتراحمون ، وعقارات المدن تتساقط في أيدي أجنبية ، امتلأت ذهباً ، بفضل ثمرات التجارة والصناعة وفوائد الأموال .

وإذا عاجلنا هذه الحال ، وأردنا أن نهض ببلادنا في تجارة أو صناعة ، فلا أمل يرجى من تكليف الحكومة بعمل مالا يستطيع ، ولا أمل يرجى بغير التفكير في أمر المصارف الوطنية ، وبدونها لا تقوم للصناعة والتجارة قائمة .

في بلادنا ظاهرة توجه النظر ؛ نرى الناس يتهافون على اقتناء الأطميان ، فهناك حركة بيع وشراء ، والأرض باقية لا تزيد ، يتداولها الكثيرون ، ثم ينتهى الأمر بفقر الجميع ، وبنضوب ثروة البلاد . فمن أين أتت أثمان الأراضي المشتراة؟ وكيف ضاعت من أيدي البائعين؟ حركات متعاقبة يصحبها عسر دائم ، وفقر في البلد مقيم . ذلك لأن المشتري لا يأخذ من ربيع ما اقتناه أكثر من ثلاثة إلى خمسة في المائة

إذا حسنت حاله ، بينما هو يقترض من المصارف بما لا يقل عن ٧٪ من الفائدة هذا إذا كان المصرف شريفاً ، يضاف إليه مبلغ استهلاك الأصل ، ومصاريف العقد وتسجيله والسمسرة وغير ذلك مما هو معروف للجميع ، فلا يلبث المشتري أن يقع بعد قليل فيما وقع فيه البائع من قبل ، ذلك البائع الذي اضطر إلى سداد ديونه عن رغبة واختيار ، أو كره وإجبار ، وإذا بقى له شيء ضئيل فإنه لا يعرف كيف يستثمره باعتباره مالا منقولاً .

لهذا كان لزاماً علينا أن نفكر في أمر أمتنا ، وأن نسعى في أن تكون لنا أعمال جدية في هذا الوجود ، ندر علينا ربها يقوم بأودنا . ولا يكون ذلك بغير الصناعة والتجارة . ولا قوام للصناعة والتجارة إلا بإنشاء المصارف المتنوعة الكفيلة بتمويل الأعمال الكبيرة والصغيرة . وبنك مصر ، وإن قام بأعمال جلية فهو غير كاف لتحقيق عشر معشار ما تتطلبه البلاد .

البلاد في حاجة إلى مصارف وطنية متنوعة ، حكومية وغير حكومية ، تكون ملكاً لشركات وطنية ، أو لأفراد مصريين ظاهرين بأسمائهم ؛ ففي هذا إتقاذ الوطن مما هو فيه من فقر وضعف .

ولا يليق أن نستمر هكذا مأكلة الآكلين ، وهم ليسوا بأرق منا ذكاء أو أكثر استعداداً . لا يصح أن نبقى هكذا نزرع لياً كل غيرنا ثمرات كدنا وتعبننا .

وغير خاف أن أنتشار المصارف الوطنية في البلاد يفتح للمصريين باباً واسعاً للرزق والثروة ؛ ويقلل من كثرة المتعطلين ، وينقذ المحتاجين من قسوة المرابين ، ويخفف قيمة الفائدة بحكم وفرة العرض أمام الطلب .

أرجو أن يقوم منا أفراد يشارون على مستقبل بلادهم ، يفكرون في إنشاء المصارف رحمة بأنفسهم ، ورحمة بمواطنيهم ، وبغير ذلك لا أمل لنا في علم أو تجارة أو صناعة أو مكانة بين الأمم ، فنبقى كما نحن فقراء ضعفاء ، غير قادرين على الدفاع عن أنفسنا ، ونصبح طعمة لكل طامع .

وإني لأعجب من أولئك الذين يقترضون بالفوائد— وهم كثيرون — يدفعونها صاغرين ، وإذا ابتسم الدهر لهم ، وكان لديهم مال فإنهم لا يقترضون المحتاج من مواطنيهم ولو بفوائد ، مع أن القائلين بحرمة الربا — قل أو أكثر — يحزمونهم على المقرض والمقترض ، فالكل لديهم آثم .

وأعجب من هذا أن بعض الأغنياء منا يودعون أموالهم في المصارف الأجنبية دون أن يأخذوا عنها فوائد ، مع ما عليه بلادنا من رقة الحال وكثرة المحتاجين . وما دروا أنهم بعملهم هذا يعطون غيرهم بعضا من ثروتهم ، يستغلها الأجنبي استغلالا ربما كان في غير مصلحة مصر ، وربما كان الأجنبي عدوا ، يلتهم هذه الهبات من أغنيائنا ، يغذي بها ثروته وسلاحه ضد مصر .

إن في بلادنا فوضى فكرية شائعة من هذه الناحية ؛ فترى الرجل يمتنع عن أخذ فوائد عن ماله ، وبهذا يمتنع عن الإقراض ومساعدة العاملين ، ظنا منه أنه لا يأخذ الربا ، بينما هو يشتري أسهم الحكومة — كأسهم الدين الموحد ، والدين الممتاز ، وأسهم المصارف الأخرى — ويقبض فوائدها السنوية باسم ”كبنونات“ . فكيف ساغ لهذا الذي يمتنع عن إقراض النقود بفوائد أن يتعامل بالفوائد بشراء أسهم إيرادها فوائد صريحة ؟!

والأدهى أن بعضهم يحترم الفوائد — مهما يكن مقدارها ضئيلا — ويحلم ”السلم“ وغيره . فترى الرجل يشتري المحصول القادم بثمن بخس على أن يتسلمه وقت حصاده بعد بضعة شهور ، ويربح من هذا الذي يسميه بيعا حلالا ثلاثين أو خمسين في المائة . وحاشا لله أن يكون مثل هذا العمل الملتوى ، وتلك الحيل أمرا مباحا شرعا والدين برىء مما يفترون .

كل هذه الجرائم تقع لأن المعروض من النقد على الجمهور قليل ، والحاجة ملحة على الكثيرين بالاقتراض ، ولأن الأعمال الزراعية والصناعية والتجارية ، لا تقوم

إلا على التعاون الوطنى العام ، والاستثمار المتبادل ، ومتى قل العرض خلا الجوّ لفريق المرابين ، وهم لا يرحمون ، فيزداد الفقر ، ويعم الشقاء .

كان من أثر هذه الحالة بين المسلمين ما رأيته فى الهند ، رأيت فيها مصارف كثيرة للهندوس ، والصينيين ، واليابانيين ، والفارسيين (أتباع مذهب زرادشت) واليهود ، وأهل بورما ، وغيرهم من أهل الملل والنحل المتنوعة ، ولم أجد فى الهند على اتساعها مصرفا واحدا للمسلمين ، رغم كثرة عددهم ، حتى رقت حالهم ، واضطربت أعمالهم . وقد حدثنى واحد منهم — وكان تاجرا مسلما محترما — بما يحس به المسلمون من اضطراب أمام هذا التيار الجارف ، وسألنى — وهو من الأتقياء الصالحين — عن طريقة لإنقاذ المسلمين من هذه الحال السيئة التى تنتهى لا محالة إلى فناء اقتصادياتهم ، فقد تعددت حوادث الفقر والإفلاس بين وجهاتهم ورجال الأعمال فيهم ، وهم لا يقلون ذكاء ونشاطا عن غيرهم .

آخر هذا الوضع حال المسلمين فى الهند ، وضاع كثير من أراضيهم وأملاكهم ، وأصبح القليل الذى يملكونه مزهونا لرجال المال من غير دينهم ، حتى وصلت الحال إلى أن حكومة "البنجاب" أصدرت قانونا بعدم نزع ملكية الأراضى الباقية للدينين ، وأن يكتفى الدائنون بأخذ ديونهم من ريعها .

وليس مركز مصر بأحسن كثيرا من هذه الحالة . والمشاهد أن بلاد المسلمين بأسرها وقعت فى هذه الهاوية ، بفضل التضيق فى فهم ديننا على غير ما يريد .

لا بد لهذه الحال بين المسلمين من علاج سريع . ولقد أدرك هذا الخطر كثير من المسلمين قبلنا ، فأباحت الخلافة العثمانية التعامل رسميا بالفوائد ، وإنشاء المصارف المالية ، كما أباحته إمبراطورية إيران المسلمة ، وأباحتها الحكومة المصرية نفسها بقوانينها الحاضرة ، وتصدر اليوم أحكام محاكمها الأهلية بالفوائد .

وأنشأت الأمة المصرية "بنك مصر" ، كما أنشأت الأمة الفلسطينية العربية "البنك العربي" ، وفي سورية أنشئ "بنك مصر-سوريا" . وهذا كله قليل ، إذ يجب إنشاء مصارف التسليف العقارى ، والصناعى ، والتجارى ، والزراعى ، وشركات التأمين وما إلى ذلك فى جميع بلاد المسلمين . كما يجب أن يقوم الأفراد أنفسهم بالتعامل بالفوائد القانونية، درءا للخطر ، وإنقاذا لما يبق من ثروة البلاد، ومنعا للرايين من أن يتحكموا فى حالها ومآلها، وإلا بقينا تعساء أرقاء .



وقد يظن بعضهم ، رغم أن كثيرا منهم قد اعتاد الاقتراض بالفوائد ، وشراء الأسهم وقبض فوائدها ، وعرف مسائل "السلم" وما تجرّه من نحراب ، أن الاقتراض بالفوائد أمر غير مباح شرعا لأنه ربا . فكأنه يريد إقفال المصارف كافة ، وإلغاء صناديق الادخار ، وإلغاء ما جاء فى القوانين خاصا بهذا كله . ويترب على هذا حتما منع الحكومة ووزاراتها ومصالحها المختلفة من الاستدانة ، واستغلال نقودها ، وهدم أنظمة الأسهم والسندات المختلفة ذات الفائدة ، وتأميم الحكومة إذا هى أمدت الناس والنقابات بقروض بفوائد قليلة ، لشراء البذور والأدوات الزراعية ، وبالتسليف على القطن والقمح ، وبالتسويات العقارية ، وبغير ذلك مما يطول شرحه .

وإنى أطمئن أولئك المترددين ، فإن خليفة آل عثمان والحكومات الإسلامية المختلفة لم ترتكب إثما بإباحة الاقتراض والإقراض بفوائد معتدلة .

وأزيد أن أمر الفوائد فى وقتنا قد أصبح واجبا على المسلمين ، فإن الفقهاء وإن اختلفوا فى تعريف الربا : أهو الأضعاف المضاعفة لرأس المال ، أم هو كل زيادة عليه قلت أو كثرت ، قد أجمعوا على قاعدة شرعية لا جدال فيها ، وهى أن الضرورات تبيح المحظورات . فأمام الضرورات يباح شرب الخمر ، والدم ، وأكل الميتة . وأمام الضرورات يباح القتل للدفاع عن النفس والعرض والمال والوطن ، بل يعتبر القتل فى هذه الأحوال من أعمال البطولة والجهاد مع أنه فى الأصل من أكبر الجرائم .



نحن في زمن أصبحت فيه الفوائد إقراضا واقتراضا عنصرا من أهم عناصر التعامل ، وبدونه تشل أعمال الدولة والأمة أمام هذا التنافس المادى الخطير، سواء في التجارة أو في الصناعة أو في غيرها . فإذا رأى قبلنا خليفة المسلمين، ورأت الحكومات الإسلامية نفسها أن تسير هذا التيار، وألا تقف أمامه فيكتسحها ، واضطرت إلى التعامل بالفوائد، فإنها قد خضعت لهذا العامل القاهر ، وإن هي وقفت أمامه جامدة قتلها السكون والجمود ، وأصبحت ضعيفة ذليلة . ونحن نلمس الآن في بلاد المسلمين شيئا كثيرا من هذا الضعف والذل ، ضعف في المال ، ضعف في التجارة والصناعة ، ضعف في العلم ، ضعف في الابتكار، ضعف في قوة الدفاع عن الوطن والدين .

وإذا كان الأمر كما ذكرنا ، وأنا أمام ضرورة قاهرة لا تنفك عنا ، وأن دين الله يسر ، يسير كل زمان ومكان ، وأن مروءة الأزمنة الغابرة التي يتحدثون عنها ، والتي تحض على عمل الخير ، والقرض الحسن ، وإغاثة الملهوفين بالإقراض دون فائدة ، كل أولئك أصبح في أيامنا خيالا في خيال . فإذا كان الأمر كذلك ، وأصبح المسلمون أمام حالين : إما أن يتعاملوا بالفوائد ، أو يهلكوا ، كان واجبنا الديني والوطني معا أن نعتقد أن التعامل بالفوائد ضرورة يبررها الدين ، وتحض عليها الوطنية الصادقة إزاء ما نحن فيه من خطر .

إني أعوذ بالله من أن أحلل حراما ، أو أحرم حلالا . لكنني أشهد أن إيماني بالله ورسوله ، وحرصى على وطنى ، وخوفى على مستقبل الإسلام والمسلمين واعتقادى أن دين الله يسر كله ، وأنتا أدرى بأحوال زماننا — كل هذا يدفعنى إلى الجهر بأن واجب المسلمين أمام الضرورات الحاضرة القاسية وهذا التراحم الشديد — أن يدفعوا غائلة المرابين ، وأن دينهم يأمرهم الآن بالتعامل أفرادا وجماعات بالفوائد القانونية ، درءا للفساد ، وسدًا للذرائع ، قبل أن نندم حيث لا ينفع

الندم . وإني بعد أن رأيت ما حل ببلادى ، وشاهدت ما شاهدت في بلاد المسلمين اتصلت ببعض علماء ديننا الواسع الاطلاع ، المتمسكين بأوامره ونواهيه ، فلم يترددوا في تأييد ما رأيته ، من أن حالتنا الحاضرة تحمل المسلم على التعامل بالفوائد القانونية ، بغض النظر عما يثار من نقاش في أمر تحريم القليل من الفوائد أو عدم تحريمه في أوقات الرخاء ؛ فإننا نعيش الآن في عهد يجب على الأمم أن تتطور فيه طوعا أو كرها وفقا لمقتضياته ، ولا يمكن لأى مصلح أن يتجاهل هذه المقتضيات خيفة الفناء . وكأني بالذين يقفون عقبه أمام هذه الضرورات القاسية يساعدون المرابين باستبقاء المسلمين طعمة لهم كل آن ، وكفى ما فات .



وربما كان من المفيد أن أوجه النظر هنا إلى محاضرات قام بها نادى دارالعلوم في أمر الربا في سنة ١٣٢٦ هـ (١٩٠٨ م) قبل إنشاء بنك مصر ، وكان من بين المحاضرين رجل العلم والتقوى المرحوم السيد " محمد رشيد رضا " ، صاحب المنار وهاكم ما قاله بنصه :

« إن الله تعالى قد حرم ربا الذسيمة الذى كانت عليه الجاهلية تحريما صريحا ونهى عنه نهيا مؤكدا » وورد في الأحاديث الصحيحة تحريم ربا الفضل والنهى عنه . فالبحث في هذه المسألة من وجهين :

الوجه الأول : النظر فيها من الجهة النظرية المعقولة ؛ فنقول :

إن كل ما جاء به الإسلام من الأحكام الثابتة المحكمة هو خير وإصلاح للبشر ، وموافق لمصالحهم ما تمسكوا به . ولكن من الناس من يظن اليوم أن إباحة الربا ركن من أركان المدنية لا تقوم بدونها ؛ فالأمة التى لا تتعامل بالربا لا ترتقى مدنيتهما ، ولا يحفظ كيانها .

وهذا باطل في نفسه . إذ لو فرضنا أن تركت جميع الأمم أكل الربا ، فصار
الواجدون فيها يقرضون العاديين قرضا حسنا ، ويتصدقون على البائسين والمعوزين ،
ويكتفون بالكسب من موارده الطبيعية كالزراعة والصناعة والتجارة والشركات ،
ومنهما المضاربة لما زادت مدنيّتهم إلا ارتقاء بنائها على أساس الفضيلة والرحمة
والتعاون ، الذي يجب الغنى إلى الفقير ، ولما وجد فيها الإشتراك بين الغاؤون ،
والفوضويون المقاتلون . وقد قامت للعرب مدنية إسلامية لم يكن الربا من أركانها ،
فكانت خير مدنية في زمنها . فما شرعه الإسلام من منع الربا هو عبارة عن الجمع بين
المدنية والفضيلة ، وهو أفضل هداية للبشر في حياتهم الدنيا .

الوجه الثاني : النظر فيها من الجهة العملية بحسب حال المسلمين الآن
في مثل هذه البلاد . فإننا نرى كثيرين يوافقوننا على أنه لو وجد للإسلام دول قوية
وأمم عزيزة ، تقيم الشرع وتهتدي بهدى القرآن ، لأمكنها الاستغناء عن الربا ،
ولكانت مدنيّتها بذلك أفضل . فلا اعتراض على الإسلام في تحريم الربا ، لأن شرعه
لا يمكن أن يبيح الربا ، وهو دين غرضه تهذيب النفوس ، وإصلاح حال المجتمع ،
لا توفير ثروة بعض الأفراد من أهل الأثرة . ولكنهم يقولون إننا نعيش في زمن
ليس فيه أمة إسلامية ذات دول قوية ، تقيم الإسلام ، وتستغنى عن مخالفتها
في أحكامها ، وإنما زمام العالم في أيدي أمة مادية ، قد قبضت على أزمنة الثروة
في العالم ، حتى صارت سائر الأمم والشعوب عيالا عليها . فمن جاراها منهم في طرق
كسبها — والربا من أركانها — فهو الذي يمكن أن يحفظ وجوده معها ، ومن لم
يجارها في ذلك انتهى أمره بأن يكون مستعبدا لها . فهل يبيح الإسلام لشعب
مسلم هذه حاله مع الأوربيين كالشعب المصري أن يتعامل بالربا ليحفظ ثروته .
ويقيمها ، فيكون أهلا للإستقلال ، أم يحرم عليه ذلك — والحالة حالة ضرورة —
ويوجب عليه أن يرضى باستنزاف الأجنبي ثروته وهي مادة حياته ؟ .

هذا ما يقوله كثير من مساهي مصر الآن . والجواب عنه - بعد تقرير قاعدة :
إن الإسلام يوافق مصالح الآخذين به في كل زمان ومكان - من وجهين ، يوجه
كل واحد منهما إلى فريق من المسلمين :

أما الأول : فيوجه إلى فريق المقلدين ، وهم أكثر المسلمين في هذا العصر ،
فيقال لهم إن في مذاهبكم التي تقلدونها مخرجا من هذه الضرورة التي تدعوها ، وذلك
بالحيلة التي أجازها الإمام الشافعي الذي ينتهي إلى مذهبه أكثر هذا القطر ، والإمام
"أبو حنيفة" الذي يتحاكمون على مذهبه كافة ، ومثلهم في ذلك أهل المملكة العثمانية ،
التي أنشئت فيها مصارف (بنوك) الزراعة ، بأمر السلطان ، وهي تقرض بالربا
المعتدل ، مع إجراء حيلة المبايعة التي يسمونها المبايعة الشرعية .

وأما الثاني : فيوجه إلى أهل البصيرة في الدين الذين يتبعون الدليل ،
ويتحررون مقاصد الشرع ، فلا يبيحون لأنفسهم الخروج عنها بحيلة ولا تأويل ،
فيقال لهم : إن الإسلام كله مبني على قاعدة اليسر ، ورفع الحرج والعسر ، الثابتة بنص
قوله تعالى :

﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ ، وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ وقوله : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ
فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ . وإن المحزمات في الإسلام قسمان :

(الأول) ما هو محترم لذاته ، لما فيه من الضرر ، وهو لا يباح إلا لضرورة ،
ومنه ربا النسيسة المتفق على تحريمه ، وهو مما لا تظهر الضرورة إلى أكله ، أي إلى
أن يقرض الانسان غيره ، فإكل ماله أضعافا مضاعفة ، كما تظهر في أكل الميتة ،
وشرب الخمر أحيانا .

(الثاني) ما هو محترم لغيره كربا الفضل المحترم لئلا يكون ذريعة وسببا لربا
النسيسة ، وهو يباح للضرورة ، بل وللحاجة ، كما قاله الإمام "ابن القيم" وأورد له
الأمثلة من الشرع ، فقسم الربا إلى جلي ، وخفي ، وعدّه من الخفي .

فأما الأفراد من أهل البصيرة، فيعرف كل من نفسه هل هو مضطر أو محتاج إلى أكل هذا الربا، وإيكاله غيره . فلا كلام لنا في الأفراد .

وإنما المشكل تحديد ضرورة الأمة أو حاجتها، فهو الذى فيه التنازع . وعندى أن ليس لفرد من الأفراد أن يستقل بذلك، وإنما يرد مثل هذا الأمر إلى أولى الأمر من الأمة، أى أصحاب الرأى والشأن فيها، والعلم بمصالحها، عملاً بقوله تعالى فى مثله من الأمور العامة : ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ ، وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ . فالرأى عندى أن يجتمع أولو الأمر من مسلمى هذه البلاد ، وهم كبار المعلمين والمدترسين ، والقضاة ، ورجال الشورى ، والمهندسين ، والأطباء ، وكبار المزارعين والتجار ، ويتشاوروا بينهم فى المسألة ، ثم يكون العمل بما يقررون أنه قد مست إليه الضرورة أو ألجأت إليه حاجة الأمة .

وجاء فى خطبة للرحوم "حفى بك ناصف" رئيس النادى ما يأتى :

« وأحسن ما سمعته فى هذا المقام خطبة صاحب المنار ، فانها على

إيجازها يصح أن تكون فصل الخطاب » .

ثم قال : " ينبغى لنا أن نعرف مركزنا بين العالم ، ولا ننسى ما أحاط بنا من الحوادث والأحوال ، وأن نحدّد ما يتيسر لنا عمله ، وما يتعذر علينا محاولته ، وألا ننسى أن ديننا يسر ، وما جعل الله علينا فيه من حرج ، وأن قواعد الشريعة العامة تجعل لكل حالة حكماً ، وأن الشريعة لا تعدو جلب المصلحة ، ودرء المفسدة ، ولذلك كان فى اختلاف الأمة رحمة للأمة " .

وقال : " لا تخشوا أن يكفركم المولعون بالتكفير ؛ لأنهم إن فعلوا ذلك

فحجتهم ساقطة ، ولكم أن تكفروهم لمصيرهم إلى القول بجمود الشريعة ، وأنها منافية لمصلحة العمران ، فليسيروا فى طريقهم ، ولنسرفى طريقنا ، حتى يحكم الله بيننا ، وهو خير الحاكمين " .

وقال ما ملخصه : ” إنه يمكن للباحث أن يثبت حل الإقراض بفوائد قليلة من إحدى طرق ثلاث :

الطريق الأولى : إننا لا نسلم أن الإقراض بفائدة قليلة ربا شرعى ، وإن كان فيه ربا لغوى ، ذلك لأن الربا الذى ذكره الفقهاء لا يشمل الإقراض بفائدة . ومن أراد منهم إدخاله فى الربا فقد تعسف تعسفا ظاهرا ، وأن الحديث « كل قرض جرّ نفعاً فهو ربا » لا يجب الأخذ به ، لأن فى رجاله متروكا — كما قال أئمة التعديل والتجريح ، ولذلك قال بعضهم : إنه بكلام المناطقة أشبه منه بكلام النبوة — ولأن الربا الذى كان فى الجاهلية قبيل نزول القرآن هو أن يقرض الرجل مالا لآخر ، فإذا جاء الأجل ولم يف زاد المال ضعفا ، وأجل الدفع لعام ، فإذا لم يف ضعف المجموع وأجل الدفع لعام آخر ، وهلم جرا ، ولذلك نزلت الآية : ﴿ لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة ﴾ .

ولم يكن الإقراض بفائدة قليلة معروفا عند العرب قبل نزول القرآن ، حتى يحىء الكتاب بمنعه .

الطريق الثانية : استعمال الحيل الشرعية التى ذكرها الفقهاء فى كتبهم ، ولم يعترض عليها معترض .

الطريق الثالثة : البحث فى كل بلاد يراد التعامل فيها ، أدار إسلام هى أم دار حرب . فإن ظهر أنها دار حرب جاز الإقراض فيها بفائدة ولو كثيرة ؛ ... فانظروا إلى مصر اليوم أدار حرب هى أم دار إسلام ، ولا تنظروا إلى القرون الخالية ، بل أمعنوا النظر فى حالتها الراهنة واحكموا بما تملكم مشاهداتكم ، ويصبو إليه استطلاعكم الدقيق ، فإذا تغيرت الأحوال تغير الحكم .

... .. أما ما ذكره بعض الخطباء من أن الدين لو روعى تمام رعايته لكان للفقير غنى بالزكاة ، وكان لغير الفقير أن يقترض من أخيه أموالا يوسع بها

ثروته بدون فائدة ، أو يتربص حتى يرزقه الله مابه الغنى ، فهو أمانى جميلة نسأل الله تحقيقها ، ولكن ما العمل قبل أن نتحقق ؟

... .. ألا تألمون معى إذا تذكرتم أنه يخرج من جيوب المصريين فى كل عام أكثر من عشرة ملايين دينار فوائد ديون على الحكومة والشعب ، وتدخل فى جيوب الأجانب ، فيفتنون وفتقر ، ويقرون ونضعف . ولو كان للمصريين مصارف كافية لكان فى استبقاء هذا المال ما يضمن لهم القوة والمنعة ، فلا يتخطفهم الناس من حولهم . واعلموا أن الحروب الحقيقية الآن بين الأمم بالأموال ؛ فهى أكبر آلات القتال ، فأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ، والله يوفق من يشاء إلى ما يشاء .



تلك كلمات صدرت من رجلين كبيرين ، فى أوائل سنة ١٩٠٨ م : أحدهما عالم كبير ، ومجتهد متشدد فى دينه . والآخر عالم وقانونى واجتماعى ، كلاهما يغار على دينه ووطنه ، فلا كلام لنا بعد الذى سبق إلا أن نقول : إن الضرورة فى زمننا هذا قائمة ملحّة ، يراها من يبصر ويلمسها من يحس . وإن أخوف ما أخافه إذا استمررتنا على ما نحن فيه أن يقوى ما يصيب المسلمين ، ويشتد فى إيذاء كبرياتهم وكراماتهم وقوتهم ووجودهم . ولا شك عندى أن من يودعون أموالهم فى المصارف دون استثمارها لمصالحتهم أو لعمل البر والإحسان ، ومن لا يشجعون غيرهم على تأسيس المصارف المالية بأموالهم الزائدة عن حاجاتهم يسيئون إلى أنفسهم ، وإلى أوطانهم ، وإلى دينهم من حيث لا يشعرون ؛ فهم يضيقون بهاونهم دائرة تداول النقود ، فنضيّق دائرة العرض أمام الطلب ، ويفسح المجال للرايين الذين لا يتقون الله ولا يخشون ضميرا ، ولا يراعون واجب الذمة والشرف .

وليذكّر الناس أن المال أساس كل مشروع عظيم . ولولا التعامل بالفوائد ما قامت فى مصر شركات مصرية ، كشركة بنك مصر ، وشركة نسيج القطن بالمحلة

الكبرى ، وشركة التأمين ، وشركات البواخر المصرية ، وشركة صنع الزجاج ،
وشركات أخرى لا زالت في المهد تحتاج إلى قوة المال ورعايته .

وبغير استثمار الأموال بالفوائد لن توجد للصيرين شركات كبرى تضارع
البنك العقاري ، وشركات المياه ، والنور ، والترام ، واستخراج المعادن . ولا نظن
أن الحكومة وحدها قادرة على النهوض بهذه الأعمال كلها ، فهي مشاريع من عمل
الشعوب قبل أن تكون من عمل الحكومات . ومع ذلك فكيف يتسنى للحكومة
أن تقوم بهذا كله وهي فقيرة مدينة لغير أبنائها؟! .



بعد هذا كله أراني على حق إذا قلت : إن المباح شرعا في أمر الفوائد هو الذي
يقرره وليّ الأمر المسلم . فالفوائد التي تحددها القوانين الصادرة من سلطة شرعية
حلال لا شبهة فيه ، وسلامة الوطن تحض على التعامل بها . أما ما زاد عنها فهذا
هو الحرام الذي لا شك في حرمة .

وها هي ذى قوانيننا القائمة ، والتي أيدها نواب الأمة أو استنوها ، قد أعلنت
صححة التعامل بفوائد معلومة ، فاقترضت حكومتنا بفوائد ، وأقرضت بفوائد . فلا
مجال بعد ذلك كله للقول بغير ما صدرت به هذه القوانين ، وهي دعامة نظامنا الحالي ،
ولا تقوم لنا قائمة بغيرها . أما ما زاد عن الفوائد التي حددها القانون ، فهو الحرام
الذي لا شك فيه ، والذي يجب معاقبة مقترفيه .

وإني أسأل الناس جميعا إذا أعلنت حكومتنا عزمها على عقد قرض بفائدة
معينة لحاجة وطنية رأتها كما فعلت أخيرا في سنة ١٩٤١ وشرعت في فتح الاكتتابات
له : أيجوز لمسلم يتقى ربه ويخشى دينه أن يقف عثرة في سبيل هذا الاكتتاب ،
مدّعا حرمة ، حتى يفشل أو يفوز به المكتتبون من غير المصريين فيملكوا من
رقابنا فوق ما يملكون؟! .

وعلى هذا كيف يجوز عزل ناظر وقف، واعتباره فاسقا بحجة انه اقترض من أحد المصارف مبلغا يتق به بيع أملاكه بالمزاد الجبرى ، أو يكل به ثمن عقار اضطر إلى شرائه لشيوعه في ملكه ، أو يشتري آلة زراعية أو أسمدة يحسن بها استغلال أرضه ، أو أنه أنقذ محتاجا فأقرضه مالا بفائدة، تبررها القوانين الحاضرة، وتصدر بها أحكام متوجة باسم ملك البلاد؟! أيصح أن نرى في تفكيرنا وتشريعاتنا وأحكامنا المختلفة مثل هذه المتناقضات الغريبة التي يجب أن تستقر على حال واحدة ، تتفق مع العقل وسماحة الدين ويسره ، وقد أصبحنا ضحايا شدائد ومهالك ، لا منقذ منها إلا يسر الدين وسماحته .

يجب على من يحترم نفسه وعقله أن يواجه الحقائق بشجاعة ، وأن يعلن أن ديننا وهو دين يسر وعقل ، يبيح في أوقاتنا الحاضرة التعامل بالفوائد، التي تحددها قوانين الدولة ، بل يحض عليه . وإن من يقف أمام هذا الواقع الملموس والضرورات القاسية ، حتى ينحرب الشرق ، ويزداد ضعفا على ضعف ، وذلا فوق ذل تحت ستار حرمة الفوائد، فهو إما رجل لا يفهم دينه ، وإما أنه يسعى لخدمة الأجانب بالوقوف أمام أمة يجب أن تدافع عن كيانها . وهو على كل حال — أراد أو لم يرد — يدفع الكثيرين بعمله هذا إلى الاعتقاد بمجمود ديننا ، وبأنه لا يسير التطورات الاجتماعية التي لا مفتر منها ، والتي لا يمكن صدّها ، فيسبى إلى دينه بأشدّ مما يسبى إليه جماعة المبشرين .

قلت : إنى ناقشت الكثير من علمائنا الشرعيين لأقف على آرائهم ، لكننى مع مزيد الأسف رأيت من بعضهم تصلبا شديدا ، فهم لا يديحون للإسليم أن يقترض بالفائدة إلا عند الضرورة ، وحرّموا عليه أن يقرض أخاه المسلم ولو بفوائد قليلة ، بحجة أن الدائن غير مضطر للإقراض بفوائد . ولما أدليت لهم بأن الفرض لم يكن تيسير الاقتراض فهو حاصل ، وإنما هو التيسير للمسلمين بأن يقرضوا ويقترضوا فى المعاملات اليومية بفوائد لا تحالف القوانين المعمول بها ، وليس فى هذا الزمن ما يسمى

بالقرض الحسن، وأن الغرض إنقاذ المسلمين مما حاق بهم من شقاء، ومنع فتك المرائين الأجانب بهم وبمحكوماتهم . لمَّا صارحتهم بذلك لم يجد بعضهم لاقناعي سوى قولهم : « ربما أراد الله الفقر بالمسلمين لحكمة لا نعلمها » ! . فلم يسعني أمام هذا النوع من التفكير إلا أن أتوجه إلى الله أن يصون المسلمين والإسلام من الفناء .



وأختم هذا البحث بأن واجبنا أن نعلن بصراحة أن الحيل الشرعية التي يدعونها ويريدون الالتجاء إليها لم تشرع إلا للتيسير على عباد الله، تأييداً لمرونة دينه ويسره وصلاحيته لكل زمان ومكان ، لا للتحايل على تبرير الرذيلة والآثام ، فإننا براء من هذا كله . هداانا الله إلى سواء السبيل .

ثالثاً — اللغة القومية والوظائف في الشركات :

من أسباب تعطل المتعلمين عدم وجود شركات وطنية تجارية سوى بنك مصر وشركاته . وهى تكاد لا تكون شيئاً مذكوراً بإزاء تلك الشركات الهائلة التى تعيش بين ظهرانينا ، وهى كثيرة العدد، كثيرة المال، كثيرة الموظفين .

وقد ضحج المتعلمون من أن هذه الشركات قد أوصدت دونهم أبوابها، ولم تفكر إلا فى استخدام الأجانب فى الوظائف الفنية وغيرها . وكما قامت الحكومات المصرية المختلفة لدى هذه الشركات تسعى إلى توظيف المصريين فيها، كما أنها حتمت فى السنوات الأخيرة عند إعطاء امتياز بتكوين شركة من الشركات المساهمة توظيف عدد من المصريين بنسبة معلومة . ولكن — مع الأسف — لم تؤد هذه المساعي إلى نتيجة يصح الاطمئنان لها . فالحكومات المصرية معذورة إذا هى أرادت إدخال المصريين فى الأعمال الفنية لهذه الشركات ؛ لأنها لا تريد إلا إنهاض الفكرة الصناعية والتجارية بين المصريين ، وتسعى فى إيجاد أسباب الرزق لأولئك

المتعلمين الكثيرين نسبيا ، المتخرجين في المدارس المتنوعة ، وليس لها مجال في وظائف الحكومة يكفي استيعاب هؤلاء المتخرجين في المدارس والمعاهد .

أما الشركات فعذرنا أنها تجتهد في إدخال الأكفاء من المصريين . ولكنها تجنح في كثير من الأحوال إلى الاعتذار بأن الشبان المصريين لم يشبتوا أن لديهم من الكفايات ما يحمل هذه الشركات على أن تأخذ منهم عددا يذكر . ولا زلنا نرى ضالة العدد المأخوذ من المصريين ضالة لا تسمح بتهيئة أولئك الشبان إلى تولى أعمال ذات خطر .

وعندي أن لهذه الشركات بعض العذر في أنها لا تقبل كثيرا من الشبان المصريين ، وفي أنها تدعى ببعض الحق في أن هؤلاء الشبان ليسوا على درجة من الكفاية وحسن الاستعداد لتولى الأعمال المطلوب توظيفهم فيها .

ولكن ما السبب الحقيقي في ذلك كله ؟

لقد بحثت كثيرا لدى الشركات ، كما بحثت بعض ذوي الاطلاع في العلوم الفنية من المصريين الذين يوثق بكفائتهم واختصاصهم في أمر الصناعة والتجارة ، وخاصة في التجارة التي اتسعت لدى الشركات المساهمة ، ولم نجد فيها العدد الكافي من المصريين ، فاتميت من بحثي إلى أن وجدت أن العقبة الكؤود التي تحول دون توظيف المصريين إنما هي اللغة .

فقد تأكدت أن مناهج كلية التجارة مثلا لا يقل عن مناهج أرق الكليات التي تضارعها في الخارج ، وأن الطالب المصري مهما أوتي من اجتهاد ، ومهما دفعوه إلى تعلم اللغات الأجنبية فإنه لن يصل إلى مجارة أولئك الذين تعلموا تعليما فنيا ناقصا ، ولكنهم تزودوا من اللغة الأجنبية بأوفر نصيب .

لهذا كان من المعقول أن نرى الشركات تطمئن إلى الأجانب الذين يعرفون لغة أجنبية . وإذا طاب منها توظيف مصريين فهمي تفضل لا بحكم التعصب ولكن

بحكم مصلحتها أن تأخذ كثيرا من المتمصرين الذين لم يصلوا إلى ثقافة المصرى الحائز على شهادات عالية ، ولكنهم بذوه في اللغة الأجنبية بحكم تربيتهم وبحكم اعتيادهم التكلم بهذه اللغة في دورهم وبين أفراد عائلاتهم . فالمصرى يتكلم باللغة الأجنبية ، ولكن بمقدار . وهناك بيته ، وأسرته ، وبيئته ، كل هذا يتكلم باللغة العربية ، فلا يمكنه بحال أن يجارى ذلك الذى أصبح مصرىا بحكم التجنس ، ولكنه أجنبي في اللغة ، وفي الذوق ، وفي الميول ، وفي كل مناحى حياته .

ومتى كان الأمر كذلك ، وأصبح من المتعذر أن يجارى المصرى الأجنبي أو المتمصر في تعرف دقائق اللغات الأجنبية ، فإن يكون لنا أمل في وصول المصرى مهما بلغت درجته في إتقان فنه إلى مجاراة الأجنبي في الأعمال التجارية ، ما دامت أعمال هذه الشركات بغير لغة البلاد .

وعلى هذا كان من واجب الحكومات المصرية أن تسعى سعيا حازما في أن تكون أعمال هذه الشركات التى تستغل نشاطها في البلاد ، وتقتنى ثروتها من مصالح البلاد ، كلها باللغة العربية ، فمخاطباتها يجب أن تكون باللغة العربية ، وحساباتها كذلك ، وكل ماله ارتباط بهذه الشركات يجب أن يكون أساسه لغة البلاد .

وأصبح من واجب الحكومات المصرية ألا تسمح بتأسيس أية شركة إلا إذا كانت دفاتر حساباتها ومراسلاتها الداخلية والخارجية باللغة العربية . ووجب على الأجنبي الذى يريد أن يستغل أمواله في هذه البلاد ، والذى يؤسس شركة يقال إنها مصرية ، أن تكون هذه الشركة ، في مظهرها على الأقل ، مصرية اللغة ، ومصرية العمال ، ومصرية الموظفين . وعلى الأجنبي إذا أراد أن يستغل أمواله في مصر ألا يغفل الواجب القومى ، وهو أن هذه الشركات يجب أن تكون نواة لتغذية المصريين بالاشتراك مع مؤسسى هذه الشركات . فالشركات برعوس أموالها وضعت لاستغلال هذه الأموال ، لا لتكون مستعمرات أجنبية في وسط البلاد .

ولا ينبغي أن هدف المصري يجب أن يكون في انتشار الشركات المصرية وتمتدها، وفي إيجاد المزاومة الشريفة في بلاده، أملا في أن يصل إلى أن تكون شركات بلاده كلها مصرية بحتة في عمالها، وموظفيها، ورءوس أموالها. وما دمتنا نضع أمام أنفسنا هذه العقبة، وهي اللغة، فلا أمل لنا في أن ندخل المصريين في الشركات، كما لا أمل لنا في تضييق دائرة المتعطلين .

ولا أظن أن الشركات المالية والتجارية والصناعية في مصر ترى في إيجاد اللغة العربية فيها ضررا على مصالحها . وأظن أن أول واجبات هذه الشركات أن يتعلم المشرفون عليها من الأجانب لغة البلاد .

هذا كله حق، مع العلم أن بلادنا أصبحت مستقلة ذات سيادة. ولا يتم استقلالها في نظري إلا بهذا الاستقلال الاقتصادي والصناعي والتجاري، وإلا أصبح فيها هذا الاحتلال المالي، وهو في الحقيقة أشد وطأة من الاحتلال العسكري . ولا يمكنك أن تصف بلادا بأنها مستقلة ما دام المال الأجنبي والصناعة الأجنبية يسيطران عليها، ويحيطانها بالسلاسل والأغلال . وأقل درجات الاستقلال أن تحترم لغة البلاد، وأن يهيا شبانها للأعمال الحرة . وإذا أغفلنا هذه الناحية الجوهرية فإننا لا نرجو خيرا كثيرا لأولئك الشبان المملوئين نشاطا ورغبة ويقظة، ولكن الأبواب موصدة في وجوههم .

هذا إلى أن من الجائز بل من الواجب أن يكون للحكومة على جميع الشركات المساهمة إشراف ومراقبة . ولا يتم هذا الإشراف إلا بتسهيل وسائله، بأن تكون أعمالها الداخلية باللغة العربية .

وإذا كان بعضهم قد دفعته العاطفة والكرامة القومية إلى أن ينادى بأن تكون عناوين وإعلانات المحال التجارية والمخازن في الشوارع والمدن باللغة العربية، كما هو الحاصل في تركيا، وكان النداء في نظري شريفا حقا، أساسه مجزء العاطفة، أفلا يكون

من الأولى تقدير هذه العاطفة المرتبطة بمصلحة حيوية ، وهى ضرورة احترام لغة البلاد ، وجعل لغة هذه الشركات نفسها عربية فى داخل أعمالها ، حتى لا يبقى الباب موصدا أمام الشبان المصريين الأكفاء أولئك الذين زاحمهم ذوو التعليم الناقص ، الذين اكتفوا بمجرد الرطانة الأجنبية ، فزاحوا المتعلمين وأقصوهم ، وحرموهم من أرزاقهم الشرعية ، لا لسبب إلا لمجرد اللغة التى لا يساعدها فى كثير من الأحوال شئ من العلم والفن ! .

رابعاً - شركات الاحتكار :

إن لشركات الاحتكار موضوعاً غريباً يجب أن نطرحه أمام القارئ . هذه الشركات قد حصلت على اتفاقات مع الحكومات المختلفة وقت أن كانت تسود البلاد ألوان من الجهل والظلم ، فسعت حتى أخذت احتكارات متعددة لمدة تسع وتسعين سنة فى الغالب . وهى بفضل هذا الاحتكار تضمن الكسب الواسع ، وتضمن عدم المزاحمة ، حتى وصلت إلى حالة غريبة من القوة والرخاء والثراء . ولذا كنا نرجو أن تحمل شركات مصرية محل جميع الشركات الأجنبية القائمة فى مصر ، فإن لشركات الاحتكار وضعاً استثنائياً يجب أن ن فكر فيه بنوع خاص ، وأن نسعى فى منع أذاه من الآن بقدر ما لنا من حول وقوة .

وأضرب للقارئ عن تلك الشركات مثلاً :

تأسست شركة مياه القاهرة فى سنة ١٨٦٥ باحتكار لمدة تسع وتسعين سنة . ومن آثار هذا الاتفاق والاتفاقات التالية له أن تمد المدينة بالمياه بأسعار محددة . وقد حدث أن الشركة خرجت على شروط الاتفاق ، وحفظت لنفسها فى عقود اشتراك المستهلكين الحق فى أن تحتم على المشترك أخذ المياه بالعداد فى أى وقت شاءت بدل أخذه بالجملة . وقد أثبت مندوب الحكومة فى محاضر جلسات القضايا التى قامت بين الشركة والمستهلكين أمام المحكمة المختلطة ما يأتى :

” إنه يؤخذ من الاتفاقات أن للمستهلك حق الاختيار بين دفع ثمن المياه بطريق الاشتراك أو بطريق العداد ، وأن الشركة غير محقة فيما تدعيه من أن فرض أحد هذين الطريقتين أو أى طريق آخر متروك لمحض تقديرها “ .

ولكن الشركة رغم هذا كله تمادت فى إرهاق المشتركين ، وكثرت القضايا أمام المحكمة المختلطة . فلم تجد الحكومة بداً من تحقيق هذه الشكاوى ، فكلفت لجنة وزارية باحثت الشركة فى أمر هذا النزاع ، وأرادت أن تصل إلى إنصاف المظلومين . وما يسترعى النظر أن هذه اللجنة الوزارية التى شكلت بقرار من وزارة الأشغال فى ٢٠ من مارس سنة ١٩٣٥ للنظر فى شكاوى الجمهور من تصرفات شركة مياه القاهرة ، لقيت صعوبات كثيرة من هذه الشركة ، فقد أرادت اللجنة معرفة تكاليف الانتاج فلم توفق وحالت الشركة بينها وبين معرفة هذه الحقيقة ، مما اضطر الحكومة إلى الاتفاق مع الشركة فى ٤ يوليه سنة ١٩٣٨ اتفاقاً طرح أمره على مجلس الشيوخ ، للنظر فيه أهو دستورى أم غير دستورى .

والذى يوجه النظر فى تقرير لجنة الشؤون الدستورية بمجلس الشيوخ عن هذا الاتفاق الذى لم يصدر فيه المجلس قراره إلى الآن أن الشركة باتفاقها مع الحكومة فى ٤ يوليه سنة ١٩٣٨ أعطت الحكومة حق الاشتراك فى أرباح الشركة فيما يزيد على ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه ، بمعنى أن ما زاد فى أرباح هذه الشركة على هذا المبلغ تشترك فيه الحكومة بنسبة ٤٠ ٪ والباقي للشركة . والذى دهشت له لجنة الشؤون الدستورية فى مجلس الشيوخ أنها أثبتت فى تقريرها المؤرخ فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٠ أن رأس مال الشركة لا يتجاوز ٢٢٣٠٠٠٠ جنيهاً ، فالحكومة إذن فى رأى لجنة الشؤون الدستورية بمجلس الشيوخ ، لاتشارك الشركة إلا فيما يزيد من الأرباح على ١٨٠ ٪ من رأس مالها .

وحتى تدرك مدى تعسف هذه الشركة مع الأفراد المصريين ، يصح أن تعرف أنها انفتقت مع الحكومة المصرية على أن تباع للفرد من مياهها بسعر المتر المكعب

١٤,٥ مليا، معلنة أنها قامت بتضحيات كبيرة، مع أنها تتبع المتر المكعب من هذه المياه إلى شركة مصر الحديدية بسعر ٤ مليات فقط، وهي تكسب طبعاً من هذا السعر الأخير. ولا ندري كيف أتت هذه التضحيات التي تدعيها ببيعها المتر للأفراد بسعر ١٤,٥ مليا؟ . ألا يدهشك هذا الذي نراه! وهذا مثال من أمثلة كثيرة لهذه الشركات القائمة بيننا، ومكاسبها التي كادت تكون حاملاً من الأحلام .

وقل مثل هذا عن شركة قناة السويس، وشركات النور والترام، وغيرها من الشركات المنتهية في القاهرة والإسكندرية وغيرهما .



إن هذه الأرباح الهائلة، وهذا الغبن الواقع على المصريين، قد أدت بالحكومة إلى تقديم مشروع قانون خاص بالتزامات المرافق العامة، وحددت فيه أرباح الملتزم بما لا يتجاوز ١٠٪ من رأس المال . وهو مشروع جليل قدمته الحكومة إلى مجلس النواب في سنة ١٩٣٩، وكان الأمر معقوداً على أن ننتهي من هذه المسألة بإصدار هذا القانون . ولكن الحكومة، لسبب لا نعرفه، سحب هذا المشروع المفيد . والأمل معقود على أن تعيد تقديمه إلى البرلمان . وللحكومة كل الحق في تقديم مشروع هذا القانون فإنه مبني على نظرية سليمة تلخصها فيما يأتي :

إن عقود الامتياز ليست كسائر العقود الأخرى، مدنية كانت أو تجارية . وإنما هي طبق المبادئ العامة الحديثة للقوانين الإدارية، عمل إداري مرتبط بالمرافق العامة في البلد، وجائز للحكومة التي تنظم مصالحها العامة أن تعدل في هذا الذي صدر به قانون — وهو عقد الاحتكار — بقوانين أو لوائح تراعى فيها مصلحة الجمهور أي المصلحة العامة .

ولقد اتفق الفقه والقضاء في غير بلادنا على أن من حق الدولة أن تلزم شركات الامتياز بإدخال التعديلات التي تتفق والمصلحة العامة، والتي تتفق والمناسبات التي أوجدها نمو البلاد وتقدمها الاقتصادي، وأن الشركة صاحبة الامتياز لا يجوز

لها بعد أن دلت الأحوال على مكاسبها الباهظة بتوالى الزمن ، وعدم المنافسة
الملازمة لطبيعة الامتياز والاحتكار — لا يجوز لها أن تكون دولة في دولة ، وأن
تستبد في تقدير المصلحة العامة للبلد ، فإن هذا من حق الدولة نفسها .

ذلك أن نظام الامتياز لا يصح أن يتعارض مع الصالح العام في أى وقت من
الأوقات ، وأن للدولة الحق وعليها الواجب في أن تتدخل في إدارة هذه الشركات ،
وأن تغير ما تغير ، وتبدل ما تبدل طبق المصلحة العامة . ووجب على هذه الشركات
أن تنفذ ما يطالب منها ، وليس لها إلا أن تطلب التعويض في حالات خاصة ،
كأن يختل توازنها المالى ، أو تزيد تكاليفها زيادة غير متظرة .

هذا هو الوضع القانونى الذى ظهر في أوقاتنا الحديثة متفقا مع دساتير الأمم
المستقلة ، ومع المصلحة العامة في هذه البلاد ، باعتبار أن شركات الامتياز والاحتكار
إنما تتوب في أعمالها عن الدولة في إدارة مرافق عامة ، هى من صميم مصلحة
الجمهور ، فنيابتها عن الدولة لا تعطى الحق في أن تستبد في أمر المصلحة العامة ،
وأن تمنع الدولة صاحبة الإشراف الأعلى من أن تغير شروط الاتفاق بما تراه متفقا
مع المصلحة العامة ، وغير متعارض مع ما كانت ترجوه هذه الشركات من أرباح
ومكاسب شرعية ، لا أن تستغل الجمهور على حساب المصلحة العامة نفسها .
فهذه النظرية التى اتفق عليها الفقه والقضاء في فرنسا مثلا ، هى تلك النظرية التى
حدثت بحكومتنا إلى تقديم مشروع القانون المنظم لشركات الامتياز والاحتكار ،
أى للشركات التى التزمت بإدارة مرافق عامة . ونرجو ألا يمضى وقت حتى تقدم
الحكومة هذا المشروع للبرلمان فى رأيه ، ويصدر فى شأنه قراره بما يتفق
والمصلحة العامة ، وإنقاذ الجمهور من عسف هذه الشركات التى استبدت
في العصور المظلمة بالمرافق العامة ، وبمصالح الأمة بين غنيها وفقيرها ، استبدادا
يجب ألا يكون في عصرنا الحاضر .

الفصل الرابع

الزراعة

سبق لنا أن قلنا في موضع آخر من هذا الكتاب : إن مصر قد ضاقت بأهلها بسبب تزايد سكانها تزايداً مستمراً. وعجزت أرضها مزروعة كانت أو قابلة للزراعة عن أن تغذى أبنائها . وقلنا : إن الحاجة ملحة أمام هذا الخطب الجاثم بالبحث عن موارد رزق أخرى ؛ ألا وهي — فيما خلا المجال الحيوى — الصناعة والتجارة .

ليس هناك شك في أن بلادنا زراعية منذ القدم ، وأرضنا بحمد الله رغم ضيقها خصبة ، يزيد في خصوبتها ما تتركه مياه النيل من مواد مخصبة ، وما عليه البلاد من مناخ يساعد على إنماء المحصولات في أوقات محدودة .

الزراعة مهنة المصرى الأساسية ، وصناعته الطبيعية ، وقد درج عليها من آلاف السنين يكد ويكدح . والزراعة لازالت وستبقى العماد الأول لتغذية الشعب المصرى . لكنه لا معدى لنا — وقد تحزجت الحال وأصبحت البلاد في حالة اقتصادية هزيلة ، شأنها شأن البلاد التى اعتمدت على الزراعة دون سواها . وقد نهضت أمم كثيرة بأعمال الصناعة والتجارة المتنوعة — من تحقيق ما ننادى به من أنه لا منقذ لمصر إلا من طريق السعى فى النهوض بالصناعة والتجارة ، حتى يتمكن المصرى من رفع مستوى عيشه ، ويحافظ على صحته وعلى نشاطه وذكائه وتعليمه . على أنه يجب ألا ينسينا هذا العناية بأموال الزراعة التى هى ثروتنا الأساسية . وهى بحمد الله تسير سيرا طبيعيا ، وتتقدم وترق بتوالى السنين ؛ رغم أنها لا تكفى كما قلنا لتغذية المصريين .

الزراعة المصرية في رقي لا يصح إنكاره ولو أنه بطيء . ويرجع الفضل في ذلك إلى وزارة الزراعة وما قامت به من أعمال متواصلة ، وإلى الجمعية الزراعية الملكية ، وإلى كثير من الأفراد الذين ثابروا وعملوا ، حتى وصلنا بفضل هذه الجهود إلى حالة نرجو استمرار رقيها من تقدم في استنباط أنواع جيدة من القطن ، والحبوب والفاكهة والخضر ، ومن وقاية هذا كله ، ومن تحسين أساليب الزراعة ، ومن إدخال الآلات الزراعية الحديثة ، ومن البحوث والدعايات المستمرة ، التي يقوم بها المصلحون الزراعيون . كما أن وزارة الأشغال قد عيّنت بأمر الري والصرف . ومازلنا ننتظر من هذه الجهات كلها المزيد ، حتى نصل إلى أن تثبت الأرض أكبر إنتاج زراعي ، وأحسن الأنواع في القطن والحبوب والفاكهة والخضر ، وغير ذلك مما تدره علينا أرض مصر الكريمة .

ونرجو أن يعم تعليم الفلاح حتى تزول العقبة الكأداء . وهي عقبة الجهل ؛ فتثمر جهود العاملين أحسن الثمرات . وأما إذا بقي الفلاح جاهلا لا يدرك معنى الإصلاح فلن نصل إلى الغاية المرجوة على أكمل وجه مهما بذل العاملون من جهود .



لستنا نوّد في هذا البحث أن نشرح الخطط العملية لزيادة المحصول الزراعي ، أو نسدّد النصح في مداومة البحوث الزراعية ، أو تجديد أساليب الزراعة ، أو تقليل النفقات الزراعية أو إقامة المعارض ، وغير ذلك مما يدور بمخلد كل من يطرق هذا الباب ؛ فان هذا كله موكول إلى الإخصائيين الفنيين ، وهم والحمد لله قائمون بأعمالهم على خير ما نرجو ، ونطلب لهم استمرار مساعيهم الطيبة والنجاح فيها . إنما الذي يهمنا في هذا الباب مسألة في غاية الأهمية توجه إليها أنظار أولى الأمر في بلادنا . هذه المسألة التي يراها كل مصرى ويقدر خطرها ، هي أن الفلاح المصرى - وهو الكثرة الساحقة بيننا جميعا - تنقصه الغلال والخبث ، واللبن بمحتاجاته .

تلك هي المسألة الحيوية التي يجب علينا جميعا أن نفكر فيها، وأن نجد حلا لها .
أجل . أهم مسألة في بلادنا يجب أن تكون قائمة على أن نعطي الفقير ما يحق له
عدلا ووطنية أن يحصل عليه من غذاء كامل يليق بإنسان يعمل . وأن يكون همتنا
الوحيد البحث في الوسائل التي بها يتمكن الفلاح من الحصول على حبوب ولحم ولبن .

فكيف السبيل ؟

يجب علينا أن نوقن بأن مصر بأرضها الحاضرة الضيقة . وبتزايد سكانها
المستمر ، لا يمكن أن تحقق بوضعها الحاضر ما نرجوه من تهيئة الغذاء الكامل
لجميع طبقاتها .

وفي غير هذا الباب قد طرقتنا أمور كثيرة هي الداء الشافي لتحقيق مطالب
المصريين ودفع الضر عنهم . ففي هذا الكتاب رأينا ضرورة تحقيق المجال الحيوى
لهذا البلد ، وضرورة السعى من الآن إلى تنمية الصناعة والتجارة بكافة ما لدينا
من استعداد ، وما في البلاد من وسائل لفتح أبواب هذه الأرزاق التي بدونها
لا يكون لنا أمل في هذه الحياة أمام المعتكك الهائل القائم بين الأمم ، هذا المعتكك
الذي مآل الظفر فيه للعلم والنظام والهنون ، والتخصص في ضروب الصناعة
والتجارة والزراعة .

من المؤلم حقا أن نرى بلادنا — وهي زراعية بحتة ، وأرضها خصبة ، ونيلها
كريم ، يواصل كرمه بانتظام — محتاج في كثير من السنين إلى استيراد قمح من
الخارج ، وثمان القمح أعلى من متناول يد الفلاح رقيق الحال . نرى في بلادنا
الزراعية أننا نجلب كثيرا من أنواع الضأن ، ولحم البقر من الخارج ، ونستورد من
الخبز في سنة ١٩٣٥ ما قيمته ١٩٦٧٩٧ جنيها ، وفي سنة ١٩٣٨ ما قيمته
٢٢٥٠٥٠ جنيها ، وفي سنة ١٩٣٩ ما قيمته ١٦٩٢٦٤ جنيها . هذا عدا اللبن المعقم
الذي تتراوح قيمته حوالي ٤٢٠٠٠ جنيه في السنة . وكما نستورد في أيام السلم
من البطاطس في بلدنا الزراعى ما قيمته نحو ١٣٠٠٠٠ جنيه . ومن العنب الطازج

والمجفف ما قيمته حوالى ٨٠٠٠٠ من الجنيهات . وقل مثل ذلك فى كثير من المنتجات الزراعية الغذائية التى يمكن زرعها واستغلالها فى مصر . وهناك كثير من المزروعات الصناعية كان يمكن أن تدر كثيرا من الخيرات على بلادنا فوق زراعة القطن . هناك الحرير مثلا ؟ فقد دلت الإحصاءات على أن الوارد لمصر من الحرير الطبيعى والصناعى كان كما يأتى :

سنة ١٩٣٩	سنة ١٩٣٨	سنة ١٩٣٥	
جنيه	جنيه	جنيه	أقمشة من الحرير الطبيعى والصناعى ...
٣٥١٨١١	٤٢٩٧٦٦	٨٥٤٠٧١	
١٦٧٩٦	١٦٣٦٢	٢٤٠٩٥	منسوجات أخرى حريرية ...
١٩٢٤٠٨	٢٣٤٩٧٢	٢٠٢٢١٦	طبيعى ...
٢٦٣٧٠٢	٢٢٩١٨٣	١١٠٥١٣	صناعى ...

وهناك الصوف مثلا ، فهو نادر فى مصر لقله الأغنام ، وقد دل الإحصاء الرسمى على أن قيمة الصوف الوارد إلى مصر فى السنوات المذكورة كانت بالجنيهات المصرية :

سنة ١٩٣٩	سنة ١٩٣٨	سنة ١٩٣٥	
جنيه	جنيه	جنيه	غزل وخيط صوف ...
١١١٦١٩	١٠٧٩٣٨	٨٠٠٤٦	
٢٨٦٣٥	٢٣٥٤٧	٨٦٤٨	خام ...
٨٣٠٠٤١	٨٦٠٧٥٥	٨٥٤٤٦٦	منسوجات ومصنوعات أخرى } صوف

وقد كانت صادرات مصر من الصوف الخام تتراوح سنويا بين ٩٠ ألف و ١٥٠ ألف من الجنيهات .

بلادنا زراعية يمكنها أن تنتج من المحصولات الغذائية والصناعية شيئا يستحق الذكر . وإذا كان إنتاجنا محدودا لضيق الأرض ، وحاجتنا إلى الصناعة والتجارة ، فهل يمكننا بوسائلنا الزراعية الضيقة أن نتوسع في هذا الإنتاج ؟ وما هي الوسائل التي يجب أن نفكر فيها لسد ما نحس به من نقص ؟ .

قلت : إن التنظيم الزراعي الفنى متروك لهيئاتنا الفنية ، وهي دائبة على أداء أعمالها بحالة تستحق التقدير . ولكن الذى نرجو تحقيقه هو أن تفكر حكوماتنا المتوالية في أمور رئيسية لا غنى عن المطالبة بها لتوسيع رقعة الأرض المزروعة .

ثلاث حاجات لا ننفك نطالب ولاية أمورنا للعمل على تحقيقها :

(أولا) المبادرة بإصلاح الأراضى البور التى تملكها الحكومة ، وهى قابلة للإصلاح من تقضيب وحرث ورى ، ثم توزيعها على صغار الفلاحين ، وإعطاء بعضها إلى شركات مصرية بحتة ، وبهذا يتمكن كثير ممن لا يملكون شيئا أن يجدوا مادة لرزقهم ، ونشاطهم وكفاحهم .

للحكومة أطيان كثيرة غير مزروعة . وأول واجب على ولاية أمورنا أن يتكاتفوا ، وينهضوا فى إصلاح هذه الأراضى البور المترامية الأطراف ، وهى ضيقة رغم اتساعها ، نظرا لكثرة السكان وتوالى زيادتهم سنة بعد أخرى .

الأمر جد لا هزل ؛ فبلادنا قادمة على مجاعات ، أو على فقر أشد مما نحن فيه ؛ فيجب علينا أن نتخذ للامر عدته ، وألا ندع هذه السنين العجاف المقبلة تهتد كيان المصريين ووجودهم .

لا تخسر الحكومة شيئا إذا هى أصاحت هذه الأراضى ووزعتها بطريقة حكيمة على رقيق الحال ، وعلى الشركات المصرية الصميمة تسعى فى تكوينها ، وتشجيعها ، ورعايتها ، بل تزداد البلاد رخاء ، وتكسب الحكومات الضرائب ، وتكسب صحة الأفراد ، والطمانينة فى البلاد .

(ثانياً) السعى في تجفيف ما يمكن تجفيفه من البحيرات الشمالية . فمساحة هذه البحيرات تزيد على ستمائة ألف فدان ؛ فهلا يمكن للحكومة أن تستبقي الضروري منها لتربية الأسماك ، وأن تجتهد في تجفيف الباقي ليكون أرضاً زراعية ، تدر الخير على هذا البلد ؟ ، ولتخذ مما عملته هولندا في هذا الباب مثالا يحتذى ؛ فقد بذلت جهوداً جبارة في تجفيف البحر نفسه . وتجفيف البحيرات في بلادنا لا يتطلب هذه الجهود ، وخاصة إذا صح لدى حكوماتنا العزم والنشاط .

(ثالثاً) أطالب رجال الفن في بلادنا القائمين بأمرنا ، والمهمنين على مصالحنا ، أن يفكروا تفكيراً علمياً متواصلاً في الطرق التي يمكن بها رى جزء من الرمال الغربية ، وهي أراضٍ صالحة للزراعات الشتوية ، إما بوسائل النيل ، أو بآبار تسعى الحكومة في عملها ، أسوة بما تم في أيام الرومان ، وبما قامت وتقوم به الولايات المتحدة في صحاريها الواقعة في جهاتها الجنوبية الغربية . ومثل هذا العمل يستحق من الحكومة والأفراد العاملين همّة جبارة ، وبذلاً عظيماً . ولا شك أن البلاد ستجنى من وراء هذا المشروع أطيب الثمرات .



قلنا : إن بلادنا فقيرة في الغلال ، واللحوم ، واللبن ومنتجاته . فهل ينفع أن نسدى النصح للزارعين والفلاحين بالانكحار من هذه الأنواع الثلاثة في أراضيهم الموجودة تحت أيديهم الآن ؟ إنى أعتقد أن النصح لا يجدى شيئاً ، ذلك لأن الفلاحين في مجموعهم لم يصلوا بعد إلى درجة من المعرفة تمكنهم من تنفيذ هذه النصائح ، وأن أراضينا المزروعة الآن مرتفعة الثمن ، ويكاد الفلاح من ضيقها وانقسامها لا يحصل على القوت الضروري من المحصولات الغذائية والصناعية . ومن الصعب أن يلزم الفلاح بتضييق مساحة ما اعتاد أن يزرعه منها ؛ فهو يعلم أن زراعته أجدى عليه من الزراعات الأخرى . فاقتصاديات الفلاح هي التي تسيره

في نوع ما يزرعه . ومن المصلحة أن تترك له الحزيرة فيما يعود عليه بالكسب ، وأن نكتفى بالنصح في وقتنا الحاضر .

إن من أنجح الوسائل في زيادة الغلال والماشية والألبان أن نهي الأراضى التى تساعد في طبيعتها على زراعة الغلال وتربية الماشية ؛ وذلك يكون باصلاح الأراضى البور الشمالية، وأراضى البحيرات، والأراضى الرملية .

هذه الأنواع الثلاثة من الأراضى التى نطلب تهيتها للمصرى هى التى تحفزها إلى تربية الماشية وزراعة البرسيم وزراعة الغلال . وهى لوجود أكثرها فى الشمال تدر لنا غزيرا، وقحا وافرا، وأغناما كثيرة، وتساعد على إيجاد صناعات فى بلادنا، صناعات غذائية وغير غذائية، وتسد كثيرا من النقص الذى نراه الآن .

وهناك أراضى ”مربوط“ ، كم يكون محصولها لو عنى بها عناية علمية واسعة النطاق ! ليست هذه المشاريع تضحية من الحكومة، وإنما هى مشاريع إصلاح واقتصاد وإنتاج تدر كثيرا من الخير والثروة . أضف الى ذلك أن فى مصر أراضى كأراضى ”مربوط“ وغيرها، تصلح لأن توجد فيها غابات تمد البلاد بالأخشاب التى نحن فى أمس الحاجة إليها، وننفق أموالا طائلة فى سبيل استيرادها من الخارج، وخاصة وقت الحروب، كما أنها تساعد على ايواء الماشية والأغنام .

ولابد لنا فى هذا المقام تذكير للاصلاح الزراعى أن نلح فيما تتطلبه الحاجة من الاصلاح، وذلك بالعمل على كثرة الانتاج، وعلى تسهيل الوسائل فى تصريف هذا الانتاج . فمن زيادة الانتاج أن يكون صاحب الأرض فى مزرعته، يوالها بعنايته وتفكيره، وأن نمنع تلك الهجرة التى تؤذينا من كثرة المهاجرين من الأرياف إلى المدن .

وإنى أكره الالتجاء الى القوانين، وأعتقد أن أفضل الوسائل لحمل الناس على ما فيه مصلحتهم، أن يكون ذلك بالاعتناع، وتهيئة الوسائل النافعة . وأرى

من الضروري تكملة لوسائل الانتاج والزراعة وحضا للناس على الإقامة في أريافهم ومباشرة شؤونهم بأنفسهم، ومنعا لتلك الهجرة المتدفقة، أرى من الضروري والمفيد أن نعمل على تحقيق الوسائل الآتية :

(١) إيجاد الطرق الممهدة في الريف؛ بحيث يتمكن الناس من الغدو والرواح بين بلاد الأرياف والمراكز العامة، دون أن تقف في سبيلهم تلك الصعاب التي نشاهدها الآن. فاذا تمكنا من أن يذهب الرجل بسيارته أو دابته الى منزله في الريف، دون عناء أو مشقة أمكننا أن نهني للناس كثرة زيارتهم للريف، وتصريف منتجاتهم ومحاصيلهم بسهولة؛ فان الغرض من الانتاج لم يكن تخزين المنتجات في قرية الفلاح، وانما الغرض تشجيعه على الإكثار من الإنتاج، اذا سهلنا له تصريف هذه المنتجات من غلال وخضر وفاكهة وبيض، وغير ذلك في الأسواق العمومية، دون تلك المشقة التي يراها الفلاحون والفلاحات في هذه الأيام .

(٢) تهيئة وسائل الشرب الصالح، والنور بقدر الطاقة في بيت الفلاح؛ فاننا إن وصلنا الى هذه النقطة ظفرنا بأغلب ما نبتغيه .

قد يكون في تهيئة الماء الصالح تكليف مرهق للحكومة في هذه الأيام، خصوصا اذا أردنا تعميمه في أنحاء القطر. ولكن ألا يكون من المستحسن، بل من الواجب، أن نجعل بعمل المضخات الرخيصة الثمن؟ ويمكن بهذه المضخات إيجاد ماء صالح للشرب الى أن يسود الرخاء في البلاد، فتعم مياه الشرب الصالحة بطريقة أكثر دقة، وأعم نفعاً، وأعظم فائدة، بواسطة المجموعات الكبرى. هذا هو الذي نرجوه ولو على سبيل التجربة الواسعة في بعض قرى الوجه القبلي، وبعض قرى الوجه البحرى، وخاصة في القرى المنعزلة البعيدة عن النيل والترع .

(٣) أوجه نظر الحكومة الى أن الأرياف في حاجة ماسة إلى كثرة الأطباء والطبيبات والممرضات؛ فالمرکز تكاد تكون خالية إلا من طبيب واحد، والعناية

بالطب في القرى معدومة ، والفلاح المسكين مرهق فقير ، لا يعرف كيف يدعو الطبيب ، وهو يغالط نفسه ، فيلجأ الى الوصفات القديمة ، خوفاً من الإرهاق بأجرة الطبيب وثمان الأدوية .

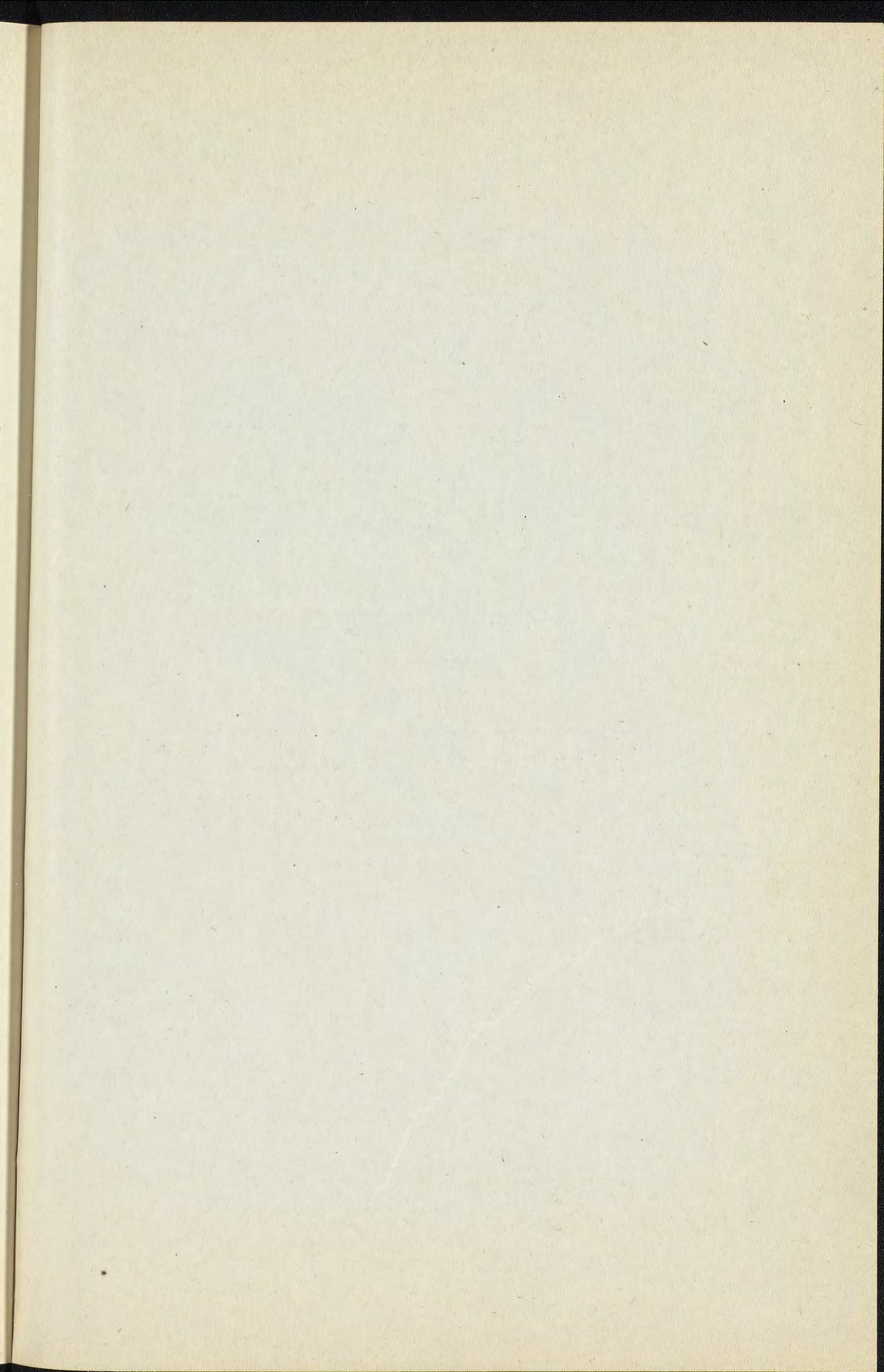
هذا الى أن الغنى نفسه في الأرياف ربما لا يجد الطبيب في كثير من الأحوال ، فيعتقد أن الأولى به والأكثر حيطة أن يهجر الريف إلى المدن ، حيث يجد راحته وطمأنينته ، ومن هذه الطمأنينة أن يكون هو وأولاده قريين من الأطباء ومن الصيدليات . فإن شئت أن تبقى الغنى في بلده ، وتطمئن الفقير في قريته ، فهناك الوسائل الأساسية التي يجب على حكوماتنا أن تقوم بها ، ووقتئذ لا نحتاج إلى نصح كثير ، ولا الى قوانين أو لوائح يلزم بها سكان الريف أن يبقوا في بلادهم ، وبغير هذا يصعب أن تحقق أمنية المصري لأخيه المصري .

وستكلم في شيء من التفصيل في هذا الموضوع الأخير في الباب الخاص بمحالتنا الاجتماعية .

الباب الثاني

النظام النيابي

عدد أعضاء البرلمان — الأحزاب السياسية — عضوية
البرلمان وعضوية الشركات — الحراسة على أموال الأعداء



الباب الثاني

النظام النيابي

إن الحياة النيابية هي أرقى ما وصل إليه الإنسان إلى الآن في كيفية إدارة حكم البلاد على أحسن وضع وأدقّه . ولقد وصل الإنسان إلى هذه الحياة النيابية بعد أجيال طويلة ، وجهود شاقة ، وبعد ما بذل من دماء عزيزة في سبيل حرية الإنسان والدفاع عن كرامته .

ذلك أن أساس الحياة النيابية هو أن الأمة التي تجود بأموالها، وتضحي بدمائها لها الحق الكامل في أن تكون مصدر السلطات ، وأن تدير شؤونها بنفسها كاملة غير منقوصة ، وأن تصدر التشريع ، وتراقب أعمال التنفيذ ، وتسهر على رفاهتها ، وأمنها وشرفها ومالها . يضاف إلى هذا أن الأمة ترى في الحكم بواسطتها فائدة الشورى . ولا يمكن لشخص واحد مهما أوتي من قوة البصيرة ، وسداد الرأي أن يحيط بالأعمال كلها ؛ فرأت الأمم التي جنحت إلى الحياة النيابية أن تطالب بحياة ديمقراطية فيها حرية الفرد كاملة ، لا تحدّها إلا المصلحة العامة ، والآداب العامة .

من هذا وجدت الحياة النيابية البرلمانية، وفيها فوّضت الأمة من ينوبون عنها ليكونوا لها لسان صدق؛ يسعون في خيرها، ويتكلمون باسمها، ويصدرون من القوانين والنظم ما يجب أن يكون من وكيل أمين لموكل وضع في عنقه تلك الأمانة المقدسة؛ إذ لا يمكن للأمة أن تدير شؤونها بأفرادها مجتمعين، فأصبح من الواجب أن تنيب عنها أولئك النواب، الذين يمثلونها في برلمانها، سواء كان هذا البرلمان

من مجلس أو مجلسين، لتحقيق مصلحة الأمة، وإيجاد رقابة فعالة لا تشوبها شائبة،
بقدر ما وصل إليه الإنسان من رقي وكمال .

لهذا جاهدت الأمة المصرية من زمن طويل في أن يكون لها نظام نيابي برلماني،
حتى وصلت بفضل جهود أبنائها إلى تحقيق آمالها، فأوجدت دستوراً على أحدث
النظم الدستورية، وابتدأت في دستورها حيث انتهى غيرها من الرقي والدقة،
ومطابقة العصر الحاضر .

ولما كانت الحقيقة لا تظهر إلا بالنقاش، وكانت الأعمال العامة والتشريعات
المتنوعة تحتاج إلى بحث وتخصيص، وكانت نظرات الإنسان إلى هذا الوجود، ورغبة
النفعة العام في سبيل الوطن تختلف باختلاف العقول . والاستعداد والأمزجة، كان
من المعقول أن يسعى كل فرد من نواب الأمة إلى خدمة بلاده على الطريقة الناجعة
التي يراها، فينتج من هذا النقاش - وهو من طبيعة الحياة النيابية - كفاح
في سبيل تأييد كل فريق رأيه، كفاح يدعو إلى دعاية، والدعاية تدعو إلى أنصار
داخل البرلمان وخارجه، والحاجة إلى أنصار تدعو إلى وجود الأحزاب، كلٌّ يؤيد
وجهته، ويجمع أنصاره لتأييد فكرة هي في مصلحة الوطن دون غيره .

هذه الأحزاب إذن ضرورة من ضرورات الحياة النيابية البرلمانية، بشرط
أن تكون بريئة، لتحقيق أعمال بريئة .

فاذا ابتلى بلد ما بنواب أو أحزاب لا تناضل ولا تتطاحن في سبيل مصلحة
عامة، وإنما تحصر كفاحها في سبيل المصلحة الخاصة أو الفوز الحزبي لذاته، خرجت
هذه الأحزاب عن طبيعة وجودها إلى غير الوكالة التي أوتئمن النواب عليها، وانقلبت
الحال من استبداد الفرد إلى ما هو شر منه؛ وهو استبداد الطوائف والجماعات .

قد وضع من هذا أن الحياة البرلمانية وسيلة لا غاية، فلا تؤتي ثمراتها، ولا تحقق
الغرض منها، إلا إذا حقق نواب الأمة الغرض من نيابتهم .

وتحقيق هذا الغرض يتطلب أن يكون لناخبين "إرادة سليمة" وللنواب "مناعة خلقية". تلك المناعة التي يجب أن تقف سدا منيعا أمام المفاسد والمفرجات ، وتقضى أن يكون النائب في نيابته قوة قدسية، كما يكون القاضي في قضائه . تلك القوة القدسية ، التي تجعل الناس يركنون إلى عدله ؛ وبهذا يقوم الملك ويستقيم العمران . أما اذا خرج النواب عن مأموريتهم ، واستغلوا نيابتهم لمصالحهم فانهم يصبحون أداة شر وفساد، ويكون لإثمهم أكبر من نفعهم .

إنى أعتقد أن العدل أبو الوطنية وحارسها . فلا وطنية في أمة فشا فيها الظلم وعم الفساد .

ألقى نظرة على أمم الأرض تعلم أن مقياس الوطنية في كل أمة منها متناسب مع مقياس العدل فيها . فاذا علمت أن أمة من هذه الأمم تحترم العدل وتقده ، وتطبقه بين الأفراد لا فرق بين وضع ورفيع ، كبير وصغير ، قوى وضعيف ، فاعلم أن هذه الأمة قد وصلت في الوطنية إلى قمتها . واذا علمت أن أمة من الأمم ضعف فيها العدل فاعلم أن وطنيتها ضعفت بمقدار ضعف العدل فيها . واذا رأيت أن أمة تساس بالظلم ورضيت به واستكانت إليه ، فاعلم أنها فقدت أسباب الحياة الكريمة .

ما هي الوطنية ؟

الوطنية ليست شيئا سوى تضامن أفراد الأمة في الدفاع عن كيان المجموع وشرفه ، يضحي كل فرد براحته وماله ودمه في سبيل مصلحة وطنه . فاذا كان ولاة أموره فسقة ظالمين ، واستكان المحكومون لهذا الظلم واستساغوه ، فكيف تظن أن فردا من الأفراد يضحي بشيء في سبيل مصلحة هذا المجموع الفاسد؟! .



اذا اتصل الفساد بنواب الأمة وولاية أمورها ، فامس الذنب ذنب الحياة النيابية نفسها ؛ فهي أرق نظام يجب أن يتمسك به الناس إلى الآن ، وإنما الذنب ذنب وكلاء الأمة نوابا وحاكمين ، أولئك الذين أهانوا الوكالة نفسها . تلك الوكالة

الشريفة التي تؤدي إلى أسمى الغايات ، ولكن الوكلاء إذا خانوا الأمانة ، نزلوا بالبلاد إلى الحضيض والهوان .

إذا رأيت ما يسوءك من حياة نيابية في بلد ما فلا تيأس من صلاحها . واعلم أن بعض الأمم التي جاهدت حتى وصلت إلى الحياة النيابية السليمة لم تكن في بدء جهادها مثالا يحتذى في العفة والكفاية ، وإنما بدأت متعثرة ، تتخبط بين العلم والجهل ، بين النفع والضرر ، بين الذمة وفسادها ، حتى وصل بعضها بفضل العبر وعظمت الدهر والمرانة إلى درجات رفيعة من النزاهة والعظمة والسؤدد .

كانت الحياة النيابية في أغلب بلاد العالم — إن لم تكن فيها جميعا — وفي بدايتها ، حياة استغلال ، وتجارب قاسية ، فكان النواب يسعون في إرهاب حكوماتهم لمصالحهم الشخصية ، في المحاباة والمحسوبية ، والمنافع الخاصة . وكان الناخبون بدورهم يدفعون النواب إلى السعي وراء مصالحهم الإقليمية أو الشخصية . وكان الوزراء يخشون النواب وأحزابهم ، ويضعفون أمامهم ، قصد استمالتهم وضمان الثقة بهم . وكان النواب من جهتهم يخشون الناخبين ويعملون على رضاهم ، حتى يفوزوا بتأييدهم ، حين تجديد الانتخاب . وكان النائب يجعل ذمته تحت إرادة الوزير حتى يفوز بنغم من المغنم المتواصلة . وكان النواب والناخبون يرهقون الوزراء بالطلبات المتكررة في مكاتبتهم ودورهم ، وأندية أحزابهم . وكانت النفوس الطاهرة بين أولئك جميعا تتأذى وتتألم ، ولا قدرة لها على دفع هذا البغي والعدوان .

تعثرت أُمم كثيرة في هذه الحال المحزنة ، واستمرت شوطا طويلا ، ثم سقطت بعض الأمم بحكم فشل الحياة النيابية فيها لعدم كفاية النواب ، أو عدم كفاية الناخبين ، أو عدم رقابة أفراد الأمة أنفسهم رقابة رشيدة طاهرة . ونجح بعض الأمم من هذا الكفاح فائزا بانتصار العدل ، وانتصار الوطنية ، وانتصار الحياء والشهامة ، وإن شئت فقل بالشفاء من أمراض طارئة كانت مناعة الأمة خير وسيلة لدفعها .



أريد أن أعطيك مثلاً حياً يريك أن الإنسان لا يئس في أمة من الأمم من اضطراب الحياة النيابية في البداية، ولا يصح له بأى وجه من الوجوه أن يسئ الظن بالحياة النيابية نفسها؛ فانها أصبحت ضرورة من ضرورات الحياة الكريمة. فان انجلترا نفسها، وهى صاحبة الفضل في إيجاد الحياة النيابية الصحيحة من مئات السنين، لم تنج مما يشكو منه الناس في بعض الأمم الأخرى في بداية حياتها النيابية، وبعد ظهورها بزمن طويل. لم تنج من المحسوبيات واختلال النظام ومجافاة العدل؛ حتى وصلت بفضل جهود أبنائها واستعداد أمتها إلى ما نراه الآن من متانة في الخلق، وقوة في الوطنية، ورغبة صادقة في التضحية الجسيمة لمصلحة المجموع. والفضل في ذلك كله إلى الرغبة في العدل الشامل، والرجولة الحقة؛ فأشرق جلال البرلمان الانجليزي، وبيده كل قوة لهذه الأمة من حكومة وأهلين.

أما في بلادنا فيجب علينا أن نرجو الخير كله من حياتنا النيابية، وأن نعتقد أن الزمن يتسم لنا، وأنا جديرون بها كل الجدارة، وما علينا إلا تنظيم أنفسنا في الإدارة تنظيماً علمياً، يتفق مع حالنا وميولنا واستعدادنا. واعتقادي أننا اذا استمرنا على تنظيم إدارات بلادنا، وعلى نشر العلم والتهديب، فاننا لا بد واصلون الى ما نبعيه من نظام دقيق، وعدل شامل، ورقى سريع.

ما الذى يتقصنا؟

لا زلت أعتقد أن بذرتنا صالحة، وأنا جديرون بكل خير، وأنا مستعدون لكل رقى، ودستورنا على أحسن النظم الدستورية. وكان يجب أن تكون إدارة أعمال حكومتنا على أحسن النظم الادارية.

نظامنا الآن أعرج. فدستورنا لاغبار عليه، ولكن نظامنا الادارى عتيق بال، لم يتغير منذ دخل الانجليز مصر، بل قبل أن يدخلوها!

الادارة في بلادنا مركزة في أشخاص ينتهون إلى الوزير، وهو يجمع بين يديه كل سلطة إدارية . وهذه السلطة مقلقة غير ثابتة . فالوزراء يتغيرون في كل آن . وتنوع السلطات بتنوع هؤلاء الوزراء في كفاياتهم وميولهم واستعدادهم الشخصي . فاذا نحن أوجدنا نظاما إداريا يناسب نظامنا الدستوري الحاضر الحديث كان لنا الأمل العظيم في أن يتعاون هذا النظام الإداري مع نظامنا الدستوري ، فيؤتي ثمراته التي نرجوها، والتي وصل إليها غيرنا . ولا بد لهذا النظام الإداري من أسس تحتاج إلى تشريعات ، سنتحدث عن أهمها في هذا الكتاب .

ويجدر بنا قبل أن نترك هذا الباب أن نبحث في أمور نتصل بنظامنا النيابي اتصالا وثيقا أملا في تنظيمه، تنظيما يتفق وحالنا الحاضرة . ونبدى هنا بعض الملاحظات في إصلاح وسائل تطبيق دستورنا على وجه يوافق بيئتنا .

١ - عدد أعضاء البرلمان

يلاحظ في حياتنا النيابية الحاضرة - في نظامنا الدستوري ، وقانون الانتخاب - أن في مجلس النواب نائبا لعدد معين من الأهلين ، وفي مجلس الشيوخ شيئا ينتخب على الطريقة التي ارتأها قانون الانتخاب ، ويعين في مجلس الشيوخ نمسا جميع أعضاء مجلسه .

وأرى بادئ الرأي أن تعيين بعض أعضاء مجلس الشيوخ بمعرفة ولي الأمر أمر لا بد منه لاستكمال ما قد ينقص البرلمان من المؤهلات والكفايات الضرورية؛ لحسن سير أعمال التشريع والمراقبة التي قد لا تتمكن الانتخابات العامة من الوصول إليها على الوجه الأكمل .

هذا نظام لا شائبة فيه ، بل هو ضرورة جرى عليها العمل في كثير من الأمم الراقية ، والتي قد سبقتنا في النظم الدستورية، وفي العلم، والحضارة . فنظام كهذا

أقتره ، وأرجو دوام التمسك به ، والتمسك ببقاء مجلسين للتشريع (مجلس الشيوخ ومجلس النواب) ما دمتنا نريد حسن المراقبة ، القائمة على العلم والعرفان .

نعم . أفتر نظام وجود مجلسين للبرلمان ، يعيد كل منهما النظر فيما قرره الآخر . وفي هذا ضمان لإتقان التشريع والبعد عن الزلل الذى قد يقع فيه مجلس واحد ، وإذ ذلك لا يمكن تداركه . وقد يكون هذا الخطأ نتيجة لانفعالات وقتية يظهر التانى فى البحث بعدها عن الصواب . وإذا كانت الأمم الشمالية المعروفة بضبط النفس تتمسك بوجود مجلسين فأولى بذلك الأمم الجنوبية ، السريعة التأثر والانفعال .

إنما الذى لا أقتره أن يكون عدد نواب الأمة فى البرلمان متناسبا مع عدد السكان ، فيتزايد طبعا على ممتز السنين ، تبعا لزيادة السكان . وأرجو النظر فى هذا النظام ، حتى نصل إلى منع هذا التزايد غير الضرورى ، والذى تشوبه الشوائب الآتية :

(١) إن حالتنا الاقتصادية لا تدعو إلى هذه الزيادة المطردة ، والتي تطرد بسرعة نظرا إلى سرعة ازدياد المصريين ، فلا نلبث اذا جارينا هذا النظام أن نرى عددا كبيرا من النواب والشيوخ لا يناسب حالة البلاد الاقتصادية . كما لا يخفى أن الكثرة فى ذاتها قد تكون غير ضرورية ، بل قد تكون معطلة للحياة النيابية نفسها .

(ب) ما الذى يتطلبه الناس من الشيوخ والنواب ؟

وظيفة البرلمان تشريع ، ورقابة للسلطة التنفيذية ؛ فالتشريع لأمة ما لا يتطلب سوى كفايات تخرج هذا التشريع ، سواء كان عدد الأمة صغيرا أو كبيرا . والمراقبة كذلك تدعو إلى إيجاد نواب يكون عددهم كافيا لمراقبة الأعمال التنفيذية ، والسهر على تحقيق العدل بين الناس . فالنائب بحكم الدستور وكيل الأمة جمعاء لا نائب دائرة بذاتها .

فهذه الأعمال لا ارتباط لها فى الواقع بكثرة عدد النواب ؛ فهى أعمال عامة ، لا تحتاج فى رقابتها إلا إلى عدد كاف ، ليست كثرة النواب بضرورة فى تحقيقه .

والذي نشاهده أن أعمال التشريع والمراقبة العامة في البرلمان إنما يقوم بها عدد محصور يؤديها على الوجه الأكمل ، دون حاجة إلى من كان همه مجرد الحضور في البرلمان . وليست هذه الفكرة بدعا ؛ فان كثيرا غيرنا قد اتخذ هذه الخطة الحكيمة . ذلك أن الولايات المتحدة بأمريكا مثلا قد حددت أعضاء مجلس شيوخها ، فهم الآن ٩٦ شيخا على اعتبار أن لكل ولاية من ولاياتها شيخين ، دون نظر الى تعداد سكان كل منها ، وعدد الولايات ٤٨ ولاية . ولا يفوتك أن هؤلاء الأعضاء الستة والتسعين الذين يؤلفون مجلس شيوخ الولايات المتحدة إنما يمثلون أمة يبلغ تعدادها ١٣٥ مليوناً من النفوس ، ويقومون بأعمالهم خير قيام ، ولم يشك أحد من هذه القلة ، ولم يقل أحد إن مجلس شيوخ الولايات المتحدة لم يؤد مهمته الخطيرة على الوجه الأكمل .

ومملكا السويد والنرويج — وهما من أرقى بلاد الأرض علما ومدنية — قد حددتا كذلك عدد أعضاء مجالسها النيابية بنوعها .

فاذا أخذنا بنظام كهذا ، وحددنا عدد أعضاء مجلس شيوخنا ونوابنا بالقدر الكافي ، فاني أعتقد أننا بذلك نكون قد أدينا خدمة جليلة للوطن .

أضف الى ذلك ما عليه نظامنا الحالي من اضطراب . ذلك أنه يقضى بأن يكون عدد الشيوخ المنتخبين ثلاثة أنحاس أعضاء المجلس ، وخمسة من المعينين ، وأن مدة العضوية بمجلس الشيوخ عشر سنوات على أن تنتهي عضوية نصف الأعضاء المعينين والمنتخبين كل خمس سنوات . فاذا استمررتنا على نظامنا الحالي كان لابد من إسقاط النصف بالاقتراع كل خمس سنوات ، فاذا كان عدد الأعضاء أخذاً في الزيادة تبعا لزيادة السكان كان لابد عند انتهاء مدة نصف الأعضاء أن يزداد من يحل محلهم من المنتخبين عن النصف ، تبعا لنتيجة تعداد السكان الرسمية ، كل عشر سنوات ، وهذا يدعو بالضرورة الى إيجاد عدد من المعينين حتى يتكوّن من هذين النوعين وحدة ، ثلاثة أنحاسها من المنتخبين ، وخمساها من المعينين .

ثم إن جميع الأعضاء الذين كانوا نتيجة التجديد يصبحون بالضرورة أكثر عددا من الأعضاء الذين لم تنته مدة نيايتهم ، فلا يصبح مجلس الشيوخ مكتونا من نصفين متساويين ، تنتهى مدة كل نصف منهما كل خمس سنوات ، كما يقضى بذلك الدستور .

ولقد وصل الأمر باحدى الحكومات إثر ولايتها الحكم ، وبعد ظهور نتيجة تعداد السكان ، أن أضافت عددا من الشيوخ متخين ومعينين إلى أعضاء مجلس الشيوخ ، فى أثناء دورة انعقاده وقبل انتهاء مدة السنوات الخمس ، التى كان محدداها سنة ١٩٤١ ، وقامت بالفعل فى شهر أبريل من سنة ١٩٣٨ باجراء انتخاب جزئى لتسعة أعضاء فى بعض المديرىات ، ثم صدر بعد ذلك مرسوم فى ١٨ من مايو سنة ١٩٣٨ بتعيين ستة أعضاء ، وذلك كله فى أثناء انعقاد البرلمان . فلما حل بعد ذلك ميعاد إسقاط نصف الأعضاء جميعا بالاقتراع ، كان من الطبيعى أن تسفر النتيجة عن بقاء بعض هؤلاء الشيوخ الجدد أقل من عشر سنوات ، وبقاء البعض الآخر أقل من خمس سنوات ، وهذا كله مخالف للدستور .

إن هذه التصرفات وغيرها دلت على ضرورة إجراء تعديل فى حكم الدستور . ولا سبيل لتحقيق ذلك إلا بتحديد عدد معقول لكلا المجلسين لا يزيد ولا ينقص . لهذا ولغيره من الاعتبارات ، سواء من الوجهة الدستورية أو الاقتصادية أو العملية ، لابد لنا من أن نخطو هذه الخطوة ، وأن نحدد عدد أعضاء كل مجلس . فما الذى يمنعنا من أن يكون عدد أعضاء مجلس الشيوخ مثلا مائة وعشرين ؟ ، ثلاثة أضعافهم من المنتخبين . ونساهم من المعينين . وما الذى يمنع من أن نحدد عدد أعضاء مجلس النواب بمائتين وأربعين ؟ تحديدا ثابتا لا يتغير على مر الزمن ، وهو فوق الكفاية . ومتى تم هذا التحديد تكون الطريقة العملية لتطبيقه أن يوزع عدد النواب أو الشيوخ المراد انتخابهم على سكان البلاد وقت كل انتخاب عام ، وأن تكون الدوائر على هذا العدد الثابت مهما تكن الزيادة فى عدد هؤلاء السكان .

وإذا أتى دور الانتخاب اللاحق وتغيرت نسبة بعض الدوائر أو المديريات أو المحافظات ، زيادة أو نقصا ، بنسبة عدد سكان القطر ، أمكن تصحيح الدوائر على هذه النسبة ، وتحديدتها بقانون ، دون أن يتغير عدد النواب والشيوخ ، ودون التفات الى التقسيم الإدارى لمراكز البلاد فى داخل كل مديرية .

هذا هو ما أراه صالحا ، ويتفق تمام الاتفاق مع حال بلادنا وثروتها . ونرجو أن تحقق الأيام هذه الفكرة ، حتى لا نرى يوما من الأيام برلمانا مكتظا بنواب وشيوخ لا ضرورة لهم ، والبلاد أحوج ما تكون الى الاقتصاد والحد فى هذا التمثيل ، والاكتفاء بما هو ضرورى لحسن سير العمل .



ومما يسهل الاعتقاد بصحة هذه النظرية وفوائدها فوق ما ذكرنا من أسباب ، أننا نرى ضرورة إيجاد نظام يقضى بتوسيع التمثيل النيابى ، واختصاصه فى المدن والقرى ، فيما يختص بمجالس المديريات والبلديات والمجالس المحلية والمجالس القروية ، حتى تعم البلاد قدر الامكان ، ونفوز بغرضين أساسيين من هذا التنظيم :

(أولها) تعويد الأهلىن فى المدن والقرى على حياة نيابية تتناسب والبيئة التى يقيمون فيها ؛ وبهذا لا تتركز الحياة النيابية فى البرلمان وحده ، وإنما تعم هذه الهيئات ، إلى درجة ما ، فيعتادون السير على الوضع النيابى ، والمرانة التمثيلية ، ونهى الناس بهذه الصفة الى أن يتشربوا صفة الحياة النيابية ، فتغرس فى نفوسهم ، ويقدرها فوائدها ، ويحنوا ثمراتها فى إقليمهم ، وتكون هذه الهيئات الصغيرة أو الكبيرة معاهد تشرب الناس حب الحياة النيابية ، وتشعرهم بمزاياها . وربما يتدرج كثير من أعضاء هذه الهيئات الى أن يتطلعوا يوما الى أن يكونوا أعضاء فى البرلمان نفسه ، فنغترف من هذه المعاهد عناصر تكون صالحة ، بعد أن تعودوا النظر فى أحوال بلادهم ، باعتبارهم نوابا فى دوائرهم ، يمثلون سلطات تشبه سلطات البرلمان نفسه فى بعض

صوره، ويحسون بأنهم رجال يتحدثون عن مواطنينهم والاشترك في العمل العام، وتحمل مسؤولياته، فتأصل الحياة النيابية في هيئاتنا الصغيرة والكبيرة، وتوجد فيهم تقديرا لأنفسهم، باعتبارهم شركاء في النفع العام .

(وثانيهما) إن هذه الهيئات في المدن أو القرى يجب أن تكون محتفظة بالأعمال الخاصة بيئتها. فإذا حصل عدم التركيز هذا، وأخذت هذه الهيئات شيئا من الهيمنة على مصالحها الخاصة، كان ذلك أجدى وأنفع، فإنها أدري بحالها وشؤونها وما يتصل بمنافعها، فيخف بذلك عبء البرلمان في الرغبات والأسئلة والاستجابات، وتحمل هذه الهيئات قسطا منها. وهي تفصل في ظلمات كثيرة، ما كان يصح أن تصل إلى الهيئات العامة الكبرى، من تشريعية وتنفيذية، وتساعد على رقي البلاد رقا نرى آثاره عند غربنا، فتنهض المدن والأرياف نهوضا يسير مع نهوض القاهرة والاسكندرية على وجه ما، عوضا عما نراه الآن من إهمال شديد في الحياة الريفية، في هذه القرى التي لا نصير لها، والتي هي باقية كما كانت في العصور الأولى .

واعتقادي أن إنشاء مجالس المديرية قد أدى إلى الآن بعض الخدمات التي لا يمكن إنكارها. وحذا لو توسعت سلطة هذه المجالس على وجه يكفل لها أداء مهمتها أكبر مما أدته إلى الآن، ويكفل لها شيئا من استقلالها. فإذا عملت هذه المجالس وأحسن تكوينها، وتسيير أعمالها، وإذا قامت معها بلديات، ومجالس محلية، ومجالس قروية، بتكوين صحيح، وتشجيع دائم، وإرشاد مستمر، فإننا بهذا العمل نكون قد آدنا لبلادنا خدمة لا تقدر .

أضف إلى ذلك أن هناك مشاريع سنأتى على ذكر بعضها في هذا الكتاب لا بد لتحقيقها وإيجاد النفع منها أن تكون قائمة مع المجالس البلدية والقروية متساندة ومتعاونة معها، حتى يمكن أن نجني منها أطيب الثمرات .

فمثلا نرى من الواجب لهذا البلد انتشار جمعيات التعاون . ولا نتكر أن إنشاء هذه الجمعيات يسير سيرا بطيئا كاد يُدخِل اليأس على النفوس من نجاحه ، ولم تنفع صيحات الإرشاد وأعمال الدعاية في تحقيق النجاح الذي كنا نرتقبه . وما ذلك إلا لأن هذه الدعايات والإرشادات كانت متقطعة ، وفي أوقات متباعدة ، يضع أثرها كلما زايلت مدينة أو قرية . فاذا ثبتنا في البلاد مجالس بلدية ، ومجالس قروية ، كان لنا منها في نشر الجمعيات التعاونية نعم العون ، ونعم الفائدة .

ومثلا قام الناس من كل فج ، ينادون بحفظ صحة الناس في المدن والقرى ، وفكر كثير من ذوى رأى في ضرورة إيجاد مجموعات صحية أو مراكز اجتماعية بأنظمة خاصة . فهل ترى نجاح هذه المقاصد دون أن تهيء للبلاد بيئات ومجالس قروية ، تشرف — إلى درجة ما — على هذه المجموعات والمراكز لإشرافا دائما مستمرا ، أو أن تساعد مساعدة فعالة ، أو أن تحض الناس على تذوق هذه المشروعات النافعة ؟ .

إنى أعتقد أن الأمل في نجاح هذه الأعمال وغيرها لا يكون تاما إلا إذا رفعنا من مستوى الإدارة في المدن والقرى ، وهيانا لها هيئات تعمل معها بجد وانتظام ، وتكون هذه الهيئات نواة للنفع ، الذى تربيته الحكومة المركزية ، إذا هى أسدت إلى هذه الهيئات بعض السلطة التى تمكنها من أن تقوم بعبء العمل فى نواحي القطر المتنوعة ، والمشاركة إلى درجة ما فى الخدمة العامة ، التى احتكرتها السلطة المركزية إلى الآن .

ولقد أتى الوقت بعد صدور الدستور واعتناق الحياة النيابية ، والاعتراف بفوائدها — أتى الوقت الذى لا يجوز فيه للسلطة المركزية أن تقوم بأعباء الإدارة كلها فى البلاد . ولا نجاح لصيانة الدستور ، وتثبيت دعائمه ، واجتناء الخير الذى قصده واضعوه ، إلا باشتراك الأمة فى الأعمال العامة إشرافا تدريجيا ، يؤهل كثيرا من أفرادها لتحمل المسؤولية ، وتذوق نعم الحياة الدستورية ، وإقامة الدليل للناس أجمعين على أن يجوارهم وفى بيتهم هيئات تمثلهم وتقوم بين ظهرانيهم ، وتسمى

لراحتهم، وتحقيق رغباتهم الحققة . وبذلك يتصل الحاكم بالمحكوم . وتقوم المودة بين الناس أجمعين، وتستقر الحالة على وجه يوجب الرضا، ويحض على التقدم والرقى . وهذا هو الذى نرجوه .

٢ - الأحزاب السياسية

قلنا فيما سبق : إن الأحزاب ضرورة من ضرورات الحياة النيابية الصحيحة ، وثمره من ثمارها ؛ ذلك أن الأحزاب وليسدة فكرة ، ونتيجة مبادئ ، يتفق عليها واضعوها ، ومن يرتضونها بعد درس وتخصيص ، ويسعون إلى تنفيذها سواء أكانوا فى الحكم أم بعيدين عنه . كل حزب يسمى إلى إقناع الرأى العام والناخبين بمبادئ ظاهرة صريحة ، أملا فى أن يفوز بثقة الأغلبية ، فيجىء إلى البرلمان ، ومن بين أنصاره تتألف الحكومة ، التى تهيمن على تنفيذ هذه المبادئ .

ومحال أن يربى فلاح لأحزاب لا برامج لها ، تكفى بأن تركز على أشخاص أو جماعات ، بدل أن تركز إلى مبادئ مفهومة المرامي ، مرسومة الحدود ، يتعرفها الناخبون ، وتفهمها الأحزاب ، بل يفهمها الزعماء أنفسهم ! .

إن نتيجة الغموض أو الفوضى فى مرامى الأحزاب وأهدافها تجعلها تعمل ليومها لا لغدها ، لذاتها لا لمستقبل أمتها ، وتبعد بذلك الكثيرين عن الحزبية ، فيكثر عدد المستقلين ، ويحرم البلد جهود كفايات كثيرة ، قد تكون له عوناً وسنداً ؛ كما يحرم المستقلون أنفسهم أن يسموا بكفائاتهم إلى المستوى اللائق .

وإذا كانت الأحزاب ضرورة من ضرورات الحياة النيابية ، فهل من المفيد أن نتعدّد ؟ أم أن الضرر كل الضرر فى كثرتها ؟

إنى أقول بضرر كثرة الأحزاب ، وخاصة فى بلد كصرهوفى بدء حياته السياسية والبرلمانية والاجتماعية ، والحاجة فيه ماسة إلى وضع الأسس والبناء ، قبل التفكير فى الزخرف والطلاء .

نحن في حاجة إلى تنظيم أداة العمل على أسس ثابتة من النشاط والإنتاج ،
والعدل والرحمة ، والسير بها قدماً في سبيل الرقي ؛ مستوحين ما تملئ به الأفهام السليمة
من توازن تحتتمه الحكمة في إدارة هذا الشعب ، فلا تقع فيما بين تحت أثقاله غيرنا
من شطر الأمة شطرين : فريق من الشعب يُعنى تحت أرزاء الفاقة والجهل
والمرض ، وفريق يرفل في ثياب الترف والجاه والنعيم ؛ وتلك تفرقة لا نعرف لها
أسباباً من العدل ، أو مسوغاً من الإنسانية الكريمة .

بلادنا حديثة العهد بالسياسة العالمية ، وهي في أولى خطواتها في الأمور المالية
والاقتصادية والعلمية والصناعية والفنية والحربية . هي في أول أدوار بعثها بعد أن
رانت عليها ظلمات كثيفة من عصور الظلم والعسف والتخريب . فبإدائها الأساسية
يجب أن تتجه إلى النهوض العام والإصلاح القومي ، دون أن تفكر في إيجاد مبادئ
أو تشجيع نظريات خلقت في غيرنا نزاع الطبقات وعداوتها المستعرة ، خلقت
بذلك شروراً آذت أمماً قبلنا ، ونرجو ألا يتطير شررها إلينا . نحن في حاجة إلى
توجيه الأمة توجيهاً صالحاً نأمن به عاقبة هذه الآفات الاجتماعية ، التي تنذر
بالويل والثبور .

لهذا لا يصح أن يكون في بلادنا غير حزينين كبيرين ، متفقين على مبادئ قومية
عامة ، لا مناص من إقرارها ، ولا يجوز لمواطن أن ينكرها ، ومختلفين في مبادئ
أو وسائل ثانوية يجوز لكل فريق أن يرى فيها وجهة تخالف وجهة الفريق الآخر ،
وتكون هذه المبادئ أو الوسائل الثانوية موضع نقاش وتزاحم في الحياة النيابية .

أما أن تترك الأمر فيما بيننا فوضى ، فتتعدد أحزابنا ، ويصبح مرجع الانتخابات
في بلادنا قائماً على أشخاص دون مبادئ ، وهذا يجتر بطبيعته إلى التراشق والمطاعن
المريّة ، فذلك أمر لا يليق بأناس يحترمون أنفسهم ، ويغارون على صالح بلادهم .
أمامك الولايات المتحدة بأمر يكاعتمد على حزينين لا ثالث لها ، هما حزب
الجمهوريين وحزب الديمقراطيين ، يتناوبان الحكم على مبادئ معروفة ، والرأى العام

بين الاثنين كالمذ والجزر ، يولى ثقته من يسدى الخير لأمته ، مع اتساق الحزبين
في كثير من المبادئ الأساسية الهامة ، التي لا يصح الاختلاف فيها .
وهناك إنجلترا ، سارت أجيالا عدة بحزبيها من المحافظين والأحرار ، ثم ظهر
حزب ثالث للعمال ، فما لبثت أن ضغطت عليها الأحداث العالمية ، وضرورات النظم
الاجتماعية ، فتقارب المحافظون والعمال ، وضافت مسافة الخلف بين مبادئهم ، ووضع
حزب المحافظين كثيرا من أنظمة تشريعات تحمالية أو اشتراكية ، وقام حزب العمال
في سياسته بكثير من مبادئ المحافظين التي تمس كيان البلد ووجوده وحرية .
ويجانب هذا النشاط الذي بدا من حزبي المحافظين والعمال وتقارب بينهما
في المبادئ والغايات اضمحل حزب الأحرار ، وتضائل أثره ، وكاد يأفل نجمه .



وهناك ملاحظة لا تحفى أهميتها ، وهي أن اقتنار الأمة على حزبين بمبادئ
محدودة ، يدفع المواطنين إلى الانضمام إلى أيهما ؛ فينمو الحزبان ، ويصبح بذلك
لكل منهما عدد كبير من الأنصار ذوى المكانة والكفاية والتجارب ، حتى إذا ولى
أحدهما الحكم وجد من أعضائه من يقوم بأعباء المسؤولية في الحكومة وفي البرلمان .
وإذا ظهر من بينهم من لم يصلح للاضطلاع بواجبه أمكن من بين أفراد الحزب
نفسه اختيار من يحل محله ، فيتحقق الرضا عن إدارة الحكم ، ومبادئ الحزب
نفسه . أما إذا تعددت الأحزاب ، وأصبحت جماعات ، افتقر كل واحد منها إلى
الرجال الذين يصح أن يمهّد إليهم في إدارة الحكم ، والذين يمكن أن يحلوا محل من
لم تظهر أعمالهم الكفاية المأمولة . وتكون النتيجة أن نرى أحزابا متعددة قد تلى الحكم
مجتمعة ، وقد تكون غير متجانسة ولا متماسكة في المبادئ والأشخاص ، بل ربما
كانت متغاضبة متنافرة ، فتقصر عن أداء ما يرجى منها من خير ، فتضعف فتزول ،
مهما تكن كفاية أشخاصها الذاتية . وقد دلت التجارب على أن كثرة الأحزاب في أمة
دليل على عدم استقرار الحكم ، بل على فساد .

٣ - عضوية البرلمان، وعضوية الشركات: هل يجوز الجمع بينهما؟

الحراسة على أموال الأعداء

إن وظيفة البرلمان - وهي التشريع ومراقبة أعمال الحكومة - أمر له خطره؛ فوجب على القائمين بهما أن يكونوا بعيدين كل البعد عما يمس كرامتهم وجلال مركزهم، بعيدين عن كل إغراء، بعيدين عن مظان التهم مهما أوتوا من كفاية ونزاهة.

وإذا كانت الأمة قد اختارت أعضاء البرلمان للهيمنة على أعمال السلطة التنفيذية، ومراقبة نزاهة الحكم وسداده، كان من الطبيعي أن يتعد هؤلاء عما يشين، وأن يتجافوا عما يثير حوطم الظنون والشبهات.

لهذا عنيت دساتير الأمم وقوانينها بأمر علاقة أعضاء مجالسها النيابية بالشركات، وقررت في شأنهم ما ارتأته سياجا لحمايتهم من أنفسهم، ومن قالة السوء.

أما دستورنا المصري فإنه وجه عنايته إلى الوزراء وقرر في أمرهم أن:

”لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أملاك الحكومة، ولو كان ذلك بالمزاد العام، كما لا يجوز له أن يقبل أثناء وزارته العضوية بمجلس إدارة أية شركة، ولا أن يشترك اشتراكاً فعلياً في عمل تجارى أو مالى“ (المادة ٦٤).

فظاهر هذه المادة لا يمنع الوزير من الاحتفاظ بعضوية الشركات التي كانت له قبل ولايته الحكم.

وفما يختص بأعضاء البرلمان قد اقتصر على النص بأن:

”لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى“ (المادة ٩٢)

ثم جاء قانون الانتخاب ولم يقرر إلا عدم الجمع بين عضوية أى المجلسين، وتولى الوظائف العامة، عدا الوزراء وكلاء الوزارات البرلمانيين، وعدم الجمع بين

عضوية أحد المجلسين ، وعضوية مجالس المديریات ، والمجالس البلدية ، والمحلية ،
ولجان الشياخات . (المادة ٦٠) .

هذا كل ما ارتآه الدستور المصرى ، وقانون الانتخاب ، فقد عنى الدستور بشأن
الوزراء فى الشركات وغيرها ، ولم يشر إلى أعضاء البرلمان بشىء ، على عكس
ما قامت به الدساتير الأخرى ؛ فإنها عنيت بأمر أعضاء البرلمان أكثر مما عنيت
بأمر الوزراء فى هذا الشأن .

نعم إن الوزراء فى البلاد الأجنبية يختارون - عادة - من أعضاء البرلمان ،
وإن دستورنا لا يحتم ذلك ، لكن العرف جرى فى مصر على أن يسعى الوزير فى أن
يكون عضواً بالانتخاب أو بالتعيين . فالحاجة إذن لوضع نظام يشمل أعضاء البرلمان
أمس وأولى من وضع نص مبتور لا يتناول إلا قسماً ضئيلاً من هؤلاء وهم الوزراء .
أضف إلى ذلك أن تضامن الوزير مع زملائه ، وتعرضه للأسئلة والاستجوابات
أمام البرلمان ، وسهولة تركه الحكم ، كل ذلك يجعل الحاجة إلى وضع نص يتناول
النائب أقوى منها فى شأن الوزير .

قلت : إن دستورنا المصرى فى هذا الشأن ناقص ، فلم يضع نصاً يهتدى
أعضاء البرلمان بهديه . وكان من آثار هذا الترك أن أبهم الأمر ، ووضع الأعضاء
فى هذا الغموض ، فترى بعضهم لا يرى غضاضة فى الجمع بين عضويته فى البرلمان ،
وعضوية الشركات ، والبعض يدفعه تخرجه إلى الرفض ، وفريقاً حائراً بين الرأيين ؛
فلا بد لهذه الحال من حل شاف تطمئن إليه النفوس .

أما الذين يرون الإباحة فهم يعتمدون على الحرية الشخصية ، وإطلاق النشاط
للنائب ، حيث وجد لهذا النشاط سبيلاً ، ويرون أن لا شىء يمنعه من أن يستغل
كفائته لمصلحة نفسه ، ومصلحة بلده ، وأن الحد من حريته قد يجعله يؤثر
استغلال مواهبه لشخصه ، فيحرم البرلمان من خدماته العامة . وبخاصة فى بلد

فقير في الكفايات، أو يرى الاكتفاء بعضوية البرلمان، وقد يكون رقيق الحال، فتسوء حاله، وقد يُساء إلى البلد بضياع نشاطه الشخصي في أعماله الحزبة، التي قد تعود على كثير من مواطنيه بخير وافر .

لكن إجماع الأمم الدستورية قائم على أن البرلمان وإن كان بطبيعته يمثل الأمة، ويقبل بين جدرانه جميع طبقاتها من زارع، وصانع، وتاجر، وعالم، وأديب، إلا أن في يد النائب سلطة خطيرة، هي رقابة الأعمال العامة، فالخطر يجب أن يتناول أمرين: (أحدهما) أن يستغل النائب نفوذه لمصلحة الشخصية. (والآخر) أن يرضى بأن تستغل جماعات قوية هذا النفوذ، فتسخره لمصلحتها على حساب المصلحة العامة، وقد يحصل هذا التسخير في داخل البرلمان في أثناء التشريع .

فلننظر - بعد أن وضحت الفكرة - فيما عليه بعض الدساتير الأجنبية، مبتدئين بأعمال لجنة دستورنا المصري، لعلنا نهتدي إلى حل سليم .

لم تقب الاعتبارات السابقة عن لجنة وضع الدستور المصري - وقد كنت من أعضائها - فبذلت من وقتها طويلا، ومن عنايتها كثيرا، وراجعت دساتير أمم أخرى، سعيا وراء ما يجب وضعه في بلادنا من نصوص، تحدد بعض الأعمال الحزبة التي تتعارض ونيابة النائب، ومهمة الوزير .

بدأت لجنة وضع الدستور عملها بأن انتخبت من بين أعضائها لجنة فرعية لوضع المبادئ العامة للدستور، وقد انتهت اللجنة من عملها، وقدمت ضمن ما قدمت مبادئ خاصة بأعضاء البرلمان، اختارته صورة صادقة من المادة (٥٩) من القانون البولندي الصادر في ١٧ من مارس سنة ١٩٢١، ونصه :

ليس لأحد من أعضاء المجلسين أن يشتري أو يستأجر شيئا من أراضي الحكومة بغير المزداد العمومي، ولا أن يقدم عطاء عن توريدات أو أشغال عمومية، ولا أن يحصل من الحكومة على امتيازات أو فوائد أخرى شخصية .

عرض هذا النص على اللجنة العامة ، ونوقش مناقشة طويلة انتهت بقبوله ، بأغلبية الآراء ، في جلسة ١٠ من أغسطس سنة ١٩٢٢ . وكان المفهوم أن هذا النص بعد تقريره سيتناول الوزراء حتما .

لكن اللجنة العامة رجعت إلى المناقشة في كثير من المبادئ التي قررتها بالأغلبية ومنها هذا المبدأ ، وانتهى الأمر بأن كلفتني بوضع مبدأ خاص بالوزراء ، فقدّمت نصا نوقش في جلسة ٣ من أكتوبر سنة ١٩٢٢ ، وأورد هنا ما دار في هذه الجلسة بحروفه :

معالي الرئيس (المرحوم أحمد حشمت باشا) :

كانت اللجنة كلفت حضرة "محمد علي بك" بأن يضع نصا بما لا يجوز للوزراء من وجوه المعاملات .

حضرة محمد علي بك :

إن النص الذي وضعته لبيان المحظور على الوزراء في هذا الباب هو :

لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر أطيان الحكومة بغير المزداد العمومي ، ولا أن يكون رئيسا أو عضوا في مجلس إدارة شركة مساهمة ، ولا أن يكون في غير أحوال القربة وصيا ، أو قيا ، أو ناظرا على وقف . ويستثنى من هذا المنع الأخير الأوصياء المختارون ، والنظار المعينون بشرط الواقف .

عرضت هذا النص ، فطلب التأجيل قولاً بأن « المسألة في ذاتها شديدة » وطلب بعض حضرات الأعضاء حذفه ، لأنه ماس بكرامة الوزراء . وبعد مناقشة حامية الوطيس طلب الرئيس أخذ الرأي ، على إثبات هذا المبدأ أو حذفه ، فيما يتعلق بالوزراء والنواب ، فتقرر حذفه بأغلبية الآراء .

وأخيرا أعيد النظر في المبدأ مرة أخرى، وانهى الأمر في جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٢٢، بترك أمر النائب والنص في شأن الوزير بالصيغة الآتية :

لا يجوز للوزير أن يشتري ، أو يستأجر أطيان الحكومة بغير المزداد العام ، ولا أن يقبل أثناء وزارته العضوية بمجلس إدارة شركة لها مع الحكومة عقود، أو تكون الحكومة ضامنة لفوائدها أو أرباحها، أو شركة تستولى على إعانات من الخزانة الأميرية، إلا إذا كانت هذه الإعانات واجبة الأداء، بمقتضى قانون عام .

وهذا النص الأخير هو الذى قدمته لجنة وضع الدستور للحكومة ضمن مشروعها، ففعلت هذه منه المادة (٦٤) الحالية من الدستور السالف ذكرها؛ وهى كما ترى أعم، وأصلح من نص اللجنة ، ولو أنها لا تفى بكل الأغراض المطلوبة، إذ هى لم تتعرض لمنع الوزير مثلا من أن يعين فى أثناء وزارته وصيا، أو قيا، أو ناظرا على وقف ، كما لم تمنع الوزير من أن يستمر رئيسا أو عضوا فى مجلس إدارة شركة كان فيها قبل تولى الحكم . والدستور لم يذكر شيئا عن أعضاء البرلمان مع أهميته العظمى ، وتركه لقانون الانتخاب ، وهذا القانون لم يأت إلى الآن بشيء يمكن الاطمئنان إليه .



ويحسن بنا قبل أن نبدى رأيا فى هذا الموضوع أن نعرض طائفة قليلة مما قرره غيرنا فى هذا الشأن .

قلنا : إن دستور "بولندا" الصادر فى ١٧ من مارس سنة ١٩٢١ قد نص فى المادة (٥٩) على أن :

" ليس لأحد من أعضاء المجلسين أن يشتري ، أو يستأجر شيئا من أراضي الحكومة بغير المزداد العمومى ، ولا أن يقدم عطاء عن توريدات ، أو أشغال عمومية ، ولا أن يحصل من الحكومة على امتيازات أو فوائد أخرى شخصية " .

لكن هذه المادة قد عدلت بنص آخر في ٢٣ من أبريل سنة ١٩٣٥،
أى بعد وضع دستورنا بستنوات، وجاء هذا النص بما يأتى :

« ليس للتواب — أو الشيوخ — أن يشترخوا أو يستأجروا شيئاً من أراضى
الحكومة، ولا أن يقدموا عطاء عن توريدات، أو أشغال عمومية، ولا أن يحصلوا
من الحكومة على امتيازات، أو فوائد أخرى شخصية، سواء كان ذلك بأسمائهم،
أو باسم الغير، أو بأسماء دور أعمال، أو شركات، أو جمعيات أغراضها الربح » .

وأتى الدستور البولندى بعد هذا النص بعقاب المخالف، بإسقاط عضويته
من البرلمان، وإبطال ما حصل عليه من الدولة من فوائد .

أما فرنسا فقد تعددت فيها القوانين الخاصة بهذا الموضوع، إلى أن أتى قانون
٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٢٨ — وزارة المسيو بوانكاريه — بحرمان الجمع بين
عضوية البرلمان وجميع وظائف الشركات التى تساعدها الحكومة، أو تتدخل
فى شؤونها، بأى نوع من أنواع المساعدة أو التدخل، كبعض شركات النقل
البحرى والبرى، فلا يمكن لموظف فى شركات كهذه تساعدها الحكومة بإعانات،
أو تضمن لها أرباحا معينة، أو تتدخل فى تعيين أعضاء مجلس إدارتها أو موظفيها —
أن يكون عضوا فى البرلمان، كما لا يجوز للحكومة أن تعين فى مجلس إدارتها
أو موظفيها أحدا من أعضاء البرلمان .

وقرر هذا القانون حرمانا خاصا فى الشركات المالية المساهمة — كالمصارف
مثلا — التى لا شأن للحكومة معها، فأجاز انتخاب عضو من مجلس إدارتها للبرلمان .
أما إذا أتت إليه عضوية مجلس الادارة — وهو عضو فى البرلمان — فإنه يجب
عليه فى هذه الحالة أن يستقيل من البرلمان، وأن يعرض نفسه على الناخبين من
جديد، فإذا انتخب بعد ذلك جاز بقاءه فى البرلمان وفى مجلس إدارة الشركة
المالية المساهمة، تنفيذاً لإرادة الناخبين .

وأنت الحكومة الفرنسية الحاضرة - حكومة المارشال بيتان - بقوانين خاصة، تتخذ من تعدد العضوية في شركات كثيرة، حتى لا يطغى نفوذ هذه الشركات على الأداة الحكومية، كما وضعت قيودا أخرى لا محل هنا لتفصيلها .

وفي بلجيكا لا يسمح دستورها بالجمع بين عضوية البرلمان، وأية وظيفة عامة ذات راتب عدا الوزراء، ولهذا لا يجوز لنائب أن يكون مندوبا عن الحكومة لدى الشركات المساهمة، كما لا يجوز له أن يدافع بأجر عن الحكومة في أى نزاع، أو يقدم لها رأيا فيه. وقضت القوانين الخاصة بالبنك الأهلى البلجيكي بعدم جواز الجمع بين عضوية البرلمان، وبين وظيفة محافظ، أو مدير أو مندوب، أو مراقب في هذا البنك .

ومن أحدث ما ورد في هذا الشأن ما جاء به دستور رومانيا الصادر في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٣٨، فقد قرر أنه :

« لا يجوز لأعضاء المجالس النيابية أن يدافعوا عن المصالح الخصوصية ضد الدولة، ولا يجوز لهم أن يكونوا أعضاء مجالس إدارة دور أشغال متعاقدة مع الحكومة، أو المديرات أو المجالس القروية » .

وكذلك الولايات المتحدة بأمريكا فإنها - بكافى الدساتير - تمنع الجمع بين عضوية مجالس تشريعتها، والوظائف ذات الراتب . وفوق ذلك تمنع العضوية عن أى شخص له ارتباط بتعاقد مع الحكومة، أو بمطالبة حقوق ضدها لم تتم تصفيتها . وتمنع الولايات المتحدة العضو في مجالسها النيابية في المدة التى انتخب لها، وفي السنة التالية لانتهائها - من أن يكون موظفا عموميا في وظيفة خلقت أو زيد راتبها في تلك المدة، ولا يسمح له بعد خروجه مباشرة من العضوية إلا بالنوظف في الوظائف التى تكون وليدة الانتخابات العمومية .

وفي الولايات المتحدة ولايات كثيرة، لكل واحدة منها مجالس نيابية خاصة، لها قيود تُنفق في حملتها مع هذه القيود العامة التى أسلفناها، ويقضى بعضها بحجرمان

العضو من التعاقد مع الحكومة مباشرة أو بالواسطة، في أثناء المدة التي انتخب لها، ولمدة سنتين بعد انتهائها، متى كان التعاقد مصرحا به بقانون أقره البرلمان في أثناء المدة التي انتخب لها العضو.

أما عن أمر الجمع بين العضوية النيابية، وعضوية الشركات، أو رئاسة مجالس إدارتها، فلم توجد بالولايات المتحدة نصوص صريحة تمنع هذا الجمع، والواقع أيضا يؤيد ذلك.

وكذلك الحال في إنجلترا، فإنه لا يوجد فيها نصوص صريحة تمنع الجمع بين عضوية الشركات، أو رئاسة مجالس إدارتها وعضوية البرلمان.



نستخلص مما سبق أن الدساتير في جملتها ترمي إلى غاية واحدة؛ هي التوفيق بين حرية الانتخابات لجميع طبقات الشعب، وبين المصلحة العامة. وإن شئت فهي ترمي إلى التوفيق بين هذه الحرية، بفتح أبواب البرلمان للناس كافة، وكرامة الحياة النيابية نفسها؛ بل وكرامة النائب بإبعاده عن الشبهات والمغريات، ومنعه من استغلال نفوذه لمصلحته الخاصة.

إذا تقرر هذا كان لنا أن نقول: إن الدساتير المختلفة قد عيّنت بعلاقة عضو البرلمان، أو الوزير بما يأتي:

(أولا) الوظائف العامة ذات الراتب؛ ويدخل فيها التوظيف في الشركات التي تعاونها الحكومة، أو تتدخل في تعيين مديريها، أو أعضاء مجالس إدارتها.

(ثانيا) عضوية إدارات الشركات المساهمة؛ وأهمها البنوك أو الشركات الأخرى، كالشركات الصناعية، والتجارية، إذا كانت متعاقدة مع الحكومة.

(ثالثا) شراء أو استئجار شيء من أراضي الحكومة ، أو الاتفاق معها على توريدات أو أشغال عمومية ، أو امتيازات ، أو فوائد أخرى شخصية .

وربما كان من المفيد أن نلاحظ فيما يختص بالأمر الأخير أن الدستور البولندي الصادر في سنة ١٩٣٥ قد يتر الأمر على أعضاء البرلمان ، فأباح لهم أن يتعاملوا مع الحكومة بتصريح من رئيس المجلس ، بعد قرار يصدر بأغلبية ثلاثة أثمان أعضاء لجنة لأئحته ، متى كانت هذه المعاملة لا تتنافى مع حسن الخلق .

كما نلاحظ أن الدساتير في مجموعها لم تمنع المحامي من أن يكون من أعضاء البرلمان ، كما لم تمنع حق الحكومة في تعيين وزير كان عضوا في شركات .

ولقد بدا لبعض المفكرين أن يمنعوا النائب من مزاوله مهنة المحاماة ، ويمنعوا الوزير من الدخول في الوزارة ، إذا لم تكن قد مضت على عضويته في إدارة الشركات مدة معينة .

ولهؤلاء المفكرين عذرهم فيما يكونون قد رأوه من أن المحامي النائب لا يتمكن من وقف جهوده على مصلحة الأمة ، إذا استمر يزاول مهنته . وربما خشوا فوق ذلك من مزاحمة المحامي ، الذي يستغل نفوذه ككاتب في أعمال مكتبه ، كما خشوا أن الوزير يدخل الوزارة ، فيترك مكانه في الشركات شاعرا ، حتى يعود إليه ، ثم يخرج منه إلى الوزارة ، ثم يعود إليه . وهكذا دواليك . فلا يعتبر في الحقيقة خارجا عن الشركة ، أو بعيدا عن خدمتها . وقد أخذ بعضهم يتساءلون : هل يرجع اختيار الشركات الكبرى أعضاء مجالس ادارتها إلى كفاية هؤلاء الأعضاء ؟ ، أم أنها تحتضنهم لنفوذهم الشخصي ، يبذلونه لمصلحتها حين الحاجة ، ولو على حساب الأمة .

هذا كله حق . ولكن من الحق أيضا أن كثيرا من المحامين لا تمكنهم حالتهم من أن يعيشوا من المكافأة البرلمانية . ولا يجوز حرمان البرلمان من كفاياتهم وخدماتهم ، فهم يستغلون مهنتهم كما يستغل الزارع أو الصانع مهنته ، وهما غير

محرومين من عضوية البرلمان . أما الوزير فتعيينه متروك لرئيس الوزراء وحكمته .
ومن العسير أن تلم الدساتير بالمخطورات جميعها ، فهي مضطرة إلى ترك بعض
التصرفات والواجبات للإحساس والضمير والحياء .

فما لا مرء فيه أنه كلما سمت أخلاق أمة قل احتياجها للقوانين ، وأوجدت لها
تقاليد تنزلها من نفسها منزلة التقديس . وهذا ما نرجوه في بلادنا ، ويجب أن نأخذ
أنفسنا به .

وليست القوانين مجدية إذا كانت النفوس صغيرة . إنما على الشارع أن يضع
قواعد عامة تناسب وأخلاق البيئة ، يحافظ بها على مصلحة الأمة ، وكرامة النائب
أو الوزير .

وعلى هذا الأساس أراني على حق إذا قلت : إن الحاجة ماسة إلى وضع
تشريع خاص بالوزراء وأعضاء البرلمان يحوى المبادئ الآتية :

(١) لا يجوز للوزير أو عضو البرلمان أن يشتري أو يستأجر أطيان الحكومة ،
أو يتفق معها على توريدات ، أو أشغال عمومية ، أو امتيازات خاصة ، إلا بتصريح
من البرلمان .

(٢) لا يجوز أن يعين النائب مدة نيابته ، أو الوزير أثناء وزارته في غير
أحوال القرابة حارسا ، أو وصيا ، أو قيا ، أو ناظرا على وقف . ويستثنى الأوصياء
المختارون ، والنظار المعينون بشرط الواقف .

(٣) لا يجوز للوزير أن يكون رئيسا ، أو عضوا في مجلس إدارة أية شركة ،
ولا أن يشترك اشتراكا فعليا في عمل تجارى أو مالى . كما لا يجوز للنائب أن يكون
رئيسا ، أو عضوا في مجلس إدارة شركة مالية أو تجارية تكون صاحبة امتياز أو احتكار ،
أو تستولى من الحكومة على إعانات ، أو تكون الحكومة ضامنة لأرباحها
أو فوائدها .

وألفت النظر بنوع خاص إلى الشركات المساهمة الكبرى ، وأخصها شركات الاحتكار ، فإنها من القوّة والثروة بحيث يخشى تأثيرها في إدارة سياسة البلاد ، وقد أثرت فعلا في بلاد كثيرة .

هذا ؛ ولا يفوتنا أن نوجه الأنظار إلى أن حوادث التاريخ قد دلت على أن بلادا كبيرة قد أوذيت في صميمها بسبب رجال قد احترفوا السياسة ، فاتخذوها لهم مهنة رابحة ، وأثروا بفضل احتكار مجالس إدارة شركات مالية كبيرة ، فوجهوا كثيرا من أعضاء البرلمان ، وبالتالي أعمال الحكومة ، إلى مصالحهم الخاصة ، لا لمصلحة الوطن الكبرى .



الحراسة على أموال الأعداء :

بقيت مسألة تعرض في هذا الباب ، وهي : هل يجوز الجمع بين عضوية البرلمان والحراسة على أموال الأعداء ، بعد قطع العلاقات السياسية ، أو في زمن الحرب ؟ .

ورأى أن الدستور القائم كفيلا بالإجابة على هذا السؤال بغير حاجة إلى تشريع جديد .

لا يخفى أن الدستور قد منع عضو البرلمان من أن ينال من الحكومة وساما أو رتبة مدة نيابته ، كما حرم عليه أن يجمع بين عضويته في البرلمان وتولى الوظائف العامة ذات الراتب ، فما الغرض من هذا كله ؟ .

لا ريب أن روح الدستور يرمى إلى غاية واحدة ، هي استقلال عضو البرلمان استقلالاً تاماً ، في تأدية مهمته ، دون أن يكون للحكومة عليه سلطان أو يد يُغضى لها في الأعمال العمومية .

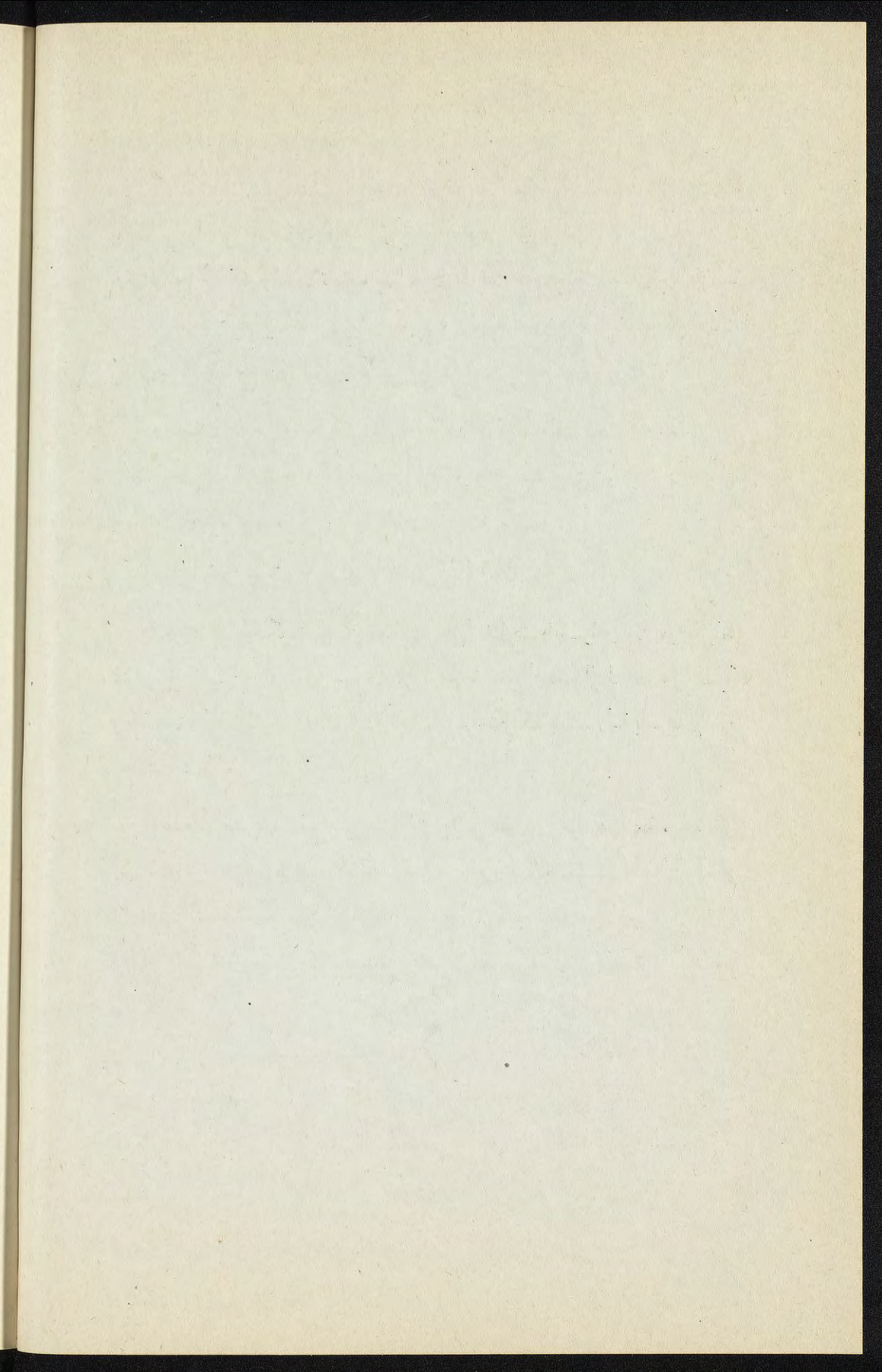
ولا شك أن تعيين عضو البرلمان بمعرفة الحكومة حارسا على أموال الأعداء مقابل أجره تقدره، وهي التي تعطيه، وهي التي تراقب أعمال الحارس، وتؤاخذ به وتأمره، ولها أن تقيله، بينما هو في الوقت نفسه يراقب — في البرلمان — أعمال الحكومة، ويسألها، ويستجوبها، ويوليها ثقته أو يمنعها عنها. كل أولئك يتنافى تنافيا تاما مع فكرة الشارع، التي أرادها في حرية النائب وكرامته.

وأضيف أن مركز الحارس أقل حرية من مركز الموظف نفسه؛ فلهذا الأخير ضمانات في تأديبه وعزله، أما الحارس فيجوز عزله بكلمة من الوزير، لا معقب لها ولا رقيب عليها.

والمسألة من الواضح بحيث لا تحتل بيانا أكثر من هذا.

وعندى أن الحكومة تحسن صنعا إذا هي اختارت الحراس من موظفيها، فتوفر على الخزانة العامة رواتبهم، ومن تراهم من خير أعضاء البرلمان أهل كفاية ومقدرة، وهم كثير؛ فإن قبة البرلمان لم تحتكر كفايات الأمة بأسرها لإدارة الحراسات.

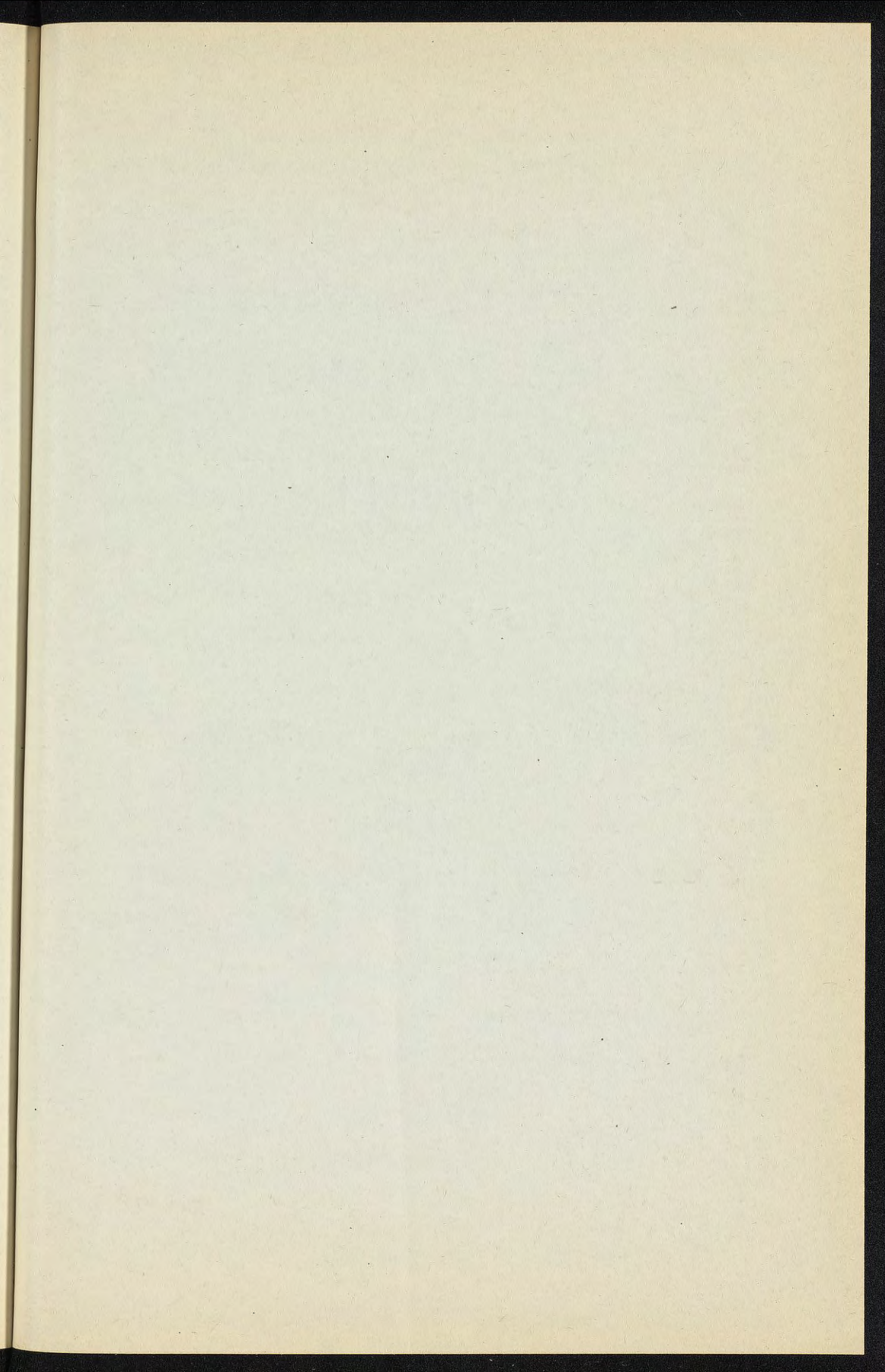
وعدم الأخذ بما قدمنا من اعتبارات ينتهي حتما إلى حالة مريبة، ويفضي إلى نوع من المحاباة لا يصبح السكوت عليه. وربما يضعف في الناس آمالهم في الحياة النيابية نفسها، كما أنه قد ينجم عنه أن يصبح الشخص نائبا، وبفضل نيابته أو حزبته يصبح أيضا عضوا بمجلس إدارة شركة أو شركات، ويكون مع هذا كله حارسا، ووصيا، وناظرا على وقف. ويوجد كثير غيره من ذوى الخبرة والدراية لا يجدون قوت يومهم، حيث لا نصير لهم أمام هذا الاحتكار الشائن؛ فقل لي بربك بعد هذا: إن كانت هذه النتيجة تحقق غرض الدستور، وترضى الضمائر الحية، والنفوس الطاهرة، وتكفل مانرجوه من الحياة النيابية السليمة؟



الباب الثالث

النظام الإداري

تنظيم الإدارة — ديوان المحاسبة — مجلس الدولة .



الفصل الأول

تنظيم الإدارة

قلنا : إن النظام النيابي هو نظام قائم على عهد مقدّس اسمه الدستور، وهو قانون القوانين العامة في بلد ما، ومن شأنه أن يقيم حياة نيابية تتركز على إدارة حسنة نزيهة . ومن الطبيعي أن الأمة ، وهي التي تدفع الضرائب ، وتقوم بكامل الأعمال والتضحيات ، لا تبغى إلا ما فيه رفعتها ، وأمنها ، ورفاهتها . ومن المعقول أن هذه الأمة يجب أن تشرف على إدارة نفسها بنفسها ، حتى تحس بأنها حرة كريمة ، وأن تعرف وجه العدل فيما تنفق من أموال ، وأن تكون مطمئنة إلى سير الإنصاف ، واختيار أقوم الطرق لأمنها ، وقوتها ، ورفيها .

إن إيجاد البرلمان بأعضائه وموظفيه ، وبالنفقات الباهظة التي تنفق عليه ، لم يكن مقصودا لذاته ، وإنما المقصود هو الغاية من إيجاد هذا النظام . والغاية هي منع الاستبداد ، ومنع الظلم ، ومنع الإسراف في أموال الأمة ، والعمل على إيجاد التشريعات القويمة ، واختيار أقوم الطرق في إدارة أمور البلاد ، واختيار الأكفاء من بين العمال والموظفين ، الذين يقومون بخدمة هذا البلد ، ويستحقون ما يعطونه من رواتب عن جدارة وأهلية .

ظفرت مصر بعد عناء شاق أجيالا طويلا بحياتها النيابية الكاملة ، وظهر دستورها على أحدث النظم الدستورية . ولكن هل أحست الأمة كما ينبغي بفائدة هذا الدستور ، وفائدة الحياة النيابية ، تلك الفائدة التي نظم من اليها ، ونطلب المزيد منها ؟ . وجدت دساتير كثيرة في أمم متعددة ، ولم تخل هذه الأمم من الفوضى وسوء الحكم . ذلك لأن العيب لم يكن من الدستور ، وإنما كان من عدم تنفيذه على الوجه المرجو .

ولم ذلك ؟

ذلك لأن هذه الأمم كانت معتلة الإدارة مختلفة التنظيم ، ومن فوق طاقة البشر أن يكلف البرلمان بمراقبة الإدارات الحكومية مراقبة دقيقة ، بل من فوق طاقة البشر أن يكلف الوزراء أنفسهم - وهم في الحقيقة نواب البرلمان في الإدارة التنفيذية - أن يراقبوا إدارات حكمهم الواسعة المتشعبة ، وهم عرضة للتغيير والتبديل تبعاً للانتخاب والثقة بالوزارة ، بل ربما لا يتمكن بعض الوزراء من إدارة وزارته على الوجه المرضي .

كانت الإدارة في إنجلترا معتلة مختلفة ، وكان الوزير يتصرف في وزارته كما يتصرف الحاكم بأمره ، ولكن سرعان ما اضطرب أمره ، وساءت حال إدارته ، وسادت الفوضى والمحسوبية ، والمحابة . هذا نائب يرجوه ويلج في الرجاء ، وذلك ناخب يتصل به ، وهو بين عامل ضميره ، وعامل الخوف على مركزه من التواب أو الناخبين . والنائب نفسه إما أن يريد هذه المحابة والمحسوبية ، أو يكون مدفوعاً من ناخبه ، فتصبح حاله كحال الوزير . ولا يمكن الجميع أن يتفادوا هذا الأذى ، وأن يتعمدوا عن هذه الفوضى . سارت إنجلترا على هذه الحال ، حتى قامت بتنظيم نفسها في الإدارة والقضاء ، وأمور المسال إلى أن انتهت في القرن التاسع عشر إلى الحال التي نراها الآن .

لا ينكر أحد أن بعض الأمم الحديثة العهد بالدستور ، والتي لم تنظم إدارتها طبق ما يرتضيه الدستور ، قد أصيبت بشر مستطير : أصيبت بنواب جل عنايتهم أن يسمعوا في مصالحهم الشخصية ، وفي مصالح ناخبهم لغاياتهم الشخصية ، وفي مصالح دائرتهم لغاياتهم الشخصية . وقد يكون بعضهم من أعف الناس نفساً وأطهرهم يداً ، ولكن ما الحيلة ؟ وقد ضغط عليهم أهلهم وأصدقائهم وناخبوهم ، كما ضغط عليهم خوف الهزيمة في الانتخابات المقبلة .

أصيبت هذه الأمم بناخبين لا يرون في أمر البرلمان والانتخاب إلا مصالحهم الخاصة ، وهم يضغطون على التواب تارة ، وعلى الوزراء والموظفين تارة أخرى ،

ويعملون حجرات الوزير ومكاتب الوزارات ، ويمثلون بيوت النواب والوزراء أنفسهم ، بل يقطعون على هؤلاء وهؤلاء طرقاتهم إذا مشوا فيها على أقدامهم ، فيضيق هؤلاء وأولئك بهم ذرعا ، ولكنهم لا يقوون على ردّ طغيانهم .

والأنكى من هذا أن ترى بعض الوزراء والحكام لا يقوون على صدّ هذا التيار الجارف ، وهم يتضجرون ؛ بل قد يصل الأمر ببعضهم الى أن يجارى بعض النواب وبعض الناخبين ، ويختطف ما يمكن اختطافه لنفسه أو لأقاربه من متاع هذا البلد ، الذى ينتمون إليه ، والذى أصبح نهبا مقسما ، لا يردعه ضمير أو مروءة ، أو دين .

أضف الى هذا كله أن الأحزاب التى تكوّنت فى أمم هذا شأنها لم تصبح أحزاب مبادئ للخدمة العامة ، وإنما صارت مباءات هى أشبه بالشركات ، لاترنو إلا الى المنافع الحزبية ، والمنافع الشخصية المتعدّدة ، وأطرحت المبادئ نفسها ظهريا ، لاتعرف من أمرها شيئا ؛ فمبادئها هى المصلحة الخاصة دون غيرها ، ولو استخدمت فى سبيل ذلك ألقاظ الوطن والوطنية والمصلحة العامة . فكل هذا هراء فى هراء .

فهل للبلاد التى أصبح هذا شأنها أن تبيّس ؟ أم هى محتاجة الى إنقاذ عنيف بوسائل عنيفة ، من جانب الأمة والحاكّمين ، يردعها عن غيها ، ويوجد فيها سبيل الاصلاح والنزاهة ؟ أم أن الدستور قد أصبح فى مثل هذه البلاد لا يفيد ، واستحال تنفيذه على الوجه الأكمل ؟ .

لا أظن هذا ولا ذلك . وإنما الأمر يحتاج الى تنظيم فى الإدارة ، تنظيم فى تنفيذ الأعمال ، ومراقبتها فى التنفيذ . وقد تصبح هذه الوسائل خير كفيل بحسن الإدارة ، وراحة الأمة ورقبها . وانجلترا خير مثال يؤيد ذلك ؛ فبعد أن كانت على حال من الفوضى وسوء الحكم والمحابة ، أصبحت على ما نراه اليوم من نظام وعدل وقوة . يستقيم الظل إذا اعتدل العود . واعتدال العود فى نظرى أمر ميسور ؛ فالذنب

ليس ذنب الدستور ، ولا ذنب عدم استعداد الأمة الناهضة إلى العدل ، والدقة ، والنزاهة ؛ وإنما الذنب راجع أكثره ، إن لم يكن كله ، إلى فساد الأعمال الإدارية ؛ وعدم تنظيمها راجع إلى أن السلطة قد تركزت في الوزراء والرؤساء ، لا في القانون وأنظمة الحكم الصالح .

الحاجة إلى التنظيم الإداري :

إذا نظرنا إلى بلادنا نجد أن الدستور كما قلنا كاد يبلغ حد الكمال ، ولكن هل عملنا شيئا في تنظيم إدارتنا ؟ كلا ! .

لا تزال أوضاعنا الإدارية القديمة كما كانت منذ خمسين سنة أو تزيد ، لم يطرأ عليها تغيير جوهري . ولا يزال الوزير في زمن الدستور هو الوزير قبل الدستور ، له كل اختصاصه القديم ؛ فهو الذي يدير الوزارة كما كان الوزير القديم من قبل ، وهو الذي يأمر وينهى ، وهو الذي يهيمن على أعمال وزارته دقيقها وكبيرها ، وهو الذي يعين ، ويرقى ، ويعاقب ، والمرجع إليه في كل الأمور ، فلا يزال تركيز الأعمال في يده كما كان الأمر من قبل .

ولقد أحست أم كثيرة بأن مثل هذا النظام الإداري الأعرج لا يتناسب مع الحالات الدستورية الحديثة ؛ فانعقدت مؤتمرات دولية كثيرة رأت ضرورة تنظيم الإدارات الحكومية ، تنظيما يتفق وما ترجوه الدساتير وترجوه الأمم الفتية الناهضة ، هذا التنظيم الذي يحدد لكل جهة اختصاصها ، ويمنع هذا التركيز الذي لا يعني ولا يضمن من جوع ، ويخفف عن الوزير هذه الأعباء الثقيلة التي يقوم بها الآن ؛ فإن الأعمال قد تكدست بين يديه ، وصار غير قادر على أن يلم بأطرافها جميعا ، وأصبح لا عمل له إلا أن يمضى أوراقا ، ربما لم يقرأ كثيرا منها ، لو فرتها الطائلة . يتدخل في تعيين الموظفين ، وترقيتهم ، ونقلهم ، وعزلهم ، ويتدخل في صفري الأعمال الإدارية في وزارته وفروعها . تعطل أعماله يوميا بهذه الوفود من نواب ، وناخبين ،

وغير ناخبين . يقرأ الرسائل المتعددة التي تعج بالظلمات الحققة وغير الحققة . كيف يمكن أن يتحمل هذا الوزير المسؤولية الوزارية ؟ وكيف يمكن أن يكون مسؤولاً عن هذه الأعمال دقيقتها وكبيرها أمام البرلمان ؟

إن هذه الحال لا يقبلها العقل ولا المنطق السليم ، فوجب أن يعرف كل حدّه ، وأن يعرف مدى مسؤوليته ، وأن تحدّد الأعمال في كل وزارة ، حتى تحدّد المسؤولية بقدرها .

لهذا كله ، وبعد اطلاعى على أعمال المؤتمرات الإدارية ، أرى أن نبادر إلى تنظيم إدارتنا على وجه مرضى ، نلخصه في المبادئ الآتية :

(١) الوزراء :

ليس الوزراء في البلاد الدستورية ذات النظم البرلمانية وزراء إدارة ، وإنما هم في الحقيقة مندوبو البرلمان لمباشرة السلطة التنفيذية ، ومراقبة أعمالها على أكمل وجه ، طبق ما تريده أغلبية البرلمان تلك التي رضيت بهذه الوزارة ، ووثقت ببرامجها .

وقد سادت الأغلبية في البرلمانات ، وفازت في الانتخاب ، اعتماداً على برنامجها السياسي والإدارى الذى قدمته للناخبين وارتضوه . فالوزارة التي تعبر عن رأى الأغلبية ، والتي نالت ثقتها ، هي في الحقيقة موجودة لتنفيذ برنامج الأغلبية السياسي والإدارى ، ومراقبة صحة هذا التنفيذ .

نجم عن هذا أن للوزراء مهمتين : تنفيذ برنامج سياسى وإدارى محدود ، كانت الأغلبية وليدته في الانتخابات ، ثم مراقبة تنفيذ هذا البرنامج على الوجه الأكمل تحت إشراف البرلمان ، وتحت المسؤولية الوزارية . وإذا كانت مهمة البرلمان الأساسية هي التشريع ، فإن له مهمة أخرى هي رقابة تنفيذ هذا التشريع بمعرفة السلطة التنفيذية ، وتنفيذ حسن الإدارة على وجه يرتضيه البرلمان . وعلى هذا فن

الخطأ أن يظن ظان أن وظيفة الوزير تتعدى هاتين الناحيتين . فليس عمل الوزير في الحياة الدستورية البرلمانية أن يكس بين يديه أوراق الإدارة ، وأن يعين الموظفين ، ويرقيهم ، وينقلهم ، ويعاقبهم كما يشاء ويهوى . وإنما يجب أن يكون بمنأى عن هذه الأعمال ، فيخف عنه عبء المضايقات التي تحوم حوله من كل حذب في التعيينات والمحسوبيات ، والنقل والعزل ، والترقية دون رقيب أو حسيب .

وعلى هذا فقد آتفت المبادئ الحديثة التي أقرتها المؤتمرات الدولية الإدارية ، والتي عملت بها الأمم الديمقراطية المتحضرة ، على أن ليس للوزير أن يتدخل في أمور ليست من اختصاصه ولو أنه الرأس المفكر ، والمهيمن المشرف ، لا المنفذ المباشر . أعمال الإدارة يجب أن تكون في أيد أمينة أخرى لا شأن لها إلا بالتنفيذ الفنى . والمفروض أن الوزير ليس بالرجل الإخصائى المباشر لأموال وزارته ، وإنما هو مهيمن أعلى ، يرشد ويراقب تنفيذ ما ارتأته أغلبية البرلمان ، وما حدده بالتالى برنامج الوزارة .

إن الأعمال الفنية والإدارية الصرفة هى فى الواقع من أعمال وكيل الوزارة الدائم ، وتحت مسؤوليته . ويجب أن تكون له اختصاصاته هذه المحددة ، فهو يشرف على أعمال الإدارة كافة . ويجب أن يكون هناك تنظيم فى توزيع المسؤولية الإدارية ، لا على وكيل الوزارة وحده ، بل على رؤساء المصالح المختلفة ، كل بحسب أهميته ودرجته .

إن هذا التنظيم لم يوجد إلى الآن بكل أسف فى بلادنا على طريقة متقنة حديثة ، وإنما هو خليط من النظام القديم الذى أكل الدهر عليه وشرب ، مع بعض إصلاحات طفيفة تأتى الفينة بعد الفينة فى مناسبات مرتجلة ، لا تؤتى الثمرة المطلوبة .

ليس هذا بالإصلاح الحقيقى ، وإنما هو ترقيع لا فائدة منه ولا غناء فيه . ولهذا يجب أن تقوم لجنة من إخصائىين بوضع نظام يكفل توزيع المسؤولية ، وعدم تركيز

السلطة في يد الوزير، وتخفيف هذا العبء الإداري عنه، هذا العبء الذي ليس من اختصاصه في أمة ذات نظام نيابي برلماني، تقوم فيها مسؤولية الوزير على تنفيذ برنامج الأغلبية في البرلمان، وهو برنامج سياسي وإداري، كما تقوم على مراقبة تنفيذ هذا البرنامج تنفيذاً يرضى أغلبية البرلمان .

(٢) وكلاء الوزارات :

ويكل الوزارة هو أكبر موظف في وزارته؛ فالوزير في الحقيقة ليس موظفاً، وإنما هو مندوب البرلمان في السلطة التنفيذية، يقوم بتنفيذ البرنامج الوزاري، ومراقبة هذا التنفيذ. وبما أن هذا الوكيل هو الدائم والمفروض أنه هو الفنى في إدارة الأعمال في وزارته، فعليه يقع أكبر عبء في المسؤولية الإدارية .

ومن الواجب أن يرفع عن كاهل هذا الوكيل شيء كثير من المسؤوليات المتشعبة؛ وأن تخصص أعمال كثيرة لرؤساء الإدارات المختلفة، يتصرفون فيها على مسؤولياتهم، حتى تكون هناك اليقظة من هؤلاء الرؤساء، وحتى يتعودوا حمل المسؤولية، وحتى لا يستتروا تحت اسم الوكيل، كما أن الوكيل نفسه لا يستتر في مسؤولياته تحت إمضاء الوزير. وإمضاء الوزير في كثير من الأحيان صوري، لكثرة أعماله، التي ألقبت على عاتقه بلا حق، كما أن إمضاء الوكيل قد يكون صورياً إذا ناء بأعمال مرهقة في فروع وزارته. ولهذا يجب ألا تركز الأعمال الإدارية كلها في يد الوزير أو الوكيل، وأن توزع المسؤوليات على رؤساء الإدارات المختلفة، كل بحسب مركزه؛ وبهذا يتحقق حسن الإدارة، ولا يبقى للوزير البرلماني إلا اختصاصه الحقيقي .

(٣) وزراء الدولة والوكلاء البرلمانيون :

ليس من رأيي في حكوماتنا تعيين وزراء دولة، أو وكلاء برلمانيين، بجانب الوكلاء الدائمين، يتركون الحكم إذا تركته الوزارة؛ فإن التجربة لم تسفر عن ضرورة ماسة لهذا النوع من التعيين في بلادنا، ولم يثبت الماضى أى نفع لوزراء الدولة أو الوكلاء

البرلمانيين؛ بل قد يطغى الوكيل البرلمانى وهو حزبى على الإدارات فيفسدها .
ويكفى أن يكون بجانب كل وزير وزارة مكتب خاص من ذوى الخبرة والكفاية ،
ومن رجال ذوى مرا كرمماتزة ، يساعدون الوزير على تنفيذ برنامجه الوزارى ، وهو
برنامج سياسى وإدارى معا . واعتقادى أن مكتبا كهذا فيه كل الكفاية ليحل محل
إدارات الوكلاء البرلمانين ، بشرط ألا يتدخلوا فى أعمال الوزارة الإدارية ،
وألا يكون لهم شأن إلا مجرد المراقبة، وأن يكونوا هم عيون الوزير وسنده فى تنفيذ
برنامجه ، الذى دخل الوزارة على أساسه .

(٤) وكيل وزارة فى رئاسة مجلس الوزراء :

ومن المفيد فى بلادنا ، نظرا لتراكم أعمال رئيس الوزارة، ومسئوليته الخاصة،
أن يكون بجانبه وكيل وزارة برلمانى فى مجلس الوزراء، يتبعه المكتب الفنى للرئاسة،
ويتلقى التقارير المتنوعة من مراقبى الوزارات، كما يتلقى الشكايات والظلمات التى
ترفع إلى رئيس الوزراء من الأفراد أو الموظفين . يفحص هذا كله ويدقق فى أمره،
ويرفع رأيه الى الرئيس نفسه . فإن الأمر جدّ، وإن بلادنا أحوج ما تكون إلى هذا
النوع من الرقابة الدقيقة، حتى تسود الطمأنينة، ويشع العدل بين الناس، فى بلاد
نريد جميعا أن نهض بها إلى مصاف البلاد المحترمة .

ويلاحظ أن لو وكيل الوزارة البرلمانى فى مجلس الوزراء أهمية عظمى؛ فإن
رئيس الوزراء متعدّد الأعمال، متنوع الاختصاص، يشرف كرئيس للدولة على توجيه
السياسة العامة للوزارات، ويشرف على تنفيذها، ويتلقى التقارير من مفتشى
الوزارات ومراقبيها، ويستمع الى الشكايات والظلمات من الأفراد، والجماعات،
والموظفين، ويشرف على ما تدعو إليه المسئولية الوزارية، أمام البرلمان، من أسئلة
واستجابات، ومناقشات، واجتماع بلان؛ كل ذلك، وهو شاق عسير، يتطلب أن
يكون بجوار الرئيس وكيل وزارة، يتمتع بكفاية واستقلال، حتى يملأ هذا الفراغ

ويكون سند رئيس الحكومة وساعده في تقرير ما يراه للصحة العامة ، ويكون رابطة اتصال بين رئاسة الوزارة والوزارات المختلفة . وفي وجوده ما يفي عن تعيين وزراء دولة ، وكلاء برلمانيين ، بل ما يخفف العبء عن سكرتيرية مجلس الوزراء ، وهي مرهقة بأعمال كثيرة .

(٥) المراقبة الإدارية :

لكي يكون الوزير مطمئنا إلى تنفيذ برنامج الوزارة ، يجب أن يكون له في وزارته هيئة تجوب أطراف البلاد ، فتعرف مدى ما للبرنامج الوزاري ، والتوجيهات ، والمنشورات من نفع واحترام . يجب أن تكون هناك مراقبة من مفتشين ذوي خبرة ، للإشراف على تحقيق هذه الأغراض التي يبتغيها البرنامج الوزاري ؛ وبهذا يعاقب المسيء ، ويكافأ المحسن ، وتتحقق المسؤوليات الموزعة على كبار الموظفين ، وتعرف مواطن الضعف أو القوة في إدارتهم وأعمالهم المستمرة . ويلاحظ مع الأسف الشديد أن بعض الوزارات جعلت في مكاتب التفتيش مستودعا لموظفين محظوظين ، أو موظفين مغضوب عليهم ، أو موظفين عديمي الأهلية ؛ وبهذا لم يكونوا أداة نفع للأمة ، ولم يؤدوا الرسالة التي يتطلبها وجودهم .

وقد كانت لجنة المراقبة القضائية عندنا تقوم بالنظر في أعمال القضاء بجد ونشاط ، وجهد متواصل . فإذا تم هذا في كل وزارة استقامت الأحوال ، وعمت الفائدة . ومن الخير ، بل من الواجب ، أن يرفع هؤلاء المراقبون تقارير دورية إلى الوزير مباشرة بما يرون أن من الضروري تنفيذه ، ضمنا لحسن سير الأعمال . ومن الخير أيضا أن يرفعوا صورة من هذه التقارير إلى رئيس الوزراء ؛ فإن أمر تنفيذ البرنامج الوزاري ليس مقصورا على الوزير وحده ، وإنما هو متضامن مع الوزراء جميعا . فإذا رأى الرقباء في أية وزارة نقصا أو اقتراحا يرجع إلى تنفيذ البرنامج الوزاري كان من المفيد أن ترفع إلى رئيس الوزراء تقاريرهم ، التي تمت بصلته إلى العمل العام .

(٦) تعيين الموظفين، ونقلهم، وترقيتهم، وتأديبهم :

قلنا : إن مكاتب الوزراء مرهقة بأعمال لا تتصل بوظائفهم ، وإن وظيفة الوزير تنحصر في تنفيذ برنامج الحكومة، ومراقبة هذا التنفيذ مراقبة دقيقة . وهذا التنفيذ، وتلك المراقبة يحتاجان إلى التنظيم الذي سبق أن قترناه .

وهناك مسألة لها خطرها، وهي كيف يمكن تعيين الموظفين ونقلهم ، وترقيتهم وتأديبهم؟ هل يكون ذلك على الطريقة المتبعة الآن؟، وهي ليست إلا مظهرا من مظاهر الإدارة القديمة، لا تتفق وروح الحياة النيابية . ولا يزال الوزير في ظل الدستور، كما كان من قبل، موظفا إداريا، تركزت في يده الأعمال والمسئوليات، وأصبح مكتبه وبيته مثابة للزائرين من الأفراد والنواب، يلاحقونه برغبات كثيرة، وطلبات متعددة، لا يقوى على النظر فيها، ولا يختص مكره بتحقيقها . والنائب قد يجوب مكاتب الوزراء، ومكاتب كبار الموظفين وهو كاره، يحمل رغبات الناخبين، وما أكثرها! ويعمل على كسب رضاهم، مهما يكن في ذلك الرضا من مخالفة المصلحة العامة، ومخافة قواعد العدل والإنصاف، والناخبون يتقلون على النائب والوزير بطلبات متلاحقة متفاوتة، ويرجون نفاذها . وإلا لم يكن النائب أو الوزير أهلا لتقتهم وتأيدهم، كأت الثقة لا تمنح للكفاية والجدارة، بل لإرضاء الشهوات الشخصية والمصالح الفردية ! .

فلا بد إذن من تبديل هذه الحال إلى ما هو خير وأجدى .

(١) تعيين الموظفين :

سادت الفوضى بالجلتريا في أمر تعيين الموظفين ورزحت تحت أعباء ثقال من المحسوبية، واستغلال النيابة والوظيفة، إلى أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر. ولكنها عملت حتى نجما نظامها النيابي، وسلمت إدارتها من هوى المطامع، ونزوات الهوى، وابتعدت بالموظفين عن أن يكونوا هدف الناخبين، وغير

الناخبين ، وجعلت امتحان المسابقة شرطا للدخول في وظائف الحكومة المختلفة ، وعينت لجنة دائمة اسمها « لجنة رقباء الخدمة المدنية » وهي مكوّنة من ثلاثة أعضاء ، لهم مكاتهم ، وسمعتهم وكفائتهم الممتازة . فاذا احتاجت إحدى الوزارات إلى عدد من الموظفين توجهت بهذه الرغبة إلى اللجنة ، وهذه تقوم بإجراء الامتحان للدخول في الوظائف المطلوبة ، بالمؤهلات المطلوبة . وأسئلة هذا الامتحان يقوم بعملها إخصائيون ماهرون . يعقد امتحان المسابقة ، وترشح اللجنة على ترتيب الفائزين في النجاح من تحتاج إليه الوزارات المختلفة . بهذه الطريقة الشريفة الحكيمة نأمن العشار في أمر تعيين الموظفين . وعلى هذا النهج السليم لا تقوم في وجوه الحكومات أعاصير المحسوبية والمحاباة ، وهما أشدّ نكالا بالأمة الفتية الناهضة . وتحقق هذه الفائدة المرجوة على الوجه الأكمل إذا كان أعضاء لجنة الرقباء غير قابلين للعزل .

وقد استثنى من أمر المسابقات في التعيين بعض الوظائف ، فالتعيين فيها يكون من اختصاص التاج ، كوكلاء الوزارات ، والسفراء ، وحكام المستعمرات ، والمناصب التي تتطلب خبرة فنية استثنائية ، والوظائف الصغرى كالخدم والسعاة . وما عدا هذه الأنواع فالوظائف موكول أمرها إلى المسابقة بمعرفة هذه الهيئة التي تحدثنا عنها .

(ب) نقل الموظفين :

قد يكون نقل الموظفين لمصلحة العمل ، وقد يخفى تحته في بعض الأحيان غرض المحاباة أو الانتقام والعقاب . ولهذا كان من الواجب لتنظيم الأعمال ، في عدل وإنصاف أن تكون في كل وزارة لجنة فنية يشرف عليها وكيل الوزارة ، مكوّنة من كبار الرؤساء ، تكون مهمتها البحث في أمر نقل موظف من جهة إلى جهة ، وأن يعطى أولئك الرؤساء الضمانات ، التي تبعدهم عن أن يكونوا هدفا للانتقام .

وبذلك ننجو الإدارة من تهمة التعسف ، كما ينجو الوزير نفسه من تراكم الأعمال ، ويتعد عن شبهات الأغراض الحزبية أو المحاباة ، ولا يلتفت حوله — كما هو حاصل

الآن - الجمهور الغفير من أصحاب الحاجات من ذوى النفوذ الحزبي ، فيضيعون وقته في غير طائل . ومتى علم الناس أن الأمور تسير على نظام داخلي متين نزيه لا شأن للوزراء السياسيين فيه ، وأنه قائم على أعمال إدارية داخلية بحجة ليست من عمل الأحزاب ، ولا من ضغط السياسة ، أمنوا شر الظلم والعبث ، كما لا يلام الوزير إذا عرف أن لا شأن لسلطته السياسية في الأعمال الإدارية البحتة .

ولا بد لنا بهذه المناسبة أن نذكر الأذى الذى لحق المصلحة العامة من كثرة نقل الموظفين ؛ فإن هذا النوع من النقل يحمل الخزائنة العامة نفقات لا ضرورة لها ، ويربك الأعمال الإدارية ، ويضعف الإنتاج في فروع الإدارات المصرية . فما الذى يمنع مثلا في غير الأحوال الاستثنائية والطارئة كالموت أو المرض من أن يكون نقل الموظفين ، أو القضاة ، أو المدرسين ، أو غيرهم في أوقات العطلة ، وهى أوقات الصيف ، حتى لا تفوت مصلحة العمل في أوقات الشتاء ، والربيع ، والخريف ، وأن يعرف كل موظف محله الذى ينتظره في وقت مناسب ، حتى إذا دخل موسم العمل الجدى كانت الأمور منتظمة ، هادئة ، ولم يعطل على الأمة شىء من إنتاج الموظف ، بل لم تكن سببا في إقلاق راحته ، واضطراب حاله ، في مسكنه ، أو تربية أولاده ، أو تنظيم معيشته .

ومما نراه غريبا أن استقر في بعض أذهان الحكام أنه يوجد اختلاف بين مناطق القطر ، يجعلون بعضها منفي للانتقامات الشخصية ، وبعضها محاباة ، ومراعاة لبعض المحظوظين من الأقارب وغيرهم ، والواجب أن تعد بقاع الوطن متساوية ، وأن يعتبر الموظفون جميعا متساوين ، والمواطنون جميعا من الاسكندرية الى السودان على قدم المساواة ، فهم إخوان لا فرق بين واحد منهم والآخر .

ولا زلت أكرر أن ترك هذا النقل إلى لجان مستقلة خير ضمان لتحقيق هذا العدل الذى ننشده جميعا .

(ج) ترقية الموظفين :

وتوجد لترقية الموظفين ضمانات قوية تحول دون الحيف والمحاباة؛ فهى ترقية يقتضيها النجاح فى المسابقات العامة، أو ترقية طبيعية تقتضيها الأقدمية، وطول المرانة، تحت إشراف وكيل الوزارة الموكول إليه — مع كبار موظفى الوزارة — أمر تقدير هذه الترقية . ولا شأن للوزير فى ذلك كله إذ أن مركزه يرتفع به إلى غير هذه الأعمال الإدارية البحتة .

(د) تأديب الموظفين :

كذلك تأديب الموظفين يجب أن يوكل أمره إلى لجان محترمة ابتدائية، واستئنافية، مكونة من أناس لهم مزاكهم الممتازة، ولهم ضمانات فى استقلالهم فى الرأى؛ فلا يخضع عضو فى مجلس التأديب إلا لرأيه ووجدانه، ولا يكون آلة صماء يديره رئيسه كيف شاء، تلك الضمانات التى تصون الموظف، ولا تجعل المتهم هدفا للانتقام والمطاردة .

إن الذى نرجوه لبلادنا فى أمر تأديب الموظفين هو إيجاد لجان مستقلة لها كرامتها وكفائتها، وأن يجد المتهم بين يديها مجالاً للدفاع عن نفسه بحرية واطمئنان، وأن تضم لجنة التأديب بين أعضائها أحد كبار الموظفين الذين ينتمى إليهم الموظف ليكون مرجع إرشاد نزيه، وألا يكون لمضطهدى الموظف أكثرية فى هذه اللجنة، كما لا يصح أن يكون للرئيس الذى اتهم الموظف السلطة العليا فى اللجنة .



هذا هو الذى يجب أن يكون : تعيين نزيه فى الوظائف قائم على الجدارة والاستحقاق . وترقية نزيهة لا تدخل فيها ولا محاباة . ونقل برىء لوحظت فيه المصلحة العامة لا المحاباة، أو الانتقام، والتشفى . وتأديب عادل، فى أيد أمينه، لا تمتد إليها الشبهات .

بهذا كله وبهذا وحده ندخل في رُوع الناس تلك الحقيقة الثابتة التي جرى عليها العمل في الأمم الراقية ، وهي أن مستقبل الموظف منوط بعمله لا بحظه ، وننقذ الوزير من الأعمال المرهقة التي ينوء بها الآن ، ونبعد عنه ذلك الضغط الذي يشل الحركة الحكومية العادلة ، ونضع الوزير في مركزه اللائق به ، ونفهم أن الأحزاب والحكومات في ظل الدستور والحياة البرلمانية إنما هي أحزاب مبادئ ، وحكومات مبادئ ، لا شأن لها بالمنافع الخاصة ، فتتجه الانتخابات العامة إلى الموازنة بين المبادئ والأعمال ، لا بين المحسوبيات والاستثناءات ، ويرقى الشعب صغيره وكبيره إلى تدوِّق هذا المثل الأعلى ، الذي وجدت الحياة البرلمانية لتحقيقه .

إنى من أولئك الذين يعتقدون أن أكبر آفة للإدارة في البلاد تأتي من عدم قيام العدل بين الموظفين ، وعدم اقتناعهم بأن الأمور تسير على الإنصاف المطلق . وإذا تفشى الظلم بينهم أصبحوا كسالى ، لا يفكرون في الخدمة العامة ولا في الصالح العام ، ولا ينتجون شيئا محترما ، يقتلون أرتابهم إما في التأق من ظلم واقع ، أو من الألم في محاباة من لا يستحق ، أو في العبث واللهو واللعب ، وبذلك يسود الركود جميع الأعمال ، وتتعطل مصالح الدولة ، وتضطرب مرافق الشعب .

(٧) عدد الموظفين والمستخدمين :

إذا بحثت أمر كل وزارة أو مصلحة هالك لأول نظرة ما عليه الإدارة من كثرة الموظفين كثرة هائلة ، حتى إنك لتجد بعضهم يعترف لك اعترافا صريحا بأن كثرة هؤلاء الموظفين عديمة الجدوى ، وأنها في أحيان كثيرة تعرقل العمل عرقلة مزرية . ولطالما لوحظ من بعض الموظفين أنهم لا يأتون إلا عملا تافها ، ويقتلون أوقات عملهم في قراءة الصحف ، أو في الحديث مع زملائهم ، أو مع زائريهم مع استمرار الشكوى من عدم ترقيةهم ، أو رفع علاواتهم ، وهذا هو أهم مظهر يلاحظه الناس في كثير من هؤلاء الموظفين دون احتياج إلى كثرة البحث ، أو التعمق في التقصي .

و بينما ترى الكثير من أقلام المصالح قد اكتظ بالموظفين على غير جدوى ، ترى بعضهم مرهقا بالأعمال لما ألقى عليه من تبعات لا يشاركه فيها غيره . ويرجع ذلك إما الى قلة العدد ، وكثرة العمل المطلوب ، وإما إلى إهمال بعض الرؤساء والمحوظين ، الذين لا يودون أن يعملوا ، والذين يتكون الأعباء كلها على عاتق من لا نصير له من ذوى النفوذ ، وأولى الأمر والنهى .

كذلك ترى فى أمر الخدم ما يدهشك . فها هى ذى وزارة من الوزارات أو مصلحة من المصالح ، على أبواب أفلامها وفى طرقاتها ومنافذها قزاشون وسعاة وجنود لا تعرف ماذا يعملون ؟ . فهم لا يعملون شيئا ، وإنما عملهم تقديم القهوة والمرطبات وحمل بعض أوراق من حجرة إلى أخرى قد لا تكون فى الغالب أية ضرورة لايجاد هذا الجيش العامل العاطل للقيام بها .

ولقد عمت الفوضى وساد التواكل والتكاسل من هذا النظام الذى يجب أن يزول ؛ إذ هو أثر من آثار الماضى يجب أن تتحرر من مساوئه ، ولا يمكن أن نصف به مصر فى وقتنا الحاضر إلا بأنها بلد الموظفين ، وملجأ التوظف ! .

ولهذا المرض أسبابه ؛ فمصر فقيرة ، إما أن يكون المرء فيها زارعا أو موظفا ، وهى بحكم ضعفها الصناعى والتجارى كما أسلفنا ، أصبحت مضطرة الى أن تعول الكثير من المتعطلين ، والمتوسلين ، والغاضبين ، والصارخين الذين يريدون القوت ، ولا أمل لهم فى الحياة إلا من خزانة الحكومة ، والأرض أضعف من أن تمدهم بالكفاف . هذا الى أن للتوظف فى الحكومة شرفا وسلطة ، قد غرسهما العهد الغابر فى نفوس الأبناء ، ثم انتقلت منهم إلى ذراريهم .

لهذا كان الأمر يحتاج إلى علاج . ومن أسبابه : تنظيم الإدارة ، وفتح أبواب الخير من غير وجهة الحكومة . ويعنينا هنا التنظيم ؛ فن الواجب أن نقضى أثر الأعمم الناهضة التى تدعى بحق أعم الرجال والأعمال ، فنقل من عدد الموظفين

والمستخدمين إلى الحد ، الذى تدعو إليه الضرورة ، وان يكون ذلك إلا بتعيين الأوكفاء ، والإبقاء على الأوكفاء ، ومحو هذا العار الذى يسمونه المحاباة والمحسوبية ، فقد ابتلعت نفقات الموظفين والمستخدمين ما يقرب من نصف ميزانية الدولة .

لانى لست من الذين يرون إخراج بعض الموظفين الحاليين ، أو نقص شىء من رواتبهم ؛ فلهؤلاء حقوق ثابتة يجب احترامها وصيانتها ، ولم يفتروا ذنبا ؛ إذا هم قد سعوا فى الخلق بالحكومة ، كما أن نظامهم المعاشى قد قام وثبت على الطريقة التى ألفوها . إنما الذى ينبغى أن يقوم به أولياء أمورنا هو أن يملئوا كل وظيفة تخلو بموظفيهم الأصليين ، وألا يقبلوا جديدا فى الوظائف الحالية إلا من تقضى ضرورة العمل بتعيينه فيها ، وأن يضعوا أمام أعينهم أن لا حاجة بنا إلى هذا الزخرف وتلك الأبهة فى السعاة والخدم ، فلا يملئون محلات تخلو بخروج من يشغلونها الآن — ولطالما رأى الكثير منا وزراء الممالك والامبراطوريات الأجنبية يحملون محافظهم وأوراقهم بأنفسهم . فالوزراء ليسوا والحمد لله من أولئك الذين تمنعهم صحتهم أو مجدهم من حمل محافظهم وأوراقهم ، كما لم تمنع سلطة وزراء الدول الكبرى من أن يكونوا كسائر الناس فى بساطة العمل ، والتباعد عن مظاهر الأبهة التى دالت دولتها ، ووتى زمانها ؛ فالجهد مجد الكفايات لا مجد الزخرف والخدم والحشم .



ومن حسن التنظيم للإقلال من عدد الموظفين فى المستقبل أن نسعى فى ضم الإدارات المتفقة فى العمل ، والمباعدة بين الوزارات المختلفة فنجعلها إدارة واحدة ، وأن نسعى بفضل انتقاء الأوكفاء فى تركيز المسئوليات ، والإقلال من الإمضاءات الكثيرة على ورقة واحدة ، وأن نراعى القصد فى المكتبات الصادرة والواردة ، وبعضها كثير تجمل كثرته ، وهى موضع نقد عام ، وقد تكون تلك الأوراق عن أشياء تافهة ، يمكن البت فى أمرها بمخاطبات تليفونية ، أو مناقشة شخصية بين

موظف وآخر في حجرة مجاورة، لا ضرورة معها لهذه المكاتبات الرسمية العديدة، والسعاة الرأئحين والغادين.

الحاجة ماسة إلى اختيار الموظفين الأكفاء، والإبقاء عليهم، وسرعة العمل ونزاهته رهن أمثال هؤلاء، لا بالمحسوبيات والشفاعات، وأمتنا في حاجة ماسة، إلى تدير المال لأعمال أخرى، لازالت تتطلب العون والتنفيذ، وهي أكبر خطراً وأمس ضرورة من كثرة الموظفين، الذين لا فائدة منهم ولا غناء عندهم، وإن مصالح الحكومة ليست مغنا للحظوظين أو ملجأ للعجزة والمعوزين. نريد موظفين جديرين بالعمل النافع، جديرين بالمسئولية. ولا تكون المسئولية إلا حيث يكون الموظف الكفء الجدير براتب يليق بكفائته، وإنتاجه وكرامته.



هذا، ولا يفوتنا أن نقرر أن التنظيمات مهما يكن نوعها، وتكن دقتها في أمة من الأمم فإنها لا تؤتي ثمراتها إلا اذا كانت الأمة نفسها قابلة للتنظيم، مشوقة إليه، وأن الذي يعوقها عن بلوغ الكمال، أو ما يشبه الكمال، يرجع الى الفوضى في الادارة، وعدم الدقة في أمور التنظيم على أحسن وجه. أما اذا كانت الأمة بطبيعتها غير قابلة للنظام والعدل، وكانت محرومة — والعياذ بالله — من الضمير، والمناعة الخلقية، والوجدان الحيّ فلا أمل في النظام.

نحن نعتقد، ولا نزال نعتقد، أن أمتنا قابلة — بعون الله — لتحقيق العدل والإنصاف، مستعدة للعمل تحت لوائه، تواقفة الى تعديل أداة الحكم، لتسير دفة الأمور العامة على ما يرضى الوقت الحاضر. وعصرنا هذا يتطلب للنهوض والرقى أن توضع الأمور في نصابها، وأن يحدّد لكل جهة اختصاصها.

وفي يقيني أنه متى تحققت هذه النظم وعرف كل إنسان حقه وواجبه ، أمكننا أن نسير قُدماً في سبيل الرقي والعدل ، ونحظى بما أمكن غيرنا أن يتاله من هذه النظم ، بعد أن أثبت أنه أهل لكل خير ، وما كان ينقصه سوى نظام العمل فدفعته حميته ، ورغبته الطاهرة الى ما أدى بالموظف إلى الاطمئنان على شخصه ، وحقه ، وكرامته ، وشرفه ، وحقوقه كإنسان يحس بحقوق الإنسان ؛ وبهذا يمكن أن يرق ويقوى إحساسه لتقديس الواجب ، وحب الوطن ، والتضامن القومي ، وهي عوامل قوة الأمم ، وبغيرها لا تكون الأمة جديدة بهذا الاسم .

الفصل الثاني

ديوان المحاسبة

أموال الأمة في مصر تحتاج إلى رقابة ماسة . وما كان يصح أن تبقى هكذا في حياتنا الدستورية ؛ إذ أن أهم ما ترمى إليه الحياة النيابية في البلاد هو الدقة في تحصيل الضرائب ، وكافة ما يجب أن يكون من إيراد الدولة ، بعد أن يقرّر أمرها بطريقة عادلة . فاذا تقررت من الهيئة التشريعية ، وهي البرلمان ، كان ذلك لإعلاننا بأنه قد روعي فيها العدل والإنصاف ؛ وعلى هذا وجب أن تنفذ تلك القوانين تنفيذا دقيقا ، وبغير هذه الدقة لا نضمن تنفيذ العدل الذي اقتضته القوانين . كما أن النفقات والمصروفات يجب أن تكون تحت رقابة شديدة ، لمعرفة مدى ما روعي في أمرها مما تقضى به اللوائح والقوانين ، وحتى يطمئن دافعوا الضرائب على أن ما يجبي إنما يصرف في أبوابه ، لخير المصلحة العامة .

وإذا لاحظنا أن للشركات التجارية والصناعية والجماعات المسالية رقابة يتولى أمرها إخصائيون ، يراجعون حساباتها الشهرية والسنوية ، كانت الدولة أولى بمثل هذا النظام الدقيق من مراجعة ومراقبة .

لهذا عنيت الأمم الدستورية بتحقيق تلك الرغبة في الإشراف على تصرف السلطة التنفيذية في الأموال العامة من إيراد ومصروف . وقد نادى البرلمان بهذا الإشراف ، في سنوات كثيرة ، وأظهر رغبته المتكررة في إنشاء "ديوان المحاسبة" ليحل محل "مراقبة مراجعة الإيرادات والمصروفات" ، وهذه المراقبة لا تؤدي المهمة التي يؤديها ديوان المحاسبة . وأمل عظيم في أن يتحقق إنشاء هذا الديوان في أقرب وقت ، وأن يختار موظفوه من موظفي الحكومة الأكفاء ، وأن يضاف إليهم عدد

قليل يكون بمنزلة الرأس من الجسد . وإنشاء هذا الديوان وإن كلف خزانة الدولة نفقات جديدة يساعد كثيرا على توفير المال من وجوه مختلفة .

ولقد لاحظنا — مع الأسف — حالات كثيرة لا ترضى أحدا ؛ فإن ميزانية الدولة التي يعتمدها البرلمان كل سنة تكاد لا تكون ميزانية حقيقية . فالبرلمان يعتمدها على أن تنفذها السلطة التنفيذية ، ثم لا نلبث بعد بضعة أيام حتى نرى اعتمادات كثيرة خارجة عن الميزانية ، وهي التي تسمى بالاعتمادات الإضافية . وهذه الاعتمادات تترحم الميزانية في أهميتها ، وليس لدى البرلمان من الوقت ما يسمح له بأن يطمئن اطمئنانا صحيحا إلى مثل هذه الاعتمادات . بل رأينا ما هو أدهى وأنكى ، رأينا اعتمادات إضافية يطلب إلى البرلمان إقرارها على أنها صرفت فعلا ، ونفذت قبل عرضها على البرلمان ، وفي هذا من الخلط والأذى بالمصاحبة العامة ما فيه .

إذن ديوان المحاسبة ضرورى لهذا البلد . ولقد تقدمت الحكومة بمشروع قانون إنشائه في سنة ١٩٢٧ ، وأقره مجلس النواب في سنة ١٩٣٠ ، ثم أرسل الى مجلس الشيوخ ، وبقي فيه طويلا . وأخيرا صدر في سنة ١٩٤٢ مرسوم بمشروع قانون بإنشائه ، وسيعرض أمره على البرلمان .

ونحن نرجو مخلصين أن تسارع الحكومة والبرلمان الى إظهار هذا المشروع الحيوى ، وأن يحقق إنشائه الأمور الأساسية الآتية :

(أولا) مراجعة الإيرادات بصفة دقيقة .

(ثانيا) مراجعة المصروفات .

وقد اختلفت التشريعات في شأن مراجعة المصروفات . فبعض الأمم ترى مراجعة المصروفات بعد حصولها كفرنسا وإيطاليا . وبعضها ترى المراجعة قبل الصرف لإقراره كما هو الحال في إنجلترا وبلجيكا والولايات المتحدة . وتوجد في فرنسا " محكمة الحسابات " تراجع المصروفات بعد الصرف . وأرى أن تكون المراجعة قبل الصرف ، ولو بطريق التدرج . ولقد أحسنت فرنسا بأن المحاسبة بعد

الصرف لا تؤدي الغرض المنشود؛ إذ كيف يمكن أن تتم مراقبة مجددة بعد الصرف، وخاصة في بلد برلماني تتغير فيه الوزارات بسرعة؟ . ولوحظ في فرنسا أن تقارير "محاكمة الحسابات" تصدر بعد السنة المالية بسنة، أو سنتين، أو أكثر، وقد تكون الوزارة التي تولت الصرف تخت من كراسي الحكم، وتولتها وزارات أخرى . لهذا تطورت الرقابة في فرنسا تطورا محسوسا أدى إلى شيء من المراقبة قبل الصرف .

(ثالثا) وضع تقرير سنوي عن الميزانية، يعرض على البرلمان، ويكون مشتملا على ملاحظات عن الحساب الختامي من إيرادات ومصروفات، وملاحظات على النظام المالي العام، واقتراحات في المبادئ، والنظم التي يراها .

(رابعاً) أن يستشار في كل ما يرتبط بمالية البلاد من مشاريع قوانين، ولوائح ومنشورات .

(خامساً) أن يراجع الحساب الختامي، ويصدق عليه .

(سادساً) أن يراقب ميزانية وزارة الأوقاف والمعاهد الدينية، والمصالح العامة الخارجة عن الميزانية كالمجالس البلدية والمحلية؛ فإن هذه الأموال من دافعي الضرائب، وهي من أموال الأمة، فيجب أن تشرف عليها الأمة ممثلة في ديوان المحاسبة، الذي يشرف عليه البرلمان، ويطمئن إلى عمله .

ولما كان ديوان المحاسبة على هذا الوضع من الأهمية، وإليه يركن البرلمان وتركن الحكومة في أعز شيء لديها، وهو عصب الأمة، كان من الضروري إذن أن يكون على رأس هذا الديوان رجل له مكانته، واستقلاله، يتصرف في ديوانه تصرف الوزير في وزارته، كما قضى بذلك المشروع المقدم الى البرلمان، وأن يكون غير قابل للعزل إلا بقرار من البرلمان .

وأرجو أن يحقق الله هذا العمل الجليل .

الفصل الثالث

مجلس الدولة

هناك حكومة، ووزراء، وبرلمان :

الحكومة تدير أعمالها الإدارية ، وعلى رأسها الوزراء يشرفون على أعمالها كما يشرفون على تنفيذ برامجهم السياسية ، التي أعلنوها وأقرها البرلمان . أما البرلمان فإنه يقوم بتشريع القوانين ، والإشراف العام على إدارة الحكم ، أى على أعمال السلطة التنفيذية .

لكن هذا الإشراف فى جميع نواحيه المتعددة لا يمكن أن يكون كاملاً ؛ فقد تحدث أخطاء ، وقد تحدث مخالفات فى إدارة الحكم ، مخالفات للقوانين أو للوائح ، أو للائحة المنظمة المختلفة ، وقد يقع ظلم لا يصل المشرفون أنفسهم الى معرفه . وتحقيقاً للمصلحة العامة رُئى فى كثير من الأمم أن تكون هناك سلطة تمكن من سماع شكاية الأفراد ، والجماعات والموظفين اذا حاق بهم ظلم من الحكومة ، سواء أكان ذلك بالاعتداء على القوانين والأنظمة ، أم بالاعتداء على الحقوق المكتسبة للأفراد أو الموظفين . وأن يكون لهذه السلطة حق إلغاء الأوامر والقرارات المنافية لقوانين البلاد ولوائحها ، كما يكون لها حق الحكم بالتعويضات .

ونظامنا المصرى لا يزال كما كان قبل الدستور ، نظاماً ناقصاً لا يتفق وورق البلاد فى ظل الحياة النيابية . يقضى نظامنا بأن يتولى الهيمنة على شؤون الموظفين مجلس الوزراء ، ومجالس التأديب . وفى هذه المجالس التأديبية نقص من حيث تشكيلها ، وتكوين أعضائها وصفاتهم وحياتهم . ومن ناحية أخرى فإن إحدى فقرات المادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية تقضى بعدم تأويل أى عمل

إدارى ، أو وقف تنفيذه ، وليس لصاحب الحق إلا أن يطالب الحكومة بتعويض بسبب إجراءات إدارية وقعت مخالفة للقوانين واللوائح . يضاف إلى هذا أن لمجلس الوزراء — طبق النظام القائم — الحق فى أن يعزل الموظفين دون أن يهين لهم فرصة الدفاع عن أنفسهم ، ودون بيان الأسباب التى بنى عليها هذا العزل . وقد يكون العزل نتيجة لشهوات حزبية ، أو تعسفية لا يعرفها الناس ، ولا تعرفها المحاكم ، ولا يعرفها صاحب الشأن نفسه . بل لو ثبت أن عزل الموظف كان نتيجة لتعسف مأموس ، وعتت ظاهر ، فليس لأية جهة أن تمنع هذا العزل ، بل يبقى قائما نافذا إلى ما شاء الله ! .

لهذا قامت فرنسا منذ زمن بعيد بإنشاء ما يسمى ” مجلس الدولة “ لمراقبة أعمال الحكومة فى إجراءاتها مع الموظفين أو مع غير الموظفين . ومن أعمال هذا المجلس واختصاصاته البحث فى إجراءات الحكومة ، ومدى قيامها على سنن الدستور ، والقوانين والحقوق المكتسبة . ولهذا المجلس الحق فى إلغاء الأوامر والإجراءات واللوائح ، التى يظهر أنها مخالفة للدستور والقوانين والحقوق المكتسبة .

ونحن إلى الآن باقون تحت حكم إحدى فقرات المادة (١٥) من لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية . تلك الفقرة التى وجدت فى ظل النظام القديم قبل ظهور الدستور ، والحياة النيابية ، التى تسعى دائما إلى تحقيق العدل ، وطمأنينة الناس على تنفيذ القوانين واحترامها ، وصيانة الحريات ، والحقوق المكتسبة . فهل لنا أن نرجو نظاما يراقب الأعمال الإدارية ، ويبطل ما خالف منها روح الدستور ، والقوانين المتبعة ، والحقوق المكتسبة ؟ . هل لنا أن نرجو نظاما يطمئن إليه الفرد ، والموظف فى حريته وحقوقه ، وأنه قد أصبح فى مأمن من كل عسف وظلم ؟ نريد نظاما كهذا ، وقد نادى كثير من الناس بإيجاد مجلس الدولة على غرار ما قام فى فرنسا .

وإنى مع رغبتى الأكيدة فى إيجاد نظام يودى ما يتبعه الناس من مجلس الدولة لا أرانى مقتبضا بإيجاد مثل هذا المجلس بالذات ، بل إنى أعتقد اعتقادا صريحا

أنا نفوز بما نرغبه من مجلس الدولة ، بإيجاد نظام بلجيكا ، وانجلترا ، بعد أن نكون قد أتمنا تنظيم الإدارة على النحو الذى بسطناه .

مجلس الدولة فى فرنسا قد أنشئ فى الواقع بمعرفة السلطة التنفيذية ، حتى تحتوى وراءه . ولم يثبت فى عصور إنشائه الأولى أنه كان المثل الأعلى فى صيانة حقوق الأفراد ، ولم تتركز قوائمه إلا فى الأزمنة الأخيرة ، بعد أطوار مختلفة ، وتنظيمات متنوعة ، وقوانين متعددة .

ومجلس الدولة فى فرنسا عبارة عن محاكم إدارية تضم عددا من المستشارين ، يعينون ويعزلون بمرسوم من رئيس الجمهورية ، ومن مستشارين بحكم وظائفهم ، وهم رؤساء المصالح ، ومديرو الإدارات ، ومن قضاة مساعدين ، إلى غير هؤلاء ، كما يتبع مجلس الدولة هذا مجالس محلية فى الأقاليم لها اختصاصات محددة ، حتى أصبح " مجلس الدولة " عبارة عن محاكم إدارية ، بها عدد كبير من الموظفين .

ونحن فى حالتنا الحاضرة فى غنى عن وجود هذا النظام فى بلادنا ؛ إذ هو يتطلب موظفين كثيرين فى القاهرة ، والمراكز الكبرى فى القطر المصرى ، ويتطلب بالتالى نفقات باهظة ، تزيد الميزانية أحمالا وأعباء . على أن هذا النظام نفسه لم يؤت ثمراته الطيبة فى فرنسا ، إلا بعد جهود شاقة وآماد بعيدة .

لهذا أرجو أن يكون نظامنا كنظام بلجيكا وانجلترا ، وأن نكل الأمر فى مراقبة حسن تطبيق القوانين الإدارية وغيرها إلى المحاكم . ففي بلجيكا تتولى المحاكم القضائية الاختصاصات التى يقوم بها القضاء الإدارى فى فرنسا ، وهو مجلس الدولة . وفى إنجلترا تتولى المحاكم القضائية تطبيق القوانين العامة والخاصة بما فيها الدستور نفسه .

ولا يتم هذا الاختصاص إلا بإلغاء ما نصت عليه المادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ، وتفويض المحاكم حق النظر فى الأعمال الإدارية ، وسماع شكوى

الموظفين في شؤون تعيينهم ، وترقيتهم ، وعزلهم ، إذا وقعت مخالفة للقوانين واللوائح ، وكذلك شكاوى الأفراد في أى شأن له مساس بالمصالح ، أو الحقوق المكتسبة ، أو مخالفة للدستور وقوانين البلاد . على أن يكون حق إلغاء الأوامر والقرارات الإدارية من اختصاص المحاكم الابتدائية ، ومحكمتى الاستئناف ، ثم محكمة النقض والإبرام . بهذا يمكننا أن نحقق الغاية المرجوة التي يؤديها "مجلس الدولة" . ولنا بحمد الله من محاكمتنا القضائية نظام قد استقر ، وحاز الثقة التامة بالمرانة ، والتجارب الطويلة . فما الذى يوجبنا إلى خلق نظام جديد كثير النفقات كمجلس الدولة ؟ وهو نظام مجلس إدارى متشعب باهظ التكاليف ، وإيراد الدولة في حالتها الحاضرة لا يسمح أن ندخل في مغامرة كهذه المغامرة ، تعود على البلاد بشر و بيل .

ليس الغرض أن نتباهى بإنشاء "مجلس الدولة" ، وإنما الغرض هو أن نضمن حقوق الأهلين والموظفين ، بنظام ثابت لا يكلفنا كثيرا ، ويؤدي إلى ما نرجوه دون أن نضيع الكثير من النفقات ، ودون أن نزع بكثير من الموظفين في غير جدوى . وليس الغرض أن يقال إننا قلدنا فرنسا ، فإن النظم البلجيكية والانجليزية في هذا الباب لم تكن أقل نفعاً من مجلس الدولة في فرنسا ، ولم تكن الإدارة الفرنسية في وقت من الأوقات — على ما نعتقد — بأكثر دقة ونظاماً من الإدارة البلجيكية أو الانجليزية .

وإذا ظننت أن قابلية قضاة محاكمتنا الابتدائية للعزل تحول دون اطمئنانك الى العدل في هذه القضايا الإدارية على الحكومة ، فاعلم أن جميع مستشارى مجلس الدولة بفرنسا قابلون أيضاً للعزل ، وأن القضايا ستكون عندنا موضع بحث محاكم الاستئناف والنقض ، ومستشاروها غير قابلين للعزل . وقد اتت التجارب ، والحمد لله ، بما يجعلنا نطمئن إلى قضائنا اطمئنانا كثيرا . وكان يمكنك أن ترجو قيام مجلس الدولة في بلادنا لوقام بخاطرك لحظة إمكان اختيار قضاة لهذا المجلس — بواسطة الإدارة — تبتذ مكاتهم ما عليه قضاة محاكمتنا من كفاية واستقلال .

لهذا لأرى أى مسوغ نلحق ما يسمى بمجلس الدولة مع ما يتبعه من طائفة من المستشارين والنواب، وجيش من الموظفين والمستخدمين، ومن نفقات الأماكن المتعددة في جهات القطر بلا ضرورة . وأمامنا من الواجبات الملحة لرفع مستوى المعيشة، وتنظيم حالتنا الاجتماعية والدفاعية شيء كثير .

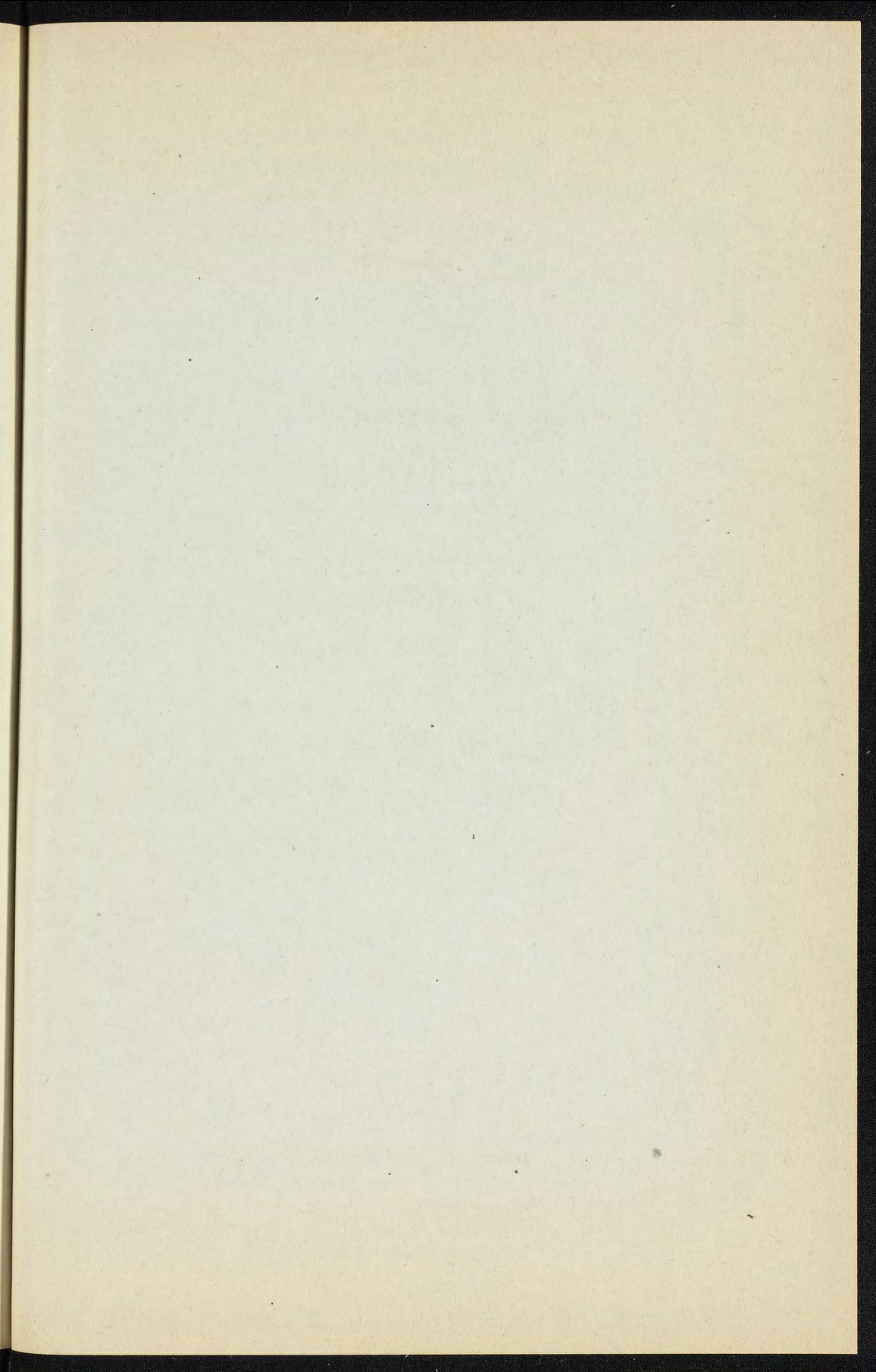
وعلى هذا وجب أن يكون التنظيم في هذا الباب بالاكْتفاء بأقلام قضايا الحكومة، وبمجالسها الاستشارية في تحضير مشاريع القوانين، وإبداء الرأى فيما يعرض عليها من مشورات . أما حق الفصل في التعويضات وحق إلغاء الأوامر المخالفة للقوانين واللوائح والدستور، فيجب أن يكون ذلك من اختصاص المحاكم بعد إلغاء قيود المادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية . ويحسن تخصيص دائرة في كل محكمة ابتدائية لهذه المنازعات الإدارية، كما خصصنا للأموال المستعجلة قاضيا في القاهرة، وآخر في الاسكندرية، ثم ينظر بعد ذلك في إضافة دائرة أخرى، أو أكثر في جهة، أو جهات معينة في القطر، سعا للتطور الطبيعي، وحاجة العمل . وهذا كله لا يحتاج إلا إلى تنظيم بسيط، ونفقات محتملة .

أما العمل على تقليد فرنسا لمجرد التقليد، فهو مما ياباه العقل، ويضر بمصلحة البلاد . ولم يثبت للملا كما قلنا أن الإدارة الفرنسية كانت - بفضل مجلس الدولة - المثل الأعلى بين إدارات العالم في النظام، والعدل .

الباب الرابع

التعليم

الناحية الجسمية — الناحية الخلقية — الناحية العقلية



الباب الرابع

التعليم

يروى عن إسمارك أنه عند ما سئل عن سبب انتصارات دولته في سنة ١٨٧٠ على فرنسا أجاب : إن الفضل في ذلك للمدرسة .

وإذا سئل الناس جميعا في أوقاتنا الحاضرة عن قوة أية أمة من الأمم ، سواء في الصناعة أو التجارة أو الزراعة أو الاختراعات جميعا ، وعن أهم سبب في استقلال كل أمة ، وتبوءها منزلة سامية لما تردد واحد ممن يفقهون ويدركون الأمور على حقيقتها في أن يقول : إن السبب في ذلك كله راجع إلى المدرسة .

فالمدرسة هي التي ترفع الأمة ، وهي التي تصونها وتقويها ، وهي التي تخلق فيها أسباب الرفعة والعظمة ، وهي التي توجد في الشعب تلك الشعلة المقدسة ، التي نسميها الكرامة الوطنية ، والكرامة الشخصية . المدرسة هي التي ترفع الشعب ماديا وأدبيا . هي التي تصقل عقله ، وتقوى جسمه ، وتمذب خلقه ، وترفعه إلى أعلى الدرجات .

والمدرسة الأولى هي البيت ، وبعبارة أخرى هي الأم — وأسميها بحق "المعلم الأول" ؛ فهي التي تغذي طفلها بلبان التربية الصحيحة ، وتروضه إلى أن يصير يافعا ، ثم يتدرج في البيئة المدرسية ، وهي المرحلة الثانية في التعليم .

وهناك مدرسة ثالثة ، هي مدرسة الكون ، تحتضن الشاب بعد أن يحصل على شهادته المدرسية وتغذيه بالتجارب . تدفعه تعاليمه الأولى إلى الاستزادة من علوم الكون ، فينمو علمه ، وتوسع تجاربه ، وينصقل منطقته ؛ وهكذا يسير في الاستزادة من العلم والمعرفة والتجارب إلى أن يصبح رجلا حتى يموت . وهذا كله مصداق

لقوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ . ولقول النبي الكريم : « اطلبوا العلم من المهد الى الخلد » . ولقوله عليه السلام : ” من أراد الدنيا فعليه بالعلم ، ومن أراد الآخرة فعليه بالعلم ، ومن أرادهما معا فعليه بالعلم “ .

وإذا نظرنا إلى نوع المدرسة بوجه عام في مراحلها الثلاث : البيت ، والمعاهد التعليمية ، وتجارب الكون — إذا نظرنا إلى هذه الأنواع الثلاثة وجدنا أقواها أثرا ، وأعمها نفعا المدرسة الوسطى ، وهي معاهد العلم ، سواء أكانت هذه المعاهد في يد الحكومة أم في يد هيئات شعبية ، أم في يد الأفراد . ذلك لأن المدارس هي التي تكوّن الأم نفسها ، بتعليمها الصحيح وتهذيبها السليم ، فتهيئها لأن تكون المعلم الأول ، تضع في الطفل أول بذور المعرفة ، وتبث فيه روح الكرامة الشخصية والقومية . كما أن هذه المدارس هي التي تهيب الرجل بعد أن ينال شهادته إلى أن يصبح عضوا نافعا ، تدفعه تعاليمها الى الاستزادة من العلم والتجارب ، فيكون أهلا لخدمة بلاده ، وتحقيق ما تصبو إليه من رفعة ومجد .

هناك إذن في معاهد التعليم الأساس الصالح لتكوين الطبقة الأولى من المعلمين والمعلمات ، وهم الآباء والأمهات ، ثم لتكوين أولئك الرجال العاملين ، الذين يقومون بخدمة بلادهم وحياتها ، على أقوم سبيل .

فمسئولية المدارس ، أو معاهد العلم مسئولية خطيرة ، يجب علينا أن نحيطها بعناية كبيرة ، وأن نفكر في أن تكون المثل الصالح ، والمنبع الطاهر ، لخلاق الأجيال كلها . وإن أمة فسدت وسائل التعليم فيها أو انعدمت ، لى أمة مقضى عليها بالفناء . فلا صناعة في أمة جاهلة ، ولا تجارة في أمة جاهلة ، ولا زراعة في أمة جاهلة ، ولا آداب في أمة جاهلة ، ولا اختراعات في أمة جاهلة ، ولا ثروة لأمة جاهلة ، ولا استقلال لأمة جاهلة ، ولا كرامة لأمة جاهلة .

يجب أن يعرف الناس جميعا أن الحرية الأمم ، وكرامتها ، وثروتها ، ومناعتها ، واستقلالها أسبابا مقررة ، ووسائل معروفة ، فلا يجدى صياح ، ولا مجزء آمال . ولطالما قلت

إن استقلال الأمم وحريتها جدارة واستحقاق، قبل أن يكونا حقا طبيعيا ؛ فإن الحق مرتبط بالقوة ، ويأنف الحق أن يأتي لمن لا يستحقه ، ولا يستحقه إلا القوى : القوى في العلم ، القوى في الخلق ، القوى في البدن . تلك هي العوامل الثلاثة التي بها تنهض الأمم ، وتنال حقوقها كاملة ؛ وبغيرها لا يكون لأمة مستخرجة ، وشعب مترهل نصيب في الحياة ، وإن شئت لا يكون له نصيب في حرية واستقلال . والتاريخ شاهد عدل على ما أقول .



إذا تقرر هذا فماذا يجب أن تكون عليه المدرسة ، وأن يكون عليه التعليم ؟
سار التعليم بين الأمم في أدوار ثلاثة :

الدور الأول — ما قامت به الحكومات المستبدة ، مستقلة كانت أو غير مستقلة ، من جعل التعليم وسيلة لإنحراج موظفين آليين ، واجبههم تنفيذ ما أرادته الحكومة من أعمال إدارية ، وصيانة سلطتها في الشعب ، واتجهت المناهج الى تحقيق هذه الغاية ، فكانت المعلومات التي تعطى آلية جافة ، لا رابطة بينها وبين الكرامة الشخصية ، أو الاستقلال الشخصي .

وهناك دور ثان أرقى نوعا من هذا الدور الأول ، وهو أن يكون للطالب حظ من الاستقلال في التفكير ، ومن التوسع في العلم قدر الطاقة ، حتى يتسنى له فيما بعد أن يكافح في الحياة لنيل رزقه في هذا الكفاح العالمي ، ولو كان بعيدا عن وظائف الحكومة .

أما الدور الثالث ، وهو آخر ما وصلت إليه فنون التربية الحديثة ، فهو نشر التعليم القومي ، وتهيئة الطالب لأن يكون مواطنا نافعا ، متضامنا مع أمته فيما ترنو إليه من عز ورفعة ، وأن يعتبر نفسه لقومه قبل أن يكون لشخصه ، وأن يكون فوق كونه مواطنا كريما ، رجلا قادرا على أن ينهض بقومه نهوضا كريما ، في مدارج الرقي الإنساني .

وبعبارة أخرى كان الدور الأول إيجاد أدوات للحكومة تنفذ بها مشاريعها ولو على حساب الشعب. والدور الثاني تعليم الشخص، وتمكينه من حريته الفردية، للحصول على رزقه الشخصي من أية ناحية كانت، دون تضامن مع الجماعة التي يعيش بين ظهرانيها، حاكين ومحكومين. والدور الثالث هو كمال شخصية الرجل، واتصاله بقومه اتصالا وثيقا، متضامنا معه في خيريه وشره، على أن يكون جزءا من شعبه، قبل أن يكون لنفسه وأسرته.

فهل تعليمنا المدرسى الحاضر يهيئ لتحقيق هذه الغاية النبيلة، بعد أن أصبحنا مستقلين، وبعد أن أعلن دستورنا أن الأمة مصدر السلطات ؟ .

إنى أعتقد أن مدارسنا لا يزال فيها أثر ظاهر من آثار الدور الأول، ذلك الذى كان ينادى به اللورد كرومر فى تقاريره من أن واجب المدارس هو إخراج موظفين للحكومة. وإذا كنا قد دخلنا فى المرحلة الثانية فإن تحريجى مدارسنا لا يزالون يتجهون إلى وظائف الحكومة، ولا يحدون من وسائل الكفاح ما يدفعهم إلى كسب العيش، من طريق العمل الحر.

إذن نحن متأخرون، ووجب علينا أن نهض نهوضا إجماعيا شاملا فيما يحى هذه الأمة ويرفعها إلى الدرجات التى يصبو إليها كل مواطن كريم، وكل غيور يتحرق ألما من حاجة هذه الأمة الكريمة إلى أن تكون فى مصاف الأمم الناهضة القوية.

لا أنكر أن وزارة المعارف عندنا قد بذلت جهودا كثيرة، وتوعدت برامجها فى فترات متعددة، كما أنى أتوقع أن تكون وزارة المعارف قد اطلمت على برامج التعليم فى البلاد الأخرى، وسعت فى تطبيق ما يلائم حالنا وقدرتنا المالية. ولكنى إزاء ذلك لا يمكننى أن أنسى هذا التبلبل فى وضع البرامج، وكثير منها ارتجالى لا يوافق العقلية المصرية، ولا الحاجات المصرية. وإن القلب ليتفطر عند ما أرى أمة كأمة اليابان بعد أن كانت منعزلة عن التمدن الحديث، والحضارة العالمية، محتبسة فى رقعتها

النائية، نهضت نهضتها في القرن الماضي، فبهرت العالم كله، وشادت مصانعها الحبارة، وأقامت تجارتها الواسعة، التي زاحمت بها أقوى أمم الأرض وأغناها، ونشرت العلم بين طبقات الأمة، علما مزجته بروح الأمة وتماليدها واستعدادها، حتى صارت مضرب الأمثال. كما لا ننسى ما قامت به تركيا في القرن الحاضر، وهي أقل ثروة من مصر، فشقت طريقها في سبيل العلم والتعليم، وسعت في نحو الأمية من بلادها. وهما في الآن في فترة قصيرة من الزمن بعثت نفسها بعثا جديدا، وأصبحت تلك الأمة القوية الناهضة، التي يسعى غيرها في طلب ودها، لما لها من كرامة وقوة ووجود.

لا بد أن تكون حكوماتنا المتعددة قد بحثت في أسباب نهوض مثل هاتين الأمتين، ولا يمكن أن أفكر أن فاتها هذا الواجب بعد أن رأيت بنفسى أن سلطنة "حيدر أباد الدكن" بالهند لم تتوان في إيفاد بعثة من كبار رجال التعليم إلى بلاد اليابان للبحث في طرائق تعليمها، ورجعت هذه البعثة مزودة بتقرير يضاف عن حالة التعليم في اليابان، وكيف أن هذه البلاد قد اقتسبت من النظم الأجنبية ما ساعدها على خلق أجيال جديدة فنية، جمعت بين العلم والخلق والوطنية ما لا مزيد بعده لمستريد.

دعنا من هذا كله، وسائل نفسك بعد ذلك: ما الذي تطلبه مصر في أمور التعليم؟ إن الذي تطلبه— ولا يصح أن يكون موضع نقاش بعد الذي نسمعه عن حالة التعليم في غير مصر— هو ما أجمع عليه رجال الأمم الأخرى، وأولو الأمر فيها، وهو أن يكون التعليم قائما على أسس ثلاثة: قوة الجسم، وقوة الخلق، وقوة العقل.

تلك هي الأسس الثلاثة التي لا معدى عنها؛ وهي؛ كما يقول المناطقة، جامعة مانعة.

نستأوا الأمة على أن تكون صحيحة الجسم، قوية الخلق، كاملة العقل من طريق المعرفة النظرية، والمعرفة العملية، نصل بها إلى طريق النجاح والتقدم.

و يترتب على ذلك أن تكون الرياضة البدنية في المدارس في منزلة لا تقل عن منزلة العلم والفن، وأن تكون تقوية الخلق في منزلة لا تقل عن منزلة العلم والفن .
وليعلم أولو الأمر فينا أن تقوية فرع من هذه الفروع على حساب فرع آخر يؤدى إلى نتيجة من التعليم عرجاء، لا فائدة فيها ولا غناء .

الرجل المكافح في هذه الحياة، والمواطن في هذا البلد، يجب أن يكون صحيح الجسم، سامى الخلق، كامل المعرفة . ولا أخفى عليك أن بعض الأمم التي سارت على هذا النهج قد أوجدت في شعبها الاعتماد على النفس، وروح النشاط والاقدام، والصبر على الشدائد، وحفظ الكرامة، والتمسك بأهداب الحرية، والتضامن القومى، فسارت في مضمار الحضارة والمدنية شوطا بعيدا، وساهم كل فرد من أفرادها ذكورا وإناثا في بناء هذا المجد القومى، الذى صاغوه وصانوه، بما كسبوا من طرائق العلم والتربية والتهذيب .

أولا — في الناحية الجسمية

ما الذى نراه في مدارسنا من الناحية الجسمية ؟

نرى بعض ألعاب وقية لبعض التلاميذ، وبعض مظاهرات في حفلات رسمية . فنحن على ما يظهر مغرمون بالاستعراض والمهرجانات، دون العناية بما هو نافع مفيد . إن الرياضة البدنية في مدارسنا هزيلة مهجورة، مع العلم بأن لها فوائد جمة؛ فهي تقوى الجسم، وتهدي الطبع، وتخلق في الشباب خصلة الاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية، وروح المغامرة والمثابرة، والإقدام، والشجاعة المقرونة بالالتزان والحياء، والتباعد عن المهلكات كالخمر والميسر وإضاعة الوقت سدى . والرياضة تصون صاحبها من الأمراض، وتوجد المناعة في جسمه ضد العدوى . ولهذا كان لا بد لنا من نشر الرياضة البدنية، حتى يصبح الشعب كله

رياضيا، ويكون هذا العلم — أو الفن إن شئت — فرعا أساسيا من أنواع التعليم، لا يقل شأنه عن سائر ضروب العلوم والفنون .

نريد رياضة بدنية عامة لجميع شبان المدارس وأطفالها، باعتبارها علما أساسيا، يختار لكل شاب ما هو أهل له من أنواع الرياضة. ومتى شبت الطبقات المتنوعة من شباب هذه الأمة على تذوق الرياضة البدنية وتعشقها، وجعلها جزءا أساسيا من حياتها العامة والخاصة، قويت صحة الأمة، وارتفعت أخلاقها، وهيأتها من هذه الشبيبة كتلة صالحة للدفاع القومي، مزودة بأوفي نصيب من تعاليم الرياضة العلمية، بحيث لا يبعد الشاب — وقد دخل الجندية — فرقا بين حياته الرياضية، وحياته العسكرية، بل ربما أمكن تقصير مدة الجندية — وهو الأصح — لأولئك الشبان الذين مارسوا الرياضة في المدارس .

وإذا عممنا الرياضة البدنية تعميمًا إجباريا، فليس معنى ذلك أن نكتفى من التلاميذ برياضة عادية، بل يجب أن ندرج بها في المدارس، حتى تصل إلى تدريس التعاليم العسكرية القاسية في المدارس العالية .

نحن في زمن لا يصح فيه أن يكون الجيش جزءا مغايرا لكافة الأمة، بل يجب أن يكون الجيش في هذا الزمن فرعا من أمة رياضية قوية، عسكرية . ذلك لأن الحروب، كما قلنا فيما سبق، لم تعد في هذه الأيام حروب جيوش أمام جيوش، ولكنها أصبحت حروب شعوب أمام شعوب . فإذا لم يصل الشعب كله إلى درجة من الرياضة البدنية، والفنون العسكرية، تسمح له بالدفاع عن مكانه بكافة أنواع الدفاع الوقائية وغيرها، وشطرتنا الأمة شطرين : أحدهما جندي، والآخر لا يعرف من أحوال الجندية شيئا، فقد قضينا على هذه الأمة بالويل والخسران .

ها هي ذى الحروب قائمة أمام أعيننا . ولن تقف الحروب مادام الإنسان على هذه الأرض . وليس في هذا العالم حق إلا إذا صانته القوة . فهل لنا أن نرجو

أن نشئ أمتنا وهذا الشعب الكريم، الذي يصبو الى الحرية والاستقلال، تنشئة تجعله
بأمن من غوائل المفاجآت والفتك والعدوان، وقد رأينا أن صيانة البلد لابتد لها
من مساهمة أفراد الشعب — فتيان وفتيات — في الذود عن حياضها، والدفاع
عن كرامتها وحرمتها .

إني إذ أتكلم عن هذا المنهج، منهاج الرياضة البدنية والفنون العسكرية،
لا أراني في حاجة الى تفصيل، فإن التفصيل مرجعه أهل الفن، والإخصائيون .
إنما هو منهاج توجيهي، وجب تنفيذه على هذا النحو، وهو الذي تطلبه أمة
تريد الحياة .

وإن أردت بعض التفصيل فقد كان هناك مشروع في وزارة المعارف قد
سعيت في تحقيقه وقت أن كنت وزيرا لها، ولم تسعفه الظروف اللاحقة بتنفيذه .
ذلك هو إيجاد أندية رياضية متعددة، في مدينة القاهرة، والاسكندرية، والمدن
الأخرى، على أن يكون لكل مدرستين ثانويتين مثلا ناد شامل يلجأ اليه الطالب،
تتوافر فيه فنون السباحة، وأنواع الرياضة المختلفة، ككرة القدم، والتنس، والأسلحة
البيضاء، وغير ذلك من ألوان التسلية البريئة، كما يلجأ اليه الطالب بعد خروجه من
المدرسة للذكرة، والمطالعة، ويجد فيه ملجأ محتضنه، بدل هذه البيئات الموبوءة،
من أماكن اللهو، والعبث، والمجون .

فاذا أمكننا تنفيذ مشروع كهذا، أو ما يشابهه، أو ما هو أفضل منه، تحت
مراقبة إدارات المدارس والجامعة، ووزارة المعارف، وإيجاد الألفة الصحيحة بين
التلاميذ ومدرسيهم، أمكننا أن نرفع المستوى الجثماني، والخلقي، والعلمي بين
التلاميذ، وأمكننا أن نصون التلاميذ والطلبة من تلك الحال المريرة التي يثنون
تحت أنقالها، وأن نوجد لهم حياة جدية يفدون فيها عقولهم، ووجدانهم،
ونشاطهم، وشبابهم لخير الأمة والوطن .

وكان يمكن أيضا أن تجرى المسابقات الرياضية المتكررة بين هذه الأندية المتعددة في أنواع الرياضات المختلفة ، وأن تعطى الجوائز تشجيعا للتفوقين من التلاميذ، عوضا عما نراه الآن من أعمال تسمى رياضية ، وهى على ما نرى من ضعف وهزال ، وليس فيها من الأعمال العسكرية شيء .

هذا هو الذى أخذت به الأمم الناهضة ، وهذا هو الذى تحرص عليه وتسعى فى إتقانه ، للوصول به إلى درجة الكمال . وقل لى بربك ما هو عدد الرياضيين الآن بين التلاميذ والطلاب ، أولئك الذين يصح أن يطلق عليهم هذا الاسم ؟ . كم عدد המתازين فى السباحة من الآلاف المؤلفة من التلاميذ ؟ . وكم عدد המתازين فى كرة القدم والتنس ؟ . وكذلك فى لعبة " الشيش " والسيف ، والمصارعة ، والملاكمة ، وضرب النار ؟ . كم عدد המתازين من هؤلاء ؟ وكم عدد الضعفاء والمرضى منهم ؟ حتى يصح أن نوازن بينهم وبين غيرهم من الأمم الأخرى .
إنى أخشى أن يكون الجواب قاتما أسود ! .

ثانياً — فى الناحية الخلقية

دلت حوادث التاريخ دلالة واضحة على أن الأمم لا تقوم بعلمها الآلى الجاف ، وإنما تقوم بروحها ، وتعيش بحيويتها وبتضحياتها ، وبرغبتها فى البقاء حرة كريمة . ولا تموت أمة أرادت الحياة ، وعملت لها . نعم قد تمتاز عليها عصور شدة وفقر ، وانحطاط سياسى ، ولكنها إذا ارتفعت خلقيا ترنو دائماً إلى النهوض من كبوتها ، وإعادة مجدها ، وتسعى الى اقتناص هذا المجد ، مهما طال أمد السعى ، ومهما قامت أمامها الصعوبات والتضحيات .

وقد لوحظ فى بعض الأمم التى قصرت همها على العلم الآلى فقدان الهمة والنشاط ، والمغامرة والإباء . ولا تحصل أمة على هذه الصفات الحيوية إلا اذا جعلت من عناصر التعليم الأساسية تكوين خلقها وصيانة مجدها ، وأهليتها للقيام

بنصيبها في الهيئة الاجتماعية، وتقوية عنصرها تقوية جسمية، حتى تفوز بمكانتها
باجتماع عناصر التعليم الثلاثة .

ألم تركيب وصلت أمة اليونان القديمة إلى هذا المجد المؤنث؟، وكيف وصلت
أمة الرومان القديمة إلى سطوتها وعظمتها، وانتشار ممالكها في بقاع الأرض؟ . ان
هاتين الأمتين وغيرهما لم تصل إلى ما وصلت إليه من عز ومجد وسؤدد إلا بتوافر
أسباب الحياة لديها من رياضة وعلم وخلق . ولم يدع الانجليز كما لم يدع الألمان
أنفسهم بلسان زعيمهم "هتلر" في كتاب "كفاحي": أن أمهم أرقى الأمم ذكاء وفتنة،
وإنما قامت مفاخرتهم على أن عنصرهم قد امتاز بشيء واحد هو أن الفرد منهم
يعتقد أنه جزء من مجموع أمته، وأنه يعمل مثابرا للمجموع، وأن ليس فيه تلك الأثرة
والأنانية، اللتان كانتا سببا في انحطاط بعض الأمم الأخرى، وأنه يعتقد كما قال
"هتلر" وغيره: إن الانسان يبدأ في هذا الوجود بالدفاع عن نفسه، ثم يتسع هذا
الدفاع إلى أن يدافع عن زوجه وبنيه، وبعبارة أخرى عن عشه الذي درج فيه،
ثم اتسع هذا الدفاع عن النفس بطريق التضامن عند ما تكوّنت القبيلة، فكل
شخص من هذه القبيلة يعتبر نفسه جزءا منها عاملا فيها، متضامنا معها في الخير
والشر. ولما اتسعت القبيلة وأصبحت وطنا، لم تتغير حالة الانسان في الدفاع
عن وطنه، متضامنا معه باعتباره جزءا منه ومن عائلته، ومن قبيلته الكبرى التي
أصبحت وطنا لهذا المواطن .

تلك فكرة صحيحة لمن يريد الدفاع عن بلده، فالوطن ليس شيئا سوى الأسرة
الكبرى . ولم يخلق الشخص إذن ليكون أنانيا يدافع عن نفسه لفائدة نفسه،
ويسمى إلى خير ذاته دون خير أمته، بل الشخص في هذا الوجود جزء من كل
لا تنفصم عراه، إذا شكاه منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالمهر والحمي .

تلك هي النظرية السليمة التي يجب أن ترسخ في أذهان الناس . ونحن كمسلمين
قد اتسع تفكيرنا إلى تضامننا مع من شاركونا في الدين « إنما المؤمنون إخوة »

كما اتسع تفكير كثير من الحكماء ورجال الأخلاق الى اعتبار الانسان جزءا من الانسانية جمعاء ، يسعى إلى تحقيق الخير لها ، ومساهمتها آمالها وآلامها .

ونحن إذا نظرنا إلى الواقع المأموس ، قلنا : إنه لا يرجى لأمة فلاح ما لم يعتقد أفرادها أنهم خلقوا متضامين متكافئين للدفاع عن وطنهم ، وأن المواطن جزء من المجموع ، وأن هذا المجموع لا يرقى ولا يحافظ على كيانه ما لم يحقق لأفراد الشعب تلك النظريات الأساسية الثلاث ، التي نكرر المناداة بها ، وهي تقوية الشعب من الوجهة البدنية ، والوجهة الخلقية ، والوجهة العقلية .



وعلى هذا فما الذي قامت به وزارات المعارف المختلفة في بلادنا في أمر هذه الناحية الخلقية ؟ .

إنا نرى أيضا برامج متعددة ، تتغير بتغير الوزراء ، يهدم كل منهم ما بناه غيره ، ولم تستقر إلى الآن على حال ، يحسن الاطمئنان إليها ، والركون إلى قواعدها الأساسية ، ولو إلى زمن .

خذ لذلك مثلا في مناهج دراساتنا ، ترى أننا مازلنا على حالنا الأولى لم نبتعد عنها كثيرا . فهل قامت وزارة المعارف في علم التاريخ مثلا بأن صبغته صبغة وطنية قومية صحيحة ، فجعلت مثلا لتاريخ مصر القديم والحديث المكان الأول في تاريخ العالم ؟ وهل قامت وزارة المعارف بابرازه صورة تمثل مجد المصريين ، ومجد أبطال العرب والاسلام ؟ ، بطريقة يعتر بها العربي والمسلم ، ويحس في نفسه وشعوره وتفكيره بأنه من سلالة تلك الأمة العريقة التي كان يهرب جانبها ، والتي شادت لها مكانا عليا في ميادين القوة ، والعظمة ، والثقافة ، وسمو الخلق .

قد دل تاريخنا القديم على تفاني أسلافنا في رفعة أوطانهم ، واعتبار فنائهم في خدمة أوطانهم حياة للمجموع . فهؤلاء الذين كانوا لا يهابون الموت هم أولئك

الذين أوجدوا لهم وللخلف من بعدهم هذه الحياة، وهذا المجد الذي نعتر به،
ونباهى الأجيال بتراته .

يلوح لى أن الطالب المصرى يعلم من تاريخ البلاد الغربية أكثر مما يعلم من
تاريخ بلاده ، كما يعلم فى التاريخ أسماء ملوك ووقائع وتواريخ لا فائدة منها ولا غناء .
والواجب فى أمر تدريس التاريخ أن نستخلص منه العبر والعظات ، وأن يكون لنا
نبراسا نهتدى بهديه ، لا أن نكتفى بذكر الوقائع الصامتة الصماء . فما الذى يهيم الطالب
أن يعرف اسم ملك ، أو حالة الغالب والمغلوب فى واقعة من وقائع التاريخ ؟ وليس
التاريخ إلا عبرا وعظات ، نستخلص بها النتائج من حالات الانسانية السابقة ، فنصل
بها إلى دروس أخلاقية ووطنية ، يجب أن تكون نبراسا لنا فى أعمالنا كمواطنين ،
وإذا انعدم هذا الأثر من التاريخ فقد انعدمت الفائدة كلها منه .

وهل يليق فى دروس الجغرافية أن يعلم الطالب عن غير مصر من الأقطار أكثر
مما يعلم عن مصر والسودان وبلاد العرب ؟ ! نعم إن لوزارة المعارف فضلا
فى سياحة بعض الطلاب إلى البلاد العربية والأوربية ، وإلى بعض المناطق فى مصر .
ولكن هل يكفى هذا المشروع الضئيل ؟ . ألم يكن الأجدر بوزارة المعارف أن تكثُر
من زيارة عدد كبير من الطلاب للأماكن التاريخية فى مصر حتى يكون التلاميذ على
علم تام بحالة بلادهم وبسالف مجدها وعظمتها ؟ ! أليس من المفيد أن نشجع نظام
الكشافة والرواد ؟ وأن يكون هذا النظام واسعا والطريقة نافعة مجدية ، وأن ترتفع بتلك
البعوث العلمية فى الخارج حتى تكون جدرة بتمثيل مصر الفتية ، وأن نحكم الرقابة على
من نوفردهم ، حتى لا نكون أمثلة بين الأمم الأوربية الراقية . فقد وصل إلى علم
كثير منا أن بعض هؤلاء الطلاب حاد عن جادة الحق والصواب ، فتركوا جانب
العلم والاستفادة ، وولجوا أبواب الخمر والميسر ، ومباعة العبث والمجون ، فكانوا عنوانا
سيئا لأمتهم ، التى كانت ترجو منهم الخير والعون .



ومن النواحي الأخلاقية التعليم القومي، وحب الوطن، وتقوية الإرادة، وحض الشبان على تحمل المسؤولية، والاعتراف بالخطأ. فإذا اجتمعت لدى الشبان وسائل تعليمهم الأخلاق، وكان المدرسون قدوة حسنة لهم، وصلنا إلى ما نبتغيه من تهيئة شباب ناجح، قادر على أن يسدى إلى هذه البلاد خدمة كبرى، ويهيئ لها مستقبلا سعيدا، جديرا بأمة تريد أن تحيا حياة طيبة .

ومن النواحي الأخلاقية أيضا ضرورة إحاطة الطلبة بسياج من الرقابة الأبوية الرشيدة داخل المعهد وخارجه، حتى نكوّن من هذه العجينة البريئة رجلا للمستقبل، يصبح مواطنا كريما، تنفّس في نفسه المروءة والإباء والقوة، ويمثل الفضيلة في أقوى مظاهرها وأجملها، ويخلق فيه عقيدة راسخة بأنه من أولئك الأماجد الأبطال، لا ينقصه إلا أن يقتفى آثارهم، ويعمل على هدى ذكراهم .

هل عملنا كما يعمل غيرنا في إيجاد تلك الصلة الرحيمة بين المعلم والطالب ؟ .
هل عملنا على إقناع الطلبة بالاعتكاف على الاعتراف من مناهل العلم والفضيلة، أملا في أن يكونوا المواطنين سندنا وملاذا؟ . هل سعينا في أن نوجد مثلا في القاهرة مدينة للطلبة يؤمها طلاب العلم؟، حتى تكون هذه المدينة مسكنا لهم قليل النفقات، كامل العدة من الوجهة الصحية، ومن الوجهة الأخلاقية، يعيشون في ظلها عيشة راضية، وينعمون بإرشاد أساتذتهم ورعايتهم .

تلك أمثلة قليلة مما نحن في حاجة إليه . ويحزننا أنا تركنا الأمر فوضى بين الطلاب، كلّ يعيش بطريق المصادفة . فلا غرابة إذا رأينا الضالين منهم — وهم كثيرون — يؤمون دور اللهو واللعب، التي لا تليق بطلبة العلم، والتي تقطع جزءا كبيرا من أوقاتهم، وصحتهم، وسمعتهم . فإذا لم نحفظ بهذه الكنوز، وتلك الأبدان، ونهبنا إلى المنزلة السامية، التي يجب أن يرقى إليها الشعب، فاننا نكون قد أضعنا وقتنا ثميننا،

وأموالا طائلة على غير هدى . وتلك فوضى لا يصح للقائمين بالأمر فينا أن يتركوها تمتد وتنتشر؛ فهي أمراض فتاكة معدية ، يسأل عنها أطباء النفس ، وهم القائمون بأمر التعليم والتربية في هذا البلد .



تحافظ الأمم التي تريد الحياة والعظمة على تلك النفوس الصغيرة البريئة ، وتصونها من الوجهة الصحية ، والخلقية ، والعقلية .

تراقب حكومة اليابان مثلا أبناءها الذين ترسلهم إلى الخارج مراقبة دقيقة . فلست ترى بين هؤلاء الطلاب من يؤم دور اللهو والفجور ، بل يعكف كل منهم على درسه ، بوازع من نفسه ، أو في حراسة الرقباء الذين ينظرون الى أعماله بعين فاحصة دقيقة ، فاذا وجدوا فيها ما يخذش كرامة العلم والتحصيل ، أو سمعة بلادهم بادروا بإرجاعه ، حتى لا يبقئ منهم في تلك البلاد الا من يكون مشلا صالحا لنفسه ووطنه .

لا فائدة من علم بلا أخلاق . ولا فائدة من علم بلا قوة بدنية صحيحة ، تظهر بلادنا بمظهر الحياة والعظمة ، وتهيئها إلى استدراك ما فات . فاننا نسير ببطء رغم تأخرنا ، والعالم يحمرى بخطا واسعة رغم تقدمه . ولا يمكن أن نستدرك ما فقدنا إلا بالجد والعمل المتواصل ، حتى لا يعز الدواء ، بعد أن يتأصل الداء .

كل منا يرى كثيرين ، أو يسمع عن كثيرين بلغوا في العلم غايته ، ولكن هزالهم الجسمي حال دون أن يقوموا بعمل نافع . والأمم محتاجة إلى النشاط ، والهمة ، والاقدام قبل أن تحتاج الى العلم ؛ فقد يكون من هؤلاء النفع العظيم لابتداء مشورة في أمور علمية أو فنية أو سياسية ، ولكنهم عاجزون عن أن ينفذوا في الادارة والسياسة العملية ما يبتغون ، كما أن كثيرين قد تشربوا العلم ، ولم يتذوقوا معنى الفضيلة ، فكانوا على البلاد وبالا ، وكان علمهم عونا لهم على الإيغال في الشر والأذى .

من هذا كله نرى أن صحة الأمم وقوة خلقها عنصران مساويان على الأقل عنصر التعليم . ووجب على القائم بأمر التعليم أن يجعل مكاتهما في المدارس كمكانة العلم نفسه .

إن هناك ضرورة قصوى في أن يكون للعلم غاية من الأخلاق والتربية والتهذيب ، وأن تنبج هذه الغاية إلى رفع مستوى الشباب ، وأن تتخلق فيهم عوامل الرجولة ، والحيوية والكرامة والعزة ، والنزوع إلى المثل العليا في هذه الحياة .

ولا أغالى إذا قلت : إن حرية الأمم منوطة قبل كل شيء بأخلاقها . فلا يظن ظان أن حرية الأمم منحة من السماء ؛ فإن السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة ، وإنما الحزبية والاستقلال هبة من الله ، جزاء وفاقا على ما تبذله الأمة من جهود وتضحيات ، تجعل الأمة جديرة بنعمة الحزبية ، ونعمة الكرامة والاستقلال .

أفهم أن للائيم آمالا شريفة . ولكن يجب أن يفهم الناس أن هناك فرقا بين الآمال ، وبين الوسائل الصحيحة لبلوغ هذه الآمال ، وأنه بغير هذه الوسائل الصحيحة والكفاح الدائب لا يرجى تحقيق لهذه الآمال .



إذا فهمت ما سبق علمت أن الذى تقصده من الأخلاق وتعليمها في المدارس أن يجمع الشاب بين الخلق الشخصى ، والخلق الوطنى ، وأن تسعى معاهد التعليم إلى رفع مستوى هذين النوعين الأساسيين من الخلق . فهل ترى وزارة المعارف عندنا في أمر الخلق الوطنى أن برامجهما قد عنيت عناية خاصة بالبحث بطريقة جدية — مثلا عند إلقاء دروس التاريخ (وأكرر ذلك مرة أخرى) — في شرح أسباب ارتفاع الأمم ونهوضها ، وقوتها وعظمتها ، وفي الأسباب التى أدت إلى انحلال الأمم وضعفها وانحطاطها ؟ . أعتقد أن هذا النوع من البحث يجب أن يكون أهم باب من أبواب التاريخ ، فلا يجدينا أن يعرف الشاب منا أن حاكما كسب واقعة حربية ، أو أنه ولى

الحكم في سنة كذا أو مات في سنة كذا، إنما الذي يجب علينا أن نوليه أهمية كبيرة هو ذلك العلم الذي يبقى له الأثر الخالد في نفوس الطلاب، هو فلسفة التاريخ. والغرض من التاريخ والغاية منه، هو معرفة الأسباب الحقيقية والعناصر الفعالة في ارتقاء الأمم، وفي أسباب قوتها وعظمتها، لتخذها مثلا يحتذى، ولمعرفة أسباب انحطاط الأمم وضياعها، حتى تكون هذه الأمثلة ماثلة أمام أعيننا، وفي أذهان الطلاب، ونجني من ذلك أطيب الثمرات. فان للتاريخ عظات ثابتة، وأمثلة حية، هي المقصودة من دراسة علم التاريخ. ويمكن للمعاهد العلمية أن تشجع التربية الوطنية بأمثلة بارزة في جميع العلوم والفنون، كما فعلت الأمم الأخرى من قبل.

وهل سعت دور معارفنا في أمر الخلق الشخصي، أن تعلم الشبان تعليما كافيا آداب السلوك، وآداب المعاملات، وقيمة الشرف الشخصي؟. إنى أعتقد أن هذه النواحي — مع أهميتها — لم تأخذ حظها من العناية. ولا يمكن أن ننكر أن ليس للابناء نظام ثابت يهيئ الشباب لتعلم آداب المحاوراة، وآداب المجتمعات، وآداب التعارف، وآداب الأكل، وآداب الملابس، وما إلى ذلك من أنواع الآداب المختلفة. إن في تاريخنا القديم والحديث، وفيما نشاهده حولنا من أساليب التربية الحديثة في الممالك الأجنبية، وفي العناية التي بذلت هناك لتربية الطفل إلى أن يكون رجلا بالمعنى الصحيح، لا أن يكون متعلما تعليما آليا — ينبوعا لا ينضب معينه لمن يريد أن يخدم بلاده خدمة صالحة، تؤتي ثمراتها الطيبة في تكوين أجيال صالحة. وإن في ديننا الحنيف، وعظاته الحقة، ورجاله الذين أقاموه على قلوبهم، وأكتفاهم وأرواحهم، وفي تلك الشعلة المقدسة التي دفعت آباءنا الأقدمين إلى حب الكرامة، والاستقلال والحزبية، والتضحية في سبيل المجموع، وحسن الذكرى، والجد والمثابرة — لآيات بينات. كل ذلك نرجو ألا يغيب عن أذهان المرين فينا، حتى يكونوا هذه العناصر الصحيحة. التي بها نقود شباننا إلى خدمة الدين، وخدمة الفضيلة، وخدمة الوطن.

ثالثاً - في الناحية العقلية

أقصد بالناحية العقلية ناحية التعليم ، وتميته على قواعد ثابتة . وأسائل كل منصف : هل للتعليم في بلادنا سياسة مستقرة ، نظامن إليها في تكوين الأجيال السليمة النافعة؟ إنى أصارح الجميع بأن ليس للتعليم في بلادنا إلى الآن سياسة ثابتة ، حتى بعد أن صارت البلاد حرة ، ذات استقلال في أمورها الداخلية ، بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وبعد معاهدة الصداقة والاستقلال ، التي صدرت في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ .

أقول ليس في بلادنا سياسة للتعليم مستقرة ، بعد أن نزع الانجليز أيديهم من السيطرة على التعليم . ولا أنكر أن للوزارات المتعاقبة جهوداً تشكر عليها في سبيل التعليم ؛ ولكنها لم تصل إلى محو تلك الطرق العقيمة محو تاماً .

إننا أحوج ما نكون إلى استقرار سياسة التعليم في بلادنا . وتلك أمنية يصبو إلى تحقيقها كل غيور على مستقبل هذا التعليم . وقد أعلن وزير المعارف في إحدى خطبه في سنة ١٩٤١ أنه يسعى في إيجاد وسيلة تمكنه من توجيه التعليم توجيهاً تطمئن إليه نفوس المواطنين .

وأول ما تجب العناية به في أمر استقرار مناهج التعليم الاعتماد على آراء كبار رجال العلم والتربية . ولهذا كان من أوجب الواجبات أن يكون لوزارة المعارف مجلس تعليم أعلى ، يتكون من فطاحل رجال التعليم والتربية ، سواء كان أعضاؤه قائمين بالتعليم فعلاً ، أو كان لهم قسط وافر سابق فيه .

ولقد ساعدتني الظروف فأعدت تكوين مجلس التعليم الأعلى منذ كنت وزيراً للمعارف سنة ١٩٣٦ ، ثم تراخت الجهود في أمر الحفاظ عليه أو تقويته حتى أتيحت الفرصة السانحة ، فعاد هذا المجلس بتكوين جديد ، وتوافرت في أعضائه عناصر الخبرة والكفاية والإخلاص . وتؤمل البلاد في هؤلاء الرجال خيراً وفلاحاً ، وأن يتجهوا للمناهج الصحيحة الثابتة ، بفضل تجاربهم وكفائاتهم ، وأن تكون متفقة مع

مقتضيات البيئة المصرية، والتقاليد المصرية، وقدرة البلاد على النهوض بالتعليم في جميع درجاته، نهوضا متصلا ثابتا قويا، يصحح أن نطمئن إليه في جيلنا الحاضر. وإذا كانت مهمة مجلس التعليم شاقة معقدة فإن للبلاد فيما أعلم غرضا واحدا، وغاية واحدة، هي التي يجب علينا جميعا أن نوجه إليها أنظار مجلس التعليم.

إننا نطلب من مجلس التعليم كما نطلب من الجامعة المصرية أن ترمى مناهجها إلى تحقيق ما سبق أن قلناه، وهو تهيئة الطالب لأن يكون صحيح الجسم، قوى الخلق، قوى العقل. نطلب من مجلس التعليم الأعلى ومن المجالس التي تهتم على التعليم في هذا البلد، أن تجعل للقوة الجسمانية، وللقوة الخلقية نصيبا من العناية لا يقل عن نصيب القوة العلمية.

نطلب أن يكون التعليم غير مقصور على أن يكون تعليما آليا، وإنما الذي نعرفه ويعرفه الناس كافة أن التعليم يجب أن يلقى على الطالب بوسيلة تجعله يفهم ما يفهم، لا أن يخزن في رأسه معلومات يؤول أمرها إلى التبخر فيما بعد. فالذي نطلبه من هذه الناحية هو أن تكون المعلومات التي تلقى إلى التلميذ وخاصة بعد سن الطفولة بحيث تناسب إدراكه وتلائم بيئته، وأن يكون مشوقا إليها، راغبا فيها، وبهذا تصبح المعلومات بعد سن الطفولة مزيجا من كيانه ومن نفسه، لا تنفك عنه ولا ينساها عجزد الفراغ من الامتحانات. فالتعليم الصحيح ليس حشو معلومات في أدمغة الطلاب، وإنما هو تهيئة الفكر لأن يتقبل هذه المعلومات بطريقة تعليمية حديثة، فتحبها إليه، ويأنس إليها، ويعرم بها.

ويلوح لي أن أمثل طريقة، عرفها الناس في التعليم، هو أن يكون لدى المعلم القدرة الكافية على أن يجعل الطالب يفهم العلم، لا من طريق الإدراك فحسب، بل كأنه يراه بعينه، ويحسه بيديه، وبسائر حواسه، حتى يصبح جزءا منه. ولهذا قام التعليم الحديث على أساس تطبيق العلم على العمل. وقد أثبتت لنا الحوادث أن التعليم المقترن بالتدريب والتطبيق العملي هو خير تعليم، أنتج خير الرجال.

ويترتب على هذا التفرقة بين أنواع التعليم الثلاثة : التعليم النظري البحت وحشو أذهان الطلاب بما لا فائدة فيه ولا غناء، والتعليم المقصور على العمل المادى والتجربة المادية مع قليل من العلم ، والتعليم القائم على التوسط بين النظريات والعمليات ، وإيجاد التوازن بين هاتين الصفتين . وهذا النوع الأخير من التعليم هو الذى ثبت أنه أسدى للتعلمين الثمرات الطيبة والخير الوافر .

ولا يفوتن مجلس التعليم الأعلى التفكير في وضع المناهج السليمة في درجات التعليم المختلفة . فهناك التعليم الأولى والإلزامى ، وهناك التعليم الابتدائى ، ثم التعليم الثانوى ، ثم التعليم العالى والجامعى .

وأكتفى هنا بإجمال ما يجب أن يكون عليه التعليم في هذه المراحل المختلفة ، حتى تؤدى ثمراتها المرجوة .

التعليم الإلزامي

فشت الأمية في البلاد وكان لابد من محوها . وتعليم سواد الأمة هو حجر الزاوية في كيانها . وقد فكرت الحكومة في سنة ١٩١٧ أيام أن كان المرحوم "عدلي يكن باشا" وزيرا للمعارف في توسيع نطاقه ، ثم أنشئ التعليم الإلزامي فعلا في نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، ثم صدر قانون التعليم الإلزامي في سنة ١٩٣٣ ، ثم صدرت اللائحة التنفيذية لهذا التعليم في نوفمبر سنة ١٩٤٠ ، وأعدت الحكومة من أموالها على هذا التعليم شيئا كثيرا ، حتى أصبح عدد التلاميذ والتلميذات في سنة ١٩٤١ نحو مليون نفس ، منها ١٣٨٤٢١ تلميذا وتلميذة بمدارس وزارة المعارف ، والباقي وهو ٨٥٣٤١٤ تلميذا وتلميذة بمدارس مجالس المديرية . ويقول وزير المعارف في خطابه الذي افتتح به مجلس التعليم الأعلى في سنة ١٩٤١ : " إن حظ هذا النوع من التعليم من وزارة المعارف في السنة الماضية كان أكثر من مليون ونصف مليون من الجنيهات " .

فوزارة المعارف من يوم أن أنشأت هذا التعليم الإلزامي تغدق عليه كل سنة أموالا ضخمة ، كما تغدق عليه أيضا مجالس المديرية من أموالها شيئا كثيرا .

ويؤلمني أن يؤول أمر هذا التعليم إلى تلك النتيجة الخاسرة والاختفاق الذريع ، رغم التضحيات الكثيرة ، وإنفاق ملايين الجنيهات على غير جدوى . وذلك لأن هذا النوع من التعليم قد قام على غير هدى ؛ فأخفق لعدم وجود برنامج سليم .

والواقع — مع الأسف الشديد — أن الحكومات المتعاقبة بعد أن نالت الأمة استقلالها أرادت لفكرة سياسية أو حزبية أن تقدم في عجلة ، وبطريقة ارتجالية ، على نشر هذا التعليم الإلزامي قبل أن تعد له عدته الأساسية .

فماذا عملت ؟

فتحت المدارس واستأجرت أماكنها ، ولكنها أخطأت في نواح كثيرة ، فلم تعد برامج صحيحة تتفق ومدارك الأطفال . ولم تعد تلك المناهج لمحو الأمية

محو صحيحا، بعد أن يتم الطفل دراسته . ولم تكن العناية الكافية في اختيار المدرسين الأكفاء ، الذين يجب أن يوكل اليهم أمر هذا التعليم ، ثم أشركت معها في إدارة هذا التعليم مجالس المديرية .

إن الغرض من هذا التعليم الإلزامي هو محو الأمية ، بحيث لا تعود إلى الطفل ، وقد فارق الدراسة إلى الحقل أو المصنع أو المتجر . هو أن ينمي الطفل تهيئة صالحة حتى ينمو جسمه ، ويتفتح إدراكه ، وأن يفهم ما حوله من البيئة ، وأسباب الوقاية صحيا واجتماعيا ، وأن يحاول أن يشق لنفسه سبيلا في هذه الحياة ، ويصبح عاملا مفيدا في بيئته ، أو أن يكون مستعدا لأن يرقى في سلم الحياة ، فيصبح رجلا بالمعنى الصحيح ، ساعيا وراء رزقه وصالح وطنه .

كل هذا لم تفكر فيه الحكومات المتعاقبة ، واكتفت بفتح المدارس ، وتعيين مدرسين ، وبذل الأموال .

ولكى أعطى القارئ صورة صحيحة مما وصل إليه أمر التعليم الإلزامي إلى يومنا هذا يكفي أن أمجّل ما جاء في تقرير حديث لوزارة المعارف ؛ فقد قالت :

” لا يمكن لغير شاهد عيان أن يصف حالة التلاميذ المؤلمة في معظم المكاتب العامة بالقرى في مختلف الجهات . نعم . حالة مؤلمة ، ومثيرة للنفس ، لما يبدو على هؤلاء الأطفال من بؤس يبعثه الفقر والجوع والحرمان ، ويزيده ضعف البنية ، وتغلغل الأمراض الفتاكة “ .

” ويضاعف بؤسهم ما تراه في أبدانهم وفي ملابسهم من القذارة ، التي تسمم منها النفس ، وما تشاهده على وجوههم من دلائل النفور من الدراسة ، والرغبة عن العمل . بجانب ذلك كله تبرز فيهم روح معنوية لا تبشر بخير كثير . وليت الأمر كان مقصورا على ذلك ، فهناك حالة المواظبة وهي لا تقل إيلا ما للنفس عما ذكرنا “ .

” فقد يتخلف نصف أطفال المكتب في يوم ما ، وقد يزيد عدد المتخلفين على النصف . ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، فان كثيرا ممن يحضرون يردون إلى المكتب واحدا أثر آخر ، متلاحقين غير متسابقين . فلا عجب إذا مضى وقت طويل قبل أن ينتظم الدرس . يحدث ذلك يوميا ، والمعلم في حيرة لا يدري ماذا يفعل ؟ أستمز في درسه ، ويحرم المتأخرين ، أم ينتظر فيحرم المواظبين المحتمدين “ .

هذا ما تقوله وزارة المعارف ، وقد أثبتته البرلمان في أحد تقاريره ، وهو أمر جد خطير ، يجب أن يسارع ولاة أمورنا إلى إيجاد حل حاسم له ، اتقاء لما يولده من النتائج الخطيرة .

وقد قامت الصيحة من جانب الأمة وبرلمانها بضرورة إصلاح هذا النوع من التعليم . وكانت النتيجة التي وصل إليها عقلاء الأمة وتوابعها أن هذا النوع من التعليم يجب أن تختص به وزارة المعارف وحدها لا أن تشترك فيه مجالس المديریات . والتعليم الأوتلى في بلاد العالم المتحضر يخضع للحكومة وحدها . وإذا كانت بعض الحكومات تجعل التعليم الفني والتعليم العالى خاضعا لبعض المقاطعات والهيئات الحرة ، فإنها تؤثر نفسها بالتعليم الإلزامى ، فهو حجر الزاوية في كيان البلد ، وهو يتطلب رعاية خاصة في المسائل العمرانية والصحية . يضاف إلى هذا أنه لا يصح لنا أن نتغاضى عن حقيقة واقعة في بلادنا ، وهى أن كثيرا من أعضاء مجالس مديرياتنا ، في وقتنا الحاضر ، رغم ما هم عليه من شديد الغيرة وحسن التصرف — لم يصلوا بعد إلى الدرجة التى يصح أن نكل فيها إليهم شؤون التعليم . فاذا كان التعليم الأوتلى في البلاد الراقية خاضعا لوزارة المعارف ، فمن باب أولى يجب أن يخضع لها في بلادنا ، وإذا ارتقت مجالس المديریات إلى الدرجة التى نرجوها ، وظهر من بين أعضائها كثيرون ممن مارسوا التعليم ، وبرزوا فيه ، كان من الممكن بعد ذلك أن تفكر في إحالة هذا النوع من التعليم الأوتلى إليهم ، أو إشراكهم فيه .



وهناك شيء ثان، هو أن الحكومة قد أسرعت في إعداد المدرسين فاختارت عددا لا يصلح لأن نكل إليه أمر هذا التعليم؛ وما ذلك إلا للوثبة التي اتخذتها بعض الحكومات في زيادة عدد المدارس الإلزامية، دون استعداد، وتهيئة المدرسين اللازمين لهذا التوسع . وإنا نطالب بحسن انتقاء المعلمين، وبالتدرج في فتح هذه المدارس، تدرجا يناسب وجود الأ كفاء منهم ، وإيجاد المعاهد التي تخرج هؤلاء المدرسين، ومن الأسف لم يوجد إلا قليل جدا من المعلمين الأ كفاء للتعليم الأ قولى . نغير لنا ألا نسعى في هذا الزخرف ، وألا نعرض هذه القشور، دون أن نطمئن إلى اللب، وهو المعلم .



وهناك ملاحظة أخرى ، هي أنه يجب أن يطمئن القاءون بأمر التعليم فينا إلى الغاية من التعليم الإلزامى، وتحديد أهدافه . فان اضطراب الحكومات السابقة في معرفة هذه الغاية، وعدم تحديد أهدافها كان السبب الأ كبر في اضطراب العمل وتمتد المناهج ، وفي أن هذا التعليم لم يؤت ثمرته المرجوة في مدى سبعة عشر عاما مضت .

وهناك مسألة لا تزال تترجح بين آراء كثيرة ، وأفكار متباينة، وهي هل يكون التعليم الأ قولى يوما كاملا أو نصف يوم ؟ . وقد ارتأى بعضهم: أن يكون التعليم يوما كاملا بدل نصف اليوم، المعمول به في المكاتب الإلزامية . وارتأى بعضهم: أن تكون مدة التعليم على هذا الأساس ثلاث سنوات . كما ارتأى بعضهم : أن تكون المدة ثلاث سنوات بيوم كامل، ثم سنتين أجرين بنصف يوم؛ حتى يكون للطفل بعد مرور ثلاث سنوات من تعليمه القدرة على مشاركة أبيه في الحقل ، أو في أشغاله الخاصة . وإننى أدعو إلى تنوع مناهج التعليم الإلزامى في المناطق المختلفة، وفق ما تدعو

إليه ظروف البيئة، وأستعدادها لنوع من التعليم دون غيره، فيكون التعليم الزراعى مثلا فى جهة زراعية، كما يكون التعليم الصناعى الأؤلى فى جهة صناعية .

كما أأعو إلى العناية بالحالة الصحية لأطفال تلك المكاتب الإلزامية، وأن تلائم مبانيها الشروط الصحية مع البساطة وقلة النفقات، وألا نكتظ الفصول بالتلاميذ اكتظاظا يمنع المعلم من مراقبة هؤلاء الأطفال، ويعوقهم من الانتفاع بقسط معقول من الثقافة المدرسية، وألا يرهق المعلم بواجبات كثيرة، لا يتمكن من أأائها على الوجه الأكمل، وأن يرتفع عنه هذا السوء فى حالته المادية، وأن يشترك فى لجان إصلاح هذا التعليم .



ولقد ثبت أن التلميذ فى بعض البلاد الأجنبية ينسى ما أأذه من التعليم الأبتدائى البسيط بعد سنوات قليلة من خروجه من المدرسة، إذا كان لا يتصل بمعلوماته فى القراءة والكتابة. وإذا كان الأمر كذلك فى البلاد الأجنبية الراقية أفلا ترى أن أقل ما نطمع فيه فى بلادنا هو أن يكون التعليم الأبتدائى كله نظريا وعمليا إجباريا، وبالجنان؟، حتى نحقق معنى محو الأمية، وحتى نؤهل أبناءنا للعمل فى معترك الحياة بمحصول من المعلومات نظمئن إليه .

أما المحاولة فى الاكتفاء بالتعليم الإلزامى الحالى بدرجته المتواضعة فهذه لا تجدى ولا تغنى؛ لأن هذا التعليم لا يحقق أملا، فإنه من الهزال بدرجة أنه لا يؤدى إلى محو الأمية، ولا يحقق ما تصبو إليه البلاد .

تلك ملاحظات يكفى أن نوجه الأنظار إليها . وأعتقد أن على وزارة المعارف ومجلس التعليم الأعلى واجبا نحو هذا التعليم، هو أقول الواجبات فى التعليم فى مصر . وإنا نرغب بكل إلحاح أن يبت أولو الأمر فى أمر هذا التعليم الإلزامى، وملاحظة الأسس التى تحدثنا عنها آنفا . وإذا لم تجد الوزارة حلا شافيا لهذا النوع من التعليم نخير لنا ألا نضيق أموال الأمة سدى .



ولا نترك موضوع المدارس الأولية دون أن نشير إلى نقطة أخرى يجب أن تكون محل بحث رجال التعليم ، وهي التي وقفت عندها الآن وزارة المعارف ، لا تبدي فيها رأيا صريحا ، تلك هي إيجاد مدارس أولية كثيرة للزراعة ، والصناعة ، والتجارة ، تكون محلية في تعليمها ، مع مراعاة بيئة المدارس الأولية التي بجانبها ، وتكون بذلك منفذا لأولئك الأطفال الذين أتموا الدراسة الأولية والإلزامية ، وهم سواد الأمة وفقراؤها ، حتى يجدوا لأنفسهم استعدادا بسيطا يمكنهم من الاستمرار والعمل فيما درج عليه آباؤهم وبيئاتهم ، دون أن يغيروا من حالتهم المعيشية شيئا .

فعلى رجال التعليم الإخصائيين أن يبحثوا وأن يقرروا : أمن المصلحة لتنفيذ هذه الرغبة الصحيحة أن يطيلوا مدة الدراسة من ثلاث سنين مثلا إلى خمس سنوات كاملة بيوم كامل ، وتكون السنتان الأخيرتان للتخصص في شيء من الصناعة أو المعلومات الأولية لبيئة الأطفال ، أم أن يكتفوا بثلاث سنين مثلا للتعليم الأولي بيوم كامل وستين بنصف يوم كامل ، تكونان أساسا لرفع مستوى التعليم الذي يعود على الطفل وعلى وسطه بالفائدة المناسبة لحاله ؟ .

على رجال التعليم أن ينظروا في هذا الأمر ، وأن يجدوا له حلا سريعا ، يمكن الطبقات الفقيرة في الأمة من أن تكون قادرة على الكفاح في حياتها البسيطة ، دون إرهاق لأولئك الفقراء ، ولقدرة البلاد المالية .

وما دنا في شأن التعليم الأولي ، وهو من أهم مراحل التعليم ، فيجب البت في نقطة أخرى ، على جانب من الأهمية ، وهي هل يكون التعليم الأولي مستقلا بذاته ، أو أنه مرحلة للتعليم الابتدائي ؟ . حتى يمكن بذلك إيجاد التناسق بين التعليمين ، أو العدول عن هذا التناسق ، والاكتفاء بتعليم أولى مستقل ، يرمى إلى نحو الأمية ، وإلى شيء من الثقافة البسيطة ، وإلى تهذيب الأخلاق الشخصية والقومية ، وأن

توجد له تلك المرحلة النهائية، وهي ذلك المقصد الذي سبق أن قلناه وهو التعليم الزراعي، أو الصناعي، أو التجاري البسيط. ذلك هو ما نريده، وما ينتظر من المسئولين أن يتوا في أمره.

وإني ما زلت أكرر أننا مع استقلالنا بطابع مصرى خاص، لا زلنا نرجو أن يكون أولو الأمر فينا قد أحاطوا علما بأسباب النهضة التي قامت بها الأمم الفتية، وظهرت نتائجها الباهرة في أسرع الأوقات كالأمّة التركية والإيطالية واليابانية.

وإذا ارتأينا لإشراف وزارة المعارف على جميع المكاتب العامة دون مجالس المديرية، فإننا نطلب سياقاً لهذا المنطق أن تبحث وزارة المعارف: هل من المفيد أن تكفل الإشراف الصحى على التلاميذ لوزارة الصحة وحدها؛ إذ هي المختصة بالشؤون الصحية في هذا البلد؟

ويرى هذا الرأى كثير من نواب الأمة ومفكريها.

التعليم الابتدائي والثانوي

يجب أن يتجه التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية إلى تحقيق تلك الغايات الثلاث التي ذكرناها، والتي يجدر أن تكون رائد كل معلم، وهي القوة البدنية، والقوة الخلقية، والقوة العقلية. ويجدر بنا أيضا في هذه المرحلة ألا ننحسو ذهن التلميذ بما لا يناسب إدراكه، ولا يتفق مع استعداده وحاجاته، ويكفي أن يلقي معلومات عامة تناسب كل مرحلة من مراحل التعليم، وكافية لأن تعدّه للكفاح في هذه الحياة وراء رزقه ونفع وطنه. وبعد مرحلة الثقافة يجب أن يتسع أمامه أفق المعلومات، وأن تكون دقيقة وافية، استعدادا لمرحلة التخصص والتوسع.

ولا يخفى أن للتعليم الثقافي أهمية كبرى، لا تقل عن أهمية المدارس العالية؛ لأنه يجب أن يتسع للسواد الأعظم من الأمة، وأن تيسر له. وقد أثبتت لنا الحوادث في مصر وغيرها أن عددا كبيرا ممن لم تسعهم المدارس العالية، ووقفوا عند حدّ الثقافة العامة في البلاد، قد برزوا بجدهم ونشاطهم واستعدادهم، وظهر منهم كثير من ذوى النبوغ، الذين وصلوا إلى أسمى المراتب، وأرفع الدرجات. ولكن بكل أسف تعرف وزارة المعارف أنها لم تقرر إلى الآن لهذا النوع مبادئ ثابتة، يحسن الاطمئنان إليها، وأنها ما زالت في دور التجارب من عشرات السنين. فهى لم تطمئن إلى رأى في اتصال هذا التعليم أو عدم اتصاله بمرحلة التعليم الأولى. كما أنها لم تطمئن إلى الاتصال بين التعليم الثانوي والتعليم العالى، ولم تبد إلى الآن رأيا قاطعا في أن تفتح الباب على مصراعيه لجميع متخرجى المدارس الثانوية للحاق بالمدارس العالية، أو أن تغلقه دون البعض. كما أنها لم تبت في أمر إيجاد مدارس عالية كافية لأن تستوعب من تخرجهم المدارس الثانوية. ولم تبت في أمر من يحسن قبولهم للتوجيه في المدارس الثانوية، حتى تعدهم للدارس العالية.

وأمام هذا التبليل لا تدرى وزارة المعارف أمام الشكاوى المتعدّدة من التلاميذ وأولياء أمورهم ماذا تفعل؟ . أتكثر من المدارس الابتدائية والثانوية، وأمامها المدارس العالية لا تستطيع أن تقبل إلا عددا محدودا؟ . مع ملاحظة عدد كل فصل من فصول سنى الجامعة، أم تكثر من المدارس العالية، وتأخذ فيها من أتم الدراسة الثانوية؟ أم تكتفى أمام حالتها المالية بعدد محدود من المدارس العالية، دون أن تجد لخريجى المدارس الثانوية، أو المدارس الابتدائية منفذا من تعليم أعلى، يلجئون إليه بعد إتمام دراستهم؟

وإنى أسائل هنا كل منصف : أمن الضرورى فى التعليم الثانوى إلى انتهاء الدراسة الثقافية أن نملا أذهان التلاميذ بمعلومات كثيرة متنوّعة، على حساب الرياضة البدنية ودروس الأخلاق؟ . وهل من الضرورى فى دروس الثقافة أن يدرس للطالب نوع من المعلومات، لا ضرورة له ولا فائدة منه؟ . وإنى أتحدّى كل شخص يمكنه أن يثبت لى أن واحدا من ألف تلميذ يعلم بعد خروجه من المدارس الثانوية، فى دور الثقافة معنى "اللوغارتم" — مثلا — ما هو؟ وما الغرض منه؟ . إنى موقن بأن أولئك الذين لم يستمروا فى دراسة الهندسة العليا لا يعلمون شيئا عما يسمونه "اللوغارتم" .

وهناك أمور أخرى كثر فيها التخبط، واضطربت فيها الأفكار، لم تصل فيها الوزارة إلى رأى سديد حاسم . وأرجو أن تجد من مجلس التعليم الأعلى ما تستحقه من رعاية وعناية . ونكتفى هنا بذكر الأمثلة الآتية :

(١) إن أمر التعليم الابتدائى قد استقرّ من سنوات طويلة على مدّة للتعليم محدودة . لكن أمر التعليم الثانوى فى بلادنا عجيب ؛ فلقد مرت عليه السنون الطوال وهو قلق لا يستقرّ على حال، وطالما كان محل تجارب، وعرضة للتغيير والتبديل، مع أنه هو والتعليم الابتدائى عصب الكلفة الساحقة من الأمة وعمودها الفقرى ؛ إذ عليه يقوم كيان سوادها الغالب . وطالما أخرج التعليم الثانوى فى الأمم الأخرى، بل

في بلادنا رجالا أوتوا من المعلومات العامة ما أعدهم للكفاح في الحياة ، ووصلوا بفضل ثقافتهم إلى البروز والنبوغ ، بل وصلوا إلى أمسى المراتب ، وأعلى المراكز الحرة ، عن جدارة واستحقاق .

وإني أعرض على القارئ صورة موجزة لحالة تعليمنا الثانوى ، وما هو عليه من التقليل والتخبط ، ولم تبت وزارة المعارف في شأنه إلى الآن برأى سديد حاسم .

كان هذا التعليم الثانوى على أربع سنوات ، درج عليها آمادا طويلة ، وقد انحصرت جهوده ومراميه في الثقافة العامة دون غيرها ؛ إذ لم يكن له إلا شهادة واحدة ، وهي شهادة الدراسة الثانوية . وكانت النهاية الصغرى لدرجة النجاح في الانتقال ، وفي الشهادة ٦٠٪ ، أى اثنتى عشرة درجة من عشرين في كل علم وفن . ولم تكن هناك ملاحق للراسيين في هذه الامتحانات سواء كانت للنقل ، أو للحصول على الشهادة . ثم تغير هذا النظام بآخر ، جعل مدة الدراسة خمس سنوات ، دون المساس بدرجات الانتقال ، أو بعدم وجود ملاحق للامتحانات ، وكان التعليم كله للثقافة العامة . ثم لم نلبث أن رأينا هذا النظام قد تغير ، وأصبحت مدة التعليم ثلاث سنوات ، ثم عاد إلى أربع سنوات ، ظهرت فيه شهادة الكفاءة بعد انتهاء سنتين من الدراسة ، يعقبهما انقسام التعليم إلى قسمين : علمى وأدبى . ثم اتى الأمر بتغيير هذا النظام إلى خمس سنوات ، منها أربع سنوات للثقافة العامة ، والخامسة للتوجيه ، لنيل الشهادة الثانوية ؛ وهى على ثلاث شعب : علمية ، ورياضية ، وأدبية . وقد حذفت شهادة الكفاءة . ويريدون الآن تغيير هذا النظام ! .

(٢) هذا تاريخ موجز فوق ما يعلمه الناس من تغيير في نسبة درجات النجاح في الامتحانات ، وإيجاد ملاحق للراسيين . ولا أريد أن أبحث هل كان هذا الاضطراب المتواصل للصالح العامة ، أم لضغط السياسة ، أم لتنافس الأحزاب السياسية ؟ .

ساعات الحال ، واضطرب هذا النوع من التعليم في بلادنا . وهو بحق أساس كل تعليم لشبابنا ، الذى أعددهناه للكفاح العملى ، فى النواحي الاقتصادية ، أو الزراعية ، أو التجارية ، أو فى النواحي الحرة الأخرى ، وهى كثيرة متنوعة ، ويجب أن نوليها القسط الوافر من عنايتنا ؛ فهى وحدها التى يتوقف عليها رفع مستوى ثقافة الشعب ، وهى وحدها التى تغذى أكبر عدد فى مصر ، والتى نبغ فيها فريق من شعوب أخرى فى المال ، والصناعة ، والتجارة ، والإدارة ، نبوغا صار مضرب الأمثال .

(٣) لم تستقر وزارة المعارف كما قلنا إلى الآن على حال من هذا التعليم الحيوى . وأمام هذه الحالة المحزنة قامت وزارة المعارف أخيرا بالتفكير فى حلٍّ مرماه إيجاد نوعين للتعليم الثانوى : أحدهما ثانوى كامل ، يعدّ الشاب للتعليم الجامعى والعالى . والآخر ثانوى متوسط لا يؤهل للجامعة ، وإنما يحتضن من لا يؤهله استعداداه العلمى للحاق بالجامعة ، فيصرف بعده إلى الحياة العملية ، أو إلى المدارس الفنية ؛ كمدارس الزراعة المتوسطة ، والتجارة الراقية ، والهندسة التطبيقية ، وعلى أن تكون هذه المدارس الثانوية المتوسطة ، التى تنشئها الوزارة هى وحدها التى تغذى التعليم الفنى .

(٤) ثم فكرت الوزارة — على ما يظهر — فى بعض إصلاحات فى التعليم الثانوى الكامل ، أهمها إعداد بعض المدارس الثانوية تخصص للنابعين من الطلبة ، أغنياء كانوا أو فقراء .

قد يكون هذا رأى حسنا من جميع نواحيه ، وخاصة فيما يتعلق بإعداد بعض المدارس للنابعين حتى يوجد التنافس بين الأكفاء ، وحتى يرتفع التعليم بإيجاد بيئة من مستويات متقاربة ، لا تعرقل المعلم والمتعلمين ، وترتفع بالتعليم إلى رفع مستواه . لكن هل لقائل أن يقول : إن هذه كلها نظريات وتجارب قد تخفق كما أخفقت التجارب من قبل ، ويساعده مارآه من هذا التبليل المستمر الذى يجعله

لا يطمئن إلى هذا النظام الجديد ، وأن يكون أمره من أوله إلى آخره تجربة لا يقترها المستقبل ، وقد نضج من أوقاتنا ونفقاتنا فيها شيئا كثيرا ، نحن حريصون عليه . وقد تخفق هذه الفكرة كما أخفقت جميع النظم الدراسية الثانوية السابقة ، وكما أخفق التعليم الإلزامي من قبل ! .

بل قد يرد بخاطر الناقد أن التعليم الثانوي بأربع سنوات كاملة هو أقل مدة تجب للثقافة العامة . وهو في هذا المدى العامل المشترك لرفع مستوى ثقافة الشعب . ولا يسلم الناقد بإيجاد نوعين من التعلم الثانوي ، أحدهما كامل ، والآخر متوسط . فهناك إذن اعتراضات كثيرة على تقسيم مدة الدراسة الثقافية ، وجعلها على نوعين مختلفين . وربما كان من فائدة الأمة توحيد دراسة الثقافة العامة ، وجعل مدتها أربع سنوات على الأقل ، ولا ضرورة لإيجاد نوعين مختلفين فيها .

ورب سائل يسأل : كيف يمكن الوصول إلى معرفة استعداد الشاب إلى اللحاق بالجامعة ، أو عدم استعداده؟ إلا إذا كان التلاميذ جميعا في مراحل السنوات المخصصة للثقافة العامة في بيئات متساوية ، تساعد على مقياس درجاتهم ومؤهلاتهم . فقد يمكن كما يرى رجال التعليم والتربية أن يبرز استعداد شاب بعد التعليم الابتدائي ، كما يمكن أن يظهر نبوغه في مدى سنوات الثقافة ، كما يجوز أن نتخذ جذوة هذا الاستعداد في أثناء مدة الدراسة نفسها .

ومن ناحية ثالثة تريد الوزارة إيجاد مدرستين ، أو ثلاث للنابعين من بين مدارس التعليم الثانوي الكامل ، وإمدادها بمعلمين ممتازين . أفلا يجوز أيضا أن تكون هذه الفكرة محل انتقاد؟ بل محل إخفاق من الوجهة العملية ، ومن جهة الواقع ، ولو أنها من الوجهة النظرية لا غبار عليها . إذ كيف يمكن تحقيق هذه الفكرة؟ ، وانتقاء النابعين من بين تلاميذ هذا القطر شاق عسير ، بل مستحيل ، وأين يكون مقر هاتين المدرستين مثلا؟ وإذا قلنا يجعل واحدة في القاهرة ، وأخرى في الإسكندرية ، فكيف يمكن لنابعي مدارس القطر الأخرى الانتفاع بميزات هاتين المدرستين؟

وهل لنا أن نخشى أن ينتهى أمرهما بأن تكونا للحظوظين وذوى النفوذ؟ ومن صادفهم حسن الطالع بوجودهم في دائرة واحدة من هاتين المدرستين، فيحرم منهما من كانوا أولى منهم وأجدر، وقعد بهم حظهم العاثر عن أن يكون موطنهم قريبا من إحدى هاتين المدرستين .

ويقيني بعد الذى رأيناه من تكرار أمثال هذه المشاريع، وتكرار إخفاقتها، وتكرار التضحيات ، التى قامت بها الأمة ، واحتياجنا الشديد إلى التقدير عند الضرورة فى الأموال، لمشاريع أخرى ناجحة، لم يعمل شئ فيها . يقينى أنه يجدر بالوزارة إذا أرادت أن توجد مشروعا كتب له البقاء والنفع أن تتهمل فى أمره، فلا تقضى فيه بين يوم وليلة، وألا تكتفى بعرض الأمر على مجلس التعليم الأعلى فإن الأمر جد خطير، ويكفى ما قاسيناه من تجارب فى أمر هذا التعليم الثانوى .

ورأيت أن هذا النوع من التعليم هو من أهم الأمور الحيوية للبلاد. وإذا كانت القوانين، وبعضها أقل أهمية من مشروع المدارس الثانوية، لا تنفذ إلا بعد مداولة البرلمان، واشتراك الأمة فيها، بواسطة نوابها وشيوخها اشتراكا فعليا، وإذا كانت بعض الأمم لا تفكر فى تقديم مشروعات قوانينها للبرلمان إلا بعد عرضها على الشعب كله؛ يقتلها بحثا ونقدا ، وإذا كانت حكومتنا المصرية نفسها قد رضيت ألا تبت فى أمر الأحكام العرفية إلا بعد مشاوره لجنة الأحكام العرفية فى البرلمان، أفلا يجب عرض هذا المشروع على رجال التعليم جميعا، وعلى أولى الفكر جميعا؟ ، مدعوما بوجهة نظر الحكومة ، وأدلتها، وتجارب الأمم الأخرى فى أمر هذا التعليم الثانوى ، وأن توضح للناس الفوارق بين بيئة الأمة المصرية والبيئات الأجنبية، وكيف اختارت ما اختارت، ثم تسمع ما يوجه إليها من ملاحظات المفكرين، ورجال التعليم جميعا، ثم تفحص ذلك كله، ثم تعرضه على مجلس التعليم الأعلى، حتى يقرره بعد ذلك ما يراه وما أتى إليه من مقترحات، فيكون ما يقرره أمرا ثابتا مفيدا، قد كُتب له النجاح والدوام .

*
*
*

ومن الأمور التي تدعو إلى النظر في أمر التعليم ما نراه من تحميل البرامج موضوعات، قد لا تكون الحاجة ماسة لها في التعليم الابتدائي وفي الثقافة العامة، بل قد تؤدي الطالب في استعداده، وتصده عن حب العلم والتعليم. وطالما شكنا الناس من اكتظاظ هذه البرامج بما لا يفيد ولا يفي. وما ذلك كله إلا لأن الذين يقومون بوضع هذه البرامج يمتون إلى أنواع مختلفة من العلوم، كل يريد تغليب ما يختص به من علم أو فن. فهناك رياضي يريد أن يضع في برامج التدريس أقصى ما يستطيع من العلوم الرياضية، وفروعها، أو فروع فروعها، حتى صرنا نرى في الثقافة العامة ما يسمى "اللوازمات"، وما شاكلها. وأي نفع للثقافة العامة من أمثال هذه اللوازمات؟ وهل رافقت التلميذ بعد أن خرج من مرحلة هذه الثقافة إلى الحياة العملية؟! وهناك معلم العلوم الطبيعية ينبغي أن يوضع في منهاج الثقافة تفصيلات في التاريخ الطبيعي مثلا من حيوان ونبات وجماد، على أبعاد مدى في تلك العلوم، حتى ليكاد المرء يعتقد أن التلميذ طالب في إحدى كليات الجامعة. وهناك علماء اللغة يريدون أن يحشوا أذهان الطلبة بقواعد لغوية مرهقة في النحو والصرف وعلوم البلاغة، وهي ليست ضرورية في هذه الحياة العامة، وكان الأولى بدل التعمق في هذه القواعد الدقيقة العكوف على المطالعات والمكاتبات والمنتخبات الأدبية والإنشاء، وهكذا، وهكذا، مما نراه ونحس به في سائر العلوم.

وعلى هذا كان من الضروري أن يبت في أمر هذه البرامج أناس لهم نظرهم العامة، وهي نتجه بهم إلى الموازنة بين العلوم والفنون المختلفة، والاكتفاء بما يرتفع به الطالب في الثقافة العامة، وترك التفصيلات الدقيقة، التي لا أثر لها في الحياة العامة إلى الجهود الشخصية، وإلى الكليات، وإلى التوجيه إلى هذه الكليات.

*
*
*

(٥) واللغات الأجنبية تحتاج إلى تفكير وعناية؛ فقد كثر فيها التخبط، واضطربت فيها البرامج؛ فإنك تجهد الوزارة في حيرة من أمرها، وأمامها تقارير عدّة

من رجال التعليم : أيكون تعليم اللغة الأجنبية بعد السنة الأولى من التعليم الابتدائي ، أم بعد السنة الثانية؟ حتى يكون الطفل قد ألمّ بقسط من اللغة العربية ، وهي لغة الوطن . وهل يكون تعليم اللغة الإضافية في المدارس الثانوية من بدء السنة الثانية؟ أم قبل ذلك؟ أم بعدها؟ . وهل تكون هذه اللغة مقصورة على أنواع من التخصص دون أنواع أخرى؟ أم أن النظام القائم الآن يلائم حال مصر؟ .

إن الحق الذي لا مرأى فيه هو أن اللغة الأجنبية بنوعها ، سواء كانت أصلية أو إضافية هي في مدارسنا الحكومية على غاية من الضعف ، حتى أصبح المتخرج في مدارسنا عاجزا عن التعبير عن آرائه البسيطة ، وغير قادر على أن يكتب خطابا بأية لغة . فالذي يصح أن تعنى به الوزارة ، وقد أصبح أمر اللغات الأجنبية عظيم الخطر في عصورنا الحاضرة ، هو أن تعيد التفكير في أمر اللغات الأجنبية ، وأن نتعرف أسباب هذا الضعف فتتلافها : أهى آتية من المعلم؟ أم من التلميذ؟ أم من البراج؟ أم من البيئة؟ مع العلم بأن أساس الثروات في أيامنا هذه تكاد تكون محصورة في التجارة والصناعة ، ولا يربح لها النجاح في بلادنا إلا باللغات الحية ، الكثيرة الانتشار في العالم .



وإذا كانت وزارة المعارف تحس بكثرة ضغط المتعلمين على المدارس الثانوية ، وترى وجوب صرف الكثيرين منهم عن الوصول إلى الجامعة ، لعدم استعدادهم الفكري والعلمي ، فهلا ترى في الوقت نفسه — وهي تريد صرف الكثيرين إلى المدارس الفنية — أن من واجبها أن تكثر من هذه المدارس؟ حتى تصبح قادرة على أن تضم جميع من لم يصل بهم الحظ إلى الجامعة ، وبذلك تفتح أبواب الرزق للتعلمين على اختلاف درجاتهم ، واختلاف حظوظهم في الاستعداد والكفاية ! .

هذا الذي أراه ، وأرجو أن يكون محل عناية الوزارة ومجلس التعليم الأعلى .

التعليم الجامعي

قلنا : إن التعليم الإلزامي في بلادنا قد أخفق ، وإن وزارة المعارف في عهدها الماضية لم تصل إلى وضع ثابت في التعليم الابتدائي ، والتعليم الثانوي . والوزارة إلى الآن تعترف بأنها لم تصل إلى حلول نهائية . ونحن في حاجة ماسة إلى الاستقرار في هذه المراحل الثلاث ، وإلى وضع نهج قويم يحقق أطماع البلد وآماله .

ومن الخطأ الفادح ما نراه في برامج تعاليمنا . فهي تتجه إلى حشو أدمغة الطلبة بنظريات عملية جافة ، بعيدة البعد كله عن التطبيق العلمي . ولقد قاست فرنسا ، ونادى علماءها بأن من أسباب تأخرها في مضمار الحياة والكفاح أنها اعتمدت على حشو أدمغة الطلبة بنظريات العلوم ، دون أن تهني لهم أسباب التطبيق العملي ، ودون أن تعني بالرياضات البدنية العناية الكافية ، فأصبح التلميذ وقد انتهى من سنى دراسته عالة على الهيئة الاجتماعية ، وكثر بذلك التعطل ، وقل الإنتاج .

كان من نتيجة هذه الفوضى أن الجامعة ، مع كونها حديثة العهد في بلادنا ، لاحظت بكل أسف أن المدارس الثانوية قد هبط فيها مستوى التعليم ، وأن التلاميذ أصبحوا غير قادرين في الغالب على ملاحقة الدراسة في كليات الجامعة .

وهنا نسائل أنفسنا : هل عجز التلاميذ في المدارس الثانوية كان سببه قلة عدد سنى الدراسة ؟ مع ملاحظة أن بعض البلاد الأجنبية تجعل مدة الدراسة في المدارس الثانوية خمس سنوات أو ستا أو سبعا . أم هل كان سبب العجز فساد البرامج ، وعدم ملاءمتها لما يجب أن يكون ؟ . أم كان السبب عجز المدرسين عن أن يقوموا بواجبهم ؟ . أم كان السبب فوضى التعليم ، وعدم المراقبة اللازمة ؟ . أم كان السبب هذه الأسباب مجتمعة ؟ . أم أن مستوى التعليم لم يهبط ؟ .

إني أترك هذا لوزارة المعارف، ومجالس تعليمها الأعلى، ومكتب بحوثها الفنية؛ كما أتركه لإدارة الجامعة، لعل هؤلاء جميعا يصلون إلى معرفة الداء، فيضعوا الدواء الناجع. وتلك مهمة كبرى، بل هي أكبر مهمة حيوية وطنية في بلادنا، يتوقف عليها مستقبلنا القريب والبعيد. إن الأمر جد لا هزل، والواجب أن نولى هذه المسألة أكبر عناية في وجودنا الحالي.

والذي نرجوه بإخلاص، هو أن نصل إلى تعليم يحقق المبادئ الثلاثة التي أسلفنا ذكرها، ويجعل من الطالب شخصية قوية، ماديا وأدبيا وعلميا، وأن نربي فيه فكرة الاستقلال الشخصي، وتحمل المسؤولية، وأن يكون مواطنا قادرا على الكفاح والمغامرة، معتمدا على نفسه، وكفايته الذاتية، لأن يكون مستذكرا تعاليم نظرية، تجعله عاجزا عن العمل، وعاطلا عن أن يستمر في أعمال بيئته، ثم يزول مع الزمن ما تلقنه واستظهره من قواعد، لا نفع فيها ولا فائدة.

ولهذا كان من الضروري أن يفكر ولاية أمورنا في سنى الدراسة العامة في المدارس الثانوية، وهي سنو الثقافة العامة، وفي المواد والأساليب التي يجب أن تلقى إليهم، ثم في تحديد مدة التوجيه، أهى سنة أم سنتان؟. وهل يجوز مثلا عند جعل مدة التوجيه سنتين أن يكتفى بهما عن السنة الإعدادية مثلا في بعض كليات الجامعة؟، بشرط أن تكون هناك رقابة فعالة من الجامعة مع وزارة المعارف على مدة التوجيه، وجعلها كفيلة بأن ينتقل الشاب منها إلى الجامعة، قادرا على أن يحتمل تعاليم الجامعة من يوم أن يؤمها، إذ لا يخفى أن تعليم المدارس الثانوية هو في الغالب استظهار لما يلقى لهم من العلوم، دون نقاش أو بحث أو تقرير. أما الجامعة فمهمتها ألا تجعل الطالب يستظهر ما يلقى إليه من العلوم قضية مسلمة، وإنما مهمتها المناقشة والنقد بطريقة تجعل الطالب يملك فنه، قبل أن يملكه هذا الفن، ويستقل في تفكيره وفي معلوماته، استقلال الرجل الذى يحمل أكل عدّة في معترك هذه الحياة، وهو الرجل الذى ينبنى عليه رقى البلد، وظهوره بمظهر العلم الناضج الصحيح الكامل.

يجب أن تكون الجامعة - حتى تكون جذيرة بهذا الاسم ، ملاذ الوطن ، ومثابة العلم الصحيح ، وقد وصل غيرنا إلى جعلها تؤدى رسالتها الحقيقية ، وهى أن تغذى الفن بالعلم ، فيرقى الفن ، بفضل علم الجامعات ، وما تمده من معين مبتكراتها وبحوثها ، حتى تقود الأمة قيادة صحيحة ، وترقى بها فى مدارج الفلاح . ولا تقتصر مهمة الجامعة على تغذية الفن بالعلم ، ودراسة الصناعات المتنوعة ، والاختراعات المتعددة . وفيها تكون المعاهد ، ودور البحث والابتكار ، بل يضاف إلى مهمة الجامعة تلك الرسالة القوية المقدسة ، وهى رسالة الوطنية الصحيحة القائمة على المصلحة القومية دون غيرها . فإذا قامت الجامعة بتكوين الرجال فى العلم ، والفن ، وقوة الخلق ، وقوة الوطنية الحقة ، فقد أدت رسالتها على أكل وجه .

ولا يغبين عن القارئ أن كان للجامعات أقوى الأثر فى نهوض الأمم العظيمة . فإن رفعة ألمانيا - مثلا - ووصولها إلى الدرجة التى نشاهدها ، إنما كان لجامعاتها التى قامت على هذه الأسس ، بفضل تعاليم فلاسفتها ومفكرها أمثال "كنت" و"فشت" و"هيجل" و"جوته" وغيرهم فى القرن الثامن عشر . وبفضل هؤلاء وغيرهم تكونت الجامعات على أسس صالحة سليمة ، أدت رسالتها على أكل وجه . وما قلناه عن ألمانيا يُقال على إنجلترا وأمريكا واليابان وغيرها من الأمم ، التى بذت غيرها فى العلم والفن والمنعة . وهنا لابد لنا من أن نلاحظ أن الأمم التى ارتقت جامعاتها لم تصل إلى ما وصلت إليه إلا بفضل تخصيص العلماء للعلم والبحث طول حياتهم . ومن أكبر الأذى أن ينتقل الأستاذ إلى الوظائف الإدارية أو السياسية ، كما نرى فى بلادنا ليكونوا وزراء أو وكلاء وزارات ، وغير ذلك ، مما جعل الناس عندنا لا يرون إلا أساتذة من الشبان ، حتى إذا ما نضجوا أو قربوا من النضج أخرجناهم من معاهدهم بالمغربيات . وهذا شر عظيم ، فالأستاذ يجب أن يبقى ، وأن يرقى فى منصبه ؛ ولا ضرر إذا وصل إلى راتب وكيل وزارة أو وزير ، بل أكثر من ذلك ، دون أن يزايل مهنته . هذا هو ما تفعله الأمم التى تريد أن تحيا حياة علمية صحيحة ، أساسها مراعاة الأساتذة ، وبحوثهم المستفيضة ومخترعاتهم .

تعليم الفتاة

قد ذكرنا في أمر التعليم ما يتسع له هذا الكتاب . ولا نخال القارئ إلا أنه فهم أن أغلب ما ذكرناه يتناول تعليم الفتى والفتاة . وفي الحق إن تعليم الفتاة في نظري لا يتساوى في الأهمية مع تعليم الفتى فحسب ، وإنما هو في نظري ربما كان أمس بحاجة البلاد من تعليم الفتى ؛ ذلك بأن الفتاة تصبح أما . والأُم — كما قلنا — هي المعلم الأقر . وهي التي بمرورها هذا تغذى الطفل ماديا ، وتغذى عقله في أشياء طفولته ، وتتطبع صورتها في عقله ، ويتكوّن وهو عجيبة وفق ما توحيه إليه ، وما تروضه عليه من علم أو جهل . ولا ينسى واحد منا مهما بلغت سنّه تأثير ما أوحى إليه في طفولته من حقائق أو خرافات . وكلنا يهزأ الآن بما يكون قد سمعه مما يؤلم النفس من مشبطات للهمم ، ومعوقات للتربية الصحيحة ، والرجولة الحقة . فطالما أسرف بعض شباننا ، بفضل نقص تعليم الأمهات في فهم الحقائق ، مادية كانت أو علمية ، أدبية أو فنية ؛ فأسرفوا في حقوقهم نحو أنفسهم ، وواجباتهم نحو والديهم ، ونحو وطنهم ، ونحو تعاليمهم ، ونحو سلوكهم ، وأسباب رقيهم وكرامتهم . وما ذلك كله إلا بتلك السموم التي غرستها أمهاتهم في طفولتهم ، وعلمتهم كيف يكون الكذب والنفاق ؟ ، وكيف يكون الرياء ؟ ، وكيف يكون الخوف ؟ ، وكيف يكون الكسل والجهل ؟ . ذلك كله يشعرونا بما لاشك فيه أن للأم أكبر الأثر في تكوين الطفل ، والطفل هو رجل المستقبل . وهي التي تصون المنزل وتدبر شؤونه . وليس على الرجل من واجب إلا سعيه خارج المنزل ، ومجاهدته الحياة حتى يحفظ أسرته ، وما رزقه الله من أطفال ، وأن يسكن في بيته بعد عنائه الشديد إلى زوجته ، تسرى عنه الهم والحزن ، وتبث في نفسه الراحة والهناء . تلك الزوجة التي هي بحق صاحبة المملكة الصغرى ، وهي البيت . يرجو الزوج منها جمالها الأدبي والفكري قبل جمالها المادى ؛ فالجمال المادى وقتى زائل ، أما الجمال الأدبي والثقافى فهو باق ما بقيت المرأة ، يرتقى معها كلما تقدّمت في السن ، فتزداد جمالا ، ويزداد زوجها لها تقديرا واحتراما .



لهذا كنت من أنصار تعليم الفتاة . وبعبارة أخرى من أنصار تهيئة
الزوجة الصالحة .

ولكن على أى نحو يكون هذا التعليم ؟ .

من الأمور التى اتفق عليها رجال التعليم ، وعلماء النفس والاجتماع أن للمرأة فى هذه
الحياة رسالة ؛ إن اتفقت مع رسالة الرجل فى بعض نواحيها فإنها تختلف عنها فى مناح
أخرى . وطالما تناقش الناس فى المفاضلة بين الرجل والمرأة ، من حيث الاستعداد
والكفاية فى هذا الوجود . وإذا كان هذا الكتاب لا يتسع لبحث كهذا فإنى أعلن عن
يقين أن لكل جنس من الجنسين مجالاً للعمل ، وأن لكل منهما رسالة لا يصح
أن نفاضل فيما بينهما ، بيد أنه يجب تهيئة الفتى لتنفيذ رسالته ، كما يجب تهيئة الفتاة لتنفيذ
رسالتها . ولا تكون هذه التهيئة إلا بمعرفة خصائص كل جنس ، وإتقان ملكاته
التي فطره الله عليها . فالرجل للعمل والكفاح الشديد الذى يناسب قواه الجسمية
والعقلية . والمرأة خلقت لتكون ربة المنزل ، ومعلمة الأطفال ؛ وخلقت فوق ذلك
لأشياء كثيرة ، منها بث الهناءة ، وإبراز الفن والجمال فى هذه الحياة ، وبعث الرحمة
بين النفوس والعواطف الحساسة فى مظاهر الوجود .

وعلى هذا يجب أن يكون من المفهوم إذا اتفق تعليم الفتاة مع تعليم الفتى
فى المعلومات العامة التى لاغنى عنها ، للوصول ، الى حد من الثقافة يقتبط به - أن
توجه الفتاة بصفة أساسية بعد ثقافتها العامة إلى الزواج ، وإدارة المنزل ، وصيانة
الأولاد ، وبعبارة أخرى إلى تكوين أسرة صالحة ، ونسل سليم .

ومن المبادئ التى لا تحتاج الى تدليل أنه يجب أن يكون التعليم الثانوى للبنات
الى حد الثقافة غيره للفتيان ؛ فإن الفتيات فى غير حاجة الى دراسة كثير من الهندسة
والجبر والكيمياء مثلاً ، لكن يصرن أمهات صالحات ، بل يجب أن يعوض عن التعمق

في هذه العلوم بدراسة علوم وفنون أخرى، تحتاج إليها الفتاة كالتصوير، والموسيقى، والتطريز، وإدارة المنزل، والتريض، وعلوم الأخلاق، والدين والتاريخ الوطني، وغير ذلك، مما يجب على الفتاة أن تحيط به علما، لتكون هي نعم السند للمنزل وللوطن.

وإذا كان الأمر كذلك أصبح من الضروري أن نكثر من هذا النوع من المدارس الثانوية النسوية إلى دور الثقافة العامة، فهو المطلوب، وفيه الكفاية لتهيئة الزوجة الصالحة. فإن أحسن النساء للحياة الزوجية وراحة المنزل هن من تعلمن تعليما نسويا، جمع بين المعلومات العامة، وتربية الأخلاق، وحسن إدارة المنزل، ورعاية الأطفال، مع الاحتفاظ بأنوثتهن، ورقى شعورهن الأدبي والفني.

وإذا أرادت بعض الفتيات - مع ذلك - أن يكن في مستوى من العلم يشتركن فيه مع الرجل ويزاحمته فإن لا أرى داعيا لمنعهن من تلقى هذه العلوم. ويحسن أن تفتح لهؤلاء أبواب التخصص المتنوعة، حتى يمكن بعد ذلك بأنفسهن على المستقبل: إن كان نوع من التعليم قد أفاد المرأة في معترك الحياة، فيستمر الفتيات على تلقيه، أو أنهن قد صدمن بخيبة الأمل، فيتنحى الفتيات من تلقاء أنفسهن عن تلقى علم خاص، أو مهنة خاصة.

لا تغلقوا أبواب العلم في وجوه الفتيات، واركوهن للتراحم في هذه الحياة. فإن خير حل لتوجيه الفتيات هو ما يصادفنه من نجاح أو خيبة، بفضل التراحم في هذه الدنيا، والبقاء للأصلح. فكما أن هناك ميادين يثوب الرجل منها بخيبة الأمل لأنه لا يصلح لها، فكذلك هناك ميادين أخرى تنتهي حتما بخيبة المرأة في الكفاح فيها، لعدم استعدادها الطبيعي لها.

افعلوا كما فعلت أمم أخرى، واركوا للفتاة حق طاب التخصص في العلوم الطبيعية والكيميائية، والطب، والمحاماة، والآداب، والفنون. فإذا أمكن لها أن تشق طريقها في هذه الأعمال، ودلت التجارب على أن لها بابا واسعا في هذا الميدان

أو بعضه ، ورزقا يقوم بمكافأتهما ، وشهرة تتساوى فيها مع الرجال ، أمكن القول بنجاحها . أما إذا دلت التجارب على غير ذلك فسيحجم الفتيات من تلقاء أنفسهن عن ولوج هذا الباب ، بحكم النتائج الفعلية ، لا بحكم النظم والقوانين .



وإذا كنت من المحبذين لتعليم الفتاة ، لحفظ حياة الزوجية ، وكيان البيت وإدارته ، وصيانة النسل ، ورفع المستوى الأدبي والديني للأسر ، وللساعدة على فهم معنى الفن والجمال ، وإذا كنت لأود منع الفتيات من الارتقاء في العلوم ، وأحبذ تركهن تحت رحمة النتائج الفعلية ، فإني على كل حال أرجو العمل على المحافظة على تقاليدهن القومية في هذه المعاهد ، وألا نسرف معهن في حرية يكون مآلها انهيار خلقنا الوطني والقومي والتقاليد المحترمة ، التي لا غنى عنها لأمة تريد حفظ مكانها وبقاء شخصيتها . وأرجو أن نتساعد الأمة والحكومة على أن تثبت في أوساطنا عدم تهينة المرأة للخلاعة وشرب الخمر ، والرقص والمقامرة ؛ فإن هذه أمراض فتاكة لا يليق بنا أن نرى بين فتياتنا ونسائنا من تسول لهن نفوسهن ارتكاب هذه الموبقات . كما يجب أن نتساعد الأمة والحكومة على ألا تتسرب أمثال هذه الموبقات إلى أوساطنا المصرية ، وأن نعتبرها عيوباً فضيحة ، لا يليق بنا أن نرتكبها ، وألا يساعد الشبان أو الأزواج أو الإخوة أو الأقارب الفتيات أو الزوجات أو القربيات أو يحرضوهن ، أو يتساهلوا معهن في أمر هذه المنكرات . وإذا كانت هذه الموبقات هدامة لصفات الرجولة من عزة النفس وحيويتها وكرامتها ، فأولى وأجدر أن تكون الفتيات والنساء بمعزل عما نشكو منه . وقد شككت أمم أخرى من قبل ، واعترفت بأنها أوديت في صميمها من جرّاء هذا الداء العضال .



ولا يفوتنا في هذا المقام — متى تكلمنا عن تربية الفتاة — أن نقول: إن ما سبق ذكرناه يتناول بنوع خاص تربية الفتيات اللواتي هن من الطبقة العليا ، ومن الطبقة الوسطى . وهذا النوع محتاج مهما أوتى من ذكاء وفطنة وتربية إلى صنف من

الفتيات يخدمن المنازل، ويلاحظن الأطفال في الوقت الذي تكون فيه صاحبة المنزل منصرفة إلى عمل آخر. وإذا كانت الأم في تربية ولدها — ذكرا كان أو أنثى — تغذيه تغذية مادية وعلية وخلقية، فهي لا يمكنها أن تصل إلى ما ينبغي إلا إذا اعتمدت في كثير من الأحيان على أولئك الفتيات أو النسوة اللاتي يكن في أغلب الأحيان مع الطفل في تربيته وتغذيته وتوجيهه التوجيه الصحيح. لهذا ولفقرانا في هذا النوع فقرا شديدا اضطرت أسر كثيرة — كادت تكون كل الطبقة العليا والأغلبية الساحقة من الطبقة الوسطى — إلى الاستعانة بفتيات ونسوة، أجنبيات في الجنس وفي الدين عن جنس البلد ودينه. ولهذا نلاحظ أن الطفل قبل أن يتكلم لغة بلاده يبدأ التكلم بلغة أجنبية. ومن سوء حظ البلد أن نرى الآباء والأمهات يفخرون بأن أبناءهم بدءوا ينطقون بلغة أجنبية قبل أن ينطقوا بلغة الوطن. ويترتب على هذا أن يبدأ تكوين الطفل في تفكيره وذوقه بروح أجنبي أو روح مختلط مشوش، لاندرى أهو أجنبي أو وطني. وإذا كنا متفقين مع وزارة التعليم على أن اللغة الأجنبية لا تكون إلا بعد أن يحظى الطفل بالتكلم والتفكير بلغته الأصلية، فمن الواجب إذن أن ندعوها إلى أن تسخر في تعليم بنات طبقات الشعب الفقيرة، والنهوض بهن إلى مستوى يجعلهن قادرات على حسن إدارة بيوتهن، وقادرات على أن يكن بين الأسر الراقية خير معوان على تربية الطفل وتدريبه على النطق بلغته العربية والتفكير بوعي عربي مستقيم، يحوى كثيرا من مبادئ حب أوطانهم وبلادهم وتاريخهم ودينهم.

إن الحالة الحاضرة تدعو إلى الإشفاق والحزن العميق. فلا أكاد أرى في أسرنا المصرية الراقية أو المتوسطة أطفالا إلا وهم يتكلمون بلغة غير لغة بلادهم، ويفكرون بتفكير غير تفكير أمتهن، مما قد يؤدي إلى زوال الشخصية الوطنية، بوضع هذه البذرة الخبيثة في تفكير الطفل وضميره. وقد لا تكون الأم والمدرسة بعدها قادرتين على محو هذا الأذى الذي انغرس في نفوس الأطفال.

وأريد أن أضرب لك مثلا حصل معي ، وكان له أثره العميق في نفسي : فمئذ سنوات طويلة كان أحد أبنائي طفلا خرج من سنّ الرضاعة بمدة قصيرة ، وكانت له مربية أجنبية ، فكان يتكلم بلغة أجنبية دون أن يعرف شيئا من لغة أبويه ، وكنت أسير معه يوما في بعض الشوارع ، فلما لمحت مسجدا من المساجد سألته عن هذا البناء ، فأجابني برطانة أجنبية : إنه "كنيسة محمّدية" ! . والقارئ يدرك أن هذا الجواب كان طعنة في قلبي ، لم أتردّد بعدها في إخراج المربية الأجنبية ، حتى عاد الطفل إلى إدراك لغته الوطنية ، ودينه الوطني . هذا مع العلم بأنني لم أظفر وقتئذ بمربية مصرية ، قادرة على قيادة هذا الطفل وصيانتته . وقد قبلت أن تكون رعايته بين يدي والديه . وأنا أعلم بهذا النقص في رقابته ، نظرا لمشاغله البيتية التي تتطلب الإشراف والجهد والعناية .

لهذا كنت قد شرعت في وزارة المعارف سنة ١٩٣٦ في إنشاء معاهد تخرج هذا النوع من الفتيات ، وأوجدت فعلا مدرستين : إحداهما في القاهرة ، والأخرى في الإسكندرية . وأملى أن تسعى الوزارة في تعميم هذا النوع من التعليم في جميع بنادر القطر ، فإن الحاجة ماسة له كل المساس ، والحاجة ملحة كل الإلحاح . ويجب أن يستمر هذا النوع من التعليم وينتشر جنبا إلى جنب مع تعليم بنات الأسر الراقية والمتوسطة . فإن الأم مهما أوتيت من تعليم وتهذيب إذا لم تكن يجانبها مربية لأطفالها أو حاضنة تكفل الطفل في أكثر أوقات النهار ، كانت فائدة الأم في المراقبة عقيمة إذا هي بلحأت الى مربية أجنبية ، أو إلى مربية وطنية جاهلة ، هي نفسها في حاجة إلى التربية والتهذيب .

توحيد الثقافة

إن من مصلحة كل بلد، ومن مصلحة بلدنا بنوع خاص، توحيد طرائق التعليم والتربية، حتى تكون عقلية الشعب على غرار واحد، وألا تكون هناك عقليات متنافرة وثقافات في أصولها مختلفة متضاربة. فإنه إذا تعددت الثقافات المختلفة بين ظهرائنا أصبحنا وكأننا جاليات مختلفة، رغم كوننا من جنس واحد، وفي هذا من الضرر بالوطن ما فيه، ونشاهد كل آن من مظاهره ما يؤلم كل غيور على بلده.

وأعتقد أنه من الضروري ومن المفيد للبلد في توحيد ثقافتها أن يتعلم المصريون جميعا في المدارس الابتدائية والثانوية الى أن ينتهوا إلى مرحلة الثقافة العامة، وبعدئذ يحصل التوجيه، بحيث يشمل هذا التوجيه إعداد من يتلقى العلوم الدينية والشريعة، حتى يكون بعد ذلك أهلا لأن يلحق بإحدى كليات الأزهر. بعد أن ينال قسطا وافرا في التوجيه، يؤهله لدخول إحدى كليات الجامعة المصرية بعد تفضية مدة التوجيه. وبهذا تكون المدارس الابتدائية والثانوية إلى دور الثقافة للمصريين كافة، لا فرق بين أزهري وغير أزهري.

وينجم عن هذا التوحيد عاملان مهمان: أولهما توحيد الثقافة بين المصريين كافة وتقريب أذهانهم، حتى يكونوا كتلة وطنية واحدة، يعترفون من العلم والدين ما فيه صلاحهم وتهيئتهم لمستقبل يفيد الوطن، بدل أن ينتهوا إلى عقليات متباعدة، حتى لكأنهم جاليات مختلفة، وهم أبناء شعب واحد وأمة واحدة.

والآخر أن في هذا العمل فائدة كبرى للأزهريين أنفسهم؛ فإنهم بعد أن يتخصصوا في سنى التوجيه، على النحو الذى نراه، ثم ينالوا شهادتهم الأزهرية يصبحون أكفاء لأي عمل يروونه لمصلحتهم، ويكونون قد درسوا مواد مدنية مختلفة بما فيها لغات أجنبية حية، فيستطيعون أن يشقوا لأنفسهم سبل العيش، ويؤدوا

رسالتهم في هذه الحياة . بل إن الطالب الأزهرى بهذا الإعداد يمكنه في أمر الوعظ والإرشاد مثلا أن يؤدى أكبر خدمة تتفق والأوساط التي نعيش فيها الآن ، سواء داخل مصر ، أو في البلدان النائية التي يجب على مصر أن تؤدى فيها رسالتها الدينية . ولكي تكون هذه الرسالة كاملة مجدية يجدر بنا أن نزود الواعظ المرشد بنصيب وافر من الثقافة المدنية ، والتقاليد المدنية المحترمة بجانب ثقافته الدينية .

وينجم عن هذا أن يكون التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية جامعا بين الدروس التي تؤخذ الآن مع قسط مناسب في اللغة العربية وآدابها والعلوم الدينية .



وهناك ملاحظة أخرى جديرة بالنظر في أمر توحيد الثقافة ، وهي أننا لا نرى ما يسوغ إيجاد معاهد ثلاثة لتعليم اللغة العربية ، وهي كلية الآداب بالجامعة ، ودار العلوم بوزارة المعارف ، وكلية اللغة العربية بالأزهر . فإذا توحدت طرق التعليم كما أسلفنا ، أصبحنا في غير حاجة إلى وجود هذه الأنواع الثلاثة المتماثلة ، وصار من الواجب أن تُوحّد كلها في معهد واحد ، لما في ذلك من توحيد ثقافة المعلم ، وتوفير تلك النفقات الباهظة التي نحن في غنى عنها ، ويمكن أن نخصصها فيما هو أجدى وأنفع ، وبهذا يزول الاضطراب القائم بين هذه المعاهد الثلاثة ، الذي جعلها كأنها شيع وأحزاب ! .

في الأزهر

وهنا لا بد لنا من أن ننادى بكل صراحة بضرورة تهيئة المعلم الدينى الكفء ، وتهيئة المؤلفات صغيرها وكبيرها في كليات الأزهر ، على وضع يلائم تفكير العصر الحاضر . ذلك لأن طريقة التعليم ليست في ذاتها من الدين ، فالمؤلفات ليست هي الدين ، وإنما هي وسيلة لتعليم الدين ، كاللغة فإنها وسيلة للتفاهم . فإذا بحثنا في تيسير اللغة لتكون أداة سهلة للتفاهم كوسيلة له ، فكذلك يجب إعادة النظر

في المؤلفات الشرعية في لغتها، وموضوعها وتنسيقها، ووضع المؤلفات على درجات متفاوتة، منها المختصر، ومنها الموسوعات الشرعية، بحيث نسمل للطالب طريقة فهم العلوم الشرعية، على أكل وجه وأيسره .

واعتقادي أننا إذا وصلنا إلى حل هذه المعضلة، وأهينا بعلمائنا الشرعيين وغيرهم أن يقوموا بهذا العمل الجليل، ابتغاء وجه الله ومرضاته فاننا نكون قد أدينا خدمة جليلة للأمة المصرية وللأمة العربية، ولأمة الإسلام كافة، بتيسير فهم دينهم في مختلف العلوم الشرعية، دون احتياج إلى إفاءة أعمار الطلاب وصحتهم في مناقشات طويلة، وبحوث مضمية، بين تأليف عتيقة بالية، ومتون، وشروح، وحواش، وتقارير بتعابير معقدة، لا يصح أن تكون في زماننا هذا . وإني مع اعتقادي بأن أقوم طريق في تعليم الأزهريين هو أن يكونوا إلى درجة الثقافة في المدارس العامة، ثم يتخصصوا بعد ذلك في كلياتهم على نظام الوقت الحاضر، من معلم يؤدي واجبه على أفضل طريقة تعليمية وصل إليها علماء التربية والتعليم، ومن كتاب جمع المعلومات الأزهرية بتعابير سهلة مستساغة، لا نرى مانعا من استبقاء طريقة التعليم العامة بمحاضرات ودراسات في متناول متوسطي الفهم والاستعداد، وفي متناول الغرباء الذين لا يتكلمون اللغة العربية، ولا يستطيعون مجاراة التعليم النظامي الذي توهنا عنه في منهاج نظامه الدقيق، وتعاليمه الكثيرة، ومعلوماته الواسعة . ويكون لهذا النوع من التعليم شهادات خاصة، غير الشهادات النظامية الدقيقة التي تخرج العلماء حقا .

هل يرضى المنصف أن تبقى كتب الدراسة في الأزهر على ما هي عليه منذ أجيال وعصور؟ نرى فيها الفكرة الواحدة مبعثرة، متناثرة في أبواب مختلفة، وبتعابير معقدة . وهل من الانصاف ونحن مسئولون أمام طلاب الأزهر ومستقبلهم أن نرى في الكتب القديمة المتداولة إلى الآن موضوعات لا يصح أن تكون موجودة؟،

ولا يصح أن تلقى على الطلبة ونشغل عقولهم بها؛ كسألة زواج الإنسى بالجنيسة ، أو زواج الإنسى بإنسان البحر! وغير ذلك كثير مما يطول شرحه ، ولا يصح إباحة ذكره . ولا يصح أن نطوح بعقول الناشئين للخوض في هذه المؤلفات التي تحوى أشياء أثبت العلم عدم ملاءمتها للواقع والمعقول ، وهي لا تمت بشيء في أمر الدين ؛ فان المسألة تعليم ووسائل تفهيم . وإن إصرارنا على استمرار هذه الكتب قد يوجد في رُوع الناس أن هذه المعلومات تمت بشيء إلى الدين ، والدين منها براء .

ويكفى أن نعرف من طرق التعليم الحالية في الأزهر أن قامت حركة أخيرة ترمى إلى مساواة المتخرجين في الأزهر بإخوانهم خريجي دارالعلوم ، وكلية الآداب ، وتكرر الطلب في أن يقوموا بتدريس اللغة العربية وآدابها في مدارس الحكومة أسوة بغيرهم . وبعد الصيحات المتكررة اضطرت الحكومة إلى عمل مسابقة بين خريجي هذه المعاهد الثلاثة ، وكانت النتيجة مع الأسف الشديد أنه لم ينجح واحد من الأزهر في سنتي ١٩٤٠ و ١٩٤١ ! .

ويجب علينا هنا أن نعلن الحقيقة مهما تكن مرة المذاق ، وأن نسائل أنفسنا : هل أدى الأزهر رسالته في العصور الأخيرة ؟ .

إن الذي يعرفه الجميع هو أن الجامعة المصرية لم تصل بعد إلى درجة من الكمال نغبط بها . لكنها رغم حداثة عهدها قد أخرجت للناس في بضع سنين رجالا ، تسابقوا في ترجمة الكتب النافعة ، وفي تأليف المؤلفات التي اقتصوا بها في الآداب ، والقوانين ، والزراعة ، والطب ، والتجارة والصناعة ، وما إلى ذلك . ولم نر إنتاجا يضارع هذا الإنتاج من جانب رجال الأزهر وكبار علمائه ، أولئك الذين كنا نرجو منهم الشيء الكثير ، والذين اكتفوا بذلك التراث الضخم ، وتلك الكنوز الثمينة التي تركتها لنا الأجيال الماضية ، ولم يضيفوا إليها شيئا يذكر .

ففي أصول الدين مثلا ما الذي أخرجنا لعلماء الأزهر في مائة عام من بحوث، ومؤلفات، وطرائق تعليم، نتفق وما يتطلبه التقدم الانساني؟ .

وفي الفقه الإسلامي نريد أن نعرف إنتاج سادتنا الأزهريين في كل باب من أبوابه، وفصل من فصوله؟ . فهل قاموا بمثل ما قام به أسلافنا وبنوا فوق ما بنوا؟ أم أنهم اكتفوا بالقديم؟ كأن ليس في الإمكان أبدع مما كان، وكأن البشرية ترجع القهقري بدل أن تتقدم! .

أين الرسائل، والمؤلفات، والموسوعات الحديثة، في العبادات والمعاملات؟ وأين التنافس الذي كان يجب أن يكون بين العلماء خدمة للدين والإنسانية؟ ! هل أسعفونا بمحصول جديد في المنطق مثلا؟، أم لا تزال على ما ارتآه أرسطاطاليس في تلك الكتب العتيقة التي وصل آباؤنا إلى ترجمتها؟ ولم نقم نحن كما قام غيرنا بتحصيلها وتهذيبها والتعليق عليها بتفكير العصور الحاضرة؟

وأين تفاسير القرآن الشريف على النمط الذي يرجوه التقدم والعلم الحديث، فقد حرنا في أمرنا، وعز علينا معرفة ديننا؟ !

وأين كتب الحديث التي يطمئن المرء إلى صحتها وسهولة البحث فيها، بما يتفق وروح العصر الحاضر؟

ومثل ذلك يقال عن التوحيد، والأخلاق، والتاريخ، والفلسفة .

بل أين معاجم اللغة العربية؟ وقد كنا نرجو من رجال الأزهر أن يخرجوها للناس سائغة، متفقة مع حاجة العصور الحاضرة، فضاع رجاؤنا واضطربنا إلى اللاتجاه في لغتنا — لغة قرآنا — إلى معاجم المستشرقين الأجانب والآباء اليسوعيين، أولئك الذين ضربوا في المعارف بسهم، ومدوا معاهدتهم بمؤلفاتهم في كل علم وفن .

كنا نرجو أن يخرج لنا الأزهر — وقد مضى على تأسيسه ألف سنة — من المؤلفات والبحوث الدقيقة في علومه المختلفة ما يحقق أطماع العالم الإسلامي . بل كنا

نرجو ونطمح أن يخرج لنا أمثال الفارابي ، وابن سينا ، وابن رشد في الفلسفة ، والطبري ، وابن خلدون ، والمقرئ في التاريخ ، وعبد الله بن المقفع ، وعبد الحميد الكاتب في الأدب ، وغير هؤلاء في التوحيد والفقہ والتفسير والحديث والمنطق ، وما إلى ذلك مما يمارسه الأزهر ويقوم به .

الحق إننا نرجو أن ينتج الأزهر إنتاجا يليق به ، وبما يُنفق عليه من أموال ، وبما نعلقه عليه من آمال ، وقد أصبح مؤئل مسلمي الأرض ، ومرجع آمالم فيما يختص بأمور دينهم ، وإننا نخشى أن يطول هذا العقم والاتكال على ما تركه لنا آباؤنا الأولون ، فتسوء الحال ، وتضيع الآمال .

ومن واجبنا أن نفكر في تلك الشبيبة الأزهرية التي هي منا ، ترجو العلم وتحترق شوقا إليه . فيجب أن نرعاها وأن نهض بتعليمها تعليما صحيحا كاملا ، متفقا مع الدين والعقل ، وأحدث النظم التعليمية ، وأن نؤهلها حقا لخدمة دينها ودنياها ، لخدمة نفسها ، وخدمة العلم ، وخدمة الوطن ، والعالم الإسلامي بوسائل مجدية ، لا بالاكتفاء بمؤلفات القرون الوسطى ، وهي وإن تكن أساس النهضة الإسلامية ، وإن تكن من الكنوز التي نعجب بها ونفخر ، أصبحت في زماننا هذا دون ما تطمح إليه آمالنا ، في التعليم الديني الصحيح .

دروس اللغة العربية

وأرى في دروس اللغة العربية أن يكثر من الاستفادة من دروس المطالعة والانشاء ؛ لأنها دروس عملية يحتاج إليها الطالب في حياته العملية ، دون الإكثار من دروس النحو والصرف والبلاغة ؛ لأنها نظريات لا يُحتاج إليها عمليا . وإلى أعترف اعترافا صريحا بأن رجال اللغة والأدب في أوقاتنا الحاضرة قد خدموا اللغة العربية خدمة جُلّ ، ورفعوا من شأنها كثيرا ، وهذبوها تهديبا يناسب تفكيرنا الحاضر

وحاجتنا الحاضرة ، وأوجدوا من الكتب الدراسية ما قد بسّطوا به هذه اللغة ، وجعلوها سهلة التناول مع الدقة في التعبير، ونبذ التكرار، وهجر المبالغة والإغراق . ونحن نرجو أن تعطى اللغة العربية نصيبها من العناية لأنها اللغة القومية . كما نرجو أن تأخذ بأيدي رجالها ، حتى نجزيهم على ما يبذلون بعض الجزاء .

تيسير الكتابة

وإذ كنا الآن في أمر اللغة العربية — وهي أساس تفكيرنا ووسيلة ثقافتنا — أفلا يرى القارئون بأمر هذه اللغة الشريفة أن في كتاباتها صعوبات ، من السهل تلافيها دون أن نمس أصل اللغة ؟ . إني عند ما أكتب في هذا الموضوع أشعر بأني أعبر عن رأى الكثيرين من أولئك الذين يغارون على اللغة العربية ، ويودّون تثبيت دعائمها عند العرب ، كما يريدون تسهيل التكلم بها لدى الأعاجم ، الذين يودّون التكلم باللغة العربية .

وليس يخاف أن العرب ، ككل أمة أخرى ، سعوا في نشر لغتهم في العالم . ولا تنتشر لغة بين الناس إلا إذا سهلت لهم طريق معرفتها . وأهم أسباب انتشار اللغات وضع المعاجم المتقنة ، وتسهيل كتابة اللغة . ولا أنكر أن في كتابة لغتنا عقبات ، يجب علينا أن نعمل على تذليلها . فاللغة — كما قلنا — وسيلة الفهم لا غاية في العلم ، ويجب أن تكون الوسيلة سهلة حتى نصل إلى العلم والفهم وهما غاية اللغة .

ولهذا أرى أنه من الضروري أن تتكوّن لجنة من علماء قادرين ، حتى يتمكنوا من بحث أقرب الوسائل لتسهيل كتابة اللغة ، تسهيلات لا يمس جوهرها ، دون أن تكون هناك طفرة تترى بأمر اللغة . فإذا ما اتبيننا من أمور مقررة ، اعتنقها الناس جميعا وأمكنتنا بعد ذلك أن نفكر في مرحلة أخرى لا تؤذى اللغة ، بل تحفظ لها مكانها وانتشارها ، فمن المسائل التي لا تحتاج إلى كثير من البحث أن تقوم الحكومة نفسها

بإلغاء حروف التاج . وستكلم عنها فيما بعد . إنما الذي أريده هنا وهو الذي سيكون موضوع بحث اللجنة ، هو أن تكون مهمتها إيجاد بعض التسميات في عقبات لا معنى لوجودها .

فمثلا كلمة "الرحمن" لم لا تكتب هكذا "الرحمان" مطابقة لما ننطق به ، كما تكتب كلمة الرحيم بالياء ؟ .

ومثلا "كفاء" ، ودفء" لم لا تكتب الهمزة فيهما على واو عند ضم الهمزة ، وعلى ألف عند فتحها ، وعلى ياء عند كسرها ؟ . وهل هناك مسوغ للوضع الحاضر ، وفيه من العقبات لأبناء اللغة ما فيه ؟ .

ومثلا كلمة "أولئك" فيها "واو" حيث لا مد ، وليس فيها ألف مع اللام مع وجوب مد اللام ، أفلا يمكن أن تكتب كما ننطق بها هكذا : "ولائك" ؟ .

وبهذه المناسبة نقول : ألا تجد اللجنة وسيلة تقضى بأن كل همزة مضمومة تكون على واو ، ومفتوحة تكون على ألف ، ومكسورة تكون على ياء ، سواء كانت في أول الكلمة ، أو في وسطها ، أو في آخرها ؟ .

تلك أمثلة قصيرة بسيطة ، لإصلاحها سهل ميسور ، ونتائجها عظيمة الفائدة في تسهيل كتابة اللغة . ويكفى ما نرى في اللغة العربية من صعوبات جملة أخرى ، كتشوع حروفها في بدء الكلمات ، وفي وسطها وفي آخرها ، ثم تعدد جموع التكسير ، وهو أمر لا نظير له في اللغات الأجنبية .

إنى لا أقصد طفرة في الإصلاح ، وإنما أقصد أن نحذف كثيرا من الاستثناءات التي لا مسوغ لها ، والتي تعوق التلاميذ والطلاب من صحة الكتابة ، وتصد الأجانب عن تعليم لغتنا . وفي تعليم الأجانب لغة البلاد استهواء للأفئدة ، وفتح للقلوب ، كما تفعل الأمم الأخرى في نشر لغتها ، وتبذل الأموال الطائلة في تحقيق هذه الغاية .



ولا أدري ما الفائدة في أن نخلق للغة العرب صعوبة فوق صعوبتها الموجودة ، بأن نخترع شيئا لم يعرفه أحد من قبل اسمه حروف التاج ؟ . وقد رُئى عند وضع هذه الحروف أن تكون في مبدأ كل جملة . وثبت أن ضررها كبير ، ولا نفع فيها مطلقا ، حتى إن الأمة لم تألفها في صحفها وفي مؤلفاتها ، ولكن ألزمت بها الإدارات الحكومية إلزاما ، فصارت عبئا ثقيلا على حروف الهجاء ، وعلى القارئ ، وعلى دور الطباعة . وقد بعدنا بذلك عن الفكرة التي ترمى إلى تسهيل قراءة اللغة العربية ، كما بعدنا عن المؤلفات العربية في البلدان الأخرى التي لم تقبل هذا النوع من العسر والتضييق . وبينما البلاد الأجنبية تسعى في نحو الأحرف الكبيرة التي تبدأ بها الجمل تأتي نحن في آخر الزمان ونخلق هذه الحروف التي لا مسوغ لوجودها . ولا أدري لم تبقى هذه الحروف إلى الآن ؟ وهي غير جذيرة باسم التاج ، وتباعد بيننا وبين الأمم العربية الأخرى . وأملنا في الحكومة ألا تتردد في نحو هذه الأحرف ، لإراحة للقارئ ، وتيسيرا للكاتبين .



ونحن نرجو أن نفكر مليا في أمر رسم الآيات الكريمة وكتابتها في المصحف الشريف ، حتى لا نرى كثيرا من قراء كتاب الله يلحنون في قراءته ، وحتى لا نرى الأعاجم بوجه خاص يكثر من اللحن بناء على هذا الرسم المتداول بين الناس . أرجو أن تفكر اللجنة فيما أقول صيانة لكتاب الله ، وسعيا في قراءته على الوجه الصحيح ؛ ذلك لاعتقادي أن القرآن الكريم يجب أن يقرأ على أكل وجه وأصححه . ويساعدنا على ذلك ما نعتقده من أن قدسية الكتاب الكريم في لفظه لا في رسمه ، وأنه نزل وحيا على نبينا الأسمى الكريم غير مكتوب ، فسطره العرب . فالقدسية إذا في ضبط النطق به ، وإن السعى في وضع رسمه على الوجه الذي يصون نطقه المقدس ، إنما هو سعى جليل ، فيه على ما أرى خدمة للدين ، وثواب عند الله .

المعجم اللغوي

إن مصر والبلدان العربية تلجأ في معرفة معاني الكلمات إلى المعاجم القديمة، التي أوجدها علماء اللغة العربية في القرون الماضية، وهي من الصعوبة بحيث نجد العربي كغيره يبحث عن معنى الكلمة في معجم لغة أجنبية في لحظات قصيرة، ويعاني ما يعاني عند البحث في معنى كلمة عربية. فضلا عن أن بعض المعاجم المختصرة مع سهولة البحث فيها لا تأتي بالمعاني الوافية المطلوبة. ولا شك أن الأمم الحية تعمل على نشر لغتها بين الشعوب الأخرى، وهي لذلك تسعى ما أمكن في تيسير سبلها ووسائلها. وإيجاد معجم على هذا النوع فضلا عن أنه يمكن العربي من سهولة البحث والاطلاع، يساعد الأجنبي على إدراك معاني هذه اللغة ومرامها، في غير عناء، ولا صعوبة ولا تكلف.

لهذا كوّنت لجنة في سنة ١٩٣٦ مذكنت وزير المعارف لوضع معجم يكشف فيه عن الكلمة باعتبار الحروف الأولى الأساسية، وأن يكون المعنى ظاهرا واضحا، مختصرا وافيا، وأن يكون المعجم مزينا بالصور، وأن يكون على ثلاث درجات على الأقل: معجم "الجيب" المختصر لمستوى تلاميذ المدارس الابتدائية، ومعجم الوسيط لمستوى أرقى من ذلك إلى المرحلة التعليمية النهائية، ومعجم جامع لجميع كلمات اللغة العربية لمن يودّون التوسع والتخصص في أمر اللغة العربية. وأن يكون هذا المعجم بدرجاته الثلاث سهل التعبير، دقيق الوضع، متقن الطبع والصياغة، جامعا لصور النباتات والحيوان والجماد، كل معجم بما يناسبه.

وقد باشرت اللجنة عملها ثم انقطعت وقتنا ما، وهي الآن تجتهد في وضع المعجم الوسيط. وأرجو الله أن يحقق هذه الخدمة القومية الكبرى للنهوض باللغة العربية الكريمة.

وهنا تعترضنا مشكلة أرجو ألا تعوق هذه المعاجم، وهي مسميات المخترعات، والأشياء الحديثة، التي لم تكن اللغة تعرفها من قبل. وقد اختلف في أمرها العلماء

عندنا، وسيختلفون أجيالا طويلة؛ إذ يرى بعضهم أن تؤخذ الكلمة الأجنبية الحديثة بوضعها الحاضر، ويرى بعضهم أن توضع في قالب عربي، ووزن عربي، ويرى الآخرون أن يؤخذ من اللغة العربية القديمة ما به يمكن وضع اسم لهذه المسميات. وإني لأعتقد أن المجمع اللغوي يبت في أمر هذه المسميات، فإنها عمل أجيال طويلة، ولا يصح أن تكون عائقا دون إظهار هذا المعجم على هذه السرعة؛ ذلك لأننا إن وقفنا حتى نوجد للمخترعات أسماء، تستسيغها الأمم العربية جمعا، فإننا لن نصل إلى وضع هذه المعاجم التي تنادى بها الضرورة. والذي أريده وأرجو أن يكون رائد القائمين بأمر هذه المعاجم أن تناول ألفاظ اللغة العربية الموجودة من قبل، وأن يحوى المعجم الكبير جميع ألفاظ اللغة العربية أو المستعربة الموجودة في الكتب العربية من قبل. أما الأسماء الحديثة والتي عليها الخلاف بين علماء اللغة فيجب أن توضع لها أقرب الأسماء إلى اللغة العربية، أو أسماءها بلغتها الأجنبية، مصوغة في قالب عربي قدر الإمكان، وأن يكون عليها علامة في المعجم العربية المختلفة، تدل على أنها كلمات دخيلة، لم يقرها أصحاب المعاجم ولم يتقيدوا بها، وإنما هي متروكة للزمن، حتى إذا صقلها التعامل، واختيرت الكلمة بصفة نهائية على وضع نهائي أمكن إقرارها فيما بعد، وإدخالها ضمن هيكل اللغة العربية.

تلك ضرورة قضت بها الحاجة القصوى؛ إذ لا يمكن أن تكون لنا معاجم خالية من تعريف لكلمة البرلمان مثلا، والديموقراطية، والارستقراطية، والكربون، والأوكسجين، والفيتامين، والترام، إلى غير ذلك من الكلمات الكثيرة التي يجب أن تدخل في قواميسنا ومعاجمنا، كالأدوات الميكانيكية والكهربائية، والمخترعات الكيميائية، والأدوية، وأسماء الأعلام في الجغرافية، وأسماء الملوك والمدن.

وهذا شأن الأكاديمية الفرنسية مثلا؛ فإن ألفاظا كثيرة من اللغة الفرنسية نتداولها الألسن والمجلات والمؤلفات، وتصبح في صميم اللغة الفرنسية قبل أن تقرها الأكاديمية.

يجب أن يكون شأننا على هذا الوضع ، فلا نعطل لغتنا الأصلية ولا نعرقل انتشارها . ولكل عامل أن يضع قواميس في كل علم وفن ، وأن يضع الأسماء لهذه المسميات الحديثة إلى أن يوصلها الزمن ، فتدخل في وزن الألفاظ العربية وكلماتها . وللمجمع اللغة ، أو للأمة بعد ذلك ، أن تستقر على كلمة في وزن عربي مقبول ، أو أن تجد لها من ألفاظ اللغة العربية الأصلية ما يصلح للتعبير .

وما دمننا نعلم العلوم بلغتنا العربية وهي لغتنا القومية ، وما دامت الحاجة ماسة إلى أن تدرس هذه العلوم وأساليبها للحياة ، فيجب ألا تبقى لغتنا موسومة بالجمود والضييق والتأخر .

ولا عيب على اللغة العربية ، إنما العيب على أجيالنا الحاضرة . فاللغة كائن ، إما أن يتقدم وينمو ، ويسير الحياة العلمية والفنية بإيجاد أسماء للمسميات الحديثة التي تنمو وتكثر مع تقدم الزمن ، وتقدم العلوم ، وإما أن يقصر همه على الماضي ، فتضمحل اللغة ، وتضعف وتموت ، وتصبح من اللغات البائدة .

ولم ير غيرنا عيبا في أن يتدرج بلغته مع تقدم الزمن ، وأن يجد الأسماء للمسميات الحديثة . وها كم الأمم الانجليزية والفرنسية والألمانية وغيرها ، تقرض من اللغة اليونانية أو اللاتينية أو من مزيج منهما معا ما ترى حاجة إليه ، في توسعة لغتها ونماؤها وملاءمتها لتقدم العلوم والفنون ، كما اقتبست من قبل كلمات من اللغة العربية ، ولم تر تلك الأمم على نفسها غضاضة من أن تسد تلك الحاجة الملحة بواسطة كلمات أجنبية عنها . كذلك كان شأن اللغة العربية نفسها في بدء وجودها فانها لم ترغضاضة أن تقتبس من لغات الأعاجم أسماء لمسميات وضعتها ، وصقلتها حتى صارت جزءا من كيانها ، وورد بعضها في القرآن الشريف كالسندس ، والاستبرق ، والأباريق . فكيف نقف بعد هذا كله دون أن نملا هذا الفراغ العلمي في لغتنا ؟ اعتقادا منا بأن اقتباس كلمة أجنبية لمسمى حديث يعد عيبا على اللغة ، وإخلالا لوجودها .

وهذا وهم لا مسوق له ؛ فاللغة واسطة المعرفة لا غاية . والتفاهم في هذا العالم يجب أن يكون بلغات كاملة . وكل لغة محتاجة إلى مسaire الزمن . ولغتنا العربية من أغنى لغات العالم ، وأسمائها تعبيراً ، وأدقها دلالة على ما يدور بخلدك ، وما يهيجس في نفسك . فلم نعوق هذه اللغة الكريمة في أمر العلوم والفنون عن مسaire الزمن ، وأسلافنا قد سايروه ؟ ! .

لقد أتى على اللغة العربية حين من الدهر كانت تمد اللغات الأخرى لا بالفاظ الأدب والحكمة فحسب ، وإنما بالفاظ العلوم والفنون كذلك . ولم تتردد الأمم الأجنبية في أن تأخذ من اللغة العربية كثيراً من الألفاظ الطبية ، والرياضية ، والنباتية ، والفلكية ، وهي موجودة في هذه اللغات إلى الآن ؛ فلم نحجم عن هذا التضامن في إيجاد وسائل التفاهم العلمي والفني ؟ ! .

الموسوعات

وإذا كانت الحاجة — كما قلنا — ملحة في وضع المعاجم العربية على النمط الحديث الذي يحقق جميع أطماننا ، فإنني أكتفي بهذا ، ولا أرى الحاجة ماسة إلى ما يقول به البعض من التفكير في موسوعة عربية تجمع بين دفتيها جميع المعلومات الإنسانية من فنية وعلمية وفقهية ورياضية وكيميائية . فلقد سبقنا غيرنا في وضع موسوعات ، دلت التجارب على أنها عاجزة عن أن تستوعب ضروب العلم والفن بصفة جامعة . ذلك لأن الموسوعة بهذا الوضع تتطلب نفقات طائلة ، ووقتا طويلا من عشرات السنين ، والعلوم متجددة متقدمة . وهاكم — مثلا — الموسوعة الفرنسية الكبرى مضى عليها عشرات السنين ، وصارت قديمة لا ينتفع بها في العلم والفن . كما أن بلادا كثيرة ، أكبر من بلادنا ، وأخضج منها ثروة ، وأوسع علما لم تفكر في أمثال هذه الموسوعات . لم ينجح فيها على ما أظن ، إلا الموسوعة البريطانية ، لكثرة عدد المتعلمين والقارئین للغة الانجليزية ، من بريطانيين وأمريكانيين ؛ هذا غير ما تكلفته من أموال

طائلة ؛ ولهذا كان الأولى عدم التفكير في مثل هذا العمل ، والاكتفاء بالمعاجم التي تدل على الكلمة وعلى معناها ، بوضع مختصر مفيد ، ويوضح الفائدة دون أن نزع بأنفسنا في عمل هائل لا يمكننا أن نقوم بأعبائه . وأرى تشجيع الموسوعات الخاصة بكل علم وفن ، فهي كقيلة بسد الحاجة ، مع تكرار طبعها وتصحيحها ، وفق حاجات الزمن وتقدم العلوم . وأرجو الله أن يحقق آمالنا في إيجاد موسوعات في الطب مثلا ، وأخرى في الميكانيكا ، والكيمياء ، والكهرباء ، والفلك ؛ فهي أجدى وأنفع من التفكير في موسوعة عامة ، إذا اتهمنا من جرئها الأخير نجد جزأها الأول قد أصبح قديما باليا ، وفي حاجة إلى تغيير وتبديل ، وتكاليف ، نحن أحوج إليها في شؤون الإصلاح والعمران .

وللتدليل على صواب ما أقول ، أعرض على القارئ أن هناك الموسوعة الإسلامية ، — وقد سعى بعض شباننا الغيورين في ترجمتها إلى اللغة العربية — وهي ذات مجلدات كثيرة ضخمة . وهناك موسوعة "دلووز" مثلا في شرح القانون الفرنسي ، وصل أعداد أجزائها إلى أربعة وأربعين ، وملحقاتها إلى تسعة عشر مجلدا ، وأصبحت عتيقة لا تفي بغرض . فإذا فكرنا في وضع موسوعة عامة في القوانين ، وفي التاريخ الإسلامي ، أو في التاريخ العام ، وفي العلوم والفنون كافة ، فهل يمكننا أن نهض بهذا العمل المضني الشاق؟ ، وهو يتطلب جهودا وعلماء ، تنوء بها ماليات البلاد العربية جمعاء ، هذا كله فضلا عن أنه لا فائدة فيه ولا غناء . والفائدة كل الفائدة أن تكون هناك موسوعات ، ومؤلفات خاصة لكل علم وفن ، قد يترك أمر القيام بها للأفراد تبعاً لتقدم العلوم والفنون . أما المعاجم اللغوية الثلاثة التي سبق أن ذكرتها فهي التي يجب أن تقوم بها الحكومات العربية ، وأوطأ الحكومة المصرية ، في أسرع وقت ؛ تسهيلا للتكلمين بها ، وصيانة لهذه اللغة من الاندثار والفناء .

الفنون الجميلة

بالعلم يستطيع الإنسان أن يكتشف أسرار هذا الكون، ويستخدم قوى الطبيعة، بقدر ما يسمح به رقى معلوماته واتساع ذهنه . لكن هناك شيئا آخر له خطره في رقى الإنسان ورفعته، وهو معرفة جمال الطبيعة، وتقدير هذا الجمال، وتأثيره في النفس الإنسانية لتربية ذوقها . وتربية هذا الذوق للإنسان أمر لا يشك فيه أحد؛ فإن الإنسان إذا اكتمل علمه، دون أن يكون فيه ملكة الذوق، وتقدير الجمال يصبح إنسانا آليا، وإن شئت قلت : يصبح جسما بلا روح .

على أن تربية الذوق ومعرفة الجمال وتقديره ، كل هذا يعود بالفائدة على العلم نفسه . فطالما كان الرقى في الذوق وفي تقدير الجمال أداة صالحة ، ووسيلة فعالة في ترقية الفنون والصنائع ، وبالتالي في ترقية العلم والابتكار . فكم رأينا أناسا برزوا في العلم، وحرّموا الذوق، فلم يكمل علمهم، ولم يؤت ثمراته التي ترجوها منهم البلاد . لهذا كان لزاما على من وكل إليهم أمر التعليم والتهديب ، أن يعنوا إلى جانب ذلك بالفنون الجميلة ، كما عنيت بها جميع البلاد الراقية، فرفعتها إلى منزلة سامية في الحضارة، والثقافة، والوطنية .

وقد أصبحت الفنون الجميلة معروفة كما كانت معروفة منذ القدم، فمنها الموسيقى والغناء، والتمثيل، والرسم، والتصوير، والنحت ، وهندسة البناء ، والزخارف، وغير ذلك مما هو معروف لدى الكافة . ولكل أمة خصائص في الفن الجميل؛ فهناك أمة برّزت في فن، أو فنون محدودة، وأمم أخرى برّزت في فنون أخرى . ولا يتسع مجال هذا الكتاب لشرح خصائص كل أمة، في أمر هذه الفنون الجميلة .

إنما الذي عرفت به الأمة المصرية منذ القدم أنها امتازت بفن المعمار، والنحت، وزخرفة البناء والأثاث ، سواء في أيام الفراعنة أو في القرون التي تلتها حتى في عصورنا الحاضرة . وكم رأينا في كتب العرب الأقدمين ما امتازوا به في الموسيقى

والأغاني ، وها هي ذى الكتب القيمة بين أيدينا تشعرنا بما كانوا عليه من تقدم عجيب . فما الذى ينعنا ، والمصرى بفطرته عامل صبور دقيق ، فيه الاستعداد الخفى الكامل ، ولا يحتاج إلا إلى تنبيه وإرشاد - أن نوقظ فيه هذه الملامك التى امتاز بها فى غابر الزمان؟ .

ولا ننكر أن الحكومة فى أدوارها المختلفة ، وإن قامت ببعض الجهود فى هذه النواحي ، لا تزال فى أول الشوط ، وإن أعمالنا لم تنتج إلى الآن ما نرجوه من الدقة الكافية ، والكفاية الممتازة التى يجب أن يصل إليها المصرى . فإنتا مازلنا إلى وقتنا الحاضر ، مقلدين تقليدا غير كامل ، وإبنى قوى الرجاء فى أن نصبح كما قلت مبتكرين مستقلين فى فننا ، يؤخذ عنا ، كما نأخذ نحن الآن عن الغير . لا ننكر أننا سعينا فى إنشاء مدارس ومعاهد لبعض الفنون ، كما أنشأنا معارض ، ولكن والأسف ملء نفوسنا لا تزال أعمال الفن فىنا أعمالا أولية ، تدعو إلى اهتمام الشعب ، وعناية الحكومة .

فتلا هل يمكننا أن نقول : إن فىنا الآن موسيقى وطنية راقية ، أو غناء راقيا ، يليق بأمة راقية ، ويصور العواطف تصويرا دقيقا حساسا ، يؤثر فى النفوس تأثيرا عميقا ؟ أم هى أغان أكثرها مبتذل ، لا يرقى النفس ولا العاطفة ، ولا يدفع إلى المهمة والاقدام ، وسمو الإحساس الوطنى ، أغان للتسلية والعبث والمجون .

وما يقال عن الموسيقى والغناء يقال عن التمثيل وعن الزخرفة والتصوير ، فتلك أمور أولية فى بلادنا . ولبعض مواطنينا العذر إذا آثروا الفنون الغربية على ما ظهر من فنون مصرية هزيلة . ونرجو الله أن يهبىء لنا من يرقى بهذه الفنون الجميلة ، وينهض بها إلى المستوى اللائق .

لا نرى فى بلادنا طرازا وطنيا ثابتا للأبنية وأثاثها يمكن أن يجذب إليه النفوس . وتفخر به البلاد ، بل نرى أطرزة مختلفة ، هى خليط تخطيط ملبسنا . لا نعرف لنا كيانا وشخصية ، أو طابعا وطنيا نستقر عليه ، ونأخذ أنفسنا به .

وأذكر بهذه المناسبة أني تشرفت حين كنت وزيرا للمعارف سنة ١٩٣٦ بمقابلة المغفور له الملك "فؤاد الأول"، وعرضت عليه ما في البلاد من فوضى في المعارف، وفي الأبنية وأطرزتها، وشرحت له ما نخشاه من مغبة انتشار ذلك الطراز الذي يسمونه بالطراز الحديث، وهو لا يدل على شيء من الفن، ولا على شيء من الروعة، بل هو يفسد الذوق، ويضيع على البلاد طابعها العربي الذي تمتاز به، ويفقد مصر مكائنها الشرقية، كزعيمة للام العربية. واقترحت أن يتفضل جلالته بتشجيع إحياء طراز عربي بسيط، يكون في تناول الأغنياء، ومتوسطي الحال وفقراءهم، وأن تعمل مسابقة حتى نصل إلى طراز خاص في أبنيتنا، وفي أثاث منازلنا، يتفق وحاجة البلاد، وأن نسمى هذا الطراز "طراز فؤاد الأول"، على نحو ما نرى في البلاد الغربية من طراز لويس الرابع عشر، والخامس عشر، والسادس عشر، وطراز النهضة، وطراز الإمبراطورية، وغير ذلك فقبل رحمه الله الفكرة وجبدها، وقال: لكن الطراز المطلوب يجب أن يتفق مع ذوق الشعب، وأن يستسيغه ويقبله، لا أن يلزم به إلزاما. فأجبت: إن هذا هو الوضع السليم، ولذلك يجب أن تعمل مسابقة عالمية، وأن تستمر هذه المسابقة إلى أن تختار الأمة من بين المشاريع المختلفة طرازا عربيا يتفق وذوقها. وفعلا قمت بإعلان مسابقة دولية، نشرت بلغات متعددة، وبمكافآت مالية ضخمة، وحددت موعد افتتاح هذا المعرض العالمي في القاهرة، في مدى سنة. أي في شهر إبريل سنة ١٩٣٧، وقدم رجال الفن في مصر وأوروبا وأمريكا نماذج استعدادا لهذا المعرض. ولكن المنية عاجلت المغفور له "الملك فؤاد الأول"، وحال تغيير الحكومات دون تنفيذ هذا المشروع.

إننا في أشد الحاجة إلى أن نبرز وجودنا في الناحية الفنية، وأن نسعى في استقلال هذا الوجود ورقيه، حتى يكون لنا على ممر الزمان طابع شرق خاص، تكون به مصر جديرة بزعامة الأمم الشرقية والإسلامية. فما الذي يمنعنا مثلا من إيجاد طراز عربي سهل النفقات والتكاليف، يتفق ومزاجنا، ومناخ بلادنا؟

وما الذى يمنع بعد ذلك من تعميمه فى جهات القطر، أو على الأقل فى مدنه الكبيرة؟

وما الذى يحول دون أن تكون شوارع كثيرة فى القاهرة مثلا من هذا الطراز العربى؟! كذلك لا يوجد مانع من تعميم الطراز الفرعونى فى بعض الأحياء، التى تتسم بطابع فرعونى، كشوارع الأهرام .

إننا تركنا الأمور فى بلادنا فوضى . فكم من مساحات من الأرض حول القاهرة ستبنى، ولم نعن بأمر تخطيطها، كما تركنا رمل الإسكندرية من قبل حتى قامت فيه الأبنية، بطرقات ملتوية، وكادت تشبه طرقات المقابر، ولم نعن بأن ننشئ فيها ميادين أو متزهات .

والأنكى من ذلك كله أننا تركنا الفوضى تنخر سوسها فى أهم ميادين القاهرة والإسكندرية وشوارعها . فنرى المنازل بعضها مرتفع، وبعضها منخفض؛ بل نرى المنشآت الحديثة الضخمة لا يتفق ارتفاع طبقاتها مع ارتفاع طبقات البناء المجاور لها. ونرى الشرفات أيضا ليست على خط واحد فى بيتين متجاورين، حتى أصبحت هذه المباني فى مجموعها تجرح النظر . وتؤذى الذوق السليم .

ولكى أدلك على أن للبيئة أثرا فى تكوين الذوق أذكر بهذه المناسبة أن المرحوم "عدلى يكن باشا"، قد عرفنى فى لندن بشخص من كبار صناع الجواهر وتجارها فى باريس، كان يقيم خارج أوربا، وأخوه يقيم فى باريس، حدثنى هذا التاجر أنه يأتى من مقامه رغم بعد الشقة كل سنة ليقم فى باريس مسقط رأسه ثلاثة أشهر فى السنة، وأنه يوالى هذه الزيارات الباريسية خيفة أن يفقد ذوقه الباريسى . فهناك الجوّ، وهناك الصناعة، وهناك الذوق، وهناك الشوارع والمنتديات، وهناك دور التمثيل والفن، وهناك الحدائق والمتزهات، وهناك ألوان من الفن مجتمعة . هذه البيئة المنظمة تكون فى نفسه قوة فنية، تساعد فى إتقان صناعته ورقى فنه . ولقد أصاب هذا التاجر

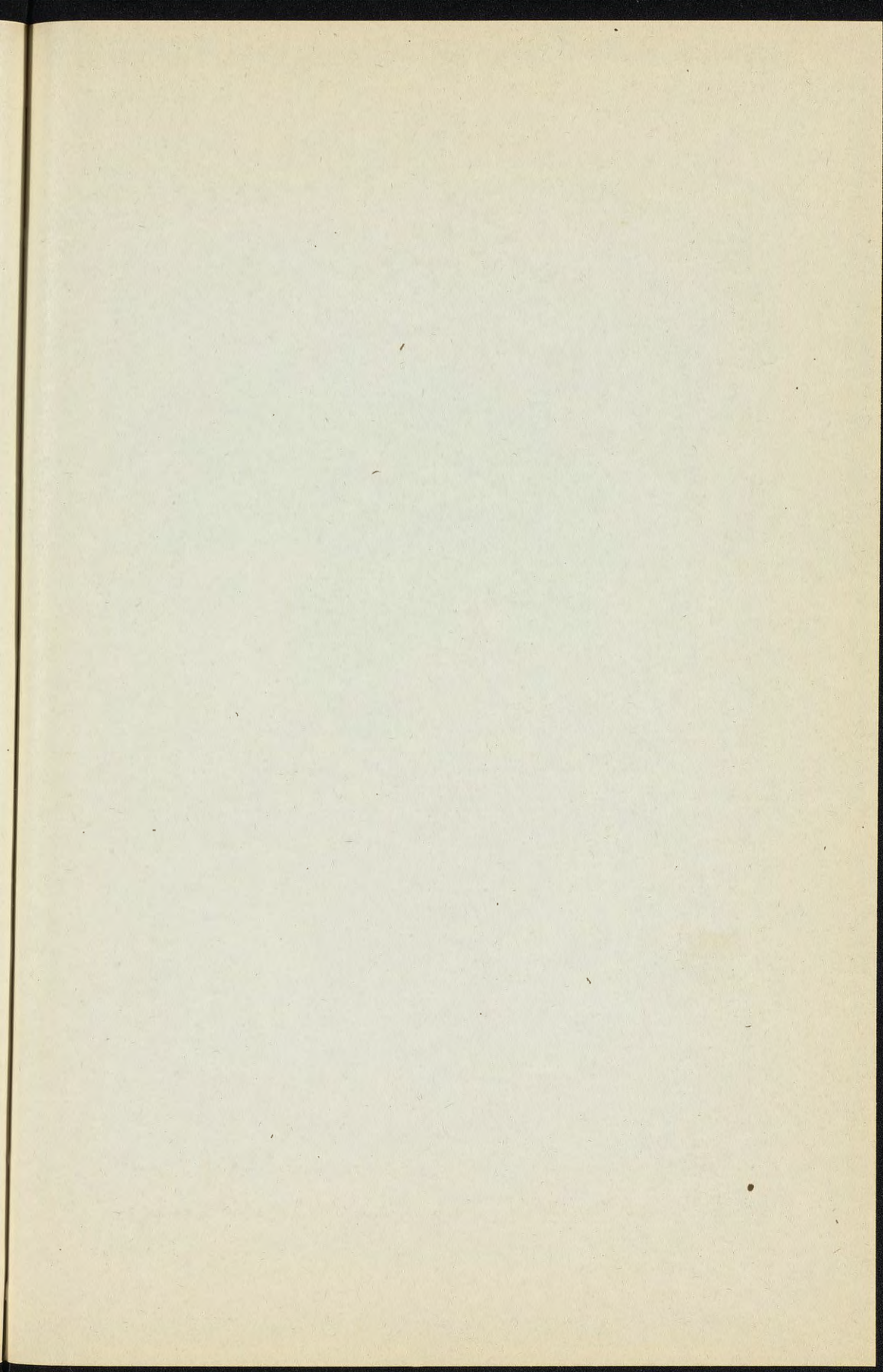
كبد الحقيقة . فالذوق في الشخص أثر أو نتيجة لمؤثرات مختلفة في البيئة التي تحيط به . فإذا كانت هذه البيئة مباءة للفن الجميل كانت حافزا قويا لدقة الحس ، ورقة العاطفة ، وتهذيب النفس .

أنواع الفنون متنوعة ، وكلها متضافرة على دقة الإنسان وتهذيب ذوقه . فهل تتفق معي على أن تنظيم هذه الفنون من رسم ، وتصوير ، ونحت ، وبناء ، وأثاث ، ولباس ، وشعر ، وتمثيل ، وغناء ، كل أولئك يوحى إلى النفس أن تكون مرهفة الحس ، بالغة الشعور . إني من الذين يقولون : إن لكل شيء في هذا الوجود فنا ، فكما أن للصناعات فنونها ، وللممثل والغناء فنونه ، كذلك للخطابة فنّ وللكلام فنّ ، وللتعبير عما يدور بخاطرك فنّ ، ولإعداد الطعام فنّ ، ولطريقة الأكل والشرب فنّ ، وللمحاورات والمناقشات فنّ ، لا يصح أن يغفل الرجل الشرقي شيئا من هذا كله . فيجب أن نقوم أنفسنا ، تقويما تشجعه حكوماتنا ، ويجعلنا نفخر بحق بأننا أحيينا سالف نبوغنا ، وأضفنا إليه نبوغا يتفق مع تدرج الإنسان في مراقي الحياة ، ومسايرته للزمن والتقدم وال عمران .

الباب الخامس

حالتنا الاجتماعية

مستوى المعيشة — الحفاء والتسول والتشرد — الأمراض — مياه الشرب —
انتشار الأمية — اضطراب التشريع — الزواج — الطلاق — الأزياء — الأوسمة
والألقاب — البدع — الأغاني والموسيقى — فوضى الاحسان.



الباب الخامس

حالتنا الاجتماعية

الحالة الاجتماعية لكل أمة نتيجة لأسباب قديمة متعاقبة وظروف متنوعة ،
أوصلتها إلى ما هي عليه . وهي في الغالب نتيجة لأسباب دينية ، وسياسية ، وتعليمية
وأقتصادية ، تلك الأسباب مجتمعة تكوّن ما عليه الأمة من بيئة اجتماعية . وقد
تكون الأسباب مستقيمة ظاهرة رشيدة ، فتكون الأمة على هذا الوضع . وقد تكون
الأسباب خبيثة ذميمة ، تهبط بالأمة إلى مستوى الانحطاط والانحلال .

كانت أمتنا المصرية من قديم الزمان محل أطاع الفاتحين والمغربين بما حباها
الله من مميزات ، قل أن توجد في غيرها من الأقطار ، سواء أ كانت تلك المميزات
في خصوبة أرضها ، أم في اعتدال مناخها ، أم توسطها بين قارات العالم القديم . ومما
يؤلم النفس أن هذه الأمة وقد أثبت لها التاريخ استعدادا في الرقي ، وزوعا إلى الرفعة
والمجد ، كانت من أتعس الأمم حظا بسبب هذه المميزات التي يندر أن تكون في قطر
من الأقطار الأخرى ، فتوالت عليها الغارات القاسية ، والمظالم الأجنبية ، وامتنعت
خيراتها ، وهيض جناحها ، بما لا يدع مجالاً للشك في أن المظالم التي وقعت على هذه
الأمة في أجيال متعددة كانت تكفي لإحجاد أنفاس أية أمة على وجه الأرض
فتقول من الوجود .

قام في مصر في القرون الماضية حكام طغاة ، لم يخشوا الله ولم يراعوا الذمة ،
نخرّبوها ، ووقفوا حجر عثرة في سبيل رقيها ويقظتها ، إلى أن تلقفها "محمد على الكبير"
فسعى في رفع شأنها ، ونهض بمشروعات كثيرة متنوعة في التعليم والهندية وال عمران .
وبعد وفاته تعثرت مصر في خطواتها ، سواء بعمل ولاية أمورها أو بمطامع الأجانب

فيها، إلى أن أتى إسماعيل باشا وأراد أن يجعلها جزءا من أوربا بما قام به من إصلاحات عمرانية، وانتهى الأمر باحتلال الانجليز مصر .

وكان عدد سكان البلاد وقت أن تسلمها "محمد علي باشا" نافها مزرريا ، لا يتفق مع ما كانت عليه البلاد من خصوبة وقدرة ، فلم يكن سكانها يتجاوزون مليونين ونصف مليون من النفوس . وكان من طبيعة احتلال الانجليز بلادنا أن اتجهت جهودهم إلى عمليين أساسيين :

(أولهما) أن يكون التعليم خاصا بإخراج موظفين لا متعلمين بالمعنى الصحيح .

(وثانيهما) العناية بأمر الإنتاج الزراعي من شق الترع ، وضبط النيل بالخزانات والقناطر، وتحسين الري ، وغير ذلك مما يؤدي إلى استغلال خصوبة الأرض ، والإكثار من منتجاتها . ولم تكن الدولة المحتلة بالسعي في أن يكون الفكر المصري منتجاً إنتاج الأمم التي تسعى لأن تحكم نفسها بنفسها . وهو أمر طبيعي تقتضيه طبائع الأمم الغالبة مع الأمم المغلوبة ، سواء أكان ذلك في شكل استعمار ، أم احتلال ، أم حماية أم انتداب ؛ فإن هذه الألوان المختلفة من السيطرة الأجنبية لا يمكن أن تؤدي بطبيعتها إلى تأييد الأمم المغلوبة لكي تنبؤا المقعد اللائق بها . فكان هناك نزاع في المطامع : الأمة لها مثلها العليا ، والمحتلون لهم غايتهم التي يرمون إليها . ونحن لا ننكر أنه كان من آثار هذا النظام كثرة الإنتاج ، وضبط النيل والارتفاع بمياهه ، وضبط الأمن العام . وأن ذلك كله أنتج نسلا مترايدا ، فوثبت الأمة من أقل من سبعة ملايين من الأنفس في سنة ١٨٨٢ إلى ما نراه الآن مما يربي على سبعة عشر مليوناً . وثبتت الأمة في الكف ، إذ لم نر في أيام الاحتلال الطويلة نبوغاً فذاً ، وتربية صحيحة ، وعمروانا سليماً .

أردنا في فترات الاحتلال ، وفي الأيام التي تلتها إلى الآن ، أن ننظم شؤوننا ، فكان التنظيم أعرج سقياً ، لم يصل بنا إلى ما نصبو إليه من رفعة ومجد . ومن الضروري

لرفع شأن هذه الأمة أن توضع للإصلاح برامج محددة ، تقوم بتنفيذها بنشاط وإخلاص أيد وطنية حازمة حكيمة ، مهما تنوعت الحكومات ، حتى يمكننا — وهذا الشعب طيب الأرومة — أن نرتفع إلى ما يليق باستعدادنا ، وما نزنو إلى تحقيقه من غايات وآمال .

لا نكررغم المساعي المتوالية التي عملت في الأوقات الأخيرة أننا لازلنا في فوضى أدت إلى ما نشكو منه من ضعف في الجسم ، وضعف في العقل ، وضعف في الخلق . ولا أباغ إذا قلت : إننا على ضعف شديد في عقائدنا الدينية ، رغم تلك المظاهر التي تتجلى أمام أعيننا . ولا ذنب للأمة في هذا كله ، بل هو ذنب مارزحنا تحت أثقاله حقبة من الزمن . ذنب المظالم وإجحالات وقد أحمدت نفوسنا ، وحسبت عقولنا ، وخلقت فينا صنوفا من الضعف والفقر والجهل .

ولولا أن لنا في هذه الأمة آمالا بكارا لا كنفينا بأن نعيش عيشة الأنعام ، عيشة الأذلاء ، الذين يقنعون في حياتهم بملء بطونهم ، وإشباع شهواتهم .

إن للأمة المصرية هذا الاستعداد الكريم ، فلم لا يكون منا فريق يسمو بجسمه وعقله وخلقه ؟ ولم لا يكون منا فريق يهب جهوده ومواهبه لرفع هذا الشعب وتنظيمه ؟ ولم لا يكون منا فريق يعيش بين مواطنيه شهيد الواجب والنظام والعلم والصدق ، في سبيل هذا الشعب الكريم ؟ .

ولكى ندرك ما نحن عليه في حالتنا الاجتماعية يجب أن نتعرف الأسباب الحقيقية التي أدت بنا إلى ما نحن فيه مما يثير الهم والحزن .



إن أهم المظاهر في حالة الأمة الاجتماعية هي ما عليه من علم أو جهل ، من فقر أو غنى ، من صحة أو مرض . فهذه المظاهر وغيرها كالحفاء والتسؤل والتشرد والإجرام ، يرجع أكبر الأسباب في وجودها ، إلى الحالة الاقتصادية فوجب على

القائم ببحث الحالة الاجتماعية في بلد ما ومعالجة هذه الأمراض ، أن يتعترف مدى ما هنالك من ارتباط وثيق بين الحالة الاقتصادية ، وهذه الحالة الاجتماعية .

وهناك حالات اجتماعية لا تمت إلى انحطاط الحالة الاقتصادية بسبب ، بل قد يكون رفع مستوى الحالة الاقتصادية من الأسباب التي تؤدي إلى أمراض اجتماعية ، كانوا كل والجبن ، والترف ، والنعومة ، والعبث والمجون ، كل هذه أيضا أمراض خلقية لها علاجها الخاص . ولهذا كان من أهم ما يجب أن تقوم به الحكومة إصلاح الحالة الاجتماعية في البلد .

ومما رأيت يتضح لك أن أمور الشؤون الاجتماعية متغلغلة في اختصاصات وزارات كثيرة . فكان من الحكمة والواجب أن نتصافر هذه الوزارات التي لها اتصال بالشؤون الاجتماعية في بحث هذه الأمراض الاجتماعية ، ووجب لذلك أن تزود وزارة الشؤون الاجتماعية بإدارة قوية ، وفنيين أخصائيين ممن تخرجوا في كليات ، أو مدارس عالية ، ثم تخصصوا في علم الاجتماع ، وفن التربية وعلم النفس ، حتى يرحى لمثل هذه الوزارة فلاح .

أما إذا أردنا أن نقلد الأمم الراقية بأن نوجد شيئا اسمه وزارة الشؤون الاجتماعية ، هزيلة في ميزانيتها ، هزيلة في قدرة موظفيها وعدم تخصصهم ، وأن نكدس في هذه الوزارة موظفين ، لا يعلمون شيئا من أمور التربية والاجتماع وعلم النفس ، وأن نجعل هذه الوزارة مباءة للحظوظين والمحاسبين وناقصي الكفاية ، فأولى ألا تكون لنا وزارة ، وألا نعمل الأمة أموالا هي في غنى عن تحمل أثقالها .

قلت : إن على الحكومة بوجه عام ، ووزارة الشؤون الاجتماعية بوجه خاص تبعة خطيرة في انتفاء الأمراض الاجتماعية ، حسية كانت أو معنوية . فلنبحث الآن في بعض هذه الأمراض ، وكيف نعمل على علاجها بحكمة وسداد .

١ - مستوى المعيشة :

إن من أهم ما يوجه النظر في مصر، ويؤثر في حالتها الاجتماعية - حالتها الاقتصادية .
فحالتنا الاقتصادية معقدة، وأوجدت لنا مشكلات جمة . ففيها مشكلة الجهل
والأمية ، وفيها مشكلة الفقر، ومشكلة المرض، ومشكلة التسول ، ومشكلة
الحفاء . كل هذه وغيرها حالات اجتماعية ، العامل المؤثر فيها مستوى المعيشة
في البلاد . ولا نبالغ إذا قلنا : إن لحالة البلاد الاقتصادية أثرا كبيرا في أسباب
الإجرام . ونرى في مصر شيئا آخر عجيبا ، نرى بين شبابنا المتعلمين كثيرين من
المتعطلين ، ولما تصل نسبة المتعلمين منهم إلى أكثر من ٣٠٪ من سكان القطر،
فكيف تكون حالنا إذا تمت هذه النسبة وارتفعت؟ وكيف تكون الحال إذا وصلنا
إلى نشر التعليم كما يفعل غيرنا من الشعوب الأخرى؟!

وهل من المصلحة أن نفتح أبواب العلم للشباب، ينهلون من مناهله ، ويعترفون
من فيضه، وفي هذا نشر لنور العلم والعرفان، كما يقوم غيرنا في هذا الشأن بخطأ
واسعة؛ أم أن من المصلحة أن نسير في أمر التعليم سيرا وتيدا، حتى لا نثقل كاهل
الأمة بالبدل وهي عاجزة عنه، وحتى لا يزيد عدد المتعطلين، وعدد الغاضيين ،
بل عدد البائسين؟ .

ومما يزيد آلامنا أننا أمة كثيرة العدد ، كثيرة النسل . فقد كان عدد السكان
في سنة ١٨٠٠ (٢٤٦٠٢٠٠)، ثم وثبوا في أقل من قرن ونصف قرن إلى أكثر من
سبعة عشر مليونا - كما رأيت في الباب الأول من الكتاب - رغم كثرة الوفيات
التي سندكرها فيما بعد . تلك وثبة نخشى أن تؤدي في القريب العاجل إلى كارثة
إن لم نتداركها بحكمة وصدق .

ويرى بعض رجال العلم أن بلدا هذا شأنه لا تزيد مساحة أراضيه الزراعية
والقابلة للزراعة على ٨٣٦٢٠٢١ فدانا - كما فصلنا في هذا الكتاب - لا يمكن

ان يغذى غذاء صحيفا أكثر من اثني عشر مليوناً من الأنفس ، واقترحوا علاجاً
لما نحن فيه من أزمة زيادة السكان تحديد النسل بسنّ تشريعات ، تدعو إلى عدم
تيسير الزواج ، وإلى الإقلال من المواليد .

ونكرر أن هذه فكرة خاطئة الخلطاً كله ؛ فإنها لا تتفق مع عاداتنا وتقاليدينا ،
ولا تتفق مع الحزبية الشخصية ، وكرامة الإنسان ، ولا نرضى بها كأمة تريد أن تثبوا
مقعد صدق بين الأمم ، ولا حياة لأمة لم تتخذ للحياة عدتها ، وأقوى عدة للحياة
نسل سليم ، وجيش قوى عديد .

إن الأمم الحية تسعى إلى زيادة النسل ، حتى يكثر جيشها ، وتوسع رقعتها ،
ويقوى سلطانها . وإذا كان بعضها قد فكر في الإقلال من عدد السكان بتعقيم
المرضى ، والمعتوهين ، وبعض معتادى الإجرام ، فذلك ليكون النسل سليماً معافاً ، من
الوجهة الجسمية ، ومن الوجهة الخلقية . ولقد أوجدت هذه الأمم نظماً تقضى
باتخاذ إجراءات من شأنها تعقيم المصابين بهذه الأمراض بعد فحص دقيق ، وتحقيق
نزاهة ، وأن يكون الأمر في التعقيم موكولاً إلى أحكام محاكم خاصة . وإني من
الذين قد يجذون هذه الطريقة ، ويودون لو أمكن أن نطهر بلادنا من نسل
مريض بأمراض جسمية ، تأتي إلى الولد من أبيه أو أمه ، أو أمراض عقلية ،
يتوارثها الأبناء عن الآباء ، أو بأمراض خلقية ، تأتي من أولئك الذين تعودوا
أنواعاً خطيرة من الإجرام وصاروا شرا على الهيئة الاجتماعية . إني قد أرضى
بهذه الطريقة ، وأود لو أمكن تطهير بلادنا من هذه العناصر التي تلوث النسل ، فإن
العناصر الخبيثة عالة على الهيئة الاجتماعية ، وكلها ضرر لا خير فيه . ولكن يجب
أن يكون ذلك بأنظمة عادلة دقيقة ، ثم يجب أن نصون نسلنا برعاية الأطفال الذين
يموت منهم كل عام عدد عظيم ، وشفاء المرضى الذين تمتلئ بهم المستشفيات
ودور الأطباء .

لسنا نحبذ كثرة السكان للكثرة العددية، وإنما ننادى بضرورة الإكثار من العناصر الطبية السليمة، التي تفيد البلاد وتستفيد، أما ترك الأمر على عواهنه، وفتح المجال لتنازل المرضى الذين لا يرجى شفاؤهم، والمعتمدين الذين يكونون وذراريهم وصمة على البلاد، ومعتادى الإجرام الخطرين على الأمن وعلى الخلق، فإن هذا يجب ألا يكون؛ إذ ليس من وجوده، إلا الخطر الدائم .

قلنا: إن سكاننا في ازدياد، وإن ثروتنا في انحطاط، ومستوى المعيشة في البلاد ضئيل هزيل، وإن الواجب الوطني يقضى بالإكثار من المواطنين الأصحاء، فما سبب تلك الأزمة التي نراها في حالتنا الاجتماعية؟ .

إنى أعتقد أن أهم سبب في أزمتنا الحاضرة كما قلنا ضيق مجالنا الحيوى . فأننا مازلنا نكاد نعيش كما كان يعيش آباؤنا في القرون الوسطى على الزراعة وحدها، مع أننا لم نصل فيها إلى الدرجة التي وصل إليها غيرنا، ولم نوجه جهودنا إلى تطور هذا العالم في إنماء الثروة؛ فمازلنا نؤمن بما نادى به "الفيزيوقراطيون" في القرن الثامن عشر بمبدأ كان منتشرا في ذلك الوقت، وهو أن الزراعة مصدر الثروة. لكن الأمر في أواخر القرن الثامن عشر، وفي القرن التاسع عشر، قد قلب الأوضاع بازدهار الصناعة والتجارة، وتنوع الأعمال الحرة، فغير من مظاهر العيش وبدل، فتطورت الحياة الاجتماعية تبعا لتطور الحياة الاقتصادية، وأصبحت الأمم الفقيرة غنية بفضل تجارتها وصناعتها، وأصبحنا نرى الأمم الزراعية المحضنة أفقر الأمم جمعا، وأضعفها في ميدان التنافس العالمى، والدفاع عن نفسها .

إن هذا التنافس العالمى حدا بالأمم الزراعية إلى أن تولى الصناعة والتجارة عناية خاصة . فلم لانجارى نحن هذه الأمم فيما أخذت به، ونعطى الصناعة والتجارة قسطها من العناية التي نعطيها الزراعة؟ وإنا لنحمد الله أن كانت الحرب الماضية درسا قاسيا لنا، فأخذنا في إحياء بعض الصناعات والتجارات الوطنية، وكانت الحرب الحالية نذيرا اضطرنا إلى أن نفكر في صناعات وطنية، يمكننا بها أن نعيش بعض العيش

إذا سَدَّتْ أمامنا السبل الخارجية . ونرجو أن تتيح لنا هذه النذر الوسائل الكفيلة بانتشار الصناعة والتجارة عندنا ، على النحو الذي قامت به الأمم الفتية الناهضة ؛ والذي ذكرنا طرفا منه في هذا الكتاب .

٢ — الحفاء — التسول — التشرذ :

من السهل على زائر أى بلد أن يحكم حكما صحيحا على مستواه الاجتماعى ، دون حاجة إلى فحص دقيق ؛ فإن ظواهر الحال قد تشعره بما عليه أمة من رفعة أو انحطاط . وقد يكون فى الغالب من مظاهر انحطاط الأمم كثرة المتشردين ، وكثرة المتسولين ، وكثرة الحفاة ، بقطع النظر عما إذا كان أفراد الأمة كلهم فقراء ، وأن بها بعض الأثرياء الذين لا يقاسمون الشعب متاعه وآلامه . وفى كل أمة يوجد أثرياء قل عددهم أو أكثر ، لكنهم أمام السواد الأعظم من الشعب لا يكونون شيئا مذكورا . فالعبرة فى فقر الشعب وانحطاطه بفقر السواد الأعظم وانحطاطه .

هناك عوارض انحطاط فى الأمم ، وهى أمراض اجتماعية منها : الحفاء ، والتسول ، والتشرذ . وتنجح الحكومات إلى منع هذه الظواهر الفاضحة خيفة أن يحكم عليها زائروها حكما قاسيا ، وخيفة ما ينجم عنها من أمراض اجتماعية ، وصحية ، وخلقية ؛ فالحفاء مثلا قد يكون سببا فى أمراض صحية ، كما يكون التشرذ والتسول سببا فى أمراض خلقية ، كالنشل ، والسرقه ، وارتكاب جرائم أخرى .

إن هذه الأمراض نتيجة حتمية لمرض واحد هو ضعف الحالة الاقتصادية فى البلاد . فضعف الحالة الاقتصادية يدفع الفقراء والمعوزين الى التسول لكسب عيشهم ، كما يدفع غيرهم إلى التشرذ ، ويدفع الكثيرين من الشعب إلى الحفاء . ولا يمكن لقانون أن يمنع هذه الأدواء إلا إذا منعت أسبابها ،

والحكومة قادرة على أن تطارد الحفاة والمتسولين والمتشردين ، إن أرادت . ولكن كيف يمكنها أن تطارد المتشردين والمتسولين مثلا إذا كانوا عاجزين فعلا عن

الحصول على قوتهم اليومي إلا إذا أدخلتهم في ملاجئ! كما لا يمكنها أن تقاوم الحفاء بشكل جدى إلا إذا أعطت هؤلاء الحفاة— وهم الجمهرة الغالبة في البلد— أحمذية، قد يبيعونها عقب نيلها!، مع العلم بأن كثيرا من الفلاحين لهم أحمذية لا يلبسونها إلا حين دخولهم مدينة من المدن، أو مقابلة أحد الحكام، ويمشون في بلادهم وعلى الجسور والطرق العامة حفاة، لا يريدون استهلاك أحمذيتهم، ولا يدرون ما يجزه عليهم هذا الحفاء من أمراض .

فالوسيلة الناجعة هي السعى في رفع مستوى السواد الأعظم من الشعب ماديا وأدبيا؛ بوسائل فعالة؛ ورفع المستوى المادى يكون بإنماء ثروة البلاد، وإيجاد الأعمال الحرة النافعة الواسعة التى يمكنها أن تستوعب الناس جميعا فى المدن والقرى، ورفع المستوى الأدبى يكون بتعليم الشعب أن له كرامة يجب أن يحتفظ بها، تدفعه إلى أن يرتفع بنفسه عن التسول أو التشرد أو الحفاء، وأن يفهم ما فى ذلك كله من أسباب الضعة والأمراض . فالفقر والجهل إذن هما من أهم أسباب هذه الأمراض ، وخير علاج لها نشر العلم، ورفع المستوى الاقتصادى .

نعم إن فريقا من المتسولين يتخذون التسول صناعة رابحة . ولا وسيلة للخلاص من هؤلاء والضرب على أيديهم، إلا صرامة القانون، وبقظة الشرطة . ولكن ثمة فريقا آخر أقعده المرض، وأضعفته الشيخوخة . وخير علاج هؤلاء أن تحتضنهم الملاجئ التى تقوم الحكومة بإعدادها وإنشائها . وثمة أيضا فريق نكبه الزمن بألوان من البؤس والشقاء، فلم يجد له عملا يقات منه . ولا يجدى مع هذا النوع صرامة القانون، وقسوة العقاب، فالواجب أن نرفع مستوى عيشتهم، وأن نفتح لهم مجال العمل، حتى يعيشوا عيش الكفاف، فى راحة وهدوء واطمئنان .

ووسائل رفع مستوى المعيشة قد عبرتها الأمم التى أرادت أن تعيش عيشة راضية فى ظل العزة، والأخلاق الكريمة، وسارت فى هذا المضمار فوصلت إلى المستوى اللائق بالأمم القوية العزيزة. وقد بسطنا أهم هذه الوسائل فى هذا الكتاب .

٣ — الأمراض :

في مصر أمراض جسيمة، يجب علينا أن نسمى في الخلاص منها . ومن هذه الأمراض البلهارسيا ، وقد بلغت نسبة المصابين بها نحو ٨٠٪ من مجموع سكان القطر، بل بلغت في بعض مناطق الوجه البحري نحو ٩٥٪، ورفض قبول عدد كبير من المقترعين للخدمة العسكرية، لعدم صلاحيتهم بسبب إصابة عدد هائل منهم بمرض البلهارسيا .

ولا يخفى أن البلهارسيا مرض طفيلي انتشر في كثير من بقاع العالم، على أنواع مختلفة؛ فهو في إفريقية، وفي اليابان، والصين، والفيليين، وأمريكا الجنوبية، وهو أيضا في العراق، وفلسطين، واليمن .

ولهذا الداء خطره، فهو يفتك بالمثانة والكبد، والكلية، والأمعاء، وله أدوار : أولها : فقس الديدان داخل جسم المصاب . وثانيها : خروج البويضات من بول المصاب وبراذه في الترع والمرابى . وثالثها : خروج الأجنة من هذه البويضات تسبح في الماء، وتبحث عن قواقع معينة تسكن إليها . ورابعها : أن تتحول الأجنة إلى مذنبات تخرج من القواقع، وتسبح في الماء لتدخل جسم الإنسان من طريق الجلد .

وللوقاية من هذا الداء يجب اتقاء العدوى . ولن يكون ذلك إلا بوقاية مجارى المياه من التلوث، وقتل جنين البلهارسيا، وإبادة القواقع التي يمكن أن يأوى إليها الجنين . وقد قامت الحكومة بتجارب في كفاح هذا الداء في مديرية الفيوم، وإقليم كوم أمبو، وعمت تجارب كثيرة في إبادة هذه القواقع بالمواد السامة، أهمها كبريتات النحاس، أو تطهير مجارى المياه، أو بالعمالين معا .

هذا كله حسن، ولكنه غير كاف ولا مجدد، فسنت الحكومة مشروعات قوانين، تقضى بمنع السكان من تلويث الترع ومجارى المياه، وتقضى أيضا بمنع تلوث مياه الشرب في القرى والمدن، وبتطهير المجارى العامة في المساجد . ولا يخفى أنه

مهما عملت الحكومة من احتياطات في التشريع ، وفي الوعظ والإرشاد فلا يرجى من هذه الأعمال خير مادام الأهليون لا يؤمنون بقواعد الصحة ، وهم متواكلون ، يأنفون أن يخضعوا لقواعد العلم ، وأسباب العدوى .

تقوم الحكومات بجهود طيبة ، وتبذل نفقات هائلة ، في تطهير الترع والمرابى . ولكن ذلك لا يغنى كل الغناء إذا لم يكن للأمة من نفسها رادع ، يحدوها إلى الامتناع من تلويث هذه المباءات بالتبول ، أو بالتبرز ، أو غسل الملابس ، ولا يكون ذلك إلا بوساطة وزارة الشؤون الاجتماعية ، متكاتفه مع سائر الوزارات ، وبإنشاء مراكز اجتماعية تسعى في نحو الأمية ، وفي تعليم أولئك الجهلاء بعض قواعد الصحة ، التي بها يمكنهم أن يعرفوا ما هي الأمراض ، وطريق الإصابة بها حتى يتقوها .

ولهذا إذا أردت أن نتقى المرض اتقاء صحيحا ، فلن يكون ذلك إلا بتفهم الشعب من طريق تثقيفه وتفهمه ، فإن هذا يوفر عليك كثيرا من العناء والنفقات الأخرى . ولهذا كان إصلاح القرية ، ونشر المدارس الليلية الأولية لجبار السن ومتوسطهم — رجالا ونساء — أمرا ضروريا لا معدى عنه . وقد قلت في بعض أجزاء هذا الكتاب إن للراكز الاجتماعية أهمية كبيرة في القرى ، وإن لتكوينها الإدارى أهمية كبيرة أيضا ، وإن لإشراك الأهالى في مجالس قروية مع الإخصائيين من رجال الحكومة في النهوض بأمر هذه القرى أهمية كبيرة من الوجهة الصحية ، ومن الوجهات الاجتماعية الأخرى ، كالآمن ، والتعاون والتآخى ، والإرشادات الزراعية ، والأخلاقية ، وغيرها .

والعقبة الكؤود التي تعرقل نمونا الاجتماعى ، ورقينا العمرانى والصحى ، ما نراه من الحلول الارتجالية ، ومن تنافس الوزارات ، كل يسعى في الاعتداء على اختصاص الآخرين ، بدل أن نتضامن القوى ، وننتعاون الجهود في تحقيق الغاية المنشودة من هذا العمل الحيوى ، الذى هو العمود الفقرى للأمة المصرية . ففى هذا المركز

الاجتماعى عمل تعليمى ، وعمل صحى ، وعمل زراعى ، وعمل أخلاقى ، وعمل للأمن العام . فهل أصبحنا عاجزين عن أن نركز قوى متعدّدة متضافرة لعمل واحد ، نتجه وجهة واحدة ، وتشرف عليها رقابة واحدة ؟ .

نحن لا نحتاج فى هذا المركز إلا إلى بناء بسيط ، يتعاون الأهلون والحكومة على إيجاده ، ورقابة إدارية حكومية مع مجلس قروى ، وإشراف مباشر من طبيب وطبيبة ، وفنى اجتماعى ، يكون من رجال الزراعة أو من غيرها .

ولا شك أن هذه المراكز تكون خطوة طيبة فى دعوة الناس إلى العناية بمياه الشرب ، وتطهير ملابسهم ، وإرشادهم إلى تنظيف مساكنهم ؛ وبهذا نضون صحتهم ، ونزق بمستوى المعيشة ، وننهض بوسائل العمران . فماذا يمنع إذن من النهوض بهذا العمل الجليل ؟ وماذا يمنع من أن نضع برنامجا عمليا قويا تشرف عليه وزارة خاصة بالإشراف العملى ، وتضافر على تحقيقه الوزارات المختلفة ؟ .

وإذا تكلمت عن البهارسيا فإنى قد اتخذتها مثلا من أمثلة عديدة . فهناك فى البلد أمراض الرمد الحبيبي والصدىدى . وقد وصل عدد المصابين به فى القطر المصرى إلى أكثر من ٩٢٪ من السكان ، وظهر فى إحصاء سنة ١٩٣٩ أن نسبة ما يحدثه الرمد الصدىدى الحاد من أسباب العمى فى الحالات التى كشف عليها فى وحدات الرمد ٨١٪ ، فقد كانت مجموع أسباب العمى فى إحصاء سنة ١٩٣٩ بوحداث الرمد ٧٤١٦٦ ، كان المصابون منهم بالرمد الصدىدى الحاد ومضاعفاته ٦٠٦٣٣ ، معظمهم من عامة الشعب وفقرائه . وأسباب هذا المرض كما لا يخفى قذارة الأطفال والرجال ، والنساء ، وكثرة الذباب مع شدّة الحر ، وعدم العناية بالنظافة الواجبة فى أعين المصابين .

ولقد عملت مؤتمرات دولية رمدية ، وبذلت الحكومة أموالا كثيرة فى علاج المصابين . ولكن ماذا ينفع هذا كله إذا لم يوجد فى الشعب دافع من ذاته يحمله وهو فى قرينه وحقله على النظافة بماء نظيف ، وعلى طرد الذباب عن عينه ،

ذلك الذباب الذى ينقل العدوى بهذا المرض الشنيع ، حتى أصبحت بلادنا ولها قصب السبق فى ارتفاع نسبة العميان والمصابين بالرمد الحبيبي والصديدي ؟ ! نعم . لا تجدى تلك الجهود التى تشكر عليها الحكومات المختلفة ، والتي لا تنكرها إذا لم تتدارك أسباب المرض فى بيئته بتعليم الاهلين طرق المناعة والوقاية . ألم تر ما يحزنك إذا مررت بالقرى ؟ ! تجد الأطفال وعيونهم قدرة يسيل منها القذى أحيانا ، والصديد أحيانا ، ويتراكم الذباب على هذه الجوهرة الثمينة ، يغدو ويروح ، محملا بالميكروبات والأمراض الفتاكة ، وآبائهم وأمهاتهم لاهون ، لا يدركون مغبة هذا الإهمال الشائن ؛ لأنهم لا يعلمون من أمر الصحة شيئا ، ولا يمكن أن تصل إليهم احتياطات الطب والأطباء ، بل ربما يطمثون إلى هذه الحلال الذميمة ، خوف ماتجرى على الطفل عيون العوازل والحاسدين ! .

ألا تعتقد معى أن اتقاء هذه الأمراض خير من علاجها قبل وقوعها بعد فوات الوقت ؟ ، ولن يكون ذلك إلا بفضل المراكز الاجتماعية فى القرى ، تنتشل هذه الأمة من الوهدة التى سقطت فيها .

وقل مثل ذلك عن مرض الأنكلستوما ، والأمراض الصدرية ، والملاريا والبلاجرا ، والأمراض الجلدية ، وغير ذلك من الأمراض المتوطنة فى بلادنا ، كل ذلك لا يمكن اتقاؤه إلا بوزارة شؤون اجتماعية ، مرتكزة على إخصائيين ، وتشارك مع الاهلين وتعاونهم فى رفع مستواهم الصحى والثقافى والاجتماعى والاقتصادى ، ولها من القوة ما يمكنها أن تنفذ ما يجب تنفيذه بطريقة علمية مجدية .



إن كلفة الشعب عندنا لا تعنى كثيرا بسرعة التداوى ، أفلا يكون من واجبنا أن ندخل فى روعها ضرورة اتقاء الأمراض ، والعمل على فهم هذه الأمراض ، وأسبابها ونتائجها ، حتى نبادر باتقائها ، وإذا حم القضاء ووقع الأهلون فى مرض أمكنهم أن يسرعوا بالتداوى منه ؟ .

لقد وصل كثير من عامة الشعب إلى حالة يرون فيها أن الأدوية بالمجان لا فائدة منها، وأنهم لا يقدمون إلا على التداوى بأدوية مرتفعة الثمن . بل إن كثيرا منهم يمتنع من التداوى اكتفاء بالنصائح القروية التي تلقى إليهم من شيوخ الفلاحين . ألم يكن من الواجب أن نبعدهم عن هذه الخرافات ، وأن نعلمهم كيف يتقون الأمراض ، وكيف يمتنعون عن أجسامهم وأبنائهم تلك العدوى المريرة ؟ .

إذا فهمت ذلك فهمت أمر اهاما، وجب على الحكومة أن تقوم به ، وهو الإكثار من المراكز القروية ، والعناية بأمر الطفولة ، والأمومة قبل الولادة وبعدها . وقد بلغت وفيات الأطفال في بلادنا حدا مفرطا ، فقد كانت نسبة وفيات الأطفال الذين هم أقل من سنة في إحصاء المواليد بمصر في سنة ١٩١٩ : ١٢٨ في الألف ، ثم ارتفعت في سنة ١٩٢٧ إلى ١٥٢ في الألف ، وفي سنة ١٩٣٩ إلى ١٦١ في الألف ، فلم تغن الجهود الصحية قليلا ، مع بقاء حالة الأمية والجهل راسخة في هذه القرى .

ولكى تعلم ما يصيب كل طيب من عدد السكان في بعض البلاد الراقية أعرض عليك جدولاً يريك عناية هذه البلاد بأمر الصحة . ومنه ترى أنه في سنة ١٩٢٧ خص كل طيب من عدد السكان في البلاد الآتية ما يأتي :

نسمة	ألمانيا	فرنسا
١٥٦٢	...	١٦٧٧
٩٠٠	انجلترا	١٤٢٨
٧٨٦	الولايات المتحدة	٨٧٧

أما في مصر وفي يولييه من سنة ١٩٤٠ فإنه لم يوجد إلا طيب واحد لكل ٤٥٢٦ نسمة . ويكاد الأطباء جميعهم يقيمون في العاصمة والمدن دون القرى . أضف إلى ذلك أن الفقراء لا يعنون بأمر صحتهم ، قبل الإصابة أو بعدها .

ولذلك ترى الحكومة كل ما جاهدت في قطع أسباب الأمراض أصبح عملها هباءً ، فإذا قامت بردم بركة مثلاً لمنع المكروبات والبعض الذي يتراكم ويتوالد

في المستنقعات تجرد الفلاحين يحفرون مستنقعات جديدة أخرى ، وهم لاهون لا يعلمون من أمر الأمراض شيئا .

ومما يحزنك أن تعلم أن نسبة الوفيات في الأمة المصرية قد وصلت الى حد لا تجاريا فيه أمة أخرى ، كما ترى في الإحصاء الآتي :

نسبة الوفيات في مصر وبعض البلاد الأجنبية في سنة ١٩٣٨	
في الألف	في الألف
١٢,٨ تشيكوسلوفاكيا	٢٦,٤ مصر
١١,٧ ألمانيا	٢٤,٣ الهند
١١,٦ إنجلترا وويلز	٢١ سيلان
١١,٦ سويسرا	١٩,٢ رومانيا
١١,٥ السويد	١٧,٤ اليابان
١٠,٦ الولايات المتحدة	١٥,٦ يوغوسلافيا
١٠,٥ نيوزيلندا	١٥,٤ فرنسا
١٠ النرويج	١٥ فلسطين
٩,٦ أستراليا	١٣,٩ إيطاليا
٩,٥ كندا	١٣,٨ بولندا
٩,٥ اتحاد جنوب افريقية	١٣,٣ اليونان
٨,٥ هولندا	١٣ بلجيكا

ترى من هذا ما يؤلم النفس ، وأن مصر أكثر بلاد الدنيا نسبة في الوفيات حتى صارت أكثر من الهند .

وإذا أضفنا إلى وسائل العلاج من الأمراض والوقاية منها تقوية الأجسام ونشاطها بالرياضة البدنية كما ذكرنا في باب التعليم ، أمكننا أن نصوّح أجسامنا ، وأن نحفظ بسلامة هذه الأمة ، سليمة صحيحة .

٤ - مياه الشرب :

وإذا أردنا أن نحفظ هذا الشعب من الأمراض التي تسببها المياه الآسنة ، كالبلهارسيا وغيرها ، فلا يكفي أن نظهر الترغ ، ونقتل القواقع ، ولا يكفي أن نسنّ القوانين لمنع الناس أن يلوثوا الترغ والمرأى بالبول والبراز ، أو الاستحمام ، أو غسل الملابس ، بل لا يكفي أن تقوم الدعايات بمنع هذا التلوث ، ولا يكفي فوق ذلك أن نعلم الفلاحين حقيقة الأمراض التي تسببها المياه الملوثة ، بل يجب فوق ذلك كله أن نهيّ للفلاحين أنفسهم منابع مياه طاهرة نقية ، تمكنهم من أن يشربوا ، وأن يغتسلوا ، وأن ينظفوا أوعيتهم وملابسهم ، وبغير ذلك يكون الحرج ، ولا تتحقق الغاية المرجوة .

ولقد رُئي أن إمداد سكان القطر بمجموعات من المياه الصالحة تكلف الأمة نحو عشرين مليوناً من الجنيهات مقسمة على سنوات طويلة . وأصبحنا في حالة لا يمكن معها أن نصبر حتى توجد هذه المجموعات والوحدات المائية التي تغذى الساكنين ، فالواجب يقتضينا أن نسعى في إيجاد أعمال ولو وقتية لمد السكان بمياه الشرب الصالحة قدر الضرورة ، حتى تم المشروعات الكبرى الدائمة . وقد ثبت من حالة أراضينا أن منطقتي مديرية الفيوم ، وشمال خط عرض المحلة الكبرى لا يمكنهما أن تتغذيا بمياه آبار ارتوازية ؛ نظراً لأن تلك الأراضي ملحية ؛ فمن الواجب أن يسعى الساعون في إغايتها بالمياه الصالحة من المجموعات الكبيرة في المديرية .

لكن ماذا يمنع من المبادرة إلى إيجاد آبار ارتوازية بمضخات صغيرة في جميع قرى الوجه القبلي ، والبلاد البحرية التي تقع جنوب خط عرض المحلة الكبرى ، على أن تكون هذه المضخات الوقتية قليلة الكلفة ، إلى أن يعمل برنامج ثابت في سنوات محدّدة ، يمكن به إعداد جميع بلاد القطر بمياه المشروعات الكبرى الثابتة . كما أنه يجب على الحكومات أن تبادر من الآن إلى إيجاد آبار ارتوازية في جميع القرى المنعزلة

البعيدة عند سفح الجبال ، وهي التي لا يمكن أن تصل إليها المشروعات الكبيرة الدائمة ولو في المستقبل البعيد .

واعتمادى أن الحكومة لو وضعت برنامجا ثابتا باعتمادات ثابتة في كل سنة من ميزانية الدولة ، للبادرة إلى عمل الآبار الارتوازية الصغيرة الصحية ، في المناطق التي تصلح لها ، مع الاستمرار في تنفيذ مشاريع تغذية البلاد بمجموعات مياه ثابتة — إنهما لو اسعفت البلد بالمضخات والآبار الارتوازية الصغيرة مؤقتا ، صيانة لهم ولصحتهم ، وإبعادا لهم عن الترع والمرابى — لكان في ذلك فوائد جمة ، وإن مصاريف هذه الآبار الارتوازية ، ولو كان عملها إلى أجل محدود لا تعتبر نفقات ضائعة ؛ إذ تصون بها صحة الساكنين . ويمكن أن نتضافر مصالح الحكومة ومجالس المديرية على سرعة إنجاز تلك الآبار الارتوازية الصغيرة ، ولو على غرار ما قامت به مديرية القليوبية في ناحية السفاينة بمركز طوخ . وإن القيام بهذا العمل قبل انتظار المشاريع الكبرى لواجب أشد الوجوب ، وينبغي أن يتمشى جنبا إلى جنب مع مشروع منع تلوث الترع والمرابى والبرك والمستنقعات ، وإلا أصبحت الجهود ضائعة لا خير فيها .

٥ - انتشار الأمية في البلاد :

لا يرحى خير من حالة اجتماعية ما لم تمتح الأمية الفاشية في البلاد . وقد أفردنا في شأن التعليم بابا خاصا يمكن الرجوع إليه . إنما الذي يهمننا هنا من الناحية الاجتماعية أنه لا يصح الاقتصار على بث التعليم بين الناشئين ، وإنما يجب بذل الجهد في محو الأمية بعمل سريع ، يتناول الفلاحين والعمال كما يتناول الناشئين ؛ لأنه مما يؤلم النفس أن ترى أمة ناهضة كأمة الترك مثلا سعت في محو الأمية بين الفلاحين والعمال بمدارس ليلية ، وبذلت جهودا جبارة حتى تمكنت من نشر القراءة والكتابة بين الناشئين وغيرهم . فإن محو الأمية يتطلب هذه الجهود العاجلة ، وسيكون شاقا بطيئا إذا اكتفينا بنشر العلم بين الأطفال ، وتدرجنا معهم حتى يصيروا رجالا .

ألا ترى أنه مما يحز في النفس ويطأطئ الرأس ، أن بصرك لا يقع على أية صحيفة يومية إلا ترى كل يوم إعلانات بفقد أختام أصحابها رجال ونساء ؟ ! أفلا تشعرك هذه الإعلانات التي تقرؤها صباحا ومساء بشيء كثير من الألم ، وبشيء كثير مما نحن فيه من وهن وضعف ، وبشيء كثير من فقدان الطمأنينة في المعاملات ، والعلاقات بين الناس ، حتى أصبحوا عاجزين عن أن يضعوا إمضاءاتهم في العقود ؟ !

ويترب على هذا الجهل المزرى ، وتلك الجهالة المطبقة أن تضطرب المعاملات ، وتُعب المحاكم في استكشاف صحة العقود أو فسادها . وقد سارت المحاكم على أنه إذا قامت دعوى معتمدة على هذه العقود كان على صاحب الختم المتظلم أن يثبت عدم توقيعه بخطمه . وأعتقد أن هذه خطة قضائية لا يمكنك أن تقول بعصمتها وبعدها عن النقد ، وإنما هي وسيلة لاستقرار الأحكام وعقاب المهملين إن أهملوا أنفسهم . لكان نعلم أن أغلبية الجهلاء متواكلون ، فلا نضمن سلامة العقود من العبث إلا بنحو الأمية ، وعدم وجود تلك الوصمة في الصحف ، وهي ضياع أختام الجاهلين .

ألا ترى أنه لضمان صحة العقود وصحة المعاملات يجب الإسراع في نحو الأمية ، ولضمان صحة الانتخابات وغيرها يجب كذلك نحو الأمية ! .

واعتقادي أنه يجب أن تتضافر جهود الأمة والحكومة في مغالبة هذا الداء الذي تفشى بين ظهرانينا وهو الأمية . ولا حياة لأمة تطمح الى الرقي والجاه والعظمة إلا إذا انتشر نور العلم بين ربوعها ، فأضاء الظلمات ، ومحا الجهالات .

وإذا قلت في باب التعليم بوجوب انفراد وزارة المعارف بالتعليم الأتولى والإلزامى ولو إلى أجل ، فلا أقول بهذا الوجوب في أمر تعليم الأميين الكبار ؛ فهو أمر يصح أن تشترك فيه وزارة المعارف مع البلديات ومجالس المديریات والمجالس المحلية

تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية . فهي إذا انتشرت مراكزها الاجتماعية ، وانتشرت المجالس القروية في البلاد ، أمكن أن نصل في نحو الأمية إلى علاج سريع حاسم ، كما فعلت تركيا في السنوات الأخيرة .

نتيجة البحوث السابقة :

إذا نظرنا إلى أمراضنا الاجتماعية السابقة ، سواء أكانت أمراضا جسدية أم اقتصادية أم أمراض جهل ، رأينا أن من الواجب علينا أن نهض بالقرى وبالفلاح والعامل نهوضا عاما شاملا يتناول وقايتهم من الأمراض وعلاجه منها . فلا يجدي كثيرا أن نبذل النفقات الكثيرة في مداواة مرض الفلاح والعامل بتطهير الترع والمراوى ، ونهمل نواحي الدواء الأخرى كالوقاية والعلاج ، ورفع المستوى الثقافي والخلقي . فالإصلاح يحوى عناصر مختلفة ، إن لم نعرها جميعا جانب الاهتمام أصبح الإصلاح قليل الأثر ضئيل الحدوى .

وقد انعقدت مؤتمرات دولية لرفع شأن الفلاح من جميع نواحيه المختلفة ، وكان من أثرها أن رُئي ضرورة إنشاء مراكز اجتماعية تشرف على عدد محدود من أهالي القرى . ثم أخذت هذه الفكرة تنتشر ، واعتنقتها بلاد البلقان وأخصها يوغوسلافيا . كذلك نفذت في بلاد الهند ، فأنت ثمراتها وظهرت فوائدها .

لهذا كان من أهم الأعمال التي يجب أن تكون في مصر إيجاد هذه المراكز الاجتماعية . وهي من أهم الخدمات التي يجب أن تقوم بها وزارة الشؤون الاجتماعية ؛ فان هذا المشروع إن لم يكن أول مشروعاتها ، وأول واجباتها فأولى بهذه الوزارة ألا تكون .

قلت : إن المراكز الاجتماعية في القرى أهم ما يتجه إليه تفكير المصري ، وقد نادى به كثير في البلاد الأجنبية . ومن اشتغلوا بهذا الموضوع وأظهروا فيه همة تشكر الدكتور عبد الواحد بك الوكيل . وقد تلقت وزارة الشؤون الاجتماعية ما قام به

هو وغيره من بحوث ومحاضرات ، وبحث فيما يلائم مصر من هذه المراكز الاجتماعية ، وأوجدت لها برنامجا خاصا يلائم حال بلادنا ، وانتهت — مراعاة لحالة البلاد الاقتصادية — إلى الإكتفاء بوجود مراكز اجتماعية لكل عشرة آلاف نسمة يكون فيها أخصائى اجتماعى زراعى للإرشاد فيما هو خاص بالزراعة والشؤون الاجتماعية . وأن يكون فى هذا المركز طبيب يقيم فى تلك الجهة ، وزائرة صحية تتولى أعمال التوليد ، ورعاية الأطفال والأمهات . وأن يوجد ممرض وممترضة بجانب الطبيب ، وموظف صغير يتولى الأعمال الكتابية .

وإنى من الذين يعتقدون أن من الواجب إيجاد هذه المراكز الاجتماعية وتعميمها قدر طاقة البلاد الاقتصادية ، واعتبار هذا العمل من أجل الأعمال التى يصح أن تقوم بها حكومة جديدة بهذا الاسم ، مع تعميم المجالس البلدية والمحلية والقروية ، وجعل هذه المراكز متصلة بهذه المجالس ، وإشراك الحكومة وهذه المجالس والأهلىين للنهوض معا بدائرة المركز الاجتماعى . فإذا تمت هذه العملية بصدق وإخلاص وكفاية — ولو تدريجيا — وصلنا إلى تحقيق الفوائد الأساسية الآتية :

(أولا) تعويد أهالى هذا المركز أن يقوموا على مصالح أنفسهم بأنفسهم وبأقل النفقات ، مع تشجيع هؤلاء الناس بوسائل التشجيع المادية والأدبية .

(ثانيا) المحافظة على صحة الأهلىين ، ووقايتهم من الأمراض الكثيرة ، بتفهمهم مضار المياه الآسنة والملوثة فى الترع والمرابى ، ومراقبة تطهير مأخذ المياه .

(ثالثا) السعى فى إيجاد ماء نقى ظاهر يتمكن الفلاح به من أن يشرب ، أو يغسل بدنه وملابسه وأدوات منزله .

(رابعا) تكاتف المراكز الاجتماعية والمجالس القروية فى نحو الأمية بين الأهلىين ، ورفع ثقافتهم إلى المستوى الذى يفهمون به معنى هذه الحياة ، وأسباب الأمراض التى تنتاب الفلاح ، وهى كثيرة منتشرة فى البلاد وبجباله من عجة .

(خامسا) إفهام الفلاح وسائل العلاج من الأمراض التي تتابه فيما لو أصيب بمرض، لا أن يترك نفسه كما هو الآن يهجر الطبيب، ويكره الطبيب، ويتداوى بالأدوية الخرافية القديمة .

(سادسا) هذه المراكز الاجتماعية من الوسائل الفعالة لتكوين النقابات المختلفة، وغرس بذور التعاون والتضامن بين الأفراد، وتمتعهم بنعمة الوفاق والوئام .

(سابعاً) إذا وصلنا بهذه المراكز الاجتماعية إلى رفع مستوى الفلاح صحياً وثقافياً وأديباً أصبح الفلاح في حالة صحية وعقلية تجعله أكثر مناعة وأعظم حظاً، فيكثر الإنتاج حتماً تبعاً لسلامة صحته وعقله، ويرتفع أبحره تبعاً لكثرة إنتاجه .

ولكن ما الحيلة ولم يفهم الناس فوائد تحقيق ما ترمى إليه فكرة إنشاء المراكز الاجتماعية والمجالس القروية؟ وإذا كان الناس لم يفهموا هذا المعنى السامى فإن في الحكومات من لا يريدون أن يفهموه . ذلك لأن هذا المركز الذى تشترك فيه المجالس البلدية والقروية، ويشترك فيه رجال الطب ورجال الزراعة، صار عرضة لتنافس الوزارات المختلفة . هناك وزارة الداخلية تريد أن تكون لها اليد الطولى . وهناك وزارة الصحة تريد أن تكون صاحبة الأمر والنهى . وهناك وزارة الشؤون الاجتماعية تريد أن تكون لها الكلمة العليا . هذه إرادات متنوعة تتنافس وتتطاحن عوضاً عن أن تتضامن . والأمة ضحية هذا التنافس المقوت ، ولا تبغى إلا تحقيق هذه الفكرة التي لا منقذ للفلاح سوى إنجازها . فنجو أن نجمع قلوبنا حاكين ومحكومين على أن نهض بهذا البلد، دون أن نفكر فى الاستمتاع بالسيطرة على هذا الأمر الحيوى الذى تصبو الأمة إلى تحقيق النفع فيه .

وإذا كان أمر المراكز الاجتماعية فى القرى وبين الفلاحين من الأهمية بمكان، وأخذ الناس بها فى بلاد تشبه بلادنا، فلا بد لنا من نشر هذا النظام وتعميمه فى المدن بين العمال والطبقة الفقيرة . ولقد سعت حكوماتنا فى إنشاء ما يعود بالنفع

على الفقراء والضعفاء في العاصمة وغيرها من المدن ، لكن سعيها كان من الضعف والهزال والتفكك بحيث لا يفيد .

إذا فهمت حكوماتنا أهمية هذه المراكز الاجتماعية فهما صحيحا ، وأشركت معها المجالس البلدية والقروية والأهلين ، وتمكنت بهذا كله من رفع مستوى القرية صحيا واجتماعيا وثقافيا — إذا فهمت ذلك كله ونفذته على وجهه الصحيح ، كان لزاما عليها أن تفكر في أن تجعل المراكز الاجتماعية المنبثقة في قرى المركز تابعة لمركز اجتماعي في عاصمة المركز ، وأن تكون هناك صلة قوية بين هذا المركز المركزي ، والمراكز الاجتماعية القروية .

وقد تدعو المصلحة إلى أن تترك أمر المراكز الاجتماعية القروية ، والإشراف عليها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية ، وأن نجعل من اختصاص وزارة الصحة الإشراف الفعلي على مستشفيات المراكز ومستشفيات المديريات ، بشرط أن تكون الصلة تامة وثيقة بين جميع هذه المستشفيات .

٦ - اضطراب التشريع :

شرائع كل أمة من أهم أسباب تكوين عقليتها . وإذا نظرنا إلى شؤوننا نراها تدار بشرائع متنوعة : الشريعة الإسلامية ، وهي شريعة دين البلاد الرسمي ، وشريعة المحاكم المختلطة ، وشريعة المحاكم الأهلية ، وشرائع أخرى لكثير من مجالس مليّة ، الله يعلم كم قاسينا من تناقض أحكامها ، وكيف طغى بعضها على اختصاص البعض الآخر ، ولم كان للتقاليد والسياسة من قوى طمست معالم العلم ، وحارت في أمرها العقول ، وضاعت بسببها حقوق ! .

وإني وإن كنت لا أريد أن أحيي الماضي بمساوئه أود أن أعرض على القارئ طرفا من فوضى التشريع ، لا يزال باقيا في بلادنا .

لنا قوانين نعمل بها أو نخضع لها إن شئت، ولا أدري كيف نفهمها إذا اجتمعت، وتأنس لها أمرجتنا وعقولنا . ويكفي أن أضرب للقارئ مثلين :

ترى الأحكام الشرعية المعمول بها الآن تمنع الوصية لو ارث إطلاقا ، ولا تبيحها لأجنبي إلا بقدر الثلث من التركة ، وهي في الوقت نفسه تبيح وقف الرجل جميع أملاكه ، ولو على أحد ورثته ؛ وهذا يؤدي حتما إلى تجريد باقي الورثة تجريدا تاما، ولا ترى في ذلك مساسا بواجب العدل الذي قضى به شرعنا السماوي ، معتمدة في هذا الباب على ما يسمونه : أن الوقف صدقة ، وأنه ليس تمليكا لأحد ، وبهذا يجزء الوارث مما يستحق بأمر الله في باب التوريث الشرعي . ولا يمكن أن مثل هذه الحلول ترضى الله ، أو ترضى العقل السليم .

وترى الأحكام الشرعية غير ممنوعة من الحكم بتفسيق من يتعامل بالفوائد ولو كان مقترضا . فيكفي في نظر النص الشرعي لعزل ناظر الوقف باعتباره فاسقا أن يقتض من البنك العقاري مثلا قليلا من النقود تكلمة لثمن أرض اشتراها ، أو اضطر إلى شرائها ، أو كانت له وخشى ضياعها بنزع الملكية . وقد حكمت المحاكم الشرعية فعلا في مثل هذه الحالات بعزل نظار الأوقاف . بينما ترى في الوقت نفسه أن قضاءنا الأهلي يحكم بالفوائد القانونية ، وباسم ولي الأمر ، فهل توجد بعد هذا فوضى في حالتنا التشريعية أكثر من هذه الحال ؟ .

إننا نطلب في تشريعاتنا وأمورنا خططا قومية معقولة ، وإدارة حازمة ، ترفع من شأن هذا التفكير الذي فشا في بلادنا ، هذا التفكير الملتوى ، وهو حتما نتيجة لتعليم ملتوي . ولا يمكن لأمة أن تنهض إلا إذا أخذنا أطفالنا وشباننا على التفكير القويم ، والاستنتاج المنطقي السليم .

ويطول بنا المقام لو توسعنا في هذا الموضوع ، فنجترى بما قدمنا .

٧ - الزواج :

وما دمنا نجد كثرة النسل القوي الصالح لمصلحة عامة لا مفتر من التفكير فيها والاهتمام بأمرها ، كان من المعقول تحبيذ الزواج في الحدود التي تضعها القوانين ، حتى لا ندفع الشباب الذي تقوم أمامه عراقيل الزواج إلى أن يقع في مرض اجتماعي ابتليت به بعض البلاد الأخرى ، وهو ظهور الأولاد غير الشرعيين ، وانتشار الأمراض التناسلية .

ولكن إذا أردنا إصلاحا حقيقيا في أمر الزواج وجب علينا أن نسعى قدر الطاقة في منع تعدد الزوجات ، إلا بسبب حالات قهرية كمرض الزوجة أو عقمها . ويجب أن يكون التصريح بتعدد الزوجات قائما على أحكام يصدرها قضاء مختص . وهذه الفكرة هي من أهم أسباب رقي الأمم . فطالما كان تعدد الزوجات سببا في إيجاد البغضاء والتشاحن في الأسرة الواحدة ، وطالما كان سببا في خصومات شهدتها المحاكم شرعية وأهلية ومختلطة ، خصومات أدت إلى جرائم ، وانهايار مستقبل أسر كثيرة فضلا عن عدم تبادل المودة والحب بين الزوج وزوجاته .

ويلاحظ أن الأمة التركية في عهدها القديم قبل نهضتها الحديثة ، وقبل ظهور قانونها المدني الذي يحتم عدم تعدد الزوجات ، قد كانت بالفعل أيام حكم سلاطين آل عثمان تكاد لا تعرف تعدد الزوجات مع أنها أمة إسلامية ، وكان مستواها الخلقى بين الأسر لهذا السبب مصونا محترما أرفع من مركز الأسر الإسلامية الأخرى ، التي أباحت تعدد الزوجات بلا قيد ولا شرط . هذا إلى أن تعدد الزوجات من طبيعته الإثثار من النسل ، وثروة الزوج الرقيقة لا تمكنه من تربية الأطفال ، وصيانة صحتهم وأخلاقهم . ولا شك عندي في أن أكثر أولئك المتشردين والمتسولين من صبيان الأزقة والشوارع هم من أولئك الذين أسرف أبائهم في تعدد الزوجات ، فأهملت تربيتهم ورعايتهم ، إما لضالة الثروة ، أو للبغضاء التي تقوم بين هؤلاء الأطفال وبين زوجة حديثة ، لا ترى من عواطفها ما يدفعها إلى العناية بأمرهم .

إن الإكتفاء بزوجة واحدة، وحظر تعدد الزوجات بلا ضرورة من أهم دعائم الرقي الاجتماعي في البلاد .

ولإذ كفا في أمر الزواج وجب على القائمين بأمورنا أن يسعوا في الإقلال من المهور، وفي التباعد عن الزهو والزخرف في مراسم الزواج وحفلاته؛ فطالما تداعت بيوت بسبب هذا التظاهر الممقوت، وهذا التنافس بين الجهلاء . ومن الواجب ألا يكتب في وثيقة الزواج أكثر من مبلغ معقول تحدده الحكومة . كما أن من الواجب أيضا أن تبث الحكومة بين الناس بوسائل الدعاية المختلفة التنافس على الإقلال من مظاهر البذخ، وأن تعطى تلك النفقات الضائعة للعروسين لتكون نواة لمستقبلهما ومجهودهما في سبيل الحياة المقبلة .



ولقد ظهرت في مصر أخيرا أعراض مرض اجتماعي لا تبشر بخير كثير؛ ذلك لأن الزواج يجب أن يكون مفهوما على أنه رابطة روحية مقدسة، الغرض منها تكوين أسرة طاهرة شريفة، وإيجاد نسل نافع لأهله ووطنه . فمن الواجب ألا يكون أساس الزواج مجزؤ نتيجة حب خاطف، لا أساس له من الخلق، واتفاق المشارب والبيئات . كما لا يجب أن يكون الغرض من الزواج السعى وراء مصلحة مادية؛ فإن الزواج أطهر وأقدس من أن يكون عملا تجاريا . وإن زواجا كهذا لا يتركز على الفضيلة والحب السليم، وتكافؤ الزوجين وتضامنهما في إنشاء عش طاهر وذرية صالحة، لهو زواج لاحظ له من البقاء، كما لاحظ له من السعادة والهناء والكرامة .



وفي أمر الزواج مسألة توجب التفكير العميق، فإن لها خطرها في حالة بلادنا لاسيما في الوقت الحاضر، تلك هي مسألة الزواج بالأجنيات . نعم قامت الحكومة بمنع المتروج من أجنبية من التوظيف في وظائف سياسية . لكنا مع ذلك شاهدنا

في هذا الجيل الحاضر زيادة في زواج المصريين بأجنبيات . وهذه مسألة توجب القلق إذا لم نتخذ للأمر عدته على طريقة واسعة لمنع انتشاره ، بتشريعات تحد من أمره ، وبقيام نهضة عامة ، يقوم بها قادة الرأي فينا .

إن الذي نشاهده أن الشاب المصري يتزوج بشابة أجنبية ، وهي بطبيعة الحال وإن كانت في بعض الأحيان من مستوى كفاء لستواه ، لكنها في أغلب الأحيان في مستوى أحط كثيرا من مستواه ، وهي على كل حال تختلف عنه جنسا ولغة ودينا ، وترى فيه — ولو كان يبذلها في عرافة أصله ، وسمو مكانة أسرته — أنه أحط منها قدرا ، لأنها تنتمي إلى أمة أرق من أمته ، نظرا إلى ما كانت عليه مصر في وضعها السياسي ، الذي هبط بها إلى مستوى سحيق .

ويلاحظ فوق ما سبق في أغلب حالات هذا الزواج المختلط أن الزوجة تحن دائما إلى أصلها ، وهذا أمر طبيعي ، فتوجد في بيئة الحياة الزوجية نظاما يضعف من حدة حب الزوج لوطنه ، وإذا لم يضعف منه شيئا فهو يشرك معه حب الزوج نفسه لوطن زوجته ، وفي هذا ما لا تخفى مغبته على أحد ، خصوصا بين أولئك الرجال الذين نيظ بهم أمر إدارة هذا البلد ، وولاية أمره في الأعمال السياسية والاقتصادية والإدارية .

أضف إلى ذلك مسألة لها خطورتها هي ثمرة هذا الزواج ، وبعبارة أخرى أبناء هذا الزواج . فكم لاحظنا أن هؤلاء الأبناء الذين هم ثمرة الزواج المختلط إن أوتوا حظا من النباهة والذكاء فإنك ترى فيهم حالة توجب الحزن والأسى ، فلا تدري هل هم مسلمون أم غير مسلمين ، وبعبارة أخرى هل دينهم الحقيقي — لا الرسمي — هودين أبيهم أم دين أمهم؟ ، أم هو خليط بين الدينين؟ . ولا تدري أم يتكلمون اللغة العربية بتفكير عربي؟ ، أم غلبت عليهم الرطانة وطغى عليهم التفكير الأجنبي؟ . بل لا تدري وهؤلاء ذرية أب مسلم ، بماذا يتسمون؟ . وقد نسي بعضهم نفسه ، وتقاليد ، وجيرته وعشيرته فسمى أولاده بأسماء غريبة بحتة ، لا يقبل

أن يتسمى بها مصرى أو مصرية يعيش بين ظهرانينا ، ويتسبب إلى هذا البلد الذى يأوى إليه ويغذيه .

وقد لا أكون مبالغا إذا قلت : إن كثرة الزواج بالأجنبيات — وخاصة باللواتى لم تكن من مستوى رفيع فى الأصل أو فى التربية — جريمة وطنية لا يصح إغفالها وإن كانت فى الأصل خضوعا لعواطف القلب أو حب الاستمتاع . أقول جريمة وطنية ؛ لأن الأمر إذا اتسع فى الزواج من أجنبيات ، وخصوصا بين أفراد الطبقة المستنيرة أو التى يسمونها بالراقية ، فماذا يكون مصير بناتنا من هذه الطبقة بعد أن يهجرهن شباب طبقتهن ؟ ألا تحس أن هذا الزواج من أجنبية إنما هو الأثرة وحب الذات ، فى أفصح صورته ، وأوخم عواقبه ؟ .

وهنا لا بد لي أن أذكر إحصاء قد يكون له بعض الفائدة فى هذا الموضوع ، فلقد دل إحصاء سكان مصر على أن تعدادهم كما ترى فى الجدول الآتى :

سنة	ذكور	إناث	سنة	ذكور	إناث
١٩٢٧	٧١٠٦٠٠٠	٧١٦٩٠٠٠	١٩٣٧	٧٧٨٩٠٠٠	٧٩٧٩٠٠٠
١٩٣٠	٧٣٤٧٠٠٠	٧٤١٢٠٠٠	١٩٤٠	٨٣٩٢٠٠٠	٨٤٠٨٠٠٠
١٩٣٣	٧٥٩٦٠٠٠	٧٦٦٢٠٠٠			

فأنت ترى من عدد سكان القطر أن الإناث أكثر عددا من الذكور .

وقد يأخذك العجب إذا علمت أن الإحصاءات الرسمية مع كونها تدل على زيادة مواليد الذكور على مواليد الإناث فى كل سنة ، فإنها تدل على الوفيات فى الذكور أكثر منها فى الإناث ؛ بمعنى أن نسبة وفيات الذكور فى كل سنة أعلى من نسبة وفيات الإناث ، مما ترتب عليه أن النتيجة النهائية فى سكان القطر أن ازداد عدد الإناث وقل عدد الذكور .

فلقد دل إحصاء مواليد مصر في السنوات الآتية على ما يأتي :

سنة	ذكور	إناث	سنة	ذكور	إناث
١٩٢٧	٣٢٦١٢٤	٣٠١٤٥٩	١٩٣٧	٣٦٠٢٨٩	٣٣٣٧٩٧
١٩٣٠	٣٤٧٢٢٥	٣٢٣٥٩٢	١٩٤٠	٣٦٢٠٦٦	٣٣٤٩٩١

ولكن دل إحصاء الوفيات في السنوات المذكورة على ما يأتي :

سنة	ذكور	إناث	سنة	ذكور	إناث
١٩٢٧	١٩٨٥٨٥	١٦٠٨٧٠	١٩٣٧	٢٣٥٢٩٠	١٩٨٩١٨
١٩٣٠	١٩٨٥١٠	١٦٨٦٠٨	١٩٤٠	٢٣٩٤٨٣	٢٠٤٤٨٣

فأنت ترى مما سبق أنه وإن كان عدد مواليد مصر ذكورا أكثر منه في كل سنة عن مواليد الإناث، فإن نسبة وفيات الذكور أكثر من نسبة وفيات الإناث، مما ترتب عليه أن زاد عدد الإناث في كل سنة عن عدد الذكور .

فإذا استمرت الحال هكذا، وازداد عبء الحياة المصرية بما تتطلبه من جهود شاقة عسيرة في سبيل العيش والعمل، ومن جيوش تزدود عن حياض الوطن، وتدفع عنه غوائل الزمن، ومن تضحيات جديدة في حروب قد تضطر إلى خوض غمارها، والاصطلاء بناها، وقام بعض شباننا بالزواج من الأجنيات، وعملنا على الإقلال من تعدد الزوجات، فما الذي يؤول إليه أمرنا في هذا البلد؟ لا شك أن العقبي تكون وخيمة إذا لم نتداركها في حزم وقوة وسداد .

وأعتقد أن الدواء الناجع لا يكون إلا بإيجاد نظام يمنع الشاب من العمل في وظائف الحكومة إطلاقا إذا كان متزوجا بأجنبية . كما أعتقد أن من الواجب

أن يعمل أولياء أمور الفتيات على تربيتهم تربية صالحة، ترفعهن إلى مستوى الفتيات الأجنبية المتعلمات؛ فالتربية وحدها كفيلة بإيجاد الزوجة الصالحة، وتهيئة البيت الصالح، الذي يجعل الزوج يأوى إلى بيته، لا أن يهجره إلى المقاهي، ومحال اللهو والميسر، أو إلى الزواج بأجنبيات .

٨ - الطلاق :

إن كثرة الطلاق في أمة أزمة أخلاقية لا بد من السعي إلى تلافئها، وكثيرا ما كان الطلاق في بلادنا سببا في خصومات كثيرة، وقضايا متنوعة، وتضحيات متكررة، شهدتها المحاكم على اختلاف أنواعها. فهل من وسيلة للحد من سلطة الزوج إذا أساء استعمال هذا الحق في الطلاق؟ وقد أسرف بعض الناس في الطلاق إلى درجة ممقوتة كدنا نعتقد أن بعضهم يرى أن الزواج متعة وقتية، أو عرض وقفي يغير فيه ويبدل، كما يشاء له الهوى دون رقيب أو حسيب .

إنها ظاهرة اجتماعية خطيرة، ووصمة خلقية نأبى أن تكون في بلادنا على مظاهرها القائمة الآن. وقد يكون من أسباب تلافئ هذا المرض الاجتماعي العناية بالرعاية والتربية وحسن اختيار الزوجين بعضهما لبعض، اختيارا يملئ العقل قبل أن تملئ العاطفة الهوجاء. ويكون هذا المسمى مفيدا من بعض الوجوه، ولكن الدعاية والتربية بطيئتان، وقد لا تؤدیان إلى الغرض الذي يرمى إليه العقلاء من الحد في حق الطلاق، مع علمنا بأن أبغض الحلال إلى الله الطلاق .

وإني أرى بعد ما رأيت من أمر فظائع الطلاق، وما جرته على الأسر الكثيرة من أضرار مادية وأدبية، من تفكك وأنحلال، وعلى الأبناء من إهمال في أمر التعليم والتربية، أن أعرض على ولاة أمورنا فكريتين، عليهما ينالان من العناية ما هما جديرتان به .

(أولاهما) أنه يجب أن يكون للزوجة — بحكم القانون — الحق في أن تطالب مطلقها بتعويض إذا ارتكب الطلاق بلا سبب مقبول. ويجب أن يكون التعويض كافيا رادعا لهؤلاء الذين يسرفون في أمر الطلاق، ويتركون زوجاتهم في الفقر والفاقة بعد أن نالوا منهن حظهم، وامتصوا زهرة شبابهن ونضارته.

إن أحكام المحاكم قد جرت إلى الآن على رفض الحكم بتعويض الزوجة باعتمادا على أن الطلاق حق شرعي للزوج يتصرف فيه كما يشاء، ويوقعه في أى وقت شاء. وقد تكون الزوجة أمضت شبابها وأفتته في خدمة زوجها، وكوّنت مستقبلها على حياتها الزوجية. فكيف نسمح عقلا ودينا وقانونا بهذا الوضع الشائن، الذى يعيب بحق الزوجية وقدسيتها؟، ويجعل الزوجة عرضة للفقر والفاقة والمهانة، دون أن يفكر الشارع في أمرها، ودون أن يصونها من السقوط في مهاوى الرذيلة بحكم الضرورة والحاجة.

أخذ القضاء المدنى بنظرية قومية اسمها "إساءة استعمال الحق". ويعتقد الكثير أن هذه النظرية معروفة في الشرع الإسلامى، ويقول نبينا الكريم: "أبغض الحلال إلى الله الطلاق". وقام المؤلفون في العصور الحاضرة منادين بأن إساءة استعمال الحق في أى تعاقد تجعله منافيا للنظام الاجتماعى؛ وإن إساءة استعمال أى حق ليست سوى نزاع بين الحق والأخلاق؛ فوجب أن تسود الأخلاق متى كان الحق يتنافى مع الفضيلة وحسن الخلق. فإذا كان الأمر كذلك، وكانت شريعتنا لا تأباه، أفلا يجب صيانة للزوجات من هذا العسف الذى يستعمله الأزواج أن يكون في بلادنا تشريع يسمح للمحاكم بالحكم على الزوج المطلق بتعويضات كفيلة بصيانة مستقبل زوجته وعرضها، متى ثبت لهذه المحاكم أن الزوج قد أساء استعمال حقه في الطلاق إساءة أدت إلى إيقاع الضرر بالزوجة، سواء أكان الضرر ماديا أم أدبيا؟!

(والأخرى) أن أمر الطلاق هذا يجتزنا إلى الكلام في نقطة كان لها أثرها في المحاكم وفي الرأي العام المصرى ، تلك هى التى يتفق فيها الزوج مع زوجته على أن يطلقها نظير أجر معلوم ، فهل هذا العمل شريف يرضى به ديننا القويم !

إن مما يجرى به العمل في محاكمنا شيئاً اسمه التخالع أو الطلاق بعوض . ولقد درجت محاكمنا الشرعية في أحكامها على أنه إذا اتفق الزوجان على الطلاق نظير مبلغ معين ، وطلق الزوج زوجته على هذا الجعل وقع الطلاق بائناً ، ويسمى هذا النوع من الطلاق "خلعاً" واستحق العوض كله للزوج ، ولو تناول كل ثروة الزوجة . تلك أحكام درجت عليها محاكمنا الشرعية . واعتقادي أن هذه الأحكام قائمة على رأى الراجح للفقهاء ، وهى مع ذلك مخالفة صريحة للعدل ، والدين منها براء .

إذا كان الأمر كذلك ، وأن ديننا يأبى هذا العسف والظلم وأكل أموال الناس بالباطل ، فكيف تحكم محاكمنا الشرعية على هذا النحو الذى درجت عليه ؟ .

إن محاكمنا الشرعية كل العذر فيما حكمت ؛ لأنها إنما حكمت وتحكم بالرأى الراجح فى المذهب ، وبما ارتأته أغلبية فقهاءنا وعلماؤنا الأقدمين ، ولكى أئين لك منافاة ما ارتأه فقهاؤنا الأقدمون ومن أتى بعدهم ، وبراءة ديننا الحنيف من كل شك فى عدله ونصفته وبره ، أعرض عليك أمر ديننا ، وكيف تحوّل عن قصده إلى ما نراه الآن من العمل بهذا الرأى ، الذى يمكن به ابتلاع ثروة كل زوجة ، تريد الخلاص من زوجها ، أو يريد زوجها الخلاص منها .

ديننا صريح فى حالة الزوج إذا أراد طلاق امرأته سواء كرهها ويريد طلاقها ، أو أراد أن يتزوج غيرها ؛ فقد قال الله تعالى فى كتابه الكريم فى أمر هذا الزوج الناشز : ﴿ وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتهم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً تأخذونه بهتاً وإثمًا مبيناً . وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً ﴾ .

وقد أجمع الفقهاء والمفسرون على أن دين الله هذا صريح في أن الزوج إذا أراد استبدال أخرى بزوجته، لا يصح له أن يأخذ من هذه التي اتفق معها على الطلاق أى شيء، ولو كان قد أعطاها قنطارا من الذهب. وهذا أسمى ما وصل إليه العدل بين الناس، ولا يمكن لأية شريعة أخرى أن تجد حلا أعدل منه .

أما إذا كانت الزوجة هي الناشز، أو كان الزوجان ناشزين، فقد أجمع الفقهاء على أن أساس الحكم في هذه المسألة راجع إلى النص الكريم الآتي :

(الطلاق مرتان فإمساكٌ بمعروفٍ أو تسريحٌ بإحسان، ولا يحلّ لكم أن تأخذوا مما آتيتموهنّ شيئا إلّا أن يخافا ألا يقيمّا حدودَ الله . فإن خفتم أن لا يقيمّا حدودَ الله فلا جناحَ عليهما فيما اقتدت به ، تلك حدودُ الله فلا تتعدّوها ومن يتعدّ حدودَ الله فأولئك هم الظالمون) .

انظر كيف نهى الله سبحانه وتعالى في هذه الحالة عن أن يأخذ الزوج أكثر مما دفعه إلى زوجته من الصداق ، فإن كلمة الاقتداء التي أتت في هذه الآية الشريفة، أتت مقيدة بما قبلها حيث ذكر الله سبحانه وتعالى : (مما آتيتموهن) . ولم يقل سبحانه : ولا يحلّ لكم أن تأخذوا منهن شيئا ، فالتعبير الكريم بقوله : (مما آتيتموهن) صريح في أن الاقتداء يكون ضمن ما قدّمه الزوج لزوجته لا أكثر . وقد أتت هذه الآية الشريفة بتعابير شديدة هي : (ولا يحلّ لكم) . (تلك حدودُ الله فلا تتعدّوها) . (ومن يتعدّ حدودَ الله فأولئك هم الظالمون) . كل هذا واضح الدلالة في تحريم أخذ شيء من الزوجة الناشز عند طلاقها أكثر مما دفعه الزوج إليها . وإن جميع المفسرين وأغلبية الفقهاء قد فهموا كتاب الله على هذا النحو الذي فهمناه . وقد تأيد هذا الذي نفهمه ويفهمه الناس جميعا من كتاب الله تعالى بأول حادثة في الخلع ؛ وقد حدثت أيام رسول الله صلى الله عليه وسلم :

ذلك أنه روى عن نبينا عليه السلام أن "جميلة بنت سلول" كانت زوجا "لثابت بن قيس" فجاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت : لا أعتب على

ثابت في دين ولا خلق ، لكنني أخشى الكفر في الإسلام لشدة بغضى إياه . فقال عليه السلام : «أتردين عليه حديثه التي أصدقك ؟» قالت : «نعم . وزيادة» . فقال صلى الله عليه وسلم : «أما الزيادة فلا ، ولكن حديثه» . فأخذها وحلّى سبيلها . وهذا أول خلع في الإسلام .

فإذا كان الأمر كذلك فكيف تحكم محاكنا الشرعية بصحة عوض الطلاق أو المبلغ المتعاقد عليه فيه مهما بلغت قيمته ، حتى لو أتى على كل ثروة الزوجة ، مع براءة الزوج من مؤخر الصداق ومن نفقة العدة ؟ ! .

أتى كل هذا من أن فريقا من الأئمة والفقهاء قال بحرمة أخذشي ، إذا كان الزوج هو الناشز ، وبحرمة ما زاد عما قدمه الزوج من الصداق إذا كانت الزوجة هي الناشز ، اعتمادا على ما سبق لنا ذكره من قول الله تعالى في كتابه الكريم ، ومن سنة رسوله فيما حكم به ، ثم تدرج بعض الفقهاء واعتبروا أخذ الزائد مكروها ، ثم تدرجوا إلى اعتباره خلاف الأولى ، وانهى الرأي الراجح إلى اعتبار أخذ الزائد مخالفة دينية ، لكنهم قالوا بضرورة احترام التعاقد وإرادة المتعاقدين ، وأن الزوج إذا أخذ أكثر مما يستحقه فإنما يكون قد امتلكه " بسبب خبيث " . وبعبارة أخرى أصبح الرأي الراجح أن أخذ الزوج ما لا يستحقه محظور ديانة ، لكن القضاء يحكم به احتراماً للتعاقد ، ويكون أمر الزوج في الآخرة بينه وبين ربه .

أمام هذه الحالة التي يعترف الفقهاء أنفسهم أنها لا ترضى الله ورسوله ، وأن سبب امتلاك ما لا يستحقه الزوج في أمر الطلاق "سبب خبيث" ألا يجوز لنا بل يجب علينا أن ننادى بضرورة وضع تشريع ، يحقق الرأي المرجوح ، ويبطل أى عقد قام به زوج طلق زوجته ، وأخذ عليها ميثاقاً بالتزامها بعوض كبير أو صغير إذا كان هو الناشز ، وإبطال كل ما زاد من التعاقد على ما آتاه الزوج زوجته من صداق ، إذا كانت الزوجة هي الناشز ، متفقين في هذا مع ما يسميه قانوننا المدني من أن سبب هذا التعاقد غير مشروع لمخالفته النظام ، والآداب العامة ، واعتمادا على ما سماه الفقهاء أنفسهم

في القرون الماضية من أن سببه كان خيئنا، والمعنى في التعبيرين واحد . فتحن هنا متفقون مع الفقهاء الأقدمين على أن سبب الملكية الجائر هو سبب خيئث ، ومتفقون مع القانون المدني على أن سبب هذا التعاقد الظالم هو سبب غير مشروع لمخالفته النظام، والآداب العامة .

إن ما ارتآه ديننا في هذه المسألة في كتاب الله الكريم وسنة رسوله هو أرقى ما يصل إليه التمدن والعدل في أي عصر من العصور . وأى عدل أقوم وأقوى من ذلك العدل الذي يقتر أن الزوج إذا كان هو الناشز، وهو الذي يرغب في الطلاق، لا يصح له أن يأخذ من زوجته شيئاً بعد أن أضاع عليها شبابها، وزهرة حياتها ؟ ، وأى عدل أرقى وأقوم من حكم الله تعالى في أنه لا يجوز للزوج في حالة نشوز زوجته، ورغبتها في الطلاق — لا يجوز له أن يأخذ أكثر مما آتاه إياها من الصداق، حتى يرجع له ما دفعه، وبه يمكن أن يتزوج بزوجة أخرى .

فأى عدل أرقى من هذا كله ؟ ، ونحن لا نريد إلا أن يفهم الناس عدل الله وسنة رسوله ، لا أن يفهم الناس خطأ أن ديننا يميز للزوج أن يقتل امرأته بهذا الجور والظلم، وأن يستسيغ أكل أموالها بالباطل ولو كانت كل ثروتها، ولو كان هو الناشز الذي يريد الطلاق . لا يجوز في شرعة العقل، والعدل، والدين أن يرى الناس في محاكمتنا أن زوجاً أراد أن يتخلص من زوجته التي يكرهها، أو هي أرادت أن تتخلص منه لأنها تكرهه، وقد ابتز كثيراً من مالها في أثناء الزواج، فيأخذ على زوجته عهداً بأن تدفع إليه أجرة الطلاق مبلغاً قد كان في بعض الحالات خمسة وأربعين ألفاً من الجنيهات، والبسطاء الذين لا يفهمون كتاب الله وسنة رسوله قد يظنون خطأ بناء على الرأي الراجح من الفقهاء أن هذا الظلم هو إرادة الله ! وحاشا أن نضع ديننا هذا الوضع . فإن حكم ديننا ظاهر الموضوع بما قدمنا من كتاب الله وسنة رسوله . ويجب أن يفهم الناس أن الزواج في الإسلام لم يكن في أي وقت من الأوقات عملية تجارية، وإنما هو مفهوم على أسس وجه عرفه الناس في كل بلد وفي كل جيل، فلقد قال الله تعالى

في شأنه : ﴿ ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودةً ورحمةً 〉 .

الزواج رابطة روحية مقدسة ، حتى أوجب ديننا فيه الكفاءة بين الزوجين ، وجعل للأقربين حق طلب الفرقة لعدم كفاءة الزوج . كما وضع ديننا القويم محرمات في الزواج ، كحرمة زواج الابنة ، والأخت ، والأم ، و بنت الأخ و بنت الأخت محافظة على الآداب السامية وعلى النسل . الزواج في الإسلام رابطة مقدسة ، وقد بولغ في تكريمه حتى إن الفقهاء أنفسهم رأوا أنه يستحب أن يعقد في المسجد لأنه عبادة . فكيف جاز بعد هذا كله أن نسكت على بعض المحرمات الأدبية والدينية ؟ ، وتركها تستمر تحت ستار الدين تنخر في نظامنا الاجتماعي ، وآدابنا العامة إلى هذه الدرجة المفقوتة ؟ .

٩ - الأزياء :

نحن نطالب بأن تكون لنا شخصية ، وأن يكون لنا طابع قومي . ومن عوامل الشخصية والطابع القومي أن يكون للبلد زيّ عام يعبر عن شخصيته الظاهرة ، لا أن تكون خليطا من لباس يشعر النفس بما في هذا البلد من تفكك وانقسام ، ولا يكون رمزا لمظهر الوحدة التي تتراءى لنا عند الأمم الراقية . وإذا سعينا في تضامن أفراد الشعب وتوحيد ثقافتهم حتى يكونوا نتاج بوتقة واحدة تحس باحساس واحد ، وتذوق الأمور على نحو واحد ، وتتركز فيهم الوحدة الوطنية بمعانيها ومظاهرها المتعددة ، فإن من الواجب علينا أن نتمثل هذه الوحدة أيضا في الأزياء .

ليس الأمر مقصورا على أن أزياءنا مختلفة مجرد اختلاف ، ولكنها بوجه عام غير مقبولة بل غير معقولة . أفلا ترى عند ما يقع بصرك على جمهور من الناس مارين أنهم يكادون يكونون من أمم مختلفة ؟ ! فهناك من يرتدى الملابس الأفرنجية ، ومن يرتدى الجبة والقفطان ، ومن يضع عليها شالا من الكشمير

أو غيره ، ومن يرتدى الجلباب ، ومن يرتدى غير ذلك من أشياء أخرى كثيرة . أفلا نتفق معي على أن ذلك الذي يرتدى الجبة والقفطان مثلا إنما يعرقل بلباسه هذا نشاطه وهمته ، وأن رجلا يحمل شالا وجبة وقفطانا وحزاما إنما هو في الحقيقة كمن يرتدى أغطية السرير وقت نومه ؟ . إننا نحتاج في زمننا هذا إلى عمل ، والعمل يتطلب النشاط . فهل يقوم العمل والنشاط من رجل هذا لباسه ؟ ، وجب عليه أن يسير بخطا واسعة ، وأن يركض عند الحاجة ، ووجب عليه أن يركب الخيل والدراجات عند اللزوم ، ووجب عليه أن يكون يقظا متبها . فوضع هذه الألبسة المتنوعة الثقيلة في وقت نحن في حاجة فيه إلى النشاط ألا يجعل الشخص الملتحف بالشال ، والمرتدى هذا النوع من الملابس في غفلة من العمل لا يبغى حراكا ، يؤثر النوم والتثاؤب عوضا عن السعي والقفز والحركة النشيطة الدائبة .

قلت فيما سبق : إن الأمة يجب أن تكون رياضية قوية . فهل يتفق بث الرياضة وتنفيذها بين الناس وهذا النوع من اللباس الذي يشل حركة الشاب ، ويضعف حركة الرجل ؟ ! .

هذا مع العلم بأنه لا يجوز أن نلقى في رُوع الناس أن نوع الأزياء يمت بشيء إلى الأمور الدينية . ولم يكن في زمن الأنبياء ولا الرسل هذا النوع الذي نرتديه . فيجب علينا إذن ألا نتقيد بالتقاليد الضارة ، وأن نعرف أننا أحرار في اختيار اللباس الذي يلائم بلادنا ، والذى الذى يتفق مع النشاط والذوق السليم .

وإن أردت صراحة أقوى من هذا قلت لك : إن هذا الزي المركب من الجبة والقفطان والحزام والشال إنما هو زي الخمول والكسل ، زى عدم الحركة ، زى الضعف والاستكانة ، زى يتعارض والرقى المطلوب للبلاد والقوة التى نطلبها لشباننا ورجالنا ! .

وأضيف ان هذا الزي الذى طغى وانتشر بين المدنيين ورجال الدين على السواء ، قد جعل من بعضنا أناسا يرتكبون المحرمات ويتناولون المنكرات علنا ، ويفهم الناس

فيهم أنهم رجال دين ؛ فترعزع عقيدة الناس في استقامة رجال الدين . وكان الأولى والأجدر أن نحفظ رجال الدين العاملين ، وأن نصونهم حتى لا يشترك معهم في الزى من يقترفون الموبقات ، ويرتكبون المحرمات ؛ وبهذا نبعدهم عن مسالك التهم ومظان الشبهات .

لهذا كان الشباب على حق في أن يطرحوا هذا الزى . ولقد سعى كثير من الأزهريين — كما سعى من قبل شباب دار العلوم — في أن يلبسوا لباسا يتفق وما يتطلبه الإنسان من سرعة ونشاط وعزم وقوة ؛ والدين الحنيف يدعو إلى التمسك بهذه الفضائل .

وأعتقد أن على القائمين بأمرنا أن يولوا هذه الفكرة عنايتهم ، وأن يسمعوا في تذكير الناس بأن واجب القوة والعمل يقضى بنبذ هذا الزى ، وهو مدعاة الخمول والكسل .

إنى لا أستسيغ في أمة واحدة أن يكون فيها هذا التعدد من الأزياء . فما المعنى في أن أمة واحدة تنقسم في زيها إلى نوع يسمونه بلديا ، والآخر بدويا ؟ . وكما يجب أن يتساوى الناس في الحقوق والواجبات الوطنية من وظائف وتجنيد وغيره ، كذلك يجب أن يعي هذا الفارق ، وألا يسمح بوجوده في هذا البلد الذى يجب أن يغذينا بماء واحد ، وبتعليم واحد ، وتربية واحدة ، وآمال واحدة ، وآلام واحدة . يجب أن يكون حالنا في أزيائنا متحدة ، كما يجب أن نتحد في ظروف حياتنا .

لم لا يكون للدهماء نوع من اللباس قليل الكلفة ، ينم عن شىء من النشاط وفيه شىء من الحياء ؟ كالسروال الذى يرتديه بعض أهالى الإسكندرية ، وهو يؤدي أكثر مما يؤديه الجلباب من ستر ونشاط ، ويحفظ قيمة الانسان من حيث هو إنسان ، ويمكن أن يكون من نفس القماش والقيمة التى تتطلبها الجلباب .

نحن لا نريد زخرفا ، ولا نريد تكليف الدهماء بما لا يطيقون ، وإنما نريد شيئا ، فيه نوع من الحياء وباعث على النشاط والعمل والسرعة .

لقد خلق الله الإنسان بساقين مستقلتين تعمل كل واحدة منهما على حدة؛ فلم لا يكون اللباس مناسباً لهذا الخلق، وبهذا يجري صاحبهما كما يشاء، ويتساقق الأشجار كما يشاء، ويركب العربات كما يشاء. لا أن يكون عرضة لأن يُعلق جلبابه أو قفطانه أو جفته في عربة أو سيارة، أو في قطار السكك الحديدية أو الترام مثلاً، فتضيع حياته ويذبل وجوده ! .

قد يظن البعض أني أحض على تقليد الفرنجة، وهذا خطأ فاضح؛ إنما الذي أحض عليه هو اتحادنا في الملبس بما يتفق وطبيعة الانسان، وطبيعة البلد والواجبات التي تتطلبها السرعة، وتتطلبها العمل؛ وتتطلبها النشاط .

كما قد يظن البعض أني أريد دكتاتورية تلزم الناس باتخاذ لباس مخصوص . وحاشا أن يتجه فكري إلى هذا النوع من الاستبداد، أو إلى ما يسمى بالاستبداد، ولو كان موجهاً إلى الخير . فاني لا أرى أن الإصلاح في مثل هذا الأمر يكون بنظم وقوانين، وإنما الذي أريده هو نشر الدعاية . وإرشاد الناس إلى ما فيه مصلحة المجموع، وتسهيل الأمور لإخراج هذه الفكرة إلى حيز الوجود . فحق استساع الناس هذه الفكرة حاكين ومحكومين بفضل الإرشاد والتشجيع أمكن الوصول إلى توحيد الزي، توحيداً يتفق وحاجاتنا اليومية، ويحفظ كرامة الانسان .



وأمر لباس الرأس يحتاج إلى تفكير . فلا يعارضنا أحد في ان هذا الطربوش الذي نلبسه أو العمامة التي نلبسها، ليسا من صنع أجدادنا الأولين، وإنما هما دخيلان . قيل : إنهما طبعاً الانسان بطابع قومي، وصار لنا لباساً قومياً . وإني لا أدري إذا كان لباس الرأس هذا قد اعتبرناه لباساً قومياً، وهو غير مفيد بل ضار؛ أفلا يكون من الأولى واللائق بنا أن نسعى في تحسين كل تقليد صار بما نراه متفقاً مع حالة بلادنا وما يرتضيه أهل الزمن من سرعة ونشاط ؟

ما الذى نراه مفيدا فى الطربوش وهو لا ينفع صيفا ولا شتاء؟ . فى الصيف لا يمنع وهج الشمس ، ولا الأخطار المحدقة بالضعفاء من قيظ الصيف وشدة الحر؟ ألا تأخذك الرأفة والرحمة بهذا الجندى الذى يقف ولاحرك به وسط ميدان من الميادين العامة ، تضربه أشعة الشمس فى وجهه وعنقه ؟ ! ألا ترق لحاله وهو على هذا الوضع معذب مضنى ؟ .

ألا تأخذك الشفقة بهؤلاء الجنود الذين يقومون بمناورات عسكرية فى وسط الصحراء ؟ ، وهم يلبسون هذا الطربوش فى الصيف ، يُسيل عرقهم على جوانب رؤوسهم ، حتى اضطرت السلطة العسكرية إلى أن تضيف عليه شيئا آخر ، يقيهم الأذى من أشعة الشمس ، فصار على رأسهم ضغثا على إباله .

ألا تأخذك الرحمة برجل كهل ضعيف ، أو طفل صغير ، يمشى فى الطرقات وقت الصيف ، وحرارة الشمس تحرقه بأشعتها ، أو تسخن صوف الطربوش ، فتسبب أمراضا ، آباء الأطفال أدرى بها ؟ .

وقل لى بربك ما فائدة هذه العمامة الثقيلة الحمل ، السريعة التفكك ؟ ، وهى شاشة تلف وتنفك بأقل حركة ، تحيط بهذا الطربوش المغربى الثقيل ، وطالما أذت بجمارتها أولئك الذين يحملونها ، ولا يرى العقل السليم من حملها أية فائدة .

أولا تأخذك الرحمة بأولئك الفلاحين الذين يقضون طول يومهم ، يشتغلون فى الحقل أو تحت وهج الشمس ، ولا عاصم لهم إلا هذه ”الطاقية“ ، التى لا تفيدهم شيئا ، بل هى تحرق وجوههم وجلودهم ، وكان يمكن أن نرشدهم إلى لباس رأس آخر ، يصنع من قماش رخيص ، يصد عنهم وعن جوانب وجوههم وأقفيتهم تلك الحرارة الشديدة ، التى لا يدرك قوتها إلا من عاناها ! .

وفى الشتاء كيف يمنع الطربوش والعمامة والطاقية قطرات الماء ؟ ، ألم تلاحظ إذا أنزلتنا السماء رذاذا من مطر أن الناس يصبحون فى حالة توجب السخرية

والاشفاق ؛ فكلهم إما أن يقفوا داخل الأماكن أو أن يضعوا على رؤوسهم أقشة
أو ورقا بما لا يصح أن يكون مظهرا لأمة محترمة ! .

كل هذا النقص نعانيه ولا نفكر في تلافيه ، ونقول إنها تقاليد يجب أن تحترم ،
وأن ليس في الامكان أبدع مما كان . وفات أولئك الناقدين أن الزمن يتطور ، وأن
الانسان يسعى دائما في راحة ذاته ، وفي تلبية ما يجب عليه عمله ، متفقا مع سعادته
وهناؤه ، ودفع الضر عن نفسه . ومن دواعي هذا التطور أن نرقى في أزيائنا ولباسنا ،
كما نرقى في علومنا وفنوننا ، وكما نرقى في إحساسنا وآمالنا وأذواقنا ؛ فالرقى عام في كل
فروع من فروع الحياة ، ويجب أن نسايره ، ونأخذ حظنا من هذا الوجود وما فيه
من همة وعزم .

١٠ - الأوسمة وألقاب الشرف :

لما كنت وزيرا للمعارف سنة ١٩٣٦ زارني أحد أصدقائي الأجانب يزف إليّ
بشري قرب الإنعام عليّ بوسام رفيع من دولة أجنبية صديقة ، بناء على طلب ممثلها
في مصر . وقد أتى إليّ مسرعا بعد أن علم من الممثل نفسه بهذا النبأ السار .

ولا أكنتم - غير نفور - أني أجبت الرسول بشكره على حسن عواطفه ،
ورجوته أن يقوم عني بتقديم عبارات الحمد لممثل الدولة الصديقة ، واعتذارى له
عن عدم قبول هذا الوسام . فدهش الصديق : كيف أرفضه وغيرى قد سعى
سعى المجد ثلاث سنوات متواليات حتى ظفر بنيله ؟ ، وظل يناقشني طويلا لعلني
أقبل هذا المنح ، وقد عرض عليّ عرضا . ولما وجد مني إصرارا تركني أسفا .

قد يجوز أن يرى البعض في عملي هذا شذوذا عن المألوف ، وخاصة اذا كان
الوسام من دولة صديقة محترمة . لكن حجتي أمام تقمى كانت بسيطة ، ذلك
أن لوزارة المعارف مع بعض الدول صلات علمية وفنية ومادية ، فكان من واجبي -

وأنا أمين على هذه الوزارة — أن أحس باستقلالى نحو الغير استقلالاً ترضاه النفس ، ولا يكون لأحد على يد ، يجوز أن تفسر في تصرفاتى العامة بما أنا في غنى عنه .

على أنى لا أفهم في الحقيقة معنى للأوسمة والألقاب الأجنبية في كثير من الأحوال . فإذا كان الوسام تقديراً لشخص المنعم عليه ، وجب أن يصدر هذا التقدير عن بلده ، وعن خدمات قام بها نحو وطنه ، وقد يفسر أحيانا سبب إسداء الوسام الأجنبي على غير ما يرجو المنعم عليه ، فيسئ إليه بدل أن ينفعه .

وإذا كان من الجائز أن يكون لإعطاء وسام أجنبي معنى مستساغ ، أفلا يكون من أسئ المعانى أن يكفى المنعم عليه بجمله والاتساح به في حفلات الدولة الأجنبية التى أسدته ؟ . لا أن يطوف به مختالاً في الحفلات الرسمية الوطنية ، وقد تصل به الحال إلى أن يؤثره على وسام وطنه ، وفي هذا مساس بالشعور القومى والكرامة الوطنية ! .

أفهم قيمة الأوسمة الأجنبية إذا دلت على تقدير علمى أو فنى ؛ فليس للعلوم والفنون وطن ، وإنما هى ملك الانسانية جمعاء . أما أوسمة الوجاهة وألقابها فهى لا تدل على شئ سوى اعتزاز قد يكون وليد الزلفى ، وقد يكون على حساب المصلحة الوطنية ؛ ولهذا فانى لا أفهم لها معنى يرفع صاحبها .

يظهر أن الأوسمة الأجنبية — ولها كل التقدير فى أوطانها — قد أسرفت حكوماتها فى منحها فى البلاد الضعيفة ؛ حتى ليخيل للإنسان أنها أصبحت خارج بلادها كما كانوا يقولون عن الشهادات العلمية الأجنبية المعدة للتصدير ولا يعمل بها إلا فى الخارج لمحض الدعاية واكتساب محبة المستضعفين ، وما أسهل مفاخرة الضعيف بعطف القوى عليه وحده ! . ولهذا كان من النادر أن تفكر أمة ضعيفة فى إعطاء أوسمتها لرجال دولة قوية ، عدا بعض الموظفين منهم لديها . ولا أظن مع هذا أن هؤلاء يرصعون بها صدورهم فى أعيادهم الوطنية أو فى بلادهم ، ويفخرون بها كما نفعل نحن هنا فى أقدس حفل وطنى أو دينى للبلاد .

ألا يجدر بنا أن نضع حدا لهذه الحال المؤلمة، حتى لا نرى من بين المصريين "كوماندورا" أو "بارونا" أو "كونتا" أو "سيرا"، وأن نشرع للناس ما نتقى به هذا التهافت على الأوسمة الأجنبية؛ فإن لم نستطع فيجب على الأقل أن نضع لها حدودا وقيودا، نصون بها البلاد من أن يضعها عاشقو الأوسمة والألقاب من مواطنينا أمام الأمر الواقع!! .

أفهم أن يكون من المباح أن يتبادل رؤساء الدول الأوسمة، وأن يُغدقوا بها كما يشاءون على رجال السلك السياسي، أو رجال البلاط في زيارات رسمية، قضى بها العُرف بين عاهلين، تقديرا لوّد متبادل، وصدقة بين دولتين، والأوسمة في هذا الشأن لا تدل على أكثر من هذا. ولكن من غير المفهوم أن يعطى وسام أو لقب أجنبي لمواطن أو نائب أو وزير أو موظف لا علاقة له بالمجاملات الدولية، ولا شأن له إلا في خدمة بلاده؛ فإن خدمها كان له منها التقدير والتشريف، وإن لم تعترف له بشيء من هذا كان من غير المعقول أن يتمس هذا الشرف من يد أجنبية.



الآن وقد انتهت من أمر الأوسمة الأجنبية، أراى في حاجة للتكلم عن الأوسمة والألقاب المصرية .

قد يرى البعض المثل العليا في الغاء الرتب والنياشين، وفي أن الناس سواسية؛ لا فضل لأحد على أحد إلا بالعمل الصالح . وأن قد مضى على مصرفترات من الزمن كانت فيها علامات الشرف تليق جزافا، حتى ضجر العقلاء، وانحطت علامات الشرف عن منزلة الشرف . لكن من العدل أن نقول: إن التغافل عن إسداء الحق لذويه وعن تقدير عمل العاملين لا ينهض دليلا على فساد الحق في ذاته .

فمن الحق أن ينال المحسن جزاءه والاعتراف بفضله، كما ينال المسيء عقابه؛ ولهذا شرعت الجنة والنار . وإذا كان هذا حقا فتقدير عمل العاملين من أكبر

البواعث على حفز الهمم وشحذ العزائم في سبيل المصلحة العامة والتفاني في خدمتها. وليست مصر في هذا المضمار بأقل حاجة في تقدير العاملين من أم أخرى قوية عريقة، ما لبثت تنظر إلى الأوسمة نظرة احترام وإجلال، من ظفر من أبنائها بشيء منها كان كمن امتلك الدنيا بأسرها .

ألم ترفى الحروب الطاحنة كيف يرنو الجندي والمواطن إلى علامات شرف تعيد إليه سروره وقواه، وتحقق من مصابه وبلواه؟ . فإذا ترى من أثرها يقدمه القائد أو رئيس الدولة من وسام لجندي قام بعمل عظيم ، أو لمواطن بذل ماله أو فكره أو علمه أو روحه في خدمة بلاده خدمة رائعة؟ .

أظنك نتفق معي على أن تقدير الرجال واجب وطني يبقى ما بقي الإنسان إنسانا . ولا يضير هذا العمل الوطني إلا العبث به والظلم فيه ؛ فان الظلم مفسدة للاتجاهات الانسانية، ومضیعة لجهودها وأمنها وتفكيرها، بل وطنيتها . ووجود الظلم في هذا كله لا ينهض دليلا على عدم تقدير الجهود المحمديّة في ذاتها ؛ فالذنب ليس على العمل في ذاته، وإنما هو ذنب العبث فيه والظلم في تقديره . فمن الماء كل شيء حتى ، ومع ذلك فقد يمت الماء بما يحمل من أكار وما يحويه من مهلكات . وإذا كان من حق الإنسان وواجبه أن يعيش للعاني السامية، كان تقدير الوطن له من أسمى المعاني وأجداها .

لكنني لست من المؤمنين بالألقاب ولا بأزيائها . ذلك لأن بلادنا تمنح إلى الديمقراطية الحقّة، وديننا الحنيف يحض عليها. وليست هذه الألقاب ولا أزيائها من ضرورات الحياة في هذه البلاد، ولا من أسباب حفز الهمم بين أبنائها إلى ما فيه الخير والنفع . وأرى لهذا أن تحذف الألقاب ، وأن يكتفى في تقدير الرجال العاملين بالأوسمة المختلفة . وقد سارت على هذا النهج سائر البلاد الشرقية وكثير من البلاد الأخرى . وبذلك يستغنى عن الملابس الرسمية المزركشة؛ فهي مرهقة

في تكاليفها، غير جميلة في مظهرها ، تضايق لابسها صيفا وشتاء . ولا معنى —
عند غير رجال العسكرية — لهذه السيوف الذهبية التي لاندرى مبررا لوجودها، ونحن
في زمن يحتاج إلى البساطة والقصد في النفقات ؛ والعالم الآن يسعى في تحقيقهما .
لهذا كله أرى أن تكون « بدلة السمرة » المخصصة الآن لغير الموظفين هي اللباس
الرسمي العام للموظفين وغيرهم على السواء .

كما أرجو ألا يكون لحضرات العلماء وأهل الدين هذا اللباس الممّوه بالذهب ؛
فهم أهل تقشف وورع وتقوى . وأولى بهم وأجدر أن يعودوا إلى لباسهم البسيط
مع إشارة تم عما حازوه من أوسمة أو درجات علمية .
هذا ما أرجوه ، وأرجو أن يسمح الزمان بتحقيقه .



إذا أردنا أن نعدد أسباب النقص في حياتنا الاجتماعية فإنه يتعذر علينا أن
نخصيها . وها قد ذكرنا بعضها منها، وبقى كثير مما لا يخفى على القارئين بأمر إصلاح
الحالة الاجتماعية في هذا البلد .

فمن أمراضنا الاجتماعية : البدع ، والتبذل في الأغاني والموسيقى ، والفوضى
في الإحسان ، وغير ذلك مما يطول شرحه .

١١ - البدع .

وهي كثيرة منها :

(١) الزار — وهو وصمة عار في هذه الأمة ورثناها عن خرافات
فرعونية يجب أن تطرحها أمة تحترم نفسها في هذا القرن العشرين . ويظهر أن
القوانين التي اتبعت في هذه الحال لم نر لها صدق في كثير من عقول عامة هذا
الشعب . والواجب أن يقتنع العامة بفساد هذا النوع من السخافات . بل لا أبالغ
إذا قلت : إن من وكل إليهم نفاذ هذه التشريعات من رجال الشرطة يعتقدون صحة

هذه الخرافة ، ولا أمل في تطهير الأمة من هذه الأدران إلا بالتعليم ، والاستمرار في الوعظ والارشاد ، بطريقة حكيمة تُسرب إلى نفوس الناس وتُشبع بها .

(ب) أر باب الطرق — أولئك الذين يطوفون البلاد ، ويؤثرون في عامة الشعب تأثيراً ، الله أعلم بمداه . وأريد أن أفهم ما هي الفائدة للدين من وجود هذا النوع ؟ وأية خدمة إنسانية أو دينية قام بها هؤلاء الناس للشعب ؟ ، سوى ابتزاز ماله على غير فائدة أو جدوى ، وسوى تضليله وفسح المجال للخرافات ، وإلى تقسيم هذه الأمة الى شيع وأحزاب مذهبية ، لا تعرف غايتها ، ولا ندرى ما الفائدة منها ؟ ! وهل قام في رُوع المنصف أن أولئك القائمين بأمور الطرق يخدمون أنفسهم أو بلادهم ؟ وهل اقتنع الناس بأن هؤلاء القائمين هم أطهر الناس نفساً ، وأدناهم إلى الدين من غيرهم ؟ أم هي صناعة لمن لا يمكنهم أن يشقوا لهم في الحياة سبيلاً ، وأن يرتزقوا من عرق جبينهم في الكفاح والعمل بالكفاية التي يتطلبها العصر الحاضر ؟ !

إننا نريد شعباً قائماً على الفهم الصحيح والعمل الشريف الذي يرتفع به الوطن ، وينصقل به النسل ، حتى يصبح على استعداد لأن يكافح في الدنيا ، ويتروّد للأخرة بالطرق المشروعة التي يقبلها العقل ، ويأمر بها الدين الصحيح ؛ لا أن نخلق من البطالة وعدم الهمة والكفاية جماعات ، لا هم لهم إلا الكسب من الحياة السلبية ، وإن أدى هذا إلى وصم الأمة بما لا يليق بها أمام الله ، وأمام الناس الذين يفهمون معنى الحياة ومعنى العمل ومعنى العلم .

(ح) مظاهر الأفراح والأتراح — لا يليق بأمة كأمنا في الوقت الحاضر أن يسرف أبناؤها في مسائل الأفراح ، والإنفاق عليها بما تنوء به ثرواتهم ، لالغرض سوى الظهور بمظهر الثروة . والله يعلم كم تكلفهم هذه المظاهر الخلابة التي تظهر عواقبها الوخيمة بعد الصحوة من غفوة الفرح المزعوم . ولم لا يبدأ أغنياؤنا بأن يكونوا مثلاً صالحاً في الاعتدال وعدم الإسراف حتى يقتدى بهم رقيقو الحال ؟ ! .

وكذلك الحال في أتراحتنا : نرى مظاهر البذخ والاسراف ، وعرض الموائد على المعزين ، كما نرى الصياح ولطم الحدود خلف الموتى مما يؤدي كل ذى عقل سليم ، ويجعلنا أضحوكة أمام الزائرين يقيسون بها درجة عقولنا ، ووضعنا الحقيقي في مدارج المدنية والحضارة .

١٢ - الأغاني والموسيقى :

ومن آثامنا الاجتماعية أيضا تلك الأغاني وهذه الموسيقى . وهى فى طبيعتها تعبر عن أسمى شعور للانسان الكامل ، وترقى إحساسه وتهذب نفسه ، وتعبر عن كوامن روحه تعبيرا هو أبلغ بيانا من النطق ، وقد ترقى بالناس إلى مدارج الكمال والفن الجميل ، وتدفعهم إلى تهذيب نفوسهم ، ورقة عواطفهم ، وإرهاف حواسهم .

إن هذه المعانى الجميلة التى يوحىها الغناء والموسيقى قد انقلبت فى بلادنا الى عكس ما يريده الانسان الكامل ، فلا نرى إلا غناء منحثا ، يساعد على انحطاط النفس وموت الاحساس والتبذل فى المعانى ، فوق أنه يخلق اليأس والمذلة والجبن وخور العزيمة . ألا يحزنك أن ترى الرجل المغنى يتصنع التخنث والتشبه بالنساء؟! وعلان الحزن واليأس والعبودية ، حتى لكأنك لا ترى أمامك رجلا يرتفع بعاطفتك وخيالك إلى مراقق السمو والخيال الخصب ، ويشعرك بما تعبر به النفس الراقية من عواطف سامية . وإنما يتزل بك إلى الدرك الأسفل ، من مهاوى الرذيلة والضلال والفساد ! .

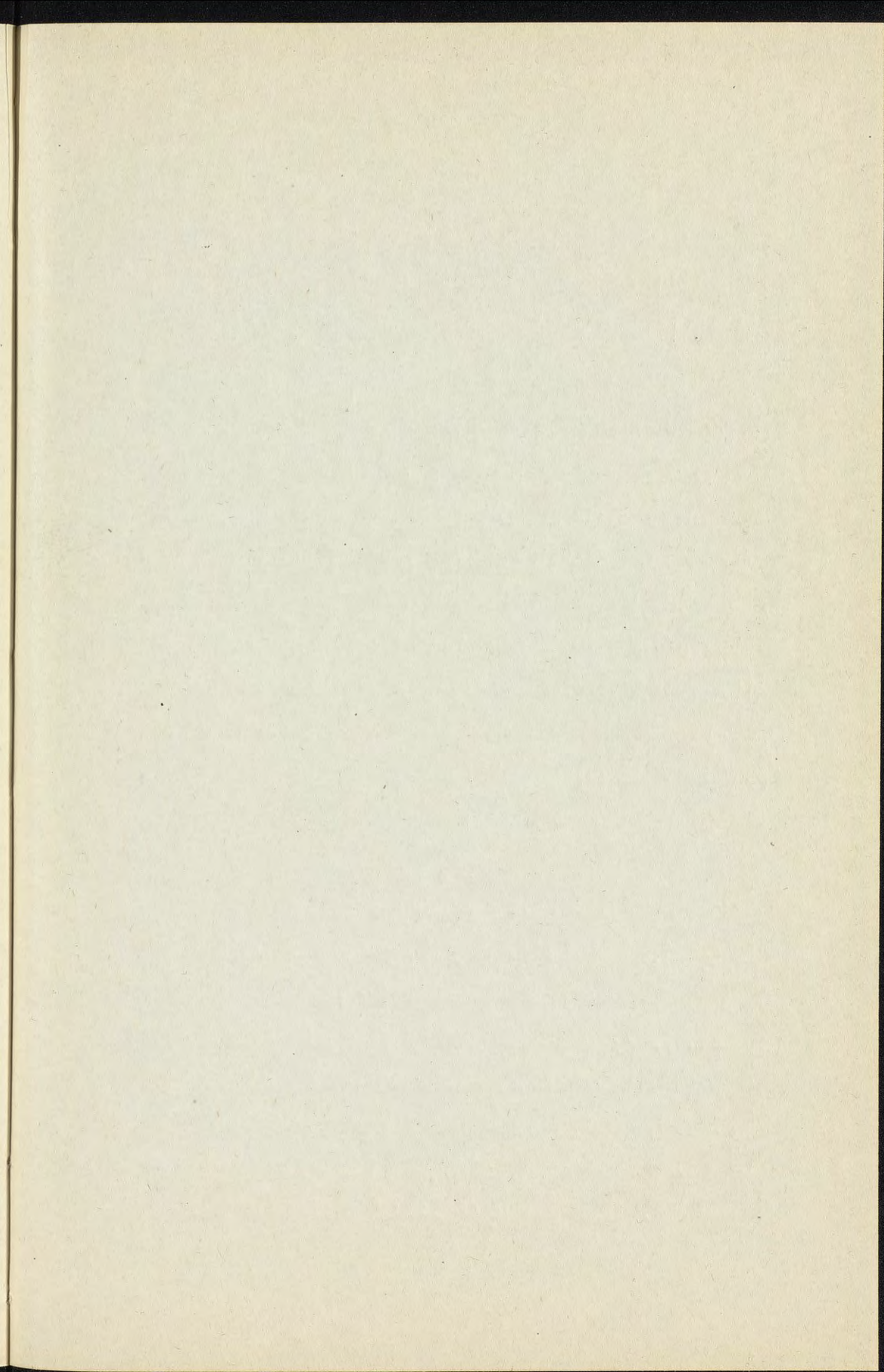
ومن الغريب أن هذا النوع المنحط من الغناء هو الذى يرضى جمهرة السامعين ، ويدفع بهم إلى الصياح والتأوه والتصفيق ، حتى عفا الذين يفهمون معنى الغناء والموسيقى من سماعهما ، وحتى أصبح فريق كبير من المتعلمين يلجئون إلى سماع الأغاني الأجنبية ، يتروّدون فيها كثيرا من معنى الحياة ، ومعنى دقة الأحساس ورقه .

١٣ - فوضى الاحسان :

وهناك فوضى الاحسان ، ويحدر بالقائمين على أمر حياتنا الاجتماعية أن يوجهوا الاحسان توجيهها سليما صحيحا ؛ حتى لا يضمن أولو الخير بمالهم ، وهم يريدون الخير . فإن كثيرا من المحسنين - وأقصد متوسطى الحال بنوع خاص - يودون لو تفرّبوا إلى الله بقليل من فضلة خيراتهم ؛ ولكنهم في كثير من الأحوال لا يعلمون ان كان ما يعطونه يصل إلى الخير أو أنه يصل إلى أيدي غير طاهرة . لهذا كان من الواجب أن نفكر في إيجاد نظام يقطع بأن فكرة الخير تصل إلى تحقيق الخير، حتى يطمئن الناس إلى ما يهودون به ، وأن تضرب الحكومة بيد قوية على أولئك الذين يتغلغلون بين أفراد الشعب تحت أسماء جمعيات متنوعة ، أو مشاريع مجهولة لاحقيقة لها في الواقع . فان هذا كله مما يساعد على اتساع الخير، وإيجاد الوسائل الفعالة لتخفيف ويلات من يستحقون المعونة والاحسان . وأن تراقب جميع الجمعيات الخيرية مراقبة دقيقة مستمرة؛ حتى يعلم الناس جميعا أن البؤساء قد أخذوا قسطهم الكامل من خير المحسنين وبر الموسرين . ويدخل في هذه الجمعيات تلك التي تعرض على الناس أوراق "الانصيب" وغير ذلك من وسائل ابتزاز أموال الناس ، الذين لا يعرفون من أمرها شيئا .



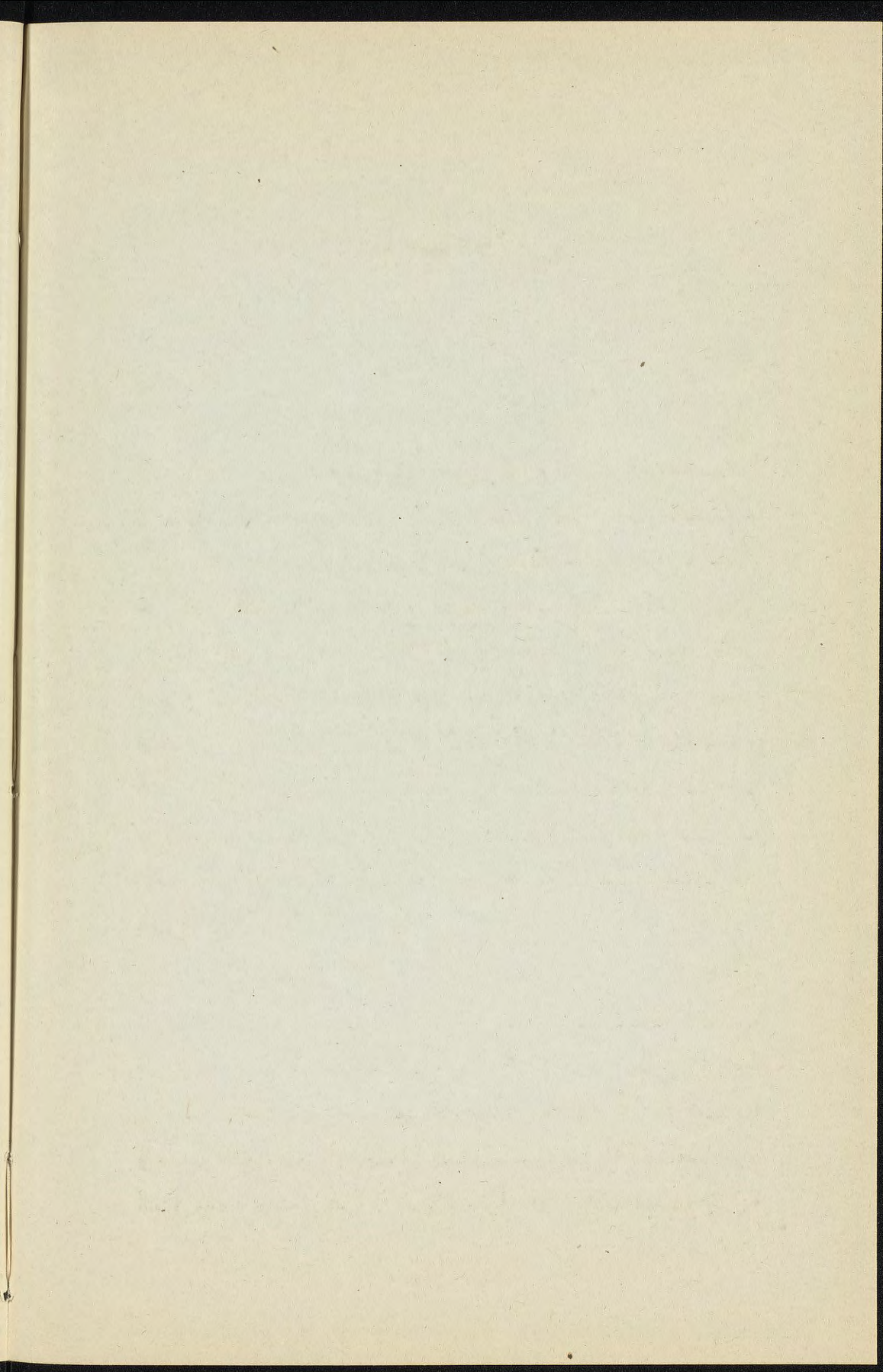
هذا مجمل صغير، وأمثلة قصيرة محدودة في باب من أبواب الاصلاح الاجتماعي ؛ وهي كثيرة متنوعة ، نرجو أن يحقق ولاية الأمور آمالنا فيها . واعتقادي أن خير وسيلة لتهديب أخلاقنا وعاداتنا ، ومنع الخرافات ورفع مستوى غنائنا وموسيقانا هو نشر التعليم نشرًا عاما على الطريقة التي ارتأيناها في باب التعليم ، وفيما ذكرناه هنا من بعض الوسائل لاصلاح حالتنا الاجتماعية . فان رفع مستوانا الثقافي والخلق من أهم الأسباب لتهديب ذوقنا وتوجيه نفوسنا إلى حب الخير والطموح والمجد . وإن الأمم لم تصل إلى إصلاح شأنها في أمر العادات والتقاليد والذوق إلا بفضل التعليم الصحيح ، القائم على الأخلاق السليمة . والله يهدينا سواء السبيل .



الباب السادس

الدفاع الوطني

الخدمة العسكرية — الرياضة البدنية — واحة جفجوب وسلامة الوطن —
استقلال الحبشة وسلامة الوطن — فلسطين العربية وسلامة الوطن .



الباب السادس

الدفاع الوطني

أثبت الواقع أن في الحروب الحديثة ظاهرتين بارزتين :

(أولاهما) انتهاك حرمة العرف والقانون الدولي . فبعد أن كانت الحرب تقوم على قواعد دولية ، وعرف دولي ، واستعداد للنزاع والصراع ، صار الاستعداد لها خفيا ، والنية مبيتة سنة أو سنوات طويلة ، تحيط بها الحاسوسية من كل جانب ، حتى لتفجر فجأة بما يسمونه بالحرب المفاجئة ، أو بالحرب الخاطفة ، التي لا تبقى ولا تذر ، والتي تلتهم الأمم الوادعة التي تنام آمنة مطمئنة قريرة العين ، فإذا هي تهاجم في جنح الظلام ، قبل أن تعرف سبب هذا الاعتداء . حرب تضعف الأعصاب ، وتوجب اليأس ، وقد تنتهي بضياح أُمم بأسرها ، إذا لم تحتط لعوادي الدهر ، ونكث اليهود . فالحرب أصبحت في أيامنا لا ضابط لها ولا رابط ، وليس فيها شيء مما يسمونه ضميرا ، أو إنسانية ، بل هي الوحشية بعينها ؛ فلبت تقاليد الإنسان ظهرا على عقب ، وأصبح الناس في حل من أن يعتقدوا أنهم عرضة للخطر في كل آن .

والظاهرة الأخرى — أن الحرب كما قلنا لم تصبح بين جيوش تتقاتل وتصارع ، وإنما هي بين شعوب برمتها ، يعتدي فيها شعب على شعب بكافة ما يملك من وسائل العدوان ، وبجميع مرافقه الحيوية ومدنراته ، من ثروة ، وصناعة ، وزراعة ، بل ورفاهية وسعادة . وأصبح العلم بكل أسف ، وهو الذي يجب أن يستعان به في سبيل رفاهية الإنسانية ورفعها وسعادتها ، أصبح مسخرا في ابتكار أفظع وسائل التقتيل والتدمير . ولا زالت الأيام الأخيرة تثبتنا بتلك الغارات الفظيعة على دور

العلم والإنسانية ؛ فتخرب المدارس والملاجئ والمستشفيات ، وتقتل الشيوخ والنساء والأطفال والمرضى ، بلا شفقة ولا رحمة .

أمام هذا الواقع الذى أصبحنا نشاهده ، ولا يصح بنا أن ننكره لأنه ظاهر ملموس ، ما الذى يجب علينا إزاءه ؟ وما الذى توجبه علينا الوطنية الحقبة الممزقة عن شوائب الهوى ؟ بل ما الذى توجبه علينا اليقظة ؛ وبلزمتنا به واجبنا ، نحو وجودنا ونحو هذا الوطن ؟

بلادنا واسعة الأرجاء ، لكن أرضها المزروعة مكتظة بالسكان ، وهى التى يقتات منها أهلها ؛ قسمها الشمالى صغير ضيق ، يكفى لإيذائنا فيه حملة موجهة من إحدى جوانبه ، كما أن القسم الجنوبى أكثر ضيقا . والنيل شريانه الحيوى ، يجرى بين سلسلتين من الجبال تكادان تلتقيان . وليس فيه متسع إلا لقليل من الأراضى الزراعية ، عماده الرئيسى خط حديدى واحد . وبلادنا مع ذلك مرافق حيوية هى أهداف لو عطلت تعطلت حياتها اليومية ؛ فيها انخزانات ، والبكارى ، والقناطر ، وأدوات الاتصال البرقية ، والتليفونية . كل هذا يجب علينا أن نفكر فيه ، كما نفكر فى مدننا وقرانا ، وهى تكاد تكون على خط واحد فى الصعيد حذاء النيل من القاهرة إلى أسوان .

يجب علينا أن نفكر فى حالنا ، وألا ندع أمرنا مبهما ، وحالتنا ضعيفة ، حتى إذا جدّ الجدّ وجدنا أنفسنا بلا مغيث أو مجير . كما لا يليق بشرفنا ورجولتنا أن نكون عالة على حليفتنا ؛ فإن الاعتماد على الحليفة وحده بلا قوة تؤيد هذا الحلف من جانبنا هو التبعية بعينها . وكيف نرضى أن نلتمس من حلفائنا صيانة أموالنا ، وأرواحنا ، وأعراضنا ، دون أن نفكر فى أن الحروب المفاجئة قد لا تنتظر المدد من حليف قوى ، والكيان القومى نفسه لا يقبل هذا الوضع الشائن ؟ .

كل هذا مع العلم بأن حليفتنا لم تعرف بأنها دهلة حربية برية ، مع اعتقادنا بأنها من أقوى الأمم فى أساطيلها وطائراتها . يضاف إلى هذا أن مصر بعدد سكانها

يجب عليها أن تنظر إلى الأمم الأخرى التي تماثلها في كثرة العدد ، فنتهي إلى الاقتناع بأن في مكنتها أن تهيم مع الزمن جيشا ، لا يصح أن يقل عن جيش صديقتها تركيا ، وعدد أبناء كل من البلدين يكاد يكون واحدا . وتركيا ليست بأكثر ثروة من مصر ، ولكنها الهمة القعساء دفعت هذه الأمة النبيلة ، والأمم الأخرى التي هي أقل عددا في السكان من مصر إلى تدبير جميع الوسائل المؤدية إلى الاحتفاظ بكيانها واستقلالها وشرفها ، وهو أتمن كل شيء في الوجود .

يجب علينا إذن أن نستعد للدفاع عن بلادنا ، وأن نخلق في هذه الأمة جيلا جديدا صالحا لأن يحمي ذمارها بما فيه من قوى مادية ومعنوية ، مع العلم أن مصر في وسط العالم القديم ، وعلى ممر طرق المواصلات العالمية ، وأن الحروب بين أمم العالم قد تعرضها في كل وقت إلى العمل على صيانة استقلالها وحريتها .

ما الذي يجب أن تكون مصر عليه ؟

يجب أن يكون أمر جيشها والدفاع عن كيانها أول ما يثير قلقها واهتمامها ، وأن تقتصد في كل فقاتها بالقدر الذي يسمح بأن تكون لها قوة تعينها وقت الشدائد ، وهي تكاد تكون متعاقبة متوالية لا تنقطع . ومن العيب أن نظن أن سيأتي يوم تمتع فيه الحروب ما دام الإنسان إنسانا ، مهما قام بين الأمم من معاهدات ، وانبت فيها من حكم وعظمت ؛ فقد فات أو ان هذه المعنويات أمام الواقع الملموس الذي لا نفش أنفسنا بالتعالي عن حقيقته .

إذا أردنا أن يكون لنا استقلال ، وأن تكون لنا كرامة ، وأن نحيا حياة الأمم التي تحس بوجودها ، يجب أن يكون نظامنا العام قائما على أسس جديدة ؛ يجب أن تكون لنا قوة . وما دامت الحروب الآن بين شعوب لا بين جيوش ، فيجب أن تكون هذه القوة الدفاعية شاملة كل حياة الأمة . يجب أن تكون لنا قوة في المال ، وفي الإنتاج الزراعي ، والصناعي ، وفي التجارة ، والعلم ، والفن ، وفي الوطنية

الخالية عن الثروات والخصومات . وأن نوجه جهودنا جميعها إلى أن تكون الأمة
ككلمة قوية متناسقة ، يعمل بعضها في ميدان الشرف ، ويمدّه الآخرون بكل تلك
القوى الكامنة ، التي هي عماد الأمم وقت الشدائد .

وإننا إن أهينا بالأمة أن تحسن استعمال دستورها ، ونحسن التصرف في إدارتها ،
وتحسن التصرف في تعليمها وتهذيبها ، وتحسن التصرف في صناعتها وتجارتها
وإنماء ثروتها ، إنما نطلب ذلك كله لأن هذا من عناصر الدفاع الوطني . والأمة
التي تغفل عن تقوية نفسها في كل فرع من فروع الحياة ، وتنتواكل في تنظيم
نفسها في جميع مرافقها ، إنما هي أمة تفرط في وسائل دفاعها ، وتعرض
نفسها للهلاك . يجب أن نحسن كل هذا ، وأن نفكر في إيجاد قوة حربية تمدّها
وسائلنا الحيوية ، واستعداداتنا الوطنية والشخصية . ولكن كيف يكون هذا الجيش ؟ .

إن تنظيم جيش كامل العدد والعدّة كاف للدفاع عن البلد وقت الشدائد ،
وليس من شأنى أن أخوض في أمره ، فهو شأن الفنيين الإخصائيين ، إنما الذى
أعنيه هنا هو ما يفكر فيه كل مواطن يفهم ، وكل ذى عقل ، يدرك بوجه عام
ما يحتاج إليه بلده .

إن الذى يحتاج إليه بلدنا فوق ما قدمت من حسن الإدارة والتنظيم ، وإنماء
الزراعة والصناعة ، والتجارة والزراعة ، هو إيجاد قوات برية وجوية وبحرية على
أحدث طراز توصى به الفنون الحربية ، وعلى أقصى ما تصل إليه جهودها وثروتها .
وضباط لا يقلون دربة ومعرفة بالفنون الحربية عن أرقى ضباط العالم .

ويجب أن يفهم أنه من السهل على أمة غنية أن تجند جنودا كثيرين ، وأن
تصنع أو تشتري معدّات حربية . ولكن ليس من السهل أن تجد أمة بين عشية
وضحاها ضباطا يليق بهم أن يحملوا هذا الاسم ، وقوادا يقودون الجيوش . يجب
لإخراج الضباط أن يتقنوا ويعلموا تعليما سنوات طويلة ، يتدرّجون فيها إلى

المعاهد العليا، ويتمنون التمرينات الكافية أسوة بأمثالهم في البلاد الأخرى، التي ينبغ فيها الضباط، كما ينبغ العلماء والمخترعون . لهذا كان لزاما علينا أن نفتح المدارس الحربية الراقية، وأن تكون الدراسات عميقة، فنهى بلادنا العدد الكافي لكل فرقة من فرق الجيش . وكلما حصلنا على عدد أوجدنا له فرقته وسريته، وأحطنا ذلك بالتمرينات المستمرة .

يجب علينا أن نغني بصحة البلد، حتى لا نرى ما نراه الآن من المخزيات، بسبب ضعف صحة المجندين، وسوء تغذيتهم، فلم يكونوا أهلا للجندية وحمل لوائها . فالصحة العامة هي أساس الجندى، وأساس تعميم الجندية في البلاد . لهذا كانت وزارة الصحة في الواقع وزارة دفاع وطني . وكان علينا أن نغني بأمر صحة البلد وأمراضها المتوطنة، حتى نصل إلى إيجاد سلالة سليمة من شباب هذا الوطن، تلك السلالة التي إن وجدت عناية اجتماعية، وعناية صحية، أمكنها حين الحاجة أن تلي نداء الوطن، وأن تندمج كلها في الجندية، وأن يكون لنا جيش تصحح المباهاة بقوته ونظامه ودرسته .

لا يغرنك ما يذهب إليه البعض من أن لطائفة من الأمم جيوشا جزارة، لا تقوى بلادنا على صدّها، فإن بلادنا بحمد الله محاطة من الجهة الغربية بصحراء ليبيا، ومن الجهة الشرقية بصحراء سيناء، وهما لنا سدّ له قيمته كبحر المانش لانجلترا . إن الطبيعة تساعد مصر . فإذا أحسنت مصر استعدادها في تكوين جيش كامل العدة والدربة وجدت مع هذه القوّة قوات أخرى تواجهها المغير . فالمغير يجب عليه أن يقدر ما في الصحراوين الشرقية والغربية من صعوبات وتكاليف الانتقال من مكانه إلى أن يوجد في مصر . فهذه الحوائل والصعوبات إذا انضمت إليها سلسلة تحصينات متينة وجيش مدرب كامل العدة، أمكنها أن تدافع عن حماها، دفاعا مجيدا، يمكنها به أن تطمئن إلى مستقبلها . فالأمر إذن ميسور، موكول إلى الهمة، ومضاء العزم .

إن وسائل الدفاع كثيرة متنوعة ؛ من أهمها الآن لمصر طائرات ؛ فما الذى يمنعنا من أن نهيب لبلادنا قوة محترمة من الطيارين والطائرات ؟ ، وأن نعمل بقدر ما نطبق على إيجاد الصناعات الممكن عملها فى شأن هذه الطائرات ، وبلادنا بحمد الله من أحسن أجواء العالم فى تمرين الطيارين .

نحن محتاجون إلى جيش قوى فى الكيف قبل الكم ، يقوده ضباط مصريون محنكون ؛ فما الذى يمنعنا أن نهيب لهذا الجيش وسائله ، بقدر ما تسمح به وسائل البلاد وقدرتها فى الانفاق على جيش مدرب محترم ؛ مع علمنا أن العالم يكاد يكون فى حرب مستمرة ؛ إما حرب واقعة ، أو حرب مهياة ؟ .

نحن فى حاجة إلى التفكير فى إنشاء ما يمكننا إنشاؤه من مصانع للأسلحة والذخائر ، وفى حاجة إلى المعدات البحرية الكفيلة بالدفاع عن شواطئنا ، ولو بإيجاد أسطول صغير من البواخر الصغيرة السريعة الفتاكة .

نحن محتاجون إلى إجراءات كفيلة بتوفير المواد الغذائية وتخزينها عند الحاجة ، وإيجاد مصانع تخرج لنا الأدوية وكافة ما يصل إليه علم الكيمياء من تلك المواد ، التى لا غنى عنها للجيش ، وللرضى ، جنوداً ومدنيين . كما نحتاج لتشريعات تصون منازلنا ومرافقنا العامة ؛ حتى لا تكون عرضة لفتك المغيرين ؛ فما الذى يمنع مثلاً من ألا يسمح ببناء جديد إلا بعد أن تهبأ له الخبايا الكفيلة بصيانة ساكنيه ؟ .

الخدمة العسكرية

وهنا تعرض لنا مسألة لازالت موضع نقاش بين الناس، وهي الخدمة العسكرية الإجبارية . فإن بعض البلاد جعلت الخدمة إلزامية، معتمدة على أن الناس سواسية، لا فرق بين غنى وفقير، ولا يصح أن تكون بضعة درهيمات سببا في الفرار من شرف الجندي، كما لا يصح أن يكون نيل هذا الشرف نصيب الفقير وحده .

ويؤيد هذا الرأي أن الحرب في أوقاتنا الحاضرة حرب شعوب لا حرب جيوش، وأن الأمة بأسرها تصطلي بنارها وشدهتها؛ فوجب أن تكون الأمة كتلة واحدة، متراصة متأزدة، وأن يكون لكل واجبه واستعداده، في الدفاع عن وطنه . وهناك رأى يكتفى بالتطوع في الجيش . وفي نظري إن هؤلاء الذين يجذبون هذا الرأي الأخير سيقلعون عن رأيهم، كما فعلت إنجلترا أخيرا، رغم ما يعتقدون من أن التربية الخلقية، وما عليه الأمة من وطنية قوية، وما تحس به من واجب قومي بفضل التربية الحقة، وانتشار الرياضة البدنية؛ كل هذا كفيل بأن يدفع المتطوعين إلى ملء الصفوف وقت المحن، للدفاع عن الوطن . إنما الشيء البعيد عن تفكير الفريقين أن يفتر الغنى بدفع نقود "البدل" من واجبه الوطني .

ولماني لا زالت، ولا أزال، أعتقد، أن الجندي يجب أن تكون للناس كافة، لينالوا جميعا شرفها . ولا يصح أن تكون المدارس العالية مثلا سببا في الإعفاء من هذا الشرف والواجب المقدس .

وقد ثبت أن كثيرا من الأمم ذات النظام الإجباري في الجندي هي من أرقى أمم الأرض في العلم، والفن، والاختراع . فلا معنى بعد ذلك لما يقال من أن الجندي تعوق الطالب عن محصله العلمي . فمن ذا الذي يقول: إن ألمانيا وفرنسا مثلا — وهما من البلاد التي جعلت التجنيد إجباريا — قد أصبحتا من أقل الأمم حظا في العلوم والفنون ؟ .

على أنى أعتقد أن تعميم التجنيد الإجبارى يؤدى إلى غرضين ساميين :
(أولهما) الإخاء والمساواة بين الناس، وإيجاد هذا التعاطف والتواد الوطنى
بين أبناء البلد الواحد ، يعتقد الكل أن لا فرق بين غنى وفقير ، ولا بين رفيع
ووضع، فى هذا الواجب الأسمى . وأى شرف أرفع من الدفاع عن الوطن ؟ .
(والآخر) أن الجندية الإجبارية العامة تهيئ الأمة بأسرها للنشاط والجهد
والإتقان فى الأعمال المدنية نفسها ، من تجارية وصناعية وعلمية ، وتدفع الناس
إلى أن يعرفوا قيمة أوقاتهم ، فيزداد إنتاجهم ، كما يرتفع مستوى صحتهم جميعا .
وإذا عممنا الجندية فأى مانع يمنع من جعل أمدتها قصيرا ؟ ، فمن الحائز أن
تكون مدة الجندية سنة أو سنتين بدل خمس سنوات ، كما يجوز جعل التعاليم الحربية
العسكرية وتمارينها فى أوقات ، لا تتعارض مع ظروف الحياة العادية . وكل هذا
معمول به فى بلاد كثيرة .

لهذا أرجو أن يكون التعليم العسكرى إجباريا فى الجامعات والمدارس العليا .
بل أرجو أن يكون فرعا من العلوم ، التى يجب الامتحان فيها ، وأن تكون لها درجات
فى النقل وفى التخرج ، مع التصريح بضرب النار .

وأظن أننا لا نقتبط كثيرا بتلك المشاريع الضعيفة الهزيلة من التدريب العسكرى
لطلبة الجامعة والمدارس العليا ؛ فإنه — مع الأسف الشديد — لم يثمر الثمرة
المطلوبة ، التى رغب فيها واضعو نظامه وأسسها .

كذلك يجب أن يكون فى المدارس الثانوية شىء من هذا النظام العسكرى ، وأقل
منه نوعا فى المدارس الابتدائية ، يناسب أعمار التلاميذ ودراساتهم واستعدادهم ،
كما يمكن أن يوضع الروح العسكرى فى نظام رياضى ، يناسب الأطفال فى المدارس
الأولية والإلزامية . وعلى الجملة ، فإن الذى نتطلبه الحالة الحاضرة ، ويرجوه من يؤمنون
بحب الوطن ، ومركزه فى هذا العالم ، أن تجند الأمة كلها ؛ كل فيما خلق له .

الرياضة البدنية

ويحسن بنا أن نعترف بأن التجنيد الإجبارى لا يؤتى ثمراته ، ولا يستقر روحه القوى في البلاد ، إلا إذا اقترن به تعميم الرياضة البدنية ، على وجه أكل . فقد حاولت بعض الحكومات إيجاد أندية رياضية كاملة العدة ، متعددة في المدن والقرى ، وأن يكون في القاهرة مثلا ، للجامعة وللدارس بأنواعها أندية مختلفة قريبة ، لكل مدرستين أو ثلاث منها ناد ، به كافة ما يلزم من أنواع الرياضة والتسلية ، المناسبة لأعمار التلاميذ ومؤهلاتهم . وأن تكون هناك مسابقات وحفلات دورية ، يعطى الفائزون من كل فريق ما يجب لتشجيعه . وبعبارة أخرى فإن الوقت قد حان لجعل الرياضة البدنية ركنا من أركان الحياة العامة ، في هذه البلاد من أقصاها إلى أقصاها ، لا أن تكون مقصورة على بضع حفلات رسمية آلية ، لا قيمة لها ، ولا أن تكون مقصورة على بعض الهواة من التلاميذ . وقد تكلمنا عن الرياضة في باب التعليم بما فيه الكفاية .



كل هذا يحتاج إلى تنفيذ سريع ، وإيجاد التعاون بين الوزارات المختلفة ، كوزارة المعارف ، ووزارة الصحة ، ووزارة الشؤون الاجتماعية ، لتحقيقه والتضافر على إبرازه ، إلى حيز الوجود . ويعلم مواطنونا أن الأمر جد لا هزل ، وأن الخطر قد يكون داهما إذا نحن أغفلنا هذه الضرورات الحيوية ، وأن بلادنا قد فزطت في أمورها زمتا طويلا ، فلتندبر في الأمر ، ولنحتط لما يضره الزمن من أهوال ومفاجآت ، قبل أن نندم ، ولات ساعة مندم .

ولابد لنا هنا من إبداء ملاحظة جدية بالاهتمام ، ذلك أننا ، وقد فوجئنا بماهدة سنة ١٩٣٦ ، وبال حرب التي تدور رحاها الآن ، رأينا أنفسنا مضطرين إلى الإسراع في تكوين جيش لا تسمح لنا ماليتنا ومدخراتنا ومعلوماتنا العسكرية بالوصول به

إلى ما يرضى ضمائرنا . وفوق ذلك كله نشاهد الإسراف الشائن في الأموال التي تنفق على الجيش من بعض النواحي . فالجندى المصرى ، بحكم اتصاله وتعاونه مع الجندى الانجليزى أصبح يكلف الحكومة مبلغا لا يتناسب مع ثروة البلاد . ولو بحثت في مستندات وزارة الدفاع ومحفوظاتها لتكشف لك الأمر عن حالة غريبة ، هى أن متوسط ما ينفق على الجندى المصرى يبلغ أضعاف ما ينفق على الجندى التركى ، والجندى اليونانى ، والجندى الفرنسى نفسه ! .

فأهيب بولاة أمورنا أن يتدبروا هذا الشأن ، وأن يعلموا أن بلادنا لا يمكنها أن تصل إلى التجنيد الإجبارى العام ، وأن تصل إلى جيش راق يمكنه الدفاع عن ذمام البلاد ، إلا إذا اقتصدت في النفقات اقتصاد الأمة التركية مثلا ، وسارعت إلى إيجاد الصناعات الغذائية والحربية ، الممكن إنشاؤها في البلاد ، وبهذا نهىء لنفسنا جيشا كبيرا . أما إذا استمرت الحال على هذا المنوال فإنى أجزم بأنها ستصبح عاجزة عن تهيئة ذلك الجيش الكبير . وقد بلغت نفقات الجيش المصرى الآن أقصى ما تستطيعه الأمة المصرية ، من ما كولات من الخارج ، لا تتفق وطبيعة الجندى المصرى ، ولا تفيده ، ومن معدّات حربية باهظة ، ومن مبانٍ ، ومن عبث في المقاولات للأعمال الحربية ، التي تعمل ارتجالا ، وبلا برنامج عام دقيق .

كل هذا يجب أن نحسن التصرف فيه ، وأن نوجد له رقابة زهيدة فعالة ، نظمئن إليها ، حتى لا تضيع أموال الأمة سدى ، فيما لا يفيد ولا يجدى . وأن يكون لنا برنامج محدود لسنوات معلومة ، ننفذ به مشروعات الدفاع بدقة وبقظة . وأن نسعى سعيا حثيثا إلى إيجاد الصناعات الحربية الممكن عملها في مصر ، كالأدوات الحربية الصغيرة ، والمقذوفات ، وأجسام الطائرات ، وغير ذلك كثير ، مما يجب ألا نجلبه من الخارج بأثمان باهظة ، ولو أحسنا التصرف فيها لضاعفتا عدد الجيش ، دون زيادة في النفقات .

واحة جغبوب وسلامة الوطن

قلنا في بعض فصول هذا الكتاب : إن لنا آمالا قومية ، وأقدس هذه الآمال دفاعنا الوطني وسلامة بلادنا ، وضرورة السودان لنا ، باعتباره أمرا حيويا لا غنى لمصر عنه . فإذا كان الأمر كذلك فهل لنا أن نفكر في سلامتنا من جميع نواحيها ؟

نحن من الغرب نجاور طرابلس . وقلنا : إن الصحراء الغربية حصن لنا من هذه الناحية . فهل لنا بعد هذه الحوادث الماثلة أمامنا أن نعض أناملنا على ما فزطنا من ناحية الغرب ؟ وهل لنا أن ننادى بأن تلك المعاهدة التي أعطت واحة جغبوب غيرنا كانت وبالاً علينا ، فأصبحنا مهتدين من هذه الناحية ، تهديداً أدركنا به مبلغ خطئنا وتفريطنا ؟ وهل لحليفتنا أن تعترف بأنها ارتكبت نحونا خطأ عظيماً بتسليم هذه الواحة ؟ وإنما لا نظمن الاطمئنان كله إلا إذا انتزعنا هذه الشوكة من جانبنا ، ورددنا هذه الواحة إلى حظيرة الوطن ، حتى تكون بلادنا في هذه الناحية في أمن وسلامة .

استقلال الحبشة وسلامة الوطن

أضف إلى ذلك أن سلامتنا في الجنوب تقضى علينا أن نفكر في أمر الحبشة ، وأن يذكر بعضنا بعضاً بمركزنا القديم في هذه البلاد ، وأن يعرف المصريون أن الذي يملك طرابلس والحبشة يضع مصر في مركز لا يُحتمل . فالدولة التي تملك هاتين الناحيتين تهتد مصر ، وتجعلها بين شقي الرجا ، وتدفعها إلى أن تغير على مصر لتجمع هذين البلدين ، وتكون منهما مع مصر والسودان مستعمرة واحدة . فمن مصلحة مصر الحيوية أن تكون الحبشة مستقلة بين أبنائها ، كما نرجو أن تكون طرابلس مستقلة . فبلادنا نفوذ أدبي وروحي في الحبشة ، قد انقضى أجله بالاحتلال

الأجنبي . ولبلادنا مصالح في الحبشة قد ضاعت بالاحتلال الأجنبي . ولبلادنا منابع النيل الأزرق في الحبشة ، نخشى أن نُهدد فيها بسقوطها بين يدي دولة أجنبية . وسلامة بلادنا تقضى على رجال السياسة منا أن ينظروا بعين العطف الشديد إلى عودة بلاد الحبشة إلى أبنائها . فإن في استقلالها سلامة لنا ، واستردادنا لحقوقنا ، وصيانة لمآثنا ، ومتسعا لنشاط أبنائنا . وتبادل المنافع بين بلدين متجاورين ، يسهل بينهما التفاهم وحسن الجوار ، ويمتنع بذلك تهديد ضياع البلد بتلك القوى الاستعمارية ، التي نرجو ألا تمتد أصابعها إلى هذه الديار .

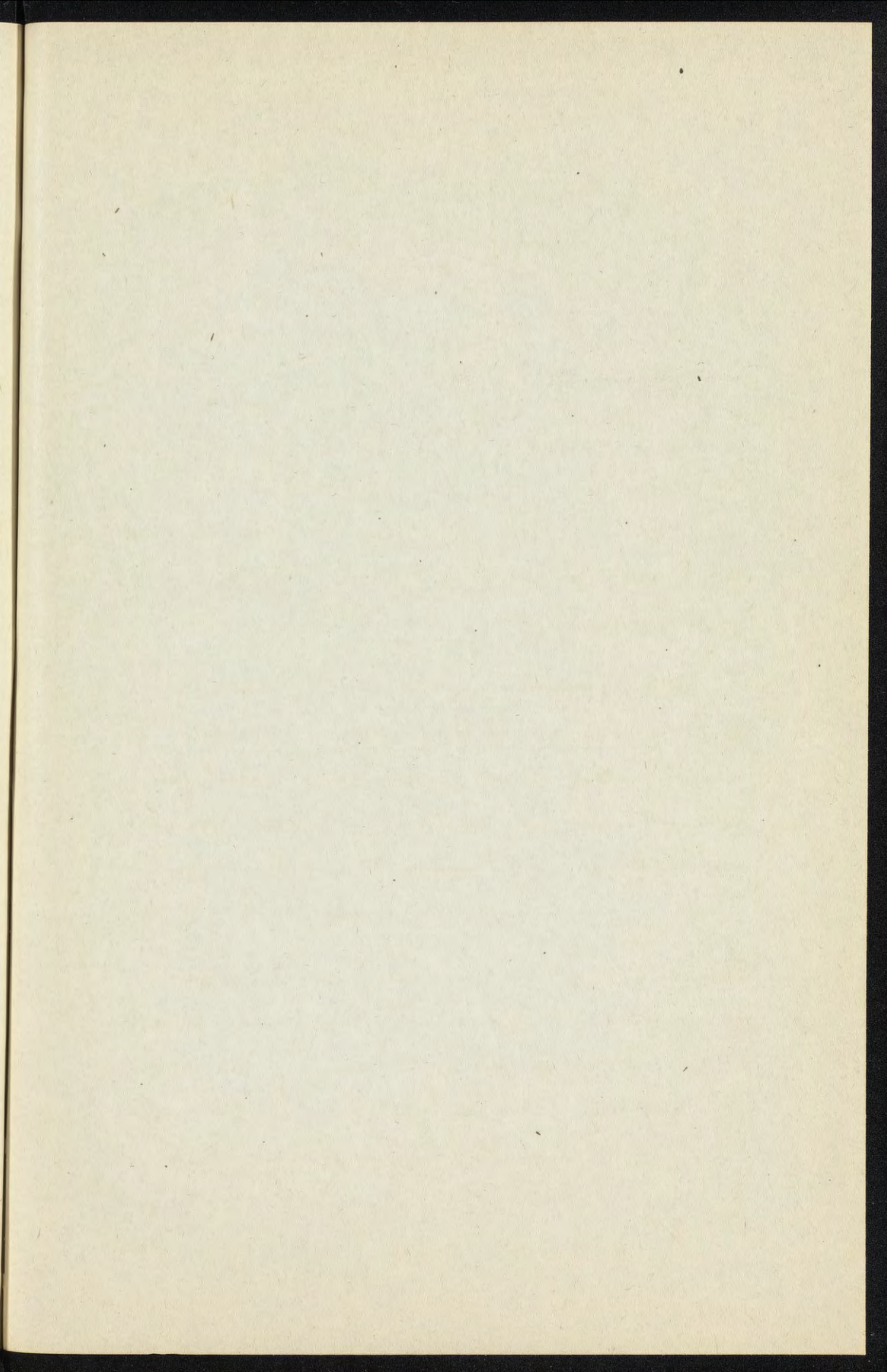
فلسطين العربية وسلامة الوطن

ونحن متناخون من الجهة الشمالية الشرقية لفلسطين . فيجب علينا أن نتواصى بالاحتفاظ بصحراء سيناء ، وجعلها معقلا حصينا يدفع عنا غوائل المغيرين . ولقد أثبتت الحرب الماضية في سنة ١٩١٤ قيمة هذه الصحراء العزيزة في صيانة بلادنا . كما نرجو ونعاهد أنفسنا على أن ندافع عن فلسطين العربية حتى نكون بجوار أهلينا وأصدقائنا ؛ فإنه لا تقوم سلامة لنا إلا بسلام هذا البلد المنكود الحظ ، والذي نرجو أن ينجو من محنته الحاضرة ، وأن يتبوأ مقعده بين الأمم المستقلة . فإن جرح فلسطين جرح لمصر ، وعدم إبقائها عربية تهديد لمصر نفسها في كيانها الاستقلالي والاقتصادي ، تهديدا يفهمه الناس جميعا ، ولا يحتاج إلى تفصيل ، فإن الصهيونية إذا قامت بفلسطين لا يقتصر أذاها على فلسطين نفسها ، بل يتعداه حتما إلى مصير البلاد العربية المجاورة جميعا ، ويهددها في اقتصادها ، وصناعاتها وتجارها ، وثروتها ، واستقلالها . ونرجو بفضل ثبات العرب والمسلمين ، وتضامنهم ، واتحاد كلمتهم أن تصل فلسطين إلى تحقيق آمالها وأمانها ، حتى تبقى عضوا نافعا في بناء العروبة والإسلام .

الباب السابع

الوقف

أصل الوقف — أمثلة من الشروط الغريبة لبعض الواقفين — الأوقاف في عهد
المماليك ومحمد علي الكبير — الوقف قبل الإسلام — الوقف والمصلحة العامة .



الباب السابع

الوقف

في يوم ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٢٦ أقيمت محاضرة في الوقف بالقاعة الكبرى لمحكمة استئناف مصر الأهلية، ثم شفعتها بأخرى في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٢٧ بمحكمة مصر الابتدائية المختلطة. واحتملت في سبيل إبداء رأي في الوقف كثيرا من العنت، من رجال يرون إبقاء القديم على قدمه، مهما يكن فيه من أذى وأضرار؛ فإن كثيرا منهم قد خرج عن جادة القصد، والاعتدال في المناظرة، ولجأ إلى الطعن والتجريح.

لكنني أحمد الله على أن رأيت، بعد إلقاء الفكرة الصحيحة ونشرها بين الناس، أن كثيرا منهم قد عنوا بأمر الوقف، وعالجه ذوو العلم والرأي السليم، فناصروني بأرائهم القيمة، بالنشرات والكتب، وفي الصحف والمجلات والاجتماعات، وهبّ الناس بالشكوى من فساد أنظمة الوقف الأهلى ومضاره، فقدمت لمجلس النواب في ذلك الحين مشروع قانون بتنظيمه، كما قدّم بعض حضرات النواب مشاريع أخرى، ما زال بعضها مطروحا أمام البرلمان لبحثه.

ونظراً إلى أن الوقف قد أصبح موضوع عناية الجمهور، لأنه يمس الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، رأيت من واجبي أن أعالج الموضوع من جديد، راجياً أن نصل إلى حل سريع يكفل لنا الخير، ونتق به ما يشكو منه جميع المنصفين الذين لا يرمون إلا إلى تحقيق مصلحة عامة، لا مصلحة شخصية. وأمل أن يكون لما أبدية بعض المعونة لمن بيدهم مقاليد الأمور فيما شرعوا فيه من إصلاح.

١ — أصل الوقف ، وهل هو من الدين ؟

لم يأت ذكر للوقف في كتاب الله تعالى ، ولكنه حض في مواطن كثيرة على عمل الخير والبر بالفقراء والمساكين ، وكان أن تصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم في السنة الثالثة من الهجرة بسبعة بساتين في المدينة جعلها في سبيل الله .

أما جعل الصدقة أبدية ، تحدد مراميتها وشرائطها بكتاب وقف جلي ، فإنه لم يظهر عند المسلمين إلا في السنة السابعة من الهجرة . ذلك أنه كان لعمر بن الخطاب أرض بخيبر ، تدعى ” مَمَغَا ” فأتى النبي صلى الله عليه وسلم وقال له : ” أصبت أرضا بخيبر ، لم أصب مالا قط أنفوس عندي منه فما تأمرني ؟ ” ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم ” إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها ” ، فبقي عمر سنين إلى أن ولي الخلافة فوقفها ، ونص في وقفه على أن ” لا يباع أصلها ولا يوهب ، ولا يورث ، في الفقراء ، والقربى ، والرقاب ، وفي سبيل الله ، والضيف ، وابن السبيل ، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ، أو يطعم صديقا غير متمول منه ” . ومن ذلك التاريخ حبس كثير من الصحابة صدقاتهم ، واستتر الناس من بعدهم يقفون أموالهم .

هذا هو أصل الوقف ، وأساسه ، ومبدؤه في الإسلام .

وقد اختلف الأئمة والمجتهدون في شأنه اختلافا كبيرا ، يمكن حصره في ثلاث فرق :

١ — ففريق يرى عدم شرعية الوقف أصلا ، ومنه القاضي ” شريح ” وهو من أكبر فقهاء الإسلام ، وآلاه ” عمر بن الخطاب ” قضاء الكوفة ، واستمر فيه ستين سنة — وقيل اثنتين وسبعين — ومنه ” اسماعيل بن السبع الكندي ” وآلاه الخليفة المهدي قضاء مصر . وحجة هذا الفريق أن الله تعالى فرض الفرائض في سورة النساء بآيات التورث ثم أكدها بعد ذلك بقوله :

(تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم . ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها وله عذاب مهين) .

وبعد أن نزلت آيات التورث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
” لا حبس بعد سورة النساء “ .

وأضاف أصحاب هذا الرأي أن البسيتين السبعة التي تصدق بها النبي صلى الله عليه وسلم لم تقع حبسا عن فرائض الله تعالى لقوله : ” إنا معشر الأنبياء لا نُورث ، ما تركناه صدقة “

كما قالوا عن أوقاف الصحابة : إن ما كان منها في زمن رسول الله احتمل أنها كانت قبل نزول سورة النساء ، فلم تقع حبسا عن فرائض الله تعالى ، وما كان بعد وفاته عليه السلام احتمل أن الورثة أمضوها بالإجازة .

ومما هو جدير بالذكر أن عمر بن الخطاب كان يريد أن يبيع أرض ” شمع “ بعد أن استشار رسول الله ، لكن نفسه أبت عليه أن ينقض ما كان بينه وبين رسول الله ، فأوفى بعهده ، وقال : ” لولا أني ذكرت صدقتي لرسول الله صلى الله عليه وسلم لرجعت فيها “ أضف إليه أن ” المسورين مخرمة “ قال : ” حضرت عمر بن الخطاب حين قرأ علينا كتاب صدقاته ، وعنده المهاجرون ، فتركت — أي تركت الكلام — وأنا أريد أن أقول : يا أمير المؤمنين ، إنك تحتسب الخيروتنويه ، وإني أخشى أن يأتي رجال قوم ، لا يحتسبون مثل حسبتك ، ولا ينون مثل نيتك ، فيحتجون بك ، فتقطع الموارث ، ثم استحيت أن أفئات على المهاجرين . وإني لأظن لو قلت ذلك ما تصدق منها بشيء “ .

كل هذا قيل عن حبس الصدقات ، أي عن الوقف الذي لم يقصد به إلا الخير ، والتقرب إلى الله تعالى ، لا عن هذا النوع من الوقف الذي قصد به الهرب من آيات التورث ، والذي يسمونه الوقف الأهلي ، أو الوقف على الذرية .

٢ — وفريق الإمام الأكبر ” أبي حنيفة النعمان “ يرى عدم جواز الوقف ، وقيل عدم لزومه ، بمعنى أنه يرى عدم زوال الملك بالوقف ، فيورث الموقوف ، وللوقف أن يرجع في وقفه ، كما له أن يبيعه . ولا يصبح الوقف في نظر الإمام

”أبي حنيفة“ لازما إلا بإحدى طريقتين : قضاء القاضى بلزومه ، لكونه مجتهدا فيه ، أو إخراج الوقف من مخرج الوصية ، كأن يقول المالك : ” إذا مت فقد وقفت دارى على جهة معينة “ .

(٣) وفريق يرى صحة الوقف ، ولزومه من وقت إنشائه . ولما كان الوقف — كما قلنا — غير مذكور فى كتاب الله ، ولم يأت عنه فى حديث رسوله سوى إباحة الحبس للصدقة ، اتسع الخلاف فى بعض أحكامه بين أئمة هذا الفريق . فمن ذلك أن الإمام ” مجدا “ و ” الشافعى “ لا يميزان للواقف أن يجعل وقفه كله أو بعضه على نفسه ، فإن فعل فالوقف باطل ، وغيرهما يبيحونه . وحجتهم أن الوقف صدقة فى سبيل الله ، فوجب إخراج المال ، وجعله خالصا له ، وإن شرط الانتفاع لنفسه يمنع كونه خالصا لله ، فيمنع جواز الوقف .

ومن ذلك أن الإمام ” مجدا “ يقول بعدم لزوم الوقف ، ما لم يعين الواقف له وليا ، أى ناظرا يسلمه إليه . والإمام ” أبو يوسف “ ، وغيره يقولون بلزوم الوقف من يوم إنشائه ، وأوجب جعل الواقف نفسه وليا على وقفه .

ومن ذلك أن فريقا أجازا للمالك وقف ماله على من يريد بكامل حريته . وغيره يقول : ” من وقف شيئا مضائة بوارثه كان وقفه باطلا ؛ لأن ذلك مما لم يأذن به الله سبحانه ، إذ هو لم يأذن إلا بما كان صدقة جارية ، ينتفع بها صاحبها ، لا ما جاء إثمًا جاريا ، وعقابا مستمرا ، وقد نهى الله تعالى ورسوله عن الضرر والضرار . فالأوقاف التى يراد بها قطع ما أمر الله به أن يوصل باطلة من أصلها ، لا تتعقد بحال . وذلك كالذى يقف على البنين من أولاده دون البنات ، وما أشبه ذلك ؛ فإن هذا لم يُرد التقرب إلى الله تعالى ، بل أراد المخالفة لأحكامه ، والمعاندة لما شرعه لعباده . وكذا وقف من لا يحمله على الوقف إلا محبة بقاء المال فى ذريته وعدم خروجه عن أملاكهم ؛ فإن هذا إنما أراد المخالفة لحكم الله تعالى ، وهو انتقال

الملك بالميراث ، وتفويض الوارث في ميراثه يتصرف فيه كما يشاء ، وليس أمر غنى الورثة أو فقرهم إلى هذا الوقف ، بل إلى الله عز وجل .

ومنه أن الإمام "أبا يوسف" يميز وقف المشاع بخلاف الإمام "محمد" فإنه لا يميزه ، حتى إن الواقف لو وقف وقفاً ثم استحق منه جزء شائع بطل الوقف كله .

ومنه أن جمهور الأئمة يقولون بضرورة تأييد الوقف أى دوامه ، والإمام "مالك بن أنس" وأحد الرأيين لأبي يوسف يميزان توقيت الوقف ، ورجوعه إلى الورثة ، بعد انتهاء المدة المقررة له ، أو بعد انقطاع الجهة الموقوف عليها .

وحجة هذا الرأي الأخير أن التقرب إلى الله تعالى كما يجوز بالتصدق على جهة مؤبدة يجوز بلجهة تنقطع .

ومنه أن الإمام مالك يرى أنه إذا شرط الواقف في وقفه أنه إذا احتاج بعه ، وأنفق ثمنه في حاجاته صح شرطه ، كما يصح شرطه إذا أباح للمستحق أن يبيع نصيبه عند الحاجة .



إن هذه الاختلافات — وهى قليل من كثير — تدل على اجتهاد أئمة الدين في إيجاد أحكام للوقف ، بعد أن ثبت أنه لا يستمد وجوده من كتاب الله تعالى ، وإنما هو آت من حديث رسول الله ، ذلك الحديث الذى أثبتناه فيما سبق ، والذى لا يدل على شىء سوى مجرد إباحة حبس العين والتصدق بثمراتها .

ومتى كان حبس العين مباحاً للصدقة ، أى غير محظور ، كان مثله مثل سائر العقود التى لا يحرمها الشرع كالبيع ، والإجارة ، والهبة ، وغيرها من صنوف المعاملات .

ولما لم يجد الأئمة أى نص عن الوقف في كتاب الله تعالى ، ولم يكن أمامهم سوى الحض على الصدقات ، وفعل الخير بوجه عام ، اختلفوا في تفصيل أحكام الوقف ، كما اختلفوا في نوع الصدقة ، ونوع الخير الذى يصح حبس العين عليه .

كان من أثر ذلك أن رأينا الواقفين ، وليس أمامهم نصوص ثابتة من كتاب الله ، محدّدة لأحكام الوقف — وبعضهم من ذوى السطوة والبطش — قد جنحوا إلى التعلق بكل رأى يطلق لهم الحرية في تحقيق أغراضهم وشهواتهم ، التي لا يرضاها دين الله ، ويأبأها العدل والضمير . وعلى هذا جرى العمل على مخالفة فريق القاضى "شرح" وفريق الإمام "أبى حنيفة" ، وعلى مخالفة الفريق الذى يقرر صحة الوقف ولزومه بشرط العدل ، وعدم مضارة الورثة . وانتهى الأمر بفوز القائمين بجواز وقف الواقف على نفسه ، وبجواز أن يكون الواقف متولياً على وقفه ، وبجواز وقف المشاع ، وبتأبيد الوقف ، وعدم توقيته ، وبجرية الواقف فى وقفه كما يشاء ، ولو كان فى ذلك حرمان لأولاده مما أحل الله لهم من الإرث ، ومعاندة لأوامره تعالى فيما أمر به من العدل والخير ، ومكارم الأخلاق ، وأصبحت هذه المنكرات صدقات يقصد بها كما يقولون التقرب إلى الله تعالى ، وهى ليست من القرابة فى شيء ، واعتبروا شرط الواقف كنص الشارع .

٢ — أمثلة من الشروط الغريبة لبعض الواقفين

فمن شروط الواقفين الغريبة ما جاء فى كتاب وقف « مصطفى باشا الخازندار » من أنه لا يجوز للمستحق أن يتزوج من غير أهل الوقف ، وإن فعل فلا حق لزوجه وأولادها منه فى الوقف المذكور (انظر الوقفية والتغيير الصادر فى ٢٧ من ذى القعدة سنة ١٢٩٨ والمسجل بمحكمة مكة المكرمة تحت رقم ٤٢٨) .

ومنها ما جاء فى كتاب وقف « خليل أغا » المعروف ، فإنه وقف وقفه على عتقائه ، وشرط أنه لا ينبغى لأحد من مستحقى الوقف (ذكراً كان أو أنثى) أن يتزوج من غير مستحق فيه ، وإذا لم يجد المستحق ذاك أهلية من أهل الوقف للزواج به يشتري الناظر من يتزوج به ويعتقه (والاسترقاق قد ولى زمانه !) . وإذا تزوج أحد المستحقين فى الوقف من غير أهله صار محروماً منه هو وذريته (انظر الوقفية

الصادرة من محكمة مصر الشرعية في ١٨ من شوال سنة ١٢٨٦ تحت رقم ٢٤٤
والوقفية الصادرة من محكمة طنطا الشرعية والمسجلة بها في ١٥ من صفر سنة ١٢٩١
تحت رقم ٣١)

ومن ذلك أن وقف الشيخ « محمد أبو الأنوار السادات » جميع ما كان يملكه
بوقفيات جمعها في حجة صادرة أمام محكمة مصر الشرعية في ١٨ من رمضان
سنة ١٢١٨ وجعل وقفه كله بعد موته ، وموت زوجته على عتقائه ، وذريتهم ، ورحم
أهله وورثته الشرعيين جميعا حرمانا تاما بقوله :

” إن كل ما كان موجودا أو يوجد للواقف من أقاربه ، عصبه كانوا أو ذوى
رحم قرابة بعيدة أو قريبة ، ذكورا كانوا أو إناثا ، فإنهم لا دخل لهم في هذا الوقف
لا بنظر ، ولا يتحدث ، ولا باستحقاق ، ولا بشبهه استحقاق ، ولا بوظيفة ، ولا بأجرة
ولا بإجارة ، ولا بقبض ، ولا بصرف ، ولا بأخذ ، ولا بعتاء ، ولا بغير ذلك بوجه
من الوجوه مطلقا . ولو آل الوقف لأى جهة فإنهم ممنوعون ، مقطوعون عن ذلك ،
أبعدهم وأكد منعهم من ذلك جميعه ، وذريتهم ونسلهم ، وعقبهم ومن ينسب
اليهم بأى طريقة منعا عموميا ، أبديا . اللهم انى أسألك بعظمة جلالك ، وقوتك
وجلال عظمتك ، وبأسمائك كلها أن كل من سعى وأعان على إبطال هذا الشرط
أن تنزل به البأس الشديد ، فى الدنيا والآخرة ، وأن تسر به فى الخزى والخذلان
والخسران ، وأن تحشره مع أهل البغى والطغيان ، والأخسرين أعمالا إنه سميع مجيب “ .
هذا قليل من كثير ، كأوقاف المنشاوى باشا ، والشواربى باشا وغيرهما .

فطالما رأينا من الواقفين من حرّموا أولادهم الاستحقاق ، ومن حرّموا على
زوجاتهم الزواج بعد وفاتهم ، ولو كنّ فى شرخ الشباب ، وإلا حرّم من
الاستحقاق . وطالما رأينا من يقف ماله على الأبناء دون البنات . بل رأينا من
يقف ماله على زوجته الجديدة الشابة ، ويحرّم منه زوجته الأولى ، وأولادها ،
وهى التى قاسمته الشطر الأول من حياته ، راضية صابرة ، بما احتواه من شر وخير .

وإذا كان عمل هؤلاء الواقفين غريباً، فالأغرب منه أن يحترم مثل هذا العبث، ويعطى لهذه الآثام تقديس أو شبه تقديس، فنظل نافذة على أنها قرينة إلى الله ورسوله، وهي أبعد ما تكون عن رضا الله ورسوله.

٣ — الأوقاف في عهد المماليك ومحمد علي الكبير:

كان من نتائج هذه الفوضى أن انتشر الوقف في مصر أيام المماليك، ووصل إلى حالة ضاق بسببها بيت المال. فليجأ «برقوق أتابك العساكر» إلى القضاة والعلماء في حل الأوقاف، وجمعهم لهذا الغرض في ذي القعدة من سنة ٧٨٠ فكان جواب الشيخ «سراج الدين البلقيني» ما يأتي:

”أما ما وقف على خديجة، وعويشة، ونظيمة (أي الوقف الأهلي) فنعم. وأما ما وقف على المدارس، والعلماء، والطلبة (أي الوقف الخيري) فلا سبيل إلى نقضه“. ويقول «السيوطي» في ”حسن المحاضرة“: إن الأمر قد انفصل عن رأى البلقيني.

ولما تبوأ «محمد علي» عرش مصر أمر في سنة ١٢٢٨هـ (١٨١٣م) بإلغاء جميع التزامات الأتليان، وكان بعضها موقوفاً، وفك زمام البلاد، ثم وزع أطيانها على المزارعين. على أن يقوموا بدفع خراجها للحكومة. ورتب للترمين بدل ما كان لهم من التزامات تعويضاً سنوياً اسمه ”فايض الالتزام“. وما زالت وزارة الأوقاف — بصفتها ناظرة على بعض التزامات الأوقاف الملغاة — تأخذ من الحكومة سنوياً ”فوائض“ هذه الالتزامات، وتدرجها في ميزانياتها.

ثم رأى ”محمد علي باشا“ بعد ذلك لزيادة عمران البلاد أن ينعم على بعض المصريين بأطيان غير مزروعة، وهي التي كانت تسمى ”بالأبعديات“، لأنها كانت خارجة — أي بعيدة — عن مساحة فك زمام سنة ١٢٢٨ هـ، وأن يعفيهم من دفع ضرائب عنها، تشجيعاً لهم على إصلاحها، وحثاً على استغلالها؛ فبدأ بأن أصدر أمراً عالياً في ٤ من ذي الحجة سنة ١٢٤٥ (١٨٢٩م) منح به شخصاً اسمه ”جوريجي

ولى الدين أغا“ مائة فدان بلا مال من الأطيان “الخرس“ بناحية “شلقان“
بمديرية القليوبية .

ثم توالى إنعاماته على كثير من الناس ، وصار هذا النوع من الأطيان ملكا
طلقا لأربابه ، يتصرفون فيه كما يشاءون ، وهو الذى أطلق عليه فيما بعد اسم الأطيان
” العشرية “ أو ” العشورية “ وكان أن تصرف كثير من أصحابها بوقفها ، واتسع
نطاق هذا الوقف مرة أخرى . فأحس ” محمد على باشا “ بضرره ، وسوء عقباه ،
فعرض الأمر فى سنة ١٢٦٢ هـ (١٨٤٥ م) على مفتى الاسكندرية ، وبعد صدور
الفتوى الشرعية أصدر الباشا فى ٩ من رجب من السنة المذكورة إرادة سنية بمنع
الوقف من ذلك التاريخ .

وإنا ننشر هنا نص الفتوى ، وترجمة الإرادة السنية ، الصادرة باللغة التركية ،
وهما محفوظتان بدار المحفوظات المصرية بدفتر مجموعة أمور إدارة وإجراءات عملية
بمجلس أحكام مصرية بنى المحاكم الشرعية ، الصفحة ١٤٧ و ١٥٠ ، ومحفوظة بعين
رقم ١٧٨ مخزن رقم ١ تركى .

(١)

السؤال

” ما قولكم فيما إذا ورد أمر ميرى بمنع وقف الأماكن المملوكة لأهلها ، سدا
لذريعة ما غلب على العامة من التوسل به لأغراض فاسدة ، من حرمان بعض الورثة ،
والمماطلة بالديون فى الحياة ، وتعريضها للتلف بعد الممات ، هل يجوز له ذلك
ويجب امتثال أمره أم كيف الحال ؟ أفيدوا “ .

الجواب

« الحمد لله . الوقف من الأمور التى وقع فيها اختلاف أئمة الاجتهاد ؛ فإن منهم
من وسع فيه ، كأبى يوسف ، فإنه قال بصحته ولزومه بحد القول ، ومنهم من
توسط كمحمد بن الحسن فإنه شرط لتمامه ولزومه تسليمه إلى متول كما بسط بيان
ذلك مع بقية شروطه فى معتبرات المذهب .

وأما الإمام "أبو حنيفة" فذكر الإمام "محمد بن الحسن" أن الوقف باطل عند أبي حنيفة ، سواء كان مؤبدا أو غير مؤبد . وذكر "شمس الأئمة الحلواني" في شرحه على "المبسوط" أن ظاهر الرواية عند أبي حنيفة أن الوقف باطل ، سواء وقف في صحته أو في مرضه ، إلا أن يوصى به بعد وفاته ، فيجوز من الثلث .
ووجه قوله ببطلانه ذهابه إلى أنه كان مشروعا في أول الأمر ، ثم نسخ بآية الميراث ، لما جاء برواية "ابن عباس" رضى الله عنهما ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لا حدس عن فرائض الله " . وعن شريح أنه قال : " جاء محمد صلى الله عليه وسلم ببيع الحبس " .

وجمع من المشايخ على أنه جائز عند أبي حنيفة لكنه غير لازم ، فيجوز له أن يرجع عنه في حياته ، ويكون ميراثا عنه بعد وفاته ، كما بين في مطولات المذهب . وقد ذكر جمع من أرباب المعربات ، ومنهم صاحب " الدر المختار " أن أمر الأمير متى صادف فصلا مجتمدا فيه نفذ أمره ، أى وجب امتثاله ، والامتناع عن مخالفته . وإذا عرف هذا فإذا ورد أمر من ولى الأمر بمنع العامة من وقف أملاكهم ، وتحبيسها فيما يستقبل من الزمان ، سدا لذريعة أغراضهم الفاسدة ، كما ذكر جازله ذلك ، لأنه مما تقتضيه السياسة الشرعية استنادا لما حكينا عن إمام المذهب ، رضى الله عنه ، ولزم امتثال أمره والحذر من مخالفته . والله ولى التوفيق .
حرره الفقير محمد بن محمود الجزائري مقلد الحنفية باسكندرية .

(٢)

إرادة سنية صادرة لسعادة "كتخدا باشا تركى" في ٩ من رجب سنة ١٢٦٢ هـ
ترجمتها "الحكومية الرسمية" كما يأتى :
"إن أرباب الأغراض الذين ظهروا في زماننا هذا كل منهم مضر لعمار الملك ، وتشبهوا بدسائس ، وحيل مغايرة ومخالفة لصيانة الأهالى والرعايا ، ولا سيما بعض

من الناس يماطلوا ويتساوفوا في ديونهم ، وبزعمهم إبطال وتزييف المطالبات العائدة إلى الميرى واحرام ورتاهم بوقفهم أملاكهم وعقاراتهم — كما هو معلوم — وعلى هذا الوجه يضر الملك والملة ، كما هو ظاهر .

ومن كون من أخص آمالى ، وأقصى مافى بالى ، عمار الملك ، وسدّ وردّ خصوص محل أغراضهم الفاسدة ، وأفكارهم الكاسدة ، بموجب الشريعة الفراء ، وأجراها ، فقد استفتينا عن الكيفية من جهة الشريعة المطهرة ، واستحصلنا فتوتين شريفة شرعية ، مهورين من طرف فضيلتو مفتى أفندى اسكندرية حالا ، بخصوص مجوزات منع الأوقاف فيما بعد . ولأجل الإجراء بموجبهم ومقتضاهم أرسلنا منهم فتوى إلى زاكى أفندى مدير ديوانى باسكندرية . والثانية أيضا مرسولة لف أمرى هذا لصوب نجاتكم . فعند وصول الفتوى الشريفة المذكورة نتخذوا مضمون شريفها دستور العمل ، وبصير الإعلان والإشعار إلى من يجب بأن الوقف ممنوع من الحكومة المصرية من الآن ، بمقتضى الفتوى الشريفة ، كما هو مامولى يا ولدنا .

محمد على "ختم"

وقد أعلنت هذه الإرادة السنية فورا إلى قاضى مصر ، وإلى جميع المديرىات والمحافظات لتنفيذ ما جاء بها . ثم توالى الأيام ، وتغيرت الظروف والأحوال ، فصدرت أوامر عليّة كثيرة ، انتهت بالتصريح بالوقف ، على الصورة التى نراها الآن .

٤ — الوقف قبل الاسلام :

لما كان أساس الوقف فى الاسلام لم يأت به كتاب الله تعالى ، وإنما بنى — كما رأينا — على الحديث النبوى الشريف ، وهو على اختلاف الرواية فى نصه وفى تاريخ صدوره ، لم يخرج عن كونه إباحة حبس العين للصدقة فى سبيل الله إذا شاء المالك ، أصبح الوقف بلا شك نوعا من أنواع التصرف فى الملك كالبيع وغيره — كما قلنا — من الأعمال المدنية والاجتماعية . فلا غرابة إذا فكر الناس

فيه من قبل الاسلام . ففكرة الصدقة ، والاحسان والخير ، تلازم الإنسان في تفكيره من يوم أصبح إنسانا ، يحس ، ويفكر ، ويسعى الى الخير .

لذلك عمد الناس قبل الاسلام إلى الحبس الخيري ، بعد أن فكروا في الحياة الآخرة وفي الثواب والعقاب ، كما عمدوا بعد ذلك إلى نوع من الحبس على الذرية بعد أن تطور المجتمع إلى نظام الملكية الخاصة ، وأراد استبقاءها في الذراري .

لهذا وجدت الإرصادات في مصر في عهد الفراعنة ؛ فكانوا يحبسون أملاكهم ليصرف ريعها على أرواحهم ، ومقابرهم ، وتمثيلهم . وإنا نورد هنا ترجمة عهد كتبه أحد أمراء الفراعنة أيام الأسرة الثانية عشرة إلى كهنة هيكل من هياكل صعيد مصر إذ قال :

« اتفاق بين الأمير "حابي طوفى" سيد سيوط ، وبين كهنة هيكل "أنويس" في شأن الخبز الأبيض ، الذى يجب على كل واحد من هؤلاء أن يقدمه إلى تمثال الأمير تحت رعاية كاهن الروح في ١٨ من توت ، وهو يوم عيدواجا (عيد من أعياد الموتى) فوق العطايا ، التى يجب على كل قبر تقديمها إلى سيده . وكذلك في شأن إيقاد النار والموكب الذى يجب عليهم عمله مع كاهن الروح ، في أثناء قيام هذا بالصلاة للتوفى وبيناهم يطوفون في زوايا الهيكل البحرية يوم إيقاد النار ، فان "حابي طوفى" يهب لأجل ذلك إلى الكهنة صاعا من القمح ، من كل حقل من حقول القبر ، كما يهبهم من باكورة محصول الإمارة مثل ما اعتاد كل شخص من سيوط أن يقدم من محصوله ، لأن كل فلاح يعطى دائما من باكورة محصوله للهيكل الخ " .

وكذلك دلت الآثار المصرية على أن أحد حكام بلاد النوبة في عهد رمسيس الرابع ، اسمه "بنوت" حبس أرضا ، ليشتري بريعها كل سنة عجل يذبح على روحه . ثم ظهرت الإرصادات الخيرية بعد ذلك عند اليونان . ودلت آثارهم على أن امرأة اسمها "أرتي" وقفت حديقتها على مدينة "أوجستينس" لتقام فيها شعائر

دينية، وأن قائدا يونانيا اسمه "نسياس" وقف أرضا له على إقامة الشعائر الدينية لإلهه "أبولون".

ثم ظهرت بعد ذلك إرسادات خيرية عند الرومان في عهد جمهوريتهم، واتسع نطاقها بعد ظهور المسيحية، فأقامت لها الحكومة موظفا عموميا، يسهر على تنفيذ شروط الواقفين .

ثم انتشرت الأحباس في أرجاء أوروبا المسيحية على الملأجيء والمستشفيات والمدارس والأديرة ، إلى أن وصلت في القرن السابع عشر أيام حكم "لويس الثالث عشر" إلى ما يقرب من ثلث مساحة فرنسا . ولم تتج هذه المملكة وقتئذ من أذى هذه الأحباس إلا بالثورة الكبرى ، فاعتبرتها من أملاك الدولة . ثم وضعت بعد ذلك نظاما للأحباس ، يوفق بين فكرة الخير ، وبين المصلحة العامة .

وما لنا نذهب بعيدا ، وقد ثبت من قول القاضي "شريح" : جاء محمد ببيع "الحبس" أن الأوقاف كانت موجودة فعلا في بلاد العرب وقت ظهور الإسلام ! .



أما عن الوقف الأهلي فإن الرومان قد أخذوا بنظام الحبس على الذرية من طريق الإيصاء . وبدأ الحبس عندهم على طبقة ، ثم على طبقات . ولما انتهى أمر هذه الأحباس إلى إيذاء الحالة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة أصدر الإمبراطور "جوستينيان" أمرا بحلها إذا تجاوزت أربع طبقات .

استمر هذا النوع من الحبس على الذرية في أوروبا أجيالا تحت اسم "استخلاف" ، ثم اشتقوا منه صنفا اسمه "الأرشدية" وهو حبس جزء من أملاك الأشراف على أرشد الأسرة ، تلقاء التكاليف التي تتطلبها مظاهر ألقاب الشرف ، ويرثه الأرشد فالأرشد .

قلنا : إن هذه الحال استمرت في أوربا . وإن أمرها قد انتهى في فرنسا بالثورة الكبرى . ذلك أنها قضت عليها بمرسوم في ١٤ من نوفمبر سنة ١٧٩٢ ، لكن نظام "الأرشدية" قد عاد من جديد بعودة نظام الأشراف ، ثم لم يلبث أن زال ، ولم يبق منه الآن في أوربا إلا قليل من آثاره .



وضح مما تقدم أن الحبس بنوعيه كان موجودا من قبل الإسلام والمسيحية ، وأن الحبس على الذرية كان عند غير المسلمين نوعا من الوصية ، منفصلا عن الإرسادات الخيرية ، فلا يتول إلى جهة برّ لا تنقطع . لكن المسلمين لما رأوا أن الوصية لا تجوز في أكثر من الثلث ، ولا تجوز عند أهل السنة لو ارث ، كما رأوا أنها لا تجوز لشخص غير موجود وقت الإيصاء ، اضطروا تحقيقا لأغراضهم المدنية الصرفة ، وجبا في الأثرة إلى الوقف المشروع أصلا للصدقة ، فسخروه في حبس أموالهم على أهلهم ومحبوبهم ، بأن يقفوا أموالهم شكلا على جهة برّ لا تنقطع ، ويشتروا في كتب وقفهم ألا يتول إلى هذه الجهة الخيرية شيء من ريع هذا الوقف ، الذي يسمونه خيريا إلا بعد انقراض المستحقين من ورثة وغير ورثة ، وذريتهم ، ونسلهم ، وعقبهم ، طبقة بعد طبقة ، وجيلا بعد جيل ، حتى تخلو بقاع الأرض منهم جميعا . ويدعون بهذه الحيلة أن الوقف على الذرية خيري ومشروع ، لأنه ينتهي إلى جهة خيرية ، ولو لم يكن الواقف بها ، ولم تكن في شيء من بواعث وقفه ، واستمرنا على القول بعدم صحة الوقف الأهلي ما لم ينته إلى جهة برّ لا تنقطع ، ولو إلى الفقراء عند عدم النص .

هـ - الوقف والمصلحة العامة :

لا أريد أن أزيد على ما قلته شيئا في أن الوقف عمل مدني محض ، وأن الخيري منه مشروع مرغوب فيه ، إذا أريد به التصدق والتقرب إلى الله فعلا . أما الأوقاف التي نراها الآن ، والتي ليس فيها شيء من التصدق والخير ، والتي تتجمل في ثناياها الظلم والجهور ، فهي جديرة بأن يعنى القائمون على مصلحة هذا البلد بأمرها وبنجع أذاها عنه .

ومضار هذه الأوقاف كثيرة، نذكر بعضها منها :

(أولا) إن هذه الأوقاف قد انتشرت في السنوات الأخيرة، انتشارا يخشى منه على حالة البلاد الاقتصادية والاجتماعية، وإذا استمرت إباحة الوقف كما هي أصبحت أطيان مصر وعقاراتها وقفا محبوبا بعد زمن قصير، فتفقد بلادنا الثقة المالية، وتضعف في ميدان التعامل . إذ لا يخفى أن العين الموقوفة غير قابلة لأن تكون ضمانا في المعاملات، فكلها خرجت عين من التعامل ضعفت لا محالة ثروة البلاد. ولقد وصل الموقوف من الأطيان — طبق الإحصاء الرسمي — حتى سنة ١٩٤٠ الى ٦٦٢٧٠٠ فدان من أطيان القطر .

هذا عدا العقارات والأراضي الفضاء، في القاهرة، والاسكندرية، والمدن الأخرى .

(ثانيا) إن انتقال الاستحقاق من طبقة إلى أخرى يؤدي حتما إلى كثرة عدد المستحقين بتوالي السنين، فيقسم الربيع، ويتضاءل النصيب جيلا بعد جيل، حتى يصل بالضرورة إلى نصيب تافه، قد لا يعنى به المستحقون، ويستمر الناظر في قبض أجر النظر كاملا غير منقوص، وقد لا تكون له أية صلة بالواقف وبالمستحقين . ولقد وصل الأمر في سنة ١٩٢٧ إلى أن صار عدد المستحقين في وقف «تربانه» مثلا بالاسكندرية ٤٣٨ مستحقا، وأصبح نصيب بعضهم ستين قرشا في السنة . مع أن إيراد الوقف كان في سنة ١٩٢٧ — ٧٥٠٠ جنيه . وكان عدد المستحقين في السنة نفسها في وقف "على كئندا الخربوطلى" ٩٥ مستحقا، وأصبح نصيب أحدهم ٣١١ مليا في السنة . وكان ريع الوقف ١٧١٢ جنيها .

وأعتقد أن الاستحقاقات متى وصلت بحكم الزمن، وتعاقب الطبقات إلى هذه الدرجة من الضآلة والوهن فقدت الغرض الذي أرادته الواقف بها من وقفه، دون أن يفقد الناظر شيئا من أجر النظر، فيصبح الوقف لمصلحة الناظر عليه، وقد يكون غريبا عن أهل الواقف .

(ثالثا) إن في بعض الأوقاف مضارّة صارخة بالورثة الشرعيين، وإن المشاهد الملموس أن البؤس والشقاء يلازمان الكثير من المستحقين، ولو كانوا ورثة، ذلك أن الواقف قد حصر إدارة الوقف — عادة — في شخص واحد . فالمستحقون محرومون من إدارة هذه الأوقاف ، فأصبحوا في حكم المحجور عليهم ، وقد يكونون من أوفر الناس نشاطا، وأقواهم عقلا، وأعفهم نفسا، لكنهم بحكم إرداة الواقف وظلمه قد استكانوا، واعتمدوا على ما يمنّ به الناظر عليهم من غلة الوقف، فأصبحوا عالة على الهيئة الاجتماعية، بعد أن أضعفتهم البطالة، وأفسدتهم الحدة، بل إن منهم من نكبوا بنظار يعمدون إلى إفساد أخلاقهم أو تهديدهم ، حتى لا يقووا على مراقبتهم ، أو مخاصمتهم .

(رابعاً) الوقف مؤثر في قوّة الإنتاج أسوأ تأثير ، وهذا مشاهد في الأعيان الموقوفة . ذلك أن ريعها بعد خصم أجر النظر ، ومصاريف الإدارة والتعمير ، مهما تكن في أيد أمينة أقل بكثير من غلة أملاك حرّة أخرى تماثلها، سواء أكانت أطيانا أم عقارات . هذا إلى المصاريف الباهظة التي تدفع في المخاصمات أمام المحاكم ، وفي أتعاب المحامين ، وفي تعطيل أعمال المستحقين ، متى ظهر لهم من أعمال النظار ما يدعو إلى طلب النصف والعدل ، أمام الهيئات القضائية .

*
*
*

أمام هذا الواقع المائل أمام أعيننا كل يوم نرى أنه لا مناص من الحكم بأن الوقف قد أصبح في وضعه الحاضر على حالة من الفوضى أخرجته عن سبب الترخيص به، وأبعدته البعد كله عما أراده الله ورسوله من الصدقات وفعل الخيرات . ولقد ثبت مما سبق أن الوقف من الأمور التي ليست محل إجماع ، وأنه موضع اجتهاد، كما قال بذلك صراحة الإمام « أبو حنيفة » وغيره . ومتى كان الأمر كذلك فللحاكم الشرعي على رأيهم أن يأمر في شأنه بما يراه، بقدر الضرورة، متفقا مع المصلحة العامة .

أضف إلى ذلك أن الوقف عمل مدنى صرف ، ويكون حراما فى كثير من الأحوال ، لا يرضى الله ورسوله ، ويضر بالمصلحة العامة ، ويؤثر على قوّة الإنتاج ، وفى الأخلاق ، ويفسد بين المرء وأخيه ، بما يولده بينهما من البغضاء والتشاحن .
وعلى ضوء هذه الاعتبارات جميعها يمكننى أن أقول :

إن فكرة الوقف فى ذاتها جديرة بالنظر ، وإن من بين أسباب الوقف ما هو خليق بالاعتبار والتقدير . فلو وقف أحيانا فى بلاد كبلادنا فى حالتها التى هى عليها مسوغات . ولهذا فإنى لا أقول بمنعه بتاتا . إنما أريد أن أجرده من مساوئه ، على اعتباره نوعا من أنواع التصرفات ، وأريد أن أقيم وزنا لإرادة المالك ، إذا لم يسيء إلى ورثته أو إلى وطنه . فمن ذا الذى ينكر على المالك حقه ؟ ، متى رأى فى بلدنا هذا وفى أمتنا هذه ولده سفيها ، أو ضعيف الإرادة ، فى أن يحافظ على تركته باستبقاء هذه الثروة إلى من يلى هذا الولد . وخاصة إذا نحن لا حظنا أن أمتنا فى وضعها الحاضر ، ونظامها الحاضر ، لم تصل بعد من المناعة إلى مستوى يحميها من المرايين . ومن ذا الذى ينكر على المالك حقه بعد أن كد وتعب فى اقتناء ثروته فى أن يؤثر — إلى درجة ما — من يراه جديرا بعطفه ، أو مكافأته ، أو تشجيعه ، تشجيعا عادلا صادقا ، أو أن يتصدق للخيرات بشيء من ماله عن طريق الوقف ، دون مضارة صارخة بورثته ؟ ! .

وإن نحن أوصدنا فى وجه المالك كل هذه السبل خشينا أن نطفئ فى نفسه روح النشاط ، والعمل ، والادخار ، فنسئ إلى المصلحة العامة ، من حيث نريد النفع .
لهذه الاعتبارات وغيرها أرى أن يكون نظام الوقف على الأسس الآتية :

(أولا) تنظيم الوقف الأهلى الجديد :

١ — للمالك أن يقف ماله كله أو بعضه ، بشرط عدم حرمان الوارث القريب من أكثر من ثلث ما كان يثول إليه بالميراث ، وما زاد عن هذا الثلث يعتبر مضارة بالورثة ، فلمه أن يبطلوه بحكم القضاء ، وبحضور النيابة العمومية . ويقصد بالوارث

القريب من يرث بالفرض أو بالتعصيب، وكان في درجة الموقوف عليه أو أقرب منه إلى الواقف . فمثلا يجوز لابن الواقف، أو بنته أو أبيه، أو أمه، أو زوجته إبطال ما زاد عن ثلث تركته فيما وقفه على آخر، ولو كان من أبنائه أو زوجاته، ولا يجوز لأخيه، أو ابن عمه إن كان أحدهما وارثا إبطال ما زاد عن ثلث التركة، فيما وقفه على ابنته، أو بناته، أو زوجته .

ويعتبر أولاد الابن المتوفى في درجة قرابة أبيهم لجدتهم الواقف، إذا كانوا وارثين في تركته، أو كان لهم فيها نصيب بوصية مقررة بقانون .

٢ — يجب توقيت الوقف؛ فينتهي من نفسه، بعد مدة يعينها القانون بعد وفاة الواقف إلى ملك خالص للوقوف عليهم، أو لمن يعينهم الواقف في كتاب وقفه، مع مراعاة عدم المضارة بالورثة كما قدمنا .

٣ — كل مستحق في وقف يعتبر بحكم القانون ناظرا على نصيبه، ولا يجوز عزله من هذا النظر بحال، ولا تتزع ولايته عليه إلا لوليّه، أو وصيه، إن كان قاصرا، أو للقيم إن كان محجورا عليه، أو لوكيله إن كان غائبا، غيبة منقطعة، أو لحارس قضائي يقدر القضاء الحاجة إليه عند تنازع المستحقين في الانتفاع بمال موقوف مشاع، كما يحصل بين المالكين .

٤ — للمستحقين بالشبوع أن يفتسموا أعيان الوقف قسمة انتفاع بالتراضي أو بحكم قضائي . ولا يجوز نقض هذه القسمة إلا بأسباب طارئة تسوّغه، كتزاع ملكية جزء من الوقف، أو انقراض إحدى طبقات المستحقين مع تغيير الأنصبة .

(ثانيا) تنظيم الوقف الخيري الجديد :

- ١ — لا يقبل إسهاد بوقف خيري إلا في عين مفرزة غير مشاعة .
- ٢ — لا يقبل إسهاد بوقف خيري إلا إذا كانت الجهة، أو الجهات الخيرية هي المستحقة في ريعه من تاريخ إنشائه، أو من يوم وفاة الواقف .

٣ - لا يجوز أن يكون الوقف الخيري في أكثر من ثلث التركة إذا كان للواقف وارث .

٤ - يجوز أن يكون الوقف الخيري مؤقتا أو مؤبدا على جهة بر لا تنقطع .

٥ - لا يصح الوقف الخيري على جهة خارجة عن المملكة المصرية ، إلا بموافقة البرلمان .

(ثالث) تنظيم الأوقاف المتعددة :

إذا أنشأ الواقف بعد العمل بالقانون أوقافا متعددة ، بدى بتنفيذ الوقف الخيري في دائرة الأحكام السابقة ، ثم ينفذ الوقف الأهلي في الباقي مع اعتبار مجموع الوقفين ، في عدم المضارة بالورثة الأقربين .

(رابعا) يعتبر باطلا كل شرط من شروط الواقفين ، يكون مخالفا لآداب أو النظام العام ؛ فان كان الشرط أساسا وسببا في إنشاء الوقف يحكم بإبطال الوقف نفسه .

(خامسا) تنظيم الوقف الأهلي القديم :

١ - كل وقف أهلي صادر قبل العمل بالقانون المنظم للأوقاف ، ومضت على إنشائه المدة التي قررها لانهائه يصبح ملكا للمستحقين فيه ؛ بشرط عدم المضارة بالورثة الأقربين فيما زاد عن ثلث التركة ، فان هذا يرجع إليهم ، وتقضى به المحاكم بحضور النيابة العمومية .

٢ - لا يجوز للشخص الذي آل إليه الوقف القديم ملكا - سواء بانتهاء مدته أو بطلانه - أن يتصرف فيه بالبيع أو الرهن أو بغير ذلك من أنواع التصرف . ولا يجوز نزع ملكيته أو تقريه أى حق عليه بأى وجه من الوجوه ، إلا وفاء لديون يجوز التنفيذ بها على الأعيان الموقوفة كالديون المترتبة على الوقف قبل إنشائه وكالضرائب العامة .

ويستمر هذا المنع مدى حياة من آل إليه الملك ، ولا يسأل ورثته عن ديونه
الخاصة إلا فيما ورثوه عنه خارجا عن العين التي آنحل وقفها .

وينتفع الشخص الذي آل إليه الوقف ملكا بالقوانين التي تحمي المستحقين
في الوقف في مسائل المنجز على استحقاقاتهم .

٣ — الوقف الأهلي الصادر قبل العمل بالقانون ولم تكن قد مضت على
انشائه المدة التي عينها لانتهائه يخضع للأحكام الخاصة بالوقف الجديد، ولأحكام
الفقرتين السابقتين .



تلك قواعد عامة أردت بها الإصلاح لوجه الله والوطن . ويلاحظ أني جعلت
لانتهاء الوقف مدة معينة لا طبقات معينة ، تيسيرا للناس في معاملاتهم ؛ حتى يعلموا
من كتاب الوقف نفسه وقت انتهائه ، بلا حاجة إلى معرفة الطبقات ، وحتى ينقضي
وقف العين كله دفعة واحدة ، لأن يثول بعضه مدكا ، ويبقى الباقي وقفا مشاعا ،
تبعاً لموت بعض الطبقات ، دون البعض الآخر ، ولا اعتبارات أخرى لها قيمتها .
كما أني تركت بعض المسائل الثانوية لحكمة الشارع وتنظيمه ، يضع لها أحكاما
منطبقة على العدل والإنصاف ؛ كوجود مرتبات لجهة خيرية ، أو لأشخاص معينين ،
يرجع بعد وفاتهم أو وفاة ورتتهم إلى أصل الوقف . فان هذه الحالات يسهل حلها
بوسائل عادلة ، لا يتسع هذا الكتاب لبسطها متى حسنت النية ، وأريد الإصلاح
المنشود ، والخلاص مما تحويه الأوقاف الحالية ، من مظالم ومضار ، لا تخفى على أحد .



كما يلاحظ أني قصدت عدم المساس بالأوقاف الخيرية القديمة لأسباب :
منها — أن هذه الأوقاف الخيرية قد مضى على بعضها سنوات طويلة ، فمن
الصعب أن نفتح أبواب القضاء في منازعات قد تُقضى في الغالب إلى استحالة
معرفة الزائد عن الثابت في التركة .

ومنها - أن انشاء الأوقاف الخيرية كان في الغالب بدافع إحساس خيرى شريف . وأصحاب هذه الأوقاف قد يغلب على الظن أنهم لم يجرموا ورتتهم من أكثر من ثلث تركاتهم .

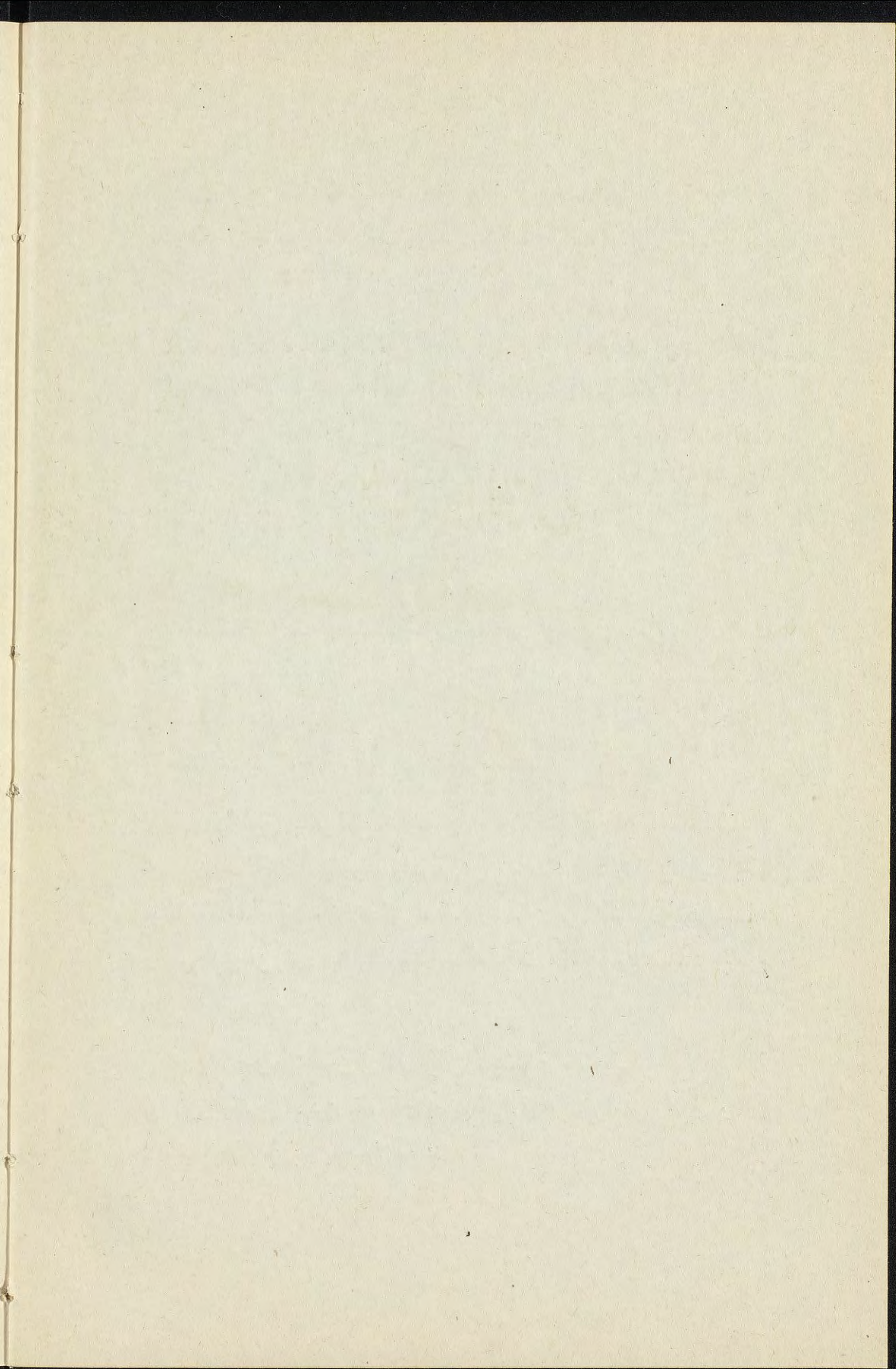
ومنها - أن جهة البر في الأوقاف الخيرية كالمساجد والمدارس والملاجئ والمستشفيات قد سارت منذ قام وجودها على إيراد معين سنوات طويلة . ويخشى إذا نحن سعينا في ابطال جزء من هذه الأوقاف أن تشل حركتها، وأن تتغير معالمها، فتعطل أغراضها، وهى من المصلحة العامة . فمن هذه المصلحة إذن استبقاء الأعمال الخيرية القديمة بالحالة التى هى عليها الآن .



هذا فى نظرى ما يجب أن يكون عليه نظام الوقف فى مصر، بعد أن عمت الشكوى من كل غيور على بلده وعلى حقوق الضعفاء، وبعد أن ظهر أن مضار الوقف غير مقصورة على الأشخاص، وإنما تتناول النظام نفسه، والجر على المستحقين وإهدار إنسانيتهم، وإبتراز أموالهم بلا مسوغ .

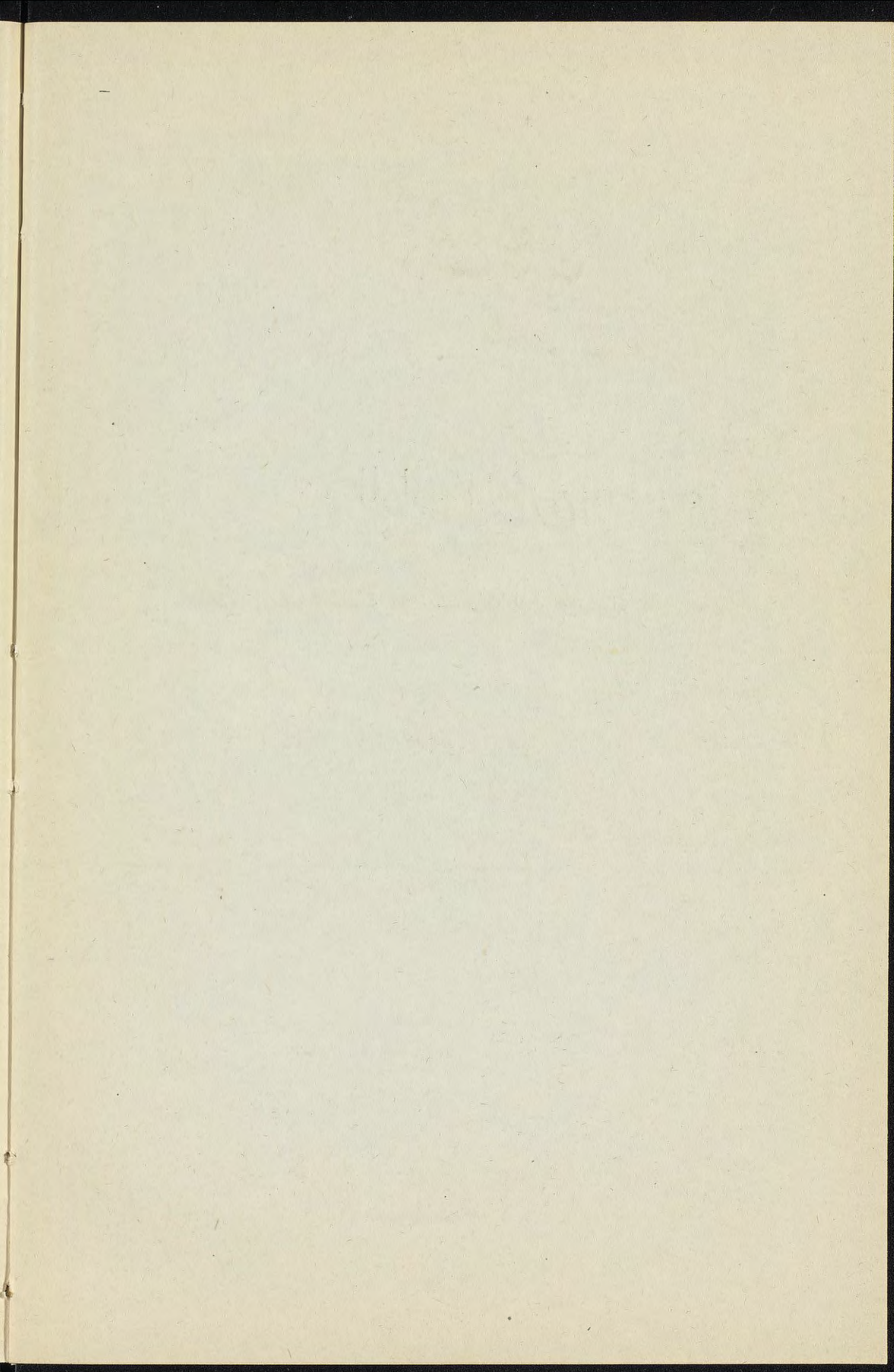
وإنى لمطمئن النفس إلى أنه يجب التوفيق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة؛ فيستطيع المالكون أن يقفوا أموالهم على من يريدون، فى دائرة الحق والعدل، كما يستطيعون ابقاء العين مدة لا تمكن الضعفاء والمسرفين من الأبناء أن يعبثوا بها، وتعطى الحق لمن يثول إليه الملك بعد انتهاء الوقف أن يقفه من جديد، وبرسوم جديدة، متى وجد حاجة لذلك .

وبهذا نصورون بلادنا من كل أذى، يمكن أن يمسها فى حالتها المالية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، ويأباه دين الله، الذى يحض على الرقى، ويسير العقل والعدل، والذى لا يأتبه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .



الباب الثامن

مصر والبلاد العربية



الباب الثامن

مصر والبلاد العربية

كان الشرق مهبط المدنيات والأديان . بزغت منه شمس العلوم والعرفان ؛ فانتشروها في أرجاء العالم . وكان للشرق قوة وسلطان ، وعلوم وفلسفة ، وممالك ودول ؛ فما الذي دهاه في أيامنا هذه حتى وصل إلى حالته التي نراها ونحس بها ؟ ! انظر إلى مصور العالم ترعجيا . أمامك البحر الأبيض المتوسط ، ففي شماله نرى أمما غالبية سيّدة ، ونرى في جنوبه وبعض من شرقه أمما مغلوبة مسودة . نرى تلك الأمم التي كانت عريقة في المدنية والسؤدد أصبحت وكأنها لم تكن شيئا مذكورا ! ونرى الحظ قد أقل نجمه ، وانحدر إلى أمم ، لم تكن شيئا في الأزمان الغابرة .

إذا بحثت ودققت النظر علمت أن السبب في هذا كله راجع إلى الجهل ؛ فهو الذي حطم المدائن ، ومحا العزة ، وأزال السيادة ، وولد الظلم ، والعسف بين الناس ، وعرض أهلها لظلم الظالمين ، واعتداء المعتدين . بل إذا بحثت عن الحقيقة في الحروب القائمة الآن بين ظهرانينا ، في أوقاتنا الحاضرة ، علمت أنها ترجع في الغالب إلى تراحم الأمم القوية ، الأمم الظافرة ، على التهام تلك الغنيمة الباردة التي اعتبرها الأقوياء حقا لهم ، يتخاطفونها جميعا ، ويتراحمون عليها بالسيف والنار ، ألا وهي الشرق وبلاد العرب ، تلك البلاد التي أصبحت مأكلة الفاتحين ، وهدف المستعمرين .

لنكأنحمد الله على أن قد تنبه الشرق بعض التنبيه ، وعرف بعض أمراضه ، فأراد أن يشفي نفسه منها ، ونهض نهضة مباركة ، دلت على أنه سائر في طريق قويم ،

وعلى أنه لا بد له من استرجاع حقوقه المهضومة، والنهوض في سلم الرقي والتقدم، بعد سكون طويل كاد يكون موتا . نعم، نهض الشرق والعرب بعض النهوض، أملا في أن يكونوا عضوا نافعا في جسم الانسانية، وأن يكونوا أحرارا في جمعية الأحرار، الذين يعيشون على وجه الأرض . ولا يبعد أن يأتى يوم، يكون فيه ميزان السلم في هذا العالم معلقا على إرادة العرب والمسلمين، وتضامنهم وقوتهم، وهم لا يريدون فتحا ولا ظلما، وإنما يهيمنون بحريتهم، ولا يطلبون إلا رد الحق لذويهم . فليست لهم مطامع استعمارية، أو رغبة في الاعتداء على حقوق الوادعين، وإنما غاية ما يطلبون أن يعيشوا بسلام، في عالم يسوده الحق والسلام .

وإن مركز مصر لينبئ بخير عظيم ومستقبل باهر . وإن الخير يناديها بأن تثبوا مكانها اللائق بها بين الأمم العربية والإسلامية، ألا وهو الزعامة التي يطلبها لها الجميع . تلك الزعامة الحققة، بما لها من مركز ممتاز في رقعة الكرة الأرضية، وبما لها من عدد في السكان وتزايدهم، وبما لها من ثروة ظاهرة وكامنة، وثقافة تهيئها إلى أن تتولى تلك الزعامة عن جدارة واستحقاق .

إن الأسباب كلها مهياة لزعامة مصر . ويقينى أنه لا ينقص مصر إلا أن تنهض بنفسها أولا نهضة قوية، بما حباها الله من وسائل سهلة نافعة . وليس عليها إلا أن تنظم شؤونها، وأن تحقق ما يرجوه لها أصدقائها، من نظم دستورية صادقة وادارية قوية، وأن تستغل مرافقها استغلالا نافعا، وأن تنجح كلها صفا واحدا لتحقيق المبادئ القومية السليمة . فإذا حققت هذه المبادئ ونشطت . ودافعت واستعدت الاستعداد الكافي في مناحى الحياة المختلفة — علمية كانت أو صناعية أو زراعية، أو تجارية، أو ثقافية، أو فنية — أمكنها أن تسترجع مجدها القديم، كاملا غير منقوص، وحلت بلا أدنى صعوبة المحل المهيأ لها، والذي يعرضه أصدقائها العرب والمسلمون عن طيب خاطر .

ولا صرية في أنى عند ما قمت بتحرير هذا الكتاب وضعت فيه مبادئ قومية
أعتقد أنها خير مصر، وأنها من الوسائل الفعالة للنهوض بها إلى مستوى رفيع، متى
أمكن تحقيق هذه المبادئ، وأمكن تنفيذها على الوجه الأكمل .



وما هو الهدف الذى يجب على مصر إزاء الأمم العربية والإسلامية بعد أن
تستكمل وسائل نهوضها ، وأن تسير على خط الأمم التى عز جانبها وأصبحت
مهية محترمة ؟ .

لا أمل يربحى لمصر إلا اذا بدأت بتحقيق واجباتها نحو نفسها . فإذا ما تحققت
هذه المبادئ أو سارت مصر فى تحقيقها فعلا ، كان من أوجب واجباتها أن تُعير
الأمم الشقيقة قسطا كبيرا من عنايتها ، وألا تغفل لحظة عن تنفيذ رسالتها المقدسة
نحو هذه الأمم . فالعرب أمة واحدة رغم كل خلاف على أصل العناصر . هم يؤلفون
عدة شعوب ودول ، لكنهم يتكلمون لغة واحدة هى اللغة العربية . وقد اتفق
كثير من علماء الاجتماع على أن العناصر متداخلة ، ومقياس العنصر الواحد لا يمكن
تحقيقه إلا باللغة التى وحدت طرائق الفهم ، كما وحدت وسائل الثقافة والعادات ،
والتقاليد والاحساس ، وأصبحت بذلك عند سائر الناس أصل العنصر وعلامته المميزة .

وها هى ذى الصيحة ترتفع من جوانب متعدّدة بأن الدول القوية لا تبغى
بمركاتها إلا أن تحقق الحق ، بتوحيد كل مجموعة من الأمم التى ترجع إلى عنصر واحد ،
أى إلى لغة واحدة ، لتتألف منها كتلة واحدة ، تتعاون على النهوض بالانسانية ،
وتساعد على إقرار السلم والرفاهية .

فإذا كانت حجة هذه الدول فيما تذهب إليه مجزء الاتفاق فى اللغة ، أفلا يكون
أولى بالشعوب العربية أن تعمل على تأليف كتلة واحدة منها . وقد اجتمع لها
من أسباب الامتراج فوق رابطة اللغة روابط أخرى ، تكفى كل واحدة منها لأن

تكون باعنا عليه وحافزا له . فإنه فضلا عن أن أسباب التفاهم بين هذه الشعوب سهلة ميسورة — لأنها كما قدمنا نتكلم لغة واحدة — فإنها أعم متجاوزة . أسباب الاتصال بينها كأسباب التفاهم سهلة ميسورة . كما تربطها عقيدة واحدة ، هي الدين الاسلامي ، الذي هو الطابع الغالب لهذه الشعوب العربية . وهي لذلك تعتبر نفسها وبحق أمة واحدة ، وشرقا واحدا .

فلا خلاف إذن في أن أسباب الامتزاج بين تلك الشعوب موجودة متوافرة ، وأن الروابط قوية لا انفصام لها . أما الذي يجب أن يكون موضع تفكيرنا هو : كيف يتم هذا الامتزاج الذي يسميه بعضهم حلفا عربيا ، ويسميه آخرون جامعة عربية ، أو مملكة عربية . وقد فكر بعضهم في إيجاد جامعة إسلامية ، وغير ذلك ، من الأسماء التي يعيننا منها الوضع العملي أكثر مما يعيننا الوضع النظري ؟ .

يفكر البعض في أن توحد الشعوب العربية ، وأن تضم أشنتاتها تحت لواء واحد . ولست أتردد في القول : إن فكرة الجامعة العربية أو الجامعة الاسلامية ، يجمع أشنتاتها تحت راية واحدة ، أو مملكة أو إمبراطورية واحدة — لست أتردد في أن أعلن أنّ هذه فكرة خاطئة ، وغير قابلة للتنفيذ ، وغير مجدية ، ولا يصح اضاعة الوقت في مناقشتها ، أو مجرد التفكير فيها . فإن مشروعا كهذا كان من تفكير الأزمنة الغابرة ، التي عفاها الدهر . واني مقتنع بعدم إمكان تحقيقه ، اقتناعي بأن ضرره أكثر من نفعه ، بل لا نفع فيه على الاطلاق .

فكل أمة من الأمم التي ستألف منها هذه المجموعة رغم حب كل واحدة منها لأخواتها تريد حتما أن تحتفظ باستقلالها . وهذا حق يجب علينا أن نشجعه . وما أظن عربيا أو مسلما يرضى لبلاده أن تنزل عن سيادتها . وإن فكرنا في غير ذلك فانما نريد أن نخلق أسبابا للشقاق والنزاع بين تلك الأمم ، بدلا من توثيق عمرا المودة والإخاء فيما بينها .

ثم كيف ياترى يمكن مثلا أن تحكم هذه الأمم بأقطارها المتباعدة ، وطرق
المواصلات بينها على ما نعلم ، وهي مختلفة الاختلاف كله في أمرجتها ودرجات
ثقافتها ، رغم اتحاد لغتها وعقائدها ؟ !

لا نستطيع أن ننكر أن في تلك الأقطار اختلافا عظيما في درجة نموها الثقافي
والفكري . فمنها ما يصلح الآن للحكم النيابي ، ومنها ما لا بد له من التدرج فيه ؛
هذا كله فضلا عما يوجد في تلك الأقطار من العناصر التواقفة لتولى الحكم ، وهذا
يؤدى إلى تنازع وتطاحن وخصام . وإن التاريخ القديم لشاهد عدل على ما يجره
ضم أقطار مختلفة من متاعب وأضرار . وأقرب شاهد على ما نقول ما آلت إليه
الامبراطورية العثمانية ، من ضعف ، ونقص في الأموال والرجال . ويمجد الأتراك
رهبهم اليوم على أن خلصهم من مسئوليات جسام ، وأصبحوا في أيامنا الحاضرة
أرفع شأنا ، وأعز جانبا .

إنما الذى يجب أن نفكر فيه جديا ونسعى إلى تحقيقه ، هو تضامن تلك الأمم
العربية ، وتعاونها في كل ما يعود عليها بالخير ، من ثقافة ، وتجارة ، وصناعة ، وشؤون
دفاع ، ومن تسهيل التبادل بين هذه الأمم فيما لا يمس استقلال كل واحدة منها ،
سياسيا أو جغرافيا .

ومصر قد حباها الله ميزات متعددة ، تعترف بها شقيقاتها العربية والإسلامية .
تعترف لها بالزعامة السياسية والثقافية والروحية ، وغير ذلك مما تمتاز به مصر .
وإن وجود الأزهر الشريف ، والمعاهد العلمية والجامعة المصرية — إذا أضفنا
إلى هذا كله نشاط الأمة المصرية وحدها على شقيقاتها — كان ذلك كله أكبر عون
لهم جميعا على الرفعة والعظمة والقوة ، والتدرج في مدارج الفلاح .

فلم لا تكون هذه الروابط الكثيرة الوثيقة بين مصر وشقيقاتها ، التي تشاطرها
العنصرية واللغة والدين ؟ كذلك الروابط التي تجمع مثلا بين إنجلترا والأمم التي تتكلم
اللغة الإنجليزية ، والتي تؤلف معها الامبراطورية البريطانية كأستراليا ونيوزيلنده ،

وكندا وجنوب إفريقية، مع احتفاظ كل أمة من الأمم العربية باستقلالها السياسي، والجغرافي استقلالاً تاماً كاملاً .

وها هي ذي مصر قد فتحت أبواب معاهدها الدينية والعلمية لأبناء الأقطار العربية والإسلامية من زمن مديد، ونالت قسماً أوفى أيام المغفور له الملك "فؤاد الأول" ولا زالت تسعى من بعده في عهد مليكا "الفاروق" في تشجيع هذه الحركة، فأصبح لدينا الآن طلاب من تركيا وإيران والأفغان، والصين واليابان، والملايو وجاوه، وغيرها من الأقطار النائية، بجانب أبناء العراق والحجاز واليمن والشام والمغرب . كما أن مصر ترسل العلماء والأساتذة إلى تلك الأقطار، وتمدها بالكتب والمجلات والصحف . وتلك بلا ريب قوة عظيمة لمصر وللأمم العربية كلها، مستندة إلى أخواتها الأمم الإسلامية في أنحاء العالم .

وفوق ذلك كله فإن على مصر أن تفكر في إنشاء مدارس مصرية في الأقطار العربية والإسلامية، فنحن أولى من هذه الرسائل الأجنبية التي يعرفها الناس جميعاً، ويعرفون ما تنشئه من معاهد، وما تنفقه من أموال .

فإذا ما قدرنا هذه الفوائد الجمة، كان السبيل أمامنا ميسراً لتحقيق المثل العليا التي نثقف واستعداد الأمم العربية والإسلامية، ولاسترجاع ذلك المجد الذي ضيعناه، بانقسامنا على أنفسنا، وانفاسنا في المهارات الحزبية والمنازعات الشخصية : فما من أمة فقدت مثلها العليا إلا فقدت معها استقلالها، وشخصيتها؟ وكيانها .

وإذا كان العالم الآن يضطرب في أتون من الحقد والظلم، أفلا يكون الأولى بنا أن نجتد ونعمل ونزق، حتى نظهر للإنسانية جمعاء استعدادنا لاسترداد هذه القوة، وذلك المجد القديم في المستقبل القريب؟! .

وهنا لا بد لنا من ملاحظة جديرة بالاعتبار، وهي أن بعضهم يريد أن يثبط هممتنا، وأن يلويننا عن قصدنا، وأن يمنعنا عن الوصول إلى هدفنا الأسمى، فيزعم

أننا لسنا من العناصر الراقية التي يصح لها أن تطمع في الوصول إلى درجات الإنسانية السامية . ولا شيء أوهى من هذه التهمة ، التي لا سند لها من الحق ؛ فقد أثبت التاريخ القريب والبعيد أن العنصر العربي في عصور كثيرة من أسمى العناصر وأنقاها ، لا يعيبه إلا هذا العارض الوقتي الذي أدى به إلى ما هو عليه اليوم من ضعف لا بد أن يزول ، متى اتحدت القلوب ، وشحذت الهمم ، وساد العلم والعدل .

ومصرنا هذه فرعونية الماضي ، عربية الحاضر ، كانت في الأزمنة الغابرة سيدة هذا العالم في العلوم والفنون ، والفلسفة والسياسة ، مما لا نرى حاجة لبسطه ، في حين كان غيرها يسكن الكهوف والغابات . وإذا نظرنا لمصر العربية فما هو ذا تاريخ العرب ساطع ناصع ، يدل على ما كان عليه العرب من ذكاء ونبل وإقدام ، وتقدم في العلوم والسياسة ، والفلسفة والاختراع . فعلم الفراعنة وفنونها قد اقتبسها اليونان ، وعلوم العرب وفلسفتهم قد أخذها عنهم الأوربيون ، واتخذوها دعامة لنهضتهم ، التي أثمرت ثمارها ، التي نشاهدها الآن .

إن الأمة المصرية طالما أمتزجت بما جاورها من الأمم من فجر التاريخ إلى الآن بأسباب التجارة والهجرة ، وكانت أبواب مصر مفتحة على مصراعها من جهة القيصروبرزخ السويس بنوع خاص . فتمازج الأمم المتوافقة في العنصر ، أو المتقاربة فيه لا يضيرها في شيء ، بل ربما أفادها فائدة كبرى ، بحكم التلقيح والاختيار الجنسي . ثم طبع مصر من حل فيها بطابع بيئتها ، ومنزجته في بوتقتها الخاصة ، حتى آلت إلى هذا الوضع المصري الصميم ، ذلك الذي نراه الآن ، كما كان في الأجيال الماضية .

وما يقال عن مصر يقال مثله عن العراق والحجاز والشام وغيرها . فإنا لا ننسى ما كانت عليه أمم الأشوريين والبابليين والفينيقيين والكلدانيين ، والدول الأموية ، والعباسية ، وبلاد الأندلس وغيرها من عظمة ورفعة . فانظر إلى الميراث الضخم ،

الذى يدل دلالة واضحة على أن الأمم الحالية هي هذا العنصر المترج، الذكى، الطاهر، القادر، وإن كان قد تخلف عن تبوء مكانه اللائق في خدمة الإنسانية، وفي ميدان الحضارة والمدنية في الوقت الحاضر، فليس ذلك راجعا الى أنه أقل استعدادا من غيره من العناصر، التي تتمتع اليوم بالجاه والسلطان، وإنما هذا راجع إلى أسباب كثيرة، مخربة هدامة، أوصلتنا إلى ما نحن فيه الآن، ولا ينقصنا إلا أن نتدارك ما فات، وأن نسير في معترك الحياة، موفوري القوة والكرامة، فنصل حتما إلى ما نبتغيه .

وإن تضامن الأمم العربية والإسلامية يدعو إلى أن نفكر في أمر فلسطين، وغيرها، من الأمم التي يريد الغرباء استعمارها، وطرد أهلها من ديارهم .

على العرب والمسلمين كافة أن يتعاونوا لمنع هذه الكوارث الخائفة بهم، وأن يعلموا أن وجود أوطان أجنبية وسط الأقطار العربية يؤدي حتما إلى تمزيق شمل العرب، وإيذائهم في حياتهم الاقتصادية والسياسية . علينا جميعا أن نتعاون، تعاونا صادقا على إنقاذ العالم العربي مما هو فيه . ولا يكون ذلك إلا بالعلم، والمثابرة على العمل والتضامن .

وليعلم كل انسان منا أن كل كارثة تصيب إحدى الأمم الشرقية تصيبنا جميعا، وأن ما يصيب فلسطين من استعمار الصهيونية هو ظلم صارخ، و كارثة كبيرة ينال شررها مصر، وجميع البلاد المحيطة بهذا البلد المنكود الحظ .

وأطالب العرب أن يواصلوا جهودهم التي بذلوها حتى تكفل بالنجاح . ولا يضع حق وراءه مطالب .



كَمَّلَ طَبْعَ آبِ "مِبَادِي فِي السِّيَاسَةِ الْمِصْرِيَّةِ" بِمَطْبَعَةِ

دَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ فِي يَوْمِ الثَّلَاثَاءِ ٧ رَجَبِ سَنَةِ ١٣٦١ (٢١ يُولْيَةِ

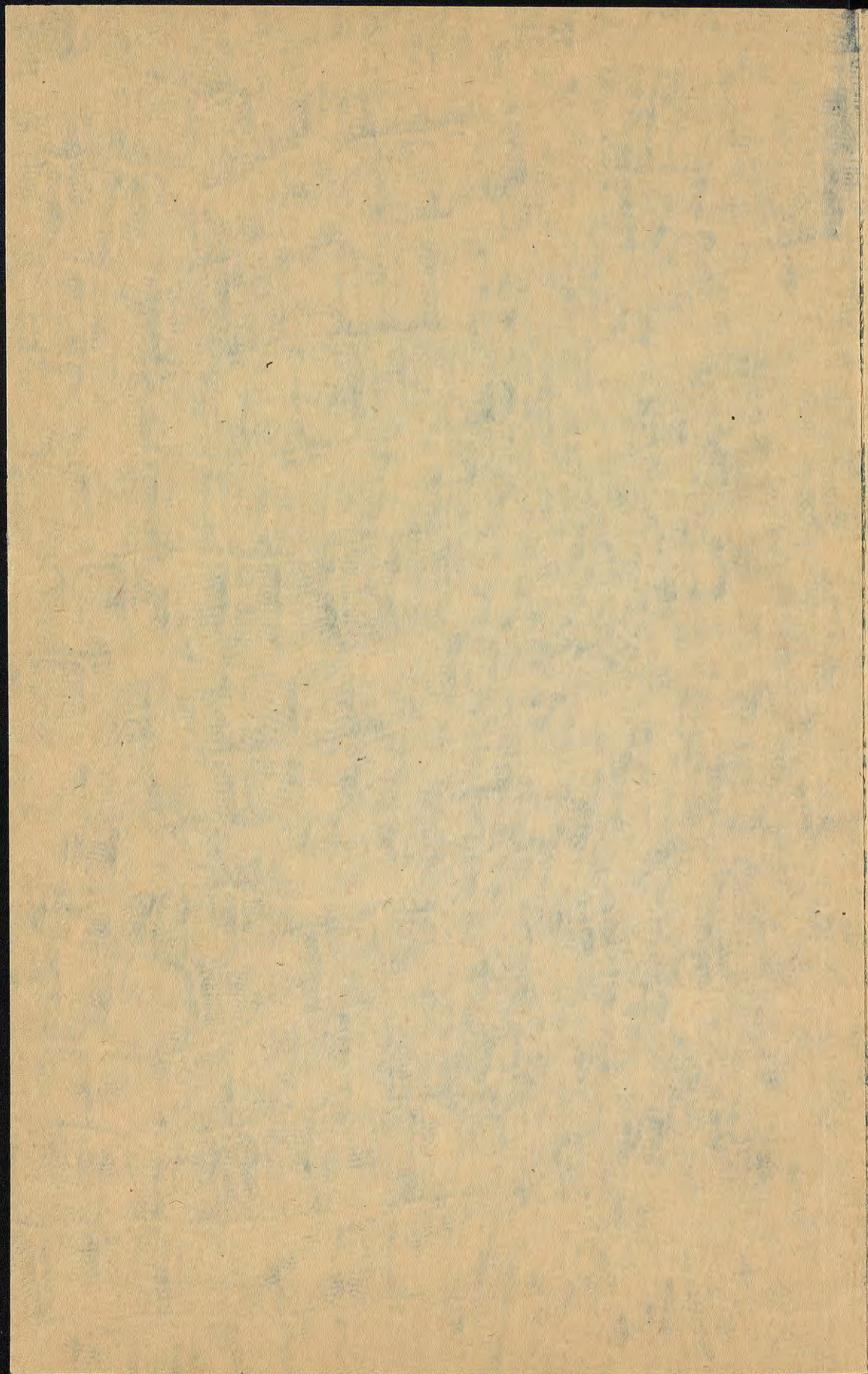
مُحَمَّدِ نَدِيمٍ

سَنَةِ ١٩٤٢) مَآ

مَلَا حَظَّ الْمَطْبَعَةِ بِدَارِ الْكُتُبِ

الْمِصْرِيَّةِ

(مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٢/٥/٢٢٠٠)





LT
150
•A48

AUG 16 1972

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU52861716

DT150 .A48

Mabadi fi al-siyasah